ISSN (Online): 2521-8360
ISSN (Print): 2521-8352

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة

المجلد (9) العدد (1) يونيو (2022)

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة مصراتة

المجلد التاسع العدد الثاني يونيو 2022

أسـرة المجلـة

رئيـــــس التحرير: د. عبد الحكيم محمد مصلي

مـــــــدير التحريـــر: أ. إيمان سالم العجيلي

المراجعة اللغوية: د. حنان امحمد فنخيرة

هيئة التحرير

د. عبد الله مفتاح الشويرف

د. عبد الله محمد اشكاب

د. عبد الله محمد الشيخ

د. عبد العزيز مصطفي الوالدة

د. عبد الوهاب محمد الحار

د. محمد مفتاح رحيل

د. يوسف محمد إندراه

الهيئـة الاستشاريـة للمجلـة

أ.د. محمد سالم كعيبة

أ.د. صالح مليود خلاط

أ.د. مختار مفتاح أبو صاع

أ.د. صالح محمد عبودة

أ.د. المكي معتوق سعود

أ.د. ناصر ميلاد المعرفي

أ.د. محمد الفرجاني الحصن

هاتف: +218913791650

صندوق بريد: مصراتة 500.

البريد الإلكتروني: jebsmu@eps.misuratau.edu.ly

دليل النشر بمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة، تأسست عام 1435هـ، 2014م

ترحب مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال بمشاركة الكتّاب والباحثين، وتسعى إلى نشر إنتاجهم من البحوث والدراسات والمقالات العلمية وفقاً للشروط والقواعد والمواصفات التالية:

1. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية التي لم يتم نشرها سابقا.
2. أن يمثل البحث إضافة علمية نظرية أو تطبيقية في أحد مجالات الاقتصاد والأعمال.
3. أن تُعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريف لأهدافه والمنهجية المتبعة وتنسيق أقسامه والتوثيق الكامل للمراجع والجداول وإدراج خاتمة تتضمن خلاصة ما توصل إليه الباحث.
4. ترسل البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير على البريد الإلكتروني للمجلة (jebsmu@eps.misuratau.edu.ly).
5. يكتب الباحث اسمه ثلاثياً وجهة عمله ووظيفته والبريد الإلكتروني وعنوان البحث المقدم للمجلة وإقرار بعدم نشر المادة العلمية في جهة أخرى وفق النموذج المعد بالخصوص.
6. خصص قائمة المراجع في آخر البحث، ولا توضع فيها إلا تلك المراجع التي تم الإشارة إليها في متن البحث وترتب المراجع والهوامش والاقتباسات وفق أصول البحث العلمي المعتمدة بالمجلة.
7. تخضع كل المساهمات العلمية في المجلة للتحكيم ويبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المطلوبة من قبل المحكمين- إن وجدت- خلال أسبوعين من تاريخ استلام ردود المحكمين.
8. يصبح البحث المنشور ملكاً لمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال وتستوجب إعادة نشره في أماكن أخرى موافقة لجنة التحرير.
9. يتحمل الباحث مسئولية اتباع كافة التعليمات وقواعد النشر الواردة في هذا الدليل، كما يتحمل مسؤولية المراجعة اللغوية للبحث، ولا تحال البحوث للتحكيم في حالة وجود مخالفات.
10. تعبّر الأعمال التي تنشر في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة.

الشُّروط الفنية لكتابة الأوراق البحثية

1. تقدَم الأوراق البحثية باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية وبلغة علمية سليمة خالية من الأخطاء الإملائية والمطبعية.
2. تبدأ الأبحاث بملخص وتنتهي بالنتائج وقائمة المراجع، بحيث ترقم عناصر الورقة الرئيسية بشكل متسلسل بداية من مقدمة البحث وحتى الخاتمة،
3. تكون الكتابة في متن البحث للغة العربية: نوع الخط Simplified Arabic، حجم الخط 14 غامق لعنوان البحث، 14 غامق للعناوين الفرعية، الخط 14 عادي لباقي النصوص وترقيم الصفحات، 12 عادي للجداول والأشكال و12 غامق للملخص.
4. تكون الكتابة في متن البحث للغة الإنجليزية: نوع الخط Times New Roman، حجم الخط 12 غامق لعنوان البحث، 12 غامق للعناوين الفرعية، 12 عادي لباقي النصوص وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال التوضيحية و11 غامق للملخص.
5. على الباحث الالتزام بقواعد التوثيق العلمي في الاقتباسات والهوامش والتعليقات، وعلامات الترقيم، وذكر المصادر والمراجع.
6. تقدم الورقة البحثية كنسخة إلكترونية مطبوعة ببرنامج (Microsoft Word) بحجم A4، وبعدد صفحات لا يتجاوز (25) صفحة كحد أقصى.

© حقوق النشر محفوظة لمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة

الفهرس

ت	المحتويات	الصفحة
	الافتتاحية	ب
-1	واقع التمكين الإداري في صندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة فيصل يوسف أبوبريدعة سالم بشير قجبونة	1
-2	مدى تطبيق المجلات العلمية المتخصصة في مجال العلوم الاقتصادية في ليبيا لمعايير دليل دوريات الوصول الحر (DOAJ) موسى محمد كريبات	23
-3	تحلل ونقد قانون تنظيم الأحزاب السياسية في ليبيا ولائحته التنفيذية من منظور مالي ورقابي فيروز عبد الرحيم النعاس محمد قيس عادل القنبري	51
-4	دور سياسات سوق العمل وبرامجه في الحد من البطالة بليبيا دراسة حالة فرع وزارة العمل والتأهيل - مصراتة سامية عمران محمد حريب أسامة امحمد سالم الجمل	74
-5	التحول الديمقراطي: قراءات نظرية عمران محمد المرغني الجداري خيرية محمد الدغيلي	97
-6	العوامل المؤثرة على قبول التجار لبطاقات الدفع بالبطاقة المصرفية دراسة حالة المحلات التجارية بمنطقة الجبل الغربي في ليبيا أحمد بلقاسم التواتي أنور مصطفى حصن	120
-7	الرقابة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية في مدينة الخمس إيناس مفتاح محمد العريفي	150
-8	أنماط القيادة الإدارية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي خيرية محمد شبش عبد المجيد الصديق عمار أسامة محمد أبو فناس	176
-9	دور السياحة العلاجية الداخلية في تعزيز التنمية الاقتصادية دراسة حالة مدينة مصراتة على عبد الله تيكة عبد اللطيف عيسى طلوبة	199
-10	أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية على شركة المدار الجديد – طرابلس طارق أبوشعفة معتوق أسامة عمرو رمضان غومه	223
-11	أثر محاسبة التضخم على بيانات الموازنات التخطيطية: دراسة ميدانية على بنك فيصل الاسلامي السوداني عبد السلام عوض خير السيد	259
-12	التأمين التكافلي: رؤية جديدة موسى سالم الأشخم	285
-13	The Proposed Framework to Accounting Disclosure for Environmental Information in Libya: A Case Study in Alhlia Cement Company Ezaddin Abdualadim Bakir Abulgasem M. Abusatala	305
-14	فعالية السياسة المالية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1960-2017م) خلف الله أحمد محمد عربي المهدي موسى الطاهر موسى إبراهيم محمد عبد الله حامد	327
-15	ثقافة الإدارة والمسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسفة والنموذج الفكري للبحث العلمي رمضان امحمد اجويلي الحسين رمضان السريتي رندة عطية ابوفارس	345

jebsmu@eps.misuratau.edu.ly

مجلـة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 1 يونيو 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

واقع التمكين الإداري في صندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة

سالم بشير قجبونة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراتة
s.gajbouna@eps.misuratau.edu.ly

فيصل يوسف أبوبريدعة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراتة
f.abubaraida@eps.misuratau.edu.l

تاريخ الاستلام: 2022.01.15 تاريخ القبول:2022.02.16 تاريخ النشر : 2022.03.28

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى ممارسة التمكين الإداري وأبعاده في صندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة وتبيان الأهمية النسبيّة للتمكين الإداري. بالإضافة إلى التعرف على الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية حول مستوى ممارسة التمكين الإداري. مجتمع الدراسة يتكون من جميع العاملين صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة من فروع ومكاتب البالغ عددهم (687) تم اختيار عينة عشوائية بسيطة تتناسب مع مجتمع الدراسة بلغت (250) وزعت عليها أداة الدراسة (الاستبانة)، تم استرداد (192) من الاستبانات الموزعة، صالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة استرجاع (76.8%). أشارت النتائج إلى أن درجة ممارسة التمكين الإداري وأبعاده بصندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة من حيث الأهمية النسبية كانت متوسطة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تُعزى لمتغيري (الفئة العمرية، والمؤهل العلمي)، وأظهرت أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تُعزى لمتغير (الوظيفة الحالية).

الكلمات الدالة: التمكين الإداري، أبعاد التمكين الإداري، مؤسسة الضمان الاجتماعي. مصراتة، ليبيا .

The reality of Administrative Empowerment in the Social Security Fund of Misurata Branch

Salem Bashir Gajbouna
Faculty of Economics and Political Science
Misurata University

Faisal Yousef abubaraida
Faculty of Economics and Political Science
Misurata University

Abstract

The study aimed to identify the level of practice of administrative empowerment and its dimensions in the Social Security Fund Misurata branch, and to show the relative importance of administrative empowerment. In addition to identifying the differences in the responses of the sample members according to demographic variables about the level of administrative empowerment practice. It represents a population for a study in all employees of the Social Security Corporation from the branches and units of the number (687), a simple random sample was adopted that fits with the study community, amounting to (250) distributed by the study tool (the questionnaire), 192 of the distributed questionnaires were received. with a return rate of (76.8%). The results of the study indicate that the degree of practicing administrative empowerment and its dimensions in the Social Security Fund, Misurata branch, came in terms

of medium relative importance. The results also showed that there were no statistically significant differences at the level of significance (0.05) between the answers of the two subjects due to the variable (current job).

Keywords: Administrative empowerment, Dimensions of administrative empowerment, Social security institution, Misurata, Libya.

1. المقدمة

من بين المداخل الإدارية الحديثة في عالم الإدارة نجد تمكين العاملين يُعتبر استراتيجية ومهارة ومدخلاً فعلاً للتطوير والتحسين المستمر، وأنه الأسلوب الأفضل الذي يتماشى مع عهد العلم والمعرفة والثورة المعلوماتية، مما يمكن العاملين من ممارسة السلطة وتحمل المسؤوليات واتخاد القرارات ذات العلاقة بالوظائف، ويضمن التمكين الإداري فعالية استثمار الموارد البشرية بأفضل وجه، ويجعل العمل أكثر قيمة ومعنى وأكثر تحفيزاً، ويحسن دافعية العاملين والتزامهم فيما يتعلق بتنفيذ الأعمال ، ويزيد من فعالية الاتصال بين المؤسسة والعاملين والعملاء، ويُسرع في إنجاز المهام والإجابة على التساؤلات نتيجة لغياب البيروقراطية، وهذا يؤدي إلى أداء أكثر فعالية وجودة.

2. الدراسات السابقة

- **دراسة (مخدوم، 2020)** هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى التمكين الإداري الذي تتمتع به القيادات الأكاديمية النسائية في جامعة طيبة ، وتقييم مدى مساهمة أبعاد التمكين الإداري في تطوير القيادات الأكاديمية النسائية ، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات الأكاديمية النسائية على مستوى الأقسام والكليات والعمادات المساندة بجامعة طيبة، والبالغ عددهم (159)، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل ، وتوصلت الدراسة إلى درجة عالية من التوافق بين مفردات الدراسة بشأن أبعاد التمكين الخاصة بفرق العمل والتحفيز والاتصال ، مقارنة بدرجة التوافق الخاصة لكل من التدريب وتفويض السلطة، كما بينت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات مفردات الدراسة حول أبعاد التمكين الإداري باختلاف متغيرات المسمى الوظيفي والدرجة الوظيفية والدرجة العلمية.
- **دراسة (دعفوس، 2020)** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تمكين العاملين في الولاء التنظيمي ومدى وجود فروقات ذات دلالة في استجابات أفراد العينة تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بفروع

مصرف الصحاري بالمنطقة الغربية بليبيا، والبالغ عددهم (100)، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، ،و بيّنت نتائج الدارسة أنَ درجة ممارسة تمكين العاملين لدى مجتمع الدراسة جاءت إيجابياً، كذلك وجود أثر لتمكين العاملين على الولاء التنظيمي ، كما بينت النتائج عدم وجود فروق لإجابات العينة تعزى لمتغير "المستوى التعليمي والمستوى الوظيفي، ووجود فروقات لمتغير الجنس.

- **دراسة (بو مخلوف، كموش، 2019)** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسات التمكين الإداري بالمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة شركة تصنيع اللواصق الصناعية والصحية، من خلال الاعتماد على استمارة استبيان أعدت خصيصا لهذا الغرض، حيث تم توزيع (50) استمارة على عمال وموظفي الشركة، وتوصلت الدراسة إلى تواضع وعدم كفاية ممارسات التمكين الإداري بشركة تصنيع اللواحق الصناعية والصحية.
- **دراسة المرضي وبومريز (2019):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة التمكين الإداري الممنوحة للعاملين، كذلك التعرف على أثر التمكين الإداري على الأداء الوظيفي، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في العلاقات العامة بالشركات النفطية بمدينة بنغازي بليبيا والبالغ عددهم (40)، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل ، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، و بيّنت نتائج الدارسة أن درجة ممارسة تمكين العاملين تعتبر جيدة، ولا توجد فرق لاستجابات أفراد العينة تعزى لمتغير "الجنس، العمر، المؤهل" حول أبعاد التمكين.
- **دراسة لرقم وبن ناصر (2018):** هدفت هذه الدراسة التعرف على واقع التمكين الإداري للموظفين الإداريين بالجامعة الجزائرية، وكذلك التعرف على مدى وجود تأثير للمتغيرات الديمغرافية "الجنس – الأقدمية – المستوى التعليمي" على أبعاد الدراسة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع موظفي الإدارة الموزعين داخل جامعة باجي مختار (عنابة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، البالغ عددهم (313) موظفاً، وتم اختيار عينة عشوائية منهم تفوق (20%)، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج؛ أهمها: أن مستوى التمكين الإداري جاء فوق المتوسط، كما أظهرت النتائج أنه لا يوجد تأثير لمتغير الجنس على بُعد "تفويض السلطة والمشاركة في اتخاد القرار والرقابة الذاتية" في حين بينت النتائج وجود تأثير لمتغير الجنس لبعد تحمل المسئولية، كما أظهرت النتائج أنه لا يوجد تأثير لمتغير الأقدمية على "تفويض

السلطة والمشاركة في اتخاد القرار وتحمل المسئولية والرقابة الذاتية، في حين بينت وجود تأثير لمتغير المستوى التعليمي لبعد المشاركة في اتخاد القرار.

- **دراسة قاسمي وضيف (2017):** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تمكين العاملين ومعوقات تطبيقه في القطاع الإداري العمومي بمديرية التجارة بولاية المسيلة بالجزائر من وجهة نظر العاملين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل وتوزيع الاستبانة على (57) موظفاً، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج؛ أهمها: أن هناك مستويات مقبولة لتطبيق تمكين العاملين، كذلك وجود معوقات فردية وتنظيمية تعرقل تطبيق التمكين الإداري.
- **دراسة الحربي (2017):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة تطبيق التمكين الإداري لمديري المدارس الثانوية بمنطقة مكة المكرمة، والكشف على الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة حول تقديرهم لمستوى تطبيق التمكين الإداري تعزى "لاختلاف الخبرة والدورات التدريبية" ، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة العاملين جميع مديري المدارس الثانوية الأهلية بمنطقة مكة المكرمة البالغ عددهم (98) ، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية بلغت (52) مديراً، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدارسة إلى عدة نتائج؛ أهمها: أن مستوى تطبيق التمكين الإداري لدى مجتمع الدراسة كانت بدرجة كبيرة، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رتب متوسطات الاستجابات تعزى لعدد سنوات الخبرة والمشاركة بالدورات التدريبية.
- **دراسة العتيبي (2017):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى التمكين الإداري لمديرات المدارس الثانوية الأهلية بمدينة الرياض، والكشف عن معوقات التمكين الإداري، وتقديم مقترحات مناسبة لتطوير التمكين الإداري، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع مديرات المدارس الثانوية الأهلية وجميع مشرفات الإدارة المدرسية البالغ عددهم (161)، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل ، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج؛ أهمها: أن مستوى تطبيق التمكين الإداري لدى مجتمع الدراسة كانت بدرجة مرتفعة للأبعاد "الكفاءة الذاتية، الاتصال وتدفق المعلومات ،فرق العمل، تفويض السلطة، والنمو المهني، في حين جاء مستوى بُعد "الحوافز" متوسطاً، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات مفردات الدراسة تعزى "للعمل الحالي، في بُعد الكفاءة الذاتية، وجهة التعيين في بُعد الحوافز، ومتغير سنوات الخبرة في بُعد الحوافز.

- **دراسة Alfadli & Al-Mehaisen (2019):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف واقع التمكين الإداري لدى الإداريين في المدارس المتوسطة "رياض الخبراء" بالسعودية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن، حيت تمثلت مجتمع الدراسة في الإداريين الذي تم توظيفهم مؤخراً، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة تمثلت في (89) إداريَاً، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداءه لجمع البيانات وتبيّن من النتائج أن مستوى التمكين الإداري جاء متوسطاً.
- **دراسة Lassoued et al., (2020):** هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير التمكين الإداري على إنفاذ مهارات جل المشكلات واتخاذ القرار، وتمثل مجتمع الدراسة في الموظفين الإداريين في جامعة أبوظبي، وشملت عينة الدراسة (82) فرداً، أظهرت النتائج أن مستوى التمكين الإداري جاء متوسطاً، في حين جاء مستوى أبعاد حل المشكلات ومهارات اتخاذ القرار مرتفعة، كما أن النتائج بينت وجود تأثير معتدل للتمكين الإداري على تعزيز مهارات حل المشكلات واتخاذ القرار.

3. مشكلة الدراسة

لقد قاد التطور في الفكر الإداري إلى بروز التمكين الإداري كأحد أهم الأساليب الإدارية الحديثة للموارد البشرية بالمؤسسات، حيث أصبح ينظر إليه كإستراتيجية فعالة لمواكبة التطورات، حيث أكدت الدراسات على أهمية نشر ثقافة التمكين الإداري بأبعاده المختلفة في تحسين الأداء إذا تم استخدامه بالطريقة المثلى، كدراسة (المطيري، 2019) و(مخذوم، 2020) و(قاسمي ضيف، 2019) و(لرقم وبن نصر، 2018). وفي ليبيا، يشير (دعفوس، 2020) إلى قلة الدراسات التي تهتم بالتمكين بالرغم من أهميته في البيئة الليبية. لذا سعت هذه الدراسة لمحاولة تشخيص واقع ممارسة هذا المفهوم في المؤسسات الليبية للكشف عن واقع تطبيقاتها الفعلية، ولهذا فإنه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

– ما هو واقع ممارسة التمكين الإداري في صندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة؟

4. أسئلة الدراسة

أ. ما مستوى ممارسة التمكين الإداري في صندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة.

ب. ما هو واقع ممارسة كل بُعد من أبعاد التمكين الإداري (تفويض السلطة، فرق العمل، التدريب والتعلم، الاتصال الفعال، التحفيز) في صندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة؟

ج. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية) في صندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة؟

5. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الاتي:

أ. أهمية موضوع التمكين الإداري بأبعاده المختلفة، والحاجة الملحة لتبني مثل هذه المفاهيم خاصة في إدارات القطاع العام كونها من الموضوعات المعاصرة المهمة للمؤسسات على كافة أنواعها ونشاطاتها.

ب. إن النتائج التي يتم التوصل إليها تُمّكن متخذي القرار من التعرف على مستوى توافر التمكين الإداري، والاستفادة منها في كيفية تذليل المعوقات والمشكلات التي تواجه تطبيقها في صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة.

ت. إمكانية الاستفادة من هذه الدراسة من قبل بعض مؤسسات القطاع العام الأخرى ومؤسسات القطاع الخاص المشابهة في ترشيد عملية اتخاذ القرار.

6. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التمكين الإداري في صندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة كهدف رئيسي، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

أ. تحديد مستوى ممارسة التمكين الإداري في صندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة.

ب. التعرف على أبعاد التمكين الإداري، وتبيان ممارسة كل منها في صندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة.

ج. التعرف على الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.

7. الإطار النظري

7-1 مقدمة

يُعد العنصر البشري أحد أهم المقومات التنظيمية التي يجب الحفاظ عليها ودعمها، والسعي إلى تطويرها، والارتقاء بمعارفها ومهاراتها وخبراتها لمواكبة التطورات المحيطة ببيئة الأعمال، ولهذا فقد عملت المؤسسات الحديثة على الرفع من مستوى مشاركة العاملين في عملية التغيير التنظيمي، وتفعيل آليات التواصل والاتصال بين كافة المستويات الإدارية، بالإضافة إلى دراسة احتياجات ومطالب هذه الفئة، وإشباع رغباتها، باعتبارها أحد الأطراف الرئيسية ذات المصلحة في المؤسسة، وهذا ما من شأنه

أن ينعكس إيجابيا على ولاء وانتماء العاملين من جهة، وتحقيق الأهداف المؤسسية من جهة أخرى. (بومخلوف وكموش،2019، 2)

ويُعد مفهوم التمكين الإداري من أبرز المفاهيم التنظيمية المعاصرة في الفكر الإداري، والذي يهتم بإتاحة الفرصة للآخرين في زيادة قدراتهم الفردية والجماعية من خلال توسيع نطاق تفويض السلطة، والتي تهدف إلى إعطاء الأفراد الحرية الإدارية في عملية اتخاذ القرارات، وحل المشكلات، والاستفادة من قدرات ومواهب وإبداعات العاملين وتسخيرها في سير العمل والتأكيد على أهمية العمل الجماعي دون تدخل مباشر من الإدارة مع توفير البيئة المناسبة لنموهم وتأهيلهم مهنياً مع الثقة التامة بينهم (بدير وآخرون، 306،2015)، ومن الناحية الإدارية ،فقد زاد اهتمام المؤسسات بالتمكين الإداري بعد ظهور فلسفة جديدة في الإدارة متمثلة برأس المال الفكري والمعرفي الذي يعد الموارد البشرية أحد أنواع الرأس مال البشري ، إلى جانب الرأس المالي الهيكلي والعلاقاتي، حيث نجاح التمكين مرهون بإحداث تغيرات تنظيمية مصاحبة تفضي إلى اعتماده (العريفي، 45،2020)، وكلما تم ممارسة التمكين الإداري بطريقة فعاله، انعكس ذلك وساهم في تطوير العديد من المجالات على مستوى المؤسسة وأفرادها (مخدوم،2020، 102)، ومن بين الأساليب التي يمكن للتمكين أن يساهم فيها بكفاءة، الحرية في العمل وتفويض السلطات، والاعتماد على الرقابة الذاتية بدلا من الرقابة التي يطبقها المشرفون، وكل هذا يزيد من إحساس العمال بمزيد من المسؤولية تجاه أعمالهم، ويعطيهم المزيد من الحماس والرضا تجاه المناصب التي يشغلونها (لرقم وبن نصر، 65،2018).

7-2 مفهوم التمكين الإداري

تزايدت الدراسات التي تناولت موضوع التمكين، ويرجع هذا التزايد الكبير في الدراسات التي تناولت التمكين الى الطبيعة المعقدة لهذا المفهوم بالإضافة إلى تضمينه العديد من الجوانب الشخصية والتنظيمية، واصبح تمكين العاملين من الاتجاهات الحديثة في الفكر الإداري المعاصر وتحولت إدارة المؤسسات من نظام التحكم والاوامر إلى نموذج المؤسسات المتمكنة (الحربي، 334،2017)، ويُعد التمكين الإداري أحد أساليب تحويل السلطة نحو اللامركزية والتي تمثل احد اهداف التغيير والتطوير التنظيمي، حيث يتم إشراك المستويات الإدارية المختلفة في عملية صنع القرار من أجل تحفيزهم وتشجيعهم مما يؤدي إلى رفع مستوى أدائهم (مخدوم، 107،2020).

وبدأ الاهتمام بالتمكين في أواخر القرن الماضي بسبب التحول من مؤسسات الأوامر إلى مؤسسات متمكنة ومتعلمة ، وقد تعددت تعاريف التمكين الإداري حسب وجهات نظر المؤلفين واختصاصاتهم

ومجالات اهتماماتهم؛ حيث عرفه (Lee) بأنه "منح الموظفين السلطة في تحديد الأهداف المتعلقة بعملهم وكذا اتخاذ القرارات وحل المشكلات ضمن نطاق مسؤولياتهم وسلطتهم (بومخلوف وكموش ،2019، ص3)، كما ينظر للتمكين الإداري بأنه يتمثل في السماح للأفراد باتخاذ القرار لإتمام العمل ضمن الإطار الزمني المحدد وضمان استخدام مهاراتهم ومواهبهم، والمصادر المتاحة في اتخاذ القرار الصائب لإتمام مهامهم الوظيفية (لحراحشة والشرفات، 2019،163)، وعرفه كوك وهانسكر بأنه تهيئة المحيط الذي من خلاله يمارس الأفراد كفاءاتهم وقدارتهم في الرقابة على أعمالهم، مما يرفع من روح المبادرة والإصرار على أداء مهام ذات معنى (لرقم وبن نصر، 2018،67)، ويرى "مرديت ومريل" إن التمكين يعنى منح الفرصة لشخص ما ليتولى القيام بمسؤوليات أكبر وسلطة أوسع من خلال التدريب والثقة والدعم العاطفي، كما عرف التمكين بأنه فلسفة إعطاء المزيد من المسؤولية وسلطة اتخاد القرار بدرجة أكبر للأفراد في المستويات الإدارية الدنيا(الحربي ،2017،335)، وعرف على أنه القوى التي يكتسب الأفراد من خلالها القدرة، وزيادة الثقة، وارتفاع مستوى انتمائهم وولائهم لتحمل المسؤولية، والقدرة على التصرف لتحسين النشاطات والعمليات والتفاعل في العمل من أجل إشباع المتطلبات الأساسية للعملاء في مختلف المجالات بهدف تحقيق قيم وغايات المنظمة وأهدافها (قاسمي وضيف، 2017، 298)

7-3 أهمية التمكين الإداري

للتمكين الإداري أهمية لا تتعلق بطرف معين فقط بل تشمل عدة أطراف، فتظهر أهميته بالنسبة للموظف، والإدارة وحتى العملاء، في النقاط التالية (بومخلوف واكموش، 2019، 4).

أ. يحقق التمكين الإداري رضا الموظفين وشعورهم بالانتماء للمؤسسة التي يعملون لديها، وبالتالي استمرارهم في العمل لفترات أطول وباستغلال أكبر وبدافعية ذاتية ورغبة وإتقان، وبالتالي رفع مستوى الأداء.

ب. يُعد استجابة لضرورة تحقيق مبدأ اللامركزية في الأداء والمشاركة في القرار، وتنمية وتطوير القدرات والمهارات الفنية والإدارية للمرؤوسين وإعدادهم لمواجهة الاحتياجات من القوى البشرية القادرة على تحمل مسؤوليات الوظائف العليا مستقبلا.

ج. زيادة جودة الخدمات التي يتم تقديمها للزبائن ورفع قدرة المنتجات التي تقدمها المؤسسات على إشباع حاجاته ومقابلة توقعاته.

7-4 فوائد التمكين الإداري

هناك عدد من الفوائد التي يمكن الحصول عليها من عملية تمكين الموظفين منها مايلي (المطيري، 2019،33)

أ. يعطى فرصة أكبر للإبداع والابتكار من خلال شعور الموظفين بامتلاكهم للوظيفة.

ب. يساعد على التطوير والتحسين المستمر للخدمات المقدمة.

ج. زيادة رضا العملاء من خلال رضا الموظفين.

د. زيادة الإنتاجية عن طريق شعور الموظفين بالفخر والاعتزاز لكونهم جزءاً من المؤسسة.

7-5 أبعاد التمكين الإداري

هناك العديد من الدراسات تناولت عدة أبعاد للتمكين الإداري، وفي هذه الدراسة الأبعاد التالية

أ. **تفويض السلطة:** وهو توزيع حق الصلاحيات واتخاد القرارات في نطاق محدد لإنجاز المهام، وهو إعطاء الصلاحيات للفرد من الرئيس الأعلى للقيام بأداء أعمال مهمة كانت مسؤولية أدائها تقع على عاتق الرئيس الأعلى في العمل دون المرؤوس (الحربي، 2017، 342)، حيث يساعد تمكين العاملين الموظفين على تطوير وتنمية مهاراتهم على عكس تفويض المهام غير المرغوب فيها وغير المهمة، إذاً ينبغي إشراك الموظفين في المهام التي تكون ذات أهمية، مثل: المشاركة في حل المشكلات التي تعترض عمل المؤسسة (قاسمي وضيف، 2017،298)

ب. **فرق العمل:** يعتمد نجاح بناء وقيادة فرق العمل على دعم وتشجيع أعضاء الفريق وتقديم التوجيهات اللازمة لهم للتغلب على المشاكل والمعوقات التي تواجههم ، والعمل بروح الفريق من أجل تحقيق هدف مشترك(مخدوم، 2020،108)، كما تُعد من عناصر القوة في تطبيق التمكين بسبب الدور المهم للعمل الجماعي في مواجهة المشكلات وترشيد استهلاك الموارد بفاعلية وكفاءة، حيث الشعور المشترك بالمسؤولية الجماعية يجلب قوة تتمثل في زيادة درجات الولاء والانتماء والالتزام وتساعد في التغلب على أية مشكلة من خلال السعي الدائم لإيجاد رؤية ملائمة تحقق مصلحة المؤسسة والفريق(بدير وآخرون، 2015،311)

ج. **التدريب والتعلم:** ويعني تزويد الفرد بالأساليب والخبرات والاتجاهات العلمية والعملية اللازمة لاستخدام المعارف والمهارات الحالية التي يمتلكها أو الجديدة التي يكتسبها حتى يتمكن من تقديم أفضل أداء ممكن في وظيفته (قاسمي وضيف، 2017،298)، كما ان أتاحت المؤسسة لنظام تدريب

واعد يزود العاملين بالمهارات والخبرات اللازمة؛ مثل: مهارات صنع القرارات، ومهارات التفاوض وحل النزاعات في بيئة العمل (مخدوم، 108،2020)

د. **الاتصال الفعال:** ويتمثل في حصول الموظفين على المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ القرارات التي تتعلق بسير أعمالهم، وكذلك إمكانية الوصول إلى معلومات عن غايات المؤسسة وأهدافها، ويعزز توفر المعلومات من الالتزام الذاتي للأفراد عن طريق منحهم الثقة(العتيبي، 641،2017) وتُعد المعلومات جانباً مهما يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرار، وفي حل مشكلات العمل، فبدونها لا يمكن للموظف التصرف بالطريقة الصحيحة التي تمنحه الثقة بالتصرف، كما أن الاتصال الفعال في المؤسسة الناضجة يعزز مبدأ الإبداع والابتكار ويختصر الكثير من الجهود، حيث يسهم في سهولة انسياب الاتصالات وسرعة تبادل المعلومات وإمكانية حصول كل فرد في المؤسسة الحصول عليها في الوقت المناسب في نجاح تمكين العاملين(بدير وآخرون، 311،2015)

هـ. **التحفيز:** إذ تُعد الحوافز من أهم متطلبات تمكين العاملين؛ لأنها تعطي رسالة للموظف بقبول سلوكه وتصرفاته وأدائه، كما أنها تشجع على بذل مزيد من الجهد والتحسين المستمر للأعمال (قاسمي وضيف، 298،2017) كما تسهم الحوافز المادية والمعنوية في تمكين العاملين من خلال زيادة دافعيتهم ورضاهم وائتمانهم الوظيفي، على أن يتم تقديمها في الوقت المناسب، وكذلك ربطها بنظام تقويم الأداء حتى يتم صرفها لمستحقيها، وتكون دافعاً حقيقياً لتطوير أداء العاملين والمؤسسة كناتج نهائي للتمكين (بدير وآخرون، 312،2015).

8. منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي والتحليلي القائم على تشخيص الحالة كما هي في الواقع، والقائمة على جمع المعلومات من عينة الدراسة من خلال أداة الدراسة (الاستبانة)، ومن تم جمعها وتحليلها من خلال الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS) بهدف الإجابة على أسئلة الدراسة، وتبيان نتائج الدراسة. وتعد دراسة مقطعية (Cross-Sectional) حيث أجريت على عينة واحدة في وقت واحد.

1.8 أداة الدراسة: تم تطوير أداة لقياس متغير الدراسة، تكونت من الأجزاء الآتية:

الجزء الأول: المتغيرات الديموغرافية وتكونت من (الجنس، والفئة العمرية، والمؤهل العلمي، والوظيفة الحالية).

الجزء الثاني: تكون من الفقرات المعبّرة عن أبعاد "التمكين الإداري" حيث تحتوي على (30) ففقرة موزعة على (5) أبْعاد للتمكين الإداري هي: (تفويض السلطة، فرق العمل، التدريب والتعلم، الاتصال الفعال، التحفيز)، وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة منها دراسة (المطيرى،2019، الكيلاني وأبوبكر وأبوالعلية 2018)، وتم استخدم مقياس خماسي لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، كما في الجدول رقم (1) كالآتي

الجدول (1). بدائل الإجابات لفقرات الاستبانة.

درجــة الموافقـــة				
عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
5	4	3	2	1

2.8 صدق أداة الدراسة: تم عرض الاستبانة بشكلها الأولي على مجموعة من المحكمين المختصين من أساتذة الجامعات من ذوي الخبرة والاختصاص الأكاديمي، وأخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار.

3.8 ثبات أداة الدراسة: وكانت كما هو مبين بالجدول رقم (2)

الجدول رقم (2) قيم معامل كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة الدراسة

	المعيار	معامل الثبات
1	تفويض السلطة	0.809
2	فرق العمل	0.896
3	التدريب والتعلم	0.917
4	الاتصال الفعال	0.902
5	التحفيز	0.899
	التمكين الإداري	0.963

يُلاحظ من الجدول (2) أن قيم معاملات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لأبعاد الدراسة جاءت ذات قيم صالحة لغايات الدراسة، وهذا يعني أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

4.8 مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة، والبالغ عددهم (668) ، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة تتناسب مع مجتمع الدراسة بحجم (250)، تم توزيع أداة

الدراسة عليها نسبةً لحجم المجتمع المستهدف، علماً بأن العينة المسحوبة صالحة للتحليل الإحصائي اعتماداً على كل من (Sekran & Bauge, 2010, 295) و(النجار، النجار والزعبي، 2013، 109)، وتم استرداد (192) من الاستبانات الموزعة، بنسبة استرجاع (76.8%) وهي صالحة للتحليل.

9. نتائج الدراسة ومناقشتها

1.9عرض وتحليل نتائج بيانات خصائص مجتمع البحث. لمعرفة خصائص مجتمع البحث تم الحصول على التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث، حسب السمات الشخصية لأفراد العينة.

الجدول (3) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب السمات الشخصية

الخصائص	السمات	التكرار	النسبة%
الجنس	ذكر	172	89.6
	أنثى	20	10.4
	المجموع	**192**	**100**
الفئة العمرية	من 18 سنة إلى أقل من 25 سنة	6	3.1
	من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	69	35.9
	من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	87	45.3
	من 45 سنة إلى أقل من 55 سنة	25	13.1
	من 55 سنة – فأكثر	05	2.6
	المجموع	**192**	**100**
المؤهل العلمي	دراسات عليا	30	15.6
	مؤهل جامعي	95	49.5
	دبلوم عالي	30	15.6
	دبلوم متوسط فما دون	37	19.3
	المجموع	**192**	**100**
الوظيفة الحالية	مدير إدارة	7	3.6
	رئيس قسم	9	4.7
	رئيس وحدة	57	29.7
	موظف	119	62.0
	المجموع	**192**	**100**

يتبين من الجدول (3)، أن أغلب أفراد العينة كانت من الذكور وقد يرجع، ذلك لقلة فرص العمل للإناث، كما أن أغلب أفراد العينة تتراوح أعمارهم من (25–45) وهي فئة الشباب والتي من الممكن أن تقدم الكثير لمجال عملهم إن أتيحت لهم الفرصة في المشاركة وممارسة السلطات الوظيفية التي من شأنها تساهم في تطوير العمل، كما أن معظم أفراد العينة لديهم مؤهلات تتيح لهم فهم فلسفة التمكين الإداري وأبعاده.

2.9 عرض التحليل الإحصائي: وسيكون الجدول التالي هو الأساس الذي سيتم الاعتماد عليه في استخلاص النتائج من البيانات المجمعة.

الجدول (4) درجات ممارسة أبعاد التمكين الإداري

المتوسط الحسابي	درجة الممارسة
من 3.66 – 5	مرتفعة
من 2.34 – أقل من 3.66	متوسطة
من 1– أقل من 2.34	منخفضة

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول ومناقشتها: ما واقع ممارسة التمكين الإداري بصندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة؟

تم حساب كل من المتوسط الحسابي والنسبة المئوية ودرجة ممارسة لجميع فقرات الأداة، ولكل بُعد والجدول رقم (5) يلخص ذلك

الجدول (5) المتوسط الحسابي والنسبة المئوية ودرجة ممارسة لأبعاد الأداة وللأداة ككل

الترتيب	البُعد	المتوسط الحسابي	النسبة	درجة الممارسة
3	تفويض السلطة	3.38	%67.6	متوسطة
1	فرق العمل	3.48	%69.6	متوسطة
4	التدريب والتعلم	3.28	%65.6	متوسطة
2	الاتصال الفعال	3.41	%68.2	متوسطة
5	التحفيز	2.96	%59.2	متوسطة
	الدرجة ككل	**3.30**	**%66**	**متوسطة**

يُلاحظ من الجدول (5) أن درجة ممارسة **التمكين الإداري** بصندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة جاءت متوسطة تميل للارتفاع، كما يلاحظ أن بُعد **فرق العمل** جاء بالمرتبة الأولى بدرجة متوسطة ، وقد يرجع سبب ذلك إلى أجواء التعاون السائدة بين الموظفين وقلة تركيز إدارة صندوق على الأداء الجماعي لأداء المهام، وخاصةً مع الوضع الراهن من تفشي جائحة كارونا، والتعليمات الصادرة بشأن تحديد نسبة معينة من حضور العاملين، وجاء بالمرتبة الأخيرة بُعد **التحفيز** بدرجة متوسطة تميل للانخفاض، وهذا يحتم على إدارة الصندوق بذل المزيد من العمل في تعزيز تفويض السلطة ومنح الصلاحيات، ودعم فرق العمل والتركيز على العمل الجماعي، والاهتمام بشكل أكبر بتدريب وتعليم العاملين وفق أساليب متنوعة،

وتبادل ومشاركة أوسع للمعلومات عن طريق طرق اتصال متطورة، وتوجيه الجهود لإيجاد البدائل لتحفيز العاملين.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني ومناقشتها: ما واقع ممارسة كل بُعد من أبعاد التمكين الإداري في مؤسسة الضمان الاجتماعي فرع مصراتة؟

البُعد الأول: تفويض السلطة

يوضح الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الممارسة لفقرات بُعد تفويض السلطة.

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بُعد تفويض السلطة

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة	درجة الممارسة
5	تمنحك الإدارة المرونة المناسبة للتصرف في أداء مهامك.	**3.25**	**%65**	**متوسطة**
6	توفر لك وظيفتك الفرصة لاتخاذ القرارات باستقلالية.	**3.07**	**%61.4**	**متوسطة**
4	يقوم رئيسك بتفويض الصلاحيات الكافية لأداء مهامك الوظيفة.	**3.37**	**%67.4**	**متوسطة**
3	يقوم رئيسك بتقدم المشورة والدعم في المهام المفوضة لك باستمرار.	**3.45**	**%69**	**متوسطة**
1	لدى الادارة ثقة في قدرتك على أداء المهام الموكلة اليك.	**3.76**	**%75.2**	**مرتفعة**
2	لديك القدرة على التأثير في طبيعة القرارات المتعلقة بمهام عملك.	**3.46**	**%69.2**	**متوسطة**
	الإجمالي	**3.38**	**%67.6**	**متوسطة**

يبيّن الجدول (6) أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات تفويض السلطة جاءت متوسطة تميل للارتفاع، حيث بلغ المتوسط العام (3.38). مما يعني توفر مؤشرات مقبولة تتعلق بتطبيق بُعد تفويض السلطة، ويرى الباحثان أن سبب ذلك الصلاحيات الكافية الممنوحة للعاملين من قبل رؤسائهم وتقديم المشورة لهم، وثقة إدارة الصندوق في قدرة العاملين على أداء الأعمال المهام الموكلة إليهم.

البُعد الثاني: فرق العمل

يُوضح الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الممارسة لفقرات بُعد فرق العمل

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بُعد فرق العمل

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة	درجة الممارسة
5	تسود الثقة بين أعضاء فرق العمل داخل صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة.	3.46	%69.2	متوسطة
1	تسود أجواء التعاون بين زملاء العمل بصندوق الضمان الاجتماعي مصراتة.	3.61	%72.2	متوسطة
2	فرق العمل في صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة قادرة على تنفيذ ما تتخذه من قرارات.	3.54	%70.8	متوسطة
3	تركز إدارة صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة على الأداء الجماعي بدلاً من الفردي.	3.52	%70.4	متوسطة
4	تنجز فرق العمل المهام الموكلة لها بقدرة عالية.	3.50	%70	متوسطة
6	تلجأ إدارة صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة لحل المشكلات الإدارية من خلال فريق العمل.	3.29	%65.8	متوسطة
	الإجمـــــــالي	3.48	69.6	متوسطة

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات **فرق العمل جاءت** متوسطة تميل للارتفاع، مما يعني توفر مؤشرات مقبولة تتعلق بتطبيق بُعد فرق العمل، ويرى الباحثان أن سبب ذلك يرجع إلى أن العاملين يشعرون بأهمية وجود فرق العمل من خلال أجواء التعاون فيما بينهم، وأن إدارة الصندوق تدرك أهمية فرق العمل من خلال التركيز عليها في أداء الأعمال وتحترم وتقدر إنجازات هذه الفرق.

البُعد الثالث :التدريب والتعلم:

يوضح الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الممارسة لفقرات بُعد التدريب والتعلم

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بُعد التدريب والتعلم

الترتيب	**الفقرة**	**المتوسط الحسابي**	**النسبة**	**درجة الممارسة**
1	تتبنى إدارة صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة خطة واضحة للتدريب.	3.53	%70.6	متوسطة
2	تشجع إدارة صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة العاملين على تبادل الخبرات فيما بينهم.	3.30	%66	متوسطة
3	تنوع إدارة صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة في أساليب التدرب للموظفين.	3.29	%65.8	متوسطة
4	توفر إدارة صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة دورات تدريبية باستمرار للموظفين.	3.28	%65.6	متوسطة
6	توفر إدارة صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة فرصة التعلم واكتساب مهارات جديدة.	3.13	%62.6	متوسطة
5	تحرص إدارة صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة على تعيين ذوي الخبرة والكفاءة بالعمل.	3.14	%62.8	متوسطة
	الإجمالي	3.28	%65.6	متوسطة

يُلاحظ من الجدول (8) أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات **التدريب والتعلم جاءت** متوسطة، مما يعني توفر مؤشرات مقبولة تتعلق بتطبيق بُعد التدريب والتعلم، ويرى الباحثان أن سبب ذلك يرجع إلى أن إدارة الصندوق تسعى إلى بذل المزيد من الجهد في تطوير أداء العاملين من خلال وجود خطة تدريبية مستمرة وكذلك تنوع أساليب تنفيذها، كذلك منح العاملين المزيد من الفرص التعلم لاكتساب المهارات الجديدة.

البُعد الرابع :الاتصال الفعال

يوضح الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الممارسة لفقرات بُعد الاتصال الفعال:

الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بُعد الاتصال الفعال

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة	درجة الممارسة
4	تهتم إدارة صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة بإيجاد وسائل اتصال فاعلة ومتطورة.	3.38	%67.6	متوسطة
5	يوجد لدى صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة نظام معلومات يوفر المعلومة على نحو سريع لأصحاب القرار.	3.33	%66.6	متوسطة
6	يتاح لك الوصول إلى أصحاب القرار إدارة صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة وشرح مواقفك من غير صعوبة.	3.19	%63.8	متوسطة
3	تتميز التعليمات والإجراءات في صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة بالوضوح التام.	3.48	%69.6	متوسطة
2	تتحصل على المعلومات اللازمة لإنجاز عملك في أي وقت.	3.49	%69.8	متوسطة
1	تشارك الموظفين بالمعلومات والبيانات التي تخص عملك.	3.58	%71.6	متوسطة
	الإجمالي	**3.41**	**%68.2**	**متوسطة**

يلاحظ من الجدول رقم (9) أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات الاتصال الفعال جاءت متوسطة تميل للارتفاع، مما يعني توفر مؤشرات مقبولة تتعلق بتطبيق بُعد الاتصال الفعال، ويرى الباحثان أن سبب ذلك يرجع إلى أن إدارة الصندوق تتيح وتشارك العاملين المعلومات اللازمة لأداء أعمالهم في أي وقت، كذلك وضوح الإجراءات والتعليمات الخاصة بطبيعة أعمالهم، كما تهتم بإيجاد وسائل اتصال متطورة للمعلومات.

البُعد الخامس :التحفيز

يوضح الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الممارسة لفقرات بُعد التحفيز:

الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بُعد التحفيز

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة	درجة الممارسة
2	يتناسب الراتب الذي تتقاضاه مع الجهود التي تبذلها في العمل.	2.99	%59.8	متوسطة
3	تقدر إدارة صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة جهودك المبذولة في العمل.	2.97	%59.4	متوسطة
1	لديك شعور بعدالة وموضوعية نظام الترقيات الوظيفية المعمول به في صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة.	3.03	%60.6	متوسطة
5	يسمح لك نظام العمل المتبع في صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة بالمشاركة في اتخاذ القرارات.	2.83	%56.6	متوسطة
4	تقوم إدارة صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة بتحفيزك على تحمل مسؤوليات أكبر.	2.95	%59	متوسطة
3	تعتبر إدارة صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة كفاءة الموظفين معيارا أساسياً في الترقية والتحفيز.	2.97	%59.4	متوسطة
	الإجمالي	2.96	%59.2	متوسطة

يُلاحظ من الجدول (10) أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات **التحفيز جاءت** متوسطة تميل للانخفاض مما يعني توفر مؤشرات تدعو للقلق تتعلق بتطبيق بُعد التحفيز، ويرى الباحثان أن سبب ذلك يعود إلى أن العاملين يشعرون بأن الموظف المتميز والذي يبذل جهداً أكثر بأنه متساوٍ مع الآخرين في نظام الترقية والتقدير والتحفيز في تحمل المسئوليات والمشاركة في اتخاذ القرارات، وأن الرواتب التي يتقاضاها العاملون لا تتلائم مع طبيعة العمل الذي يقومون به في ظل غلاء المعيشة السائد، وهذا يؤثر سلبياً على روحهم المعنوية وتمكينهم في العمل ومن ثم شعورهم بانتمائهم للمؤسسة .

ثالثاً /النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث ومناقشتها: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين تعزى للمتغيرات الديموغرافية: (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية)؟

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي، واختبار t، واختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية.

ولفحص دلالة الفروق بين تقديرات العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة تبعاً لمتغيرات (الجنس)، تم استخدام اختبار t، والجدول (11) يوضح ذلك:

الجدول (11) نتائج اختبار (t) لفحص دلالة الفروق بين تقديرات عينة الدراسة للتمكين الإداري تبعا لمتغير الجنس

المتغير	النوع	العدد	الوسط الحسابي	المعيار الانحرا ف	قيمة t	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة المعتمد
الجنس	ذكر	172	3.32	0.702	1.024	0.307	0.05
	انثى	20	3.15	0.790			

يُلاحظ من الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين إجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة t (1.024) ومستوى الدلالة المحسوبة (sig 0.307) وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة المعتمد للدراسة (0.05).

ولفحص دلالة الفروق بين تقديرات العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة تبعاً لمتغيرات (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية) فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، والجدول (12) يوضح ذلك:

الجدول (12) نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسط استجابات عينة الدراسة للتمكين الإداري تبعاً لمتغير الفئة العمرية، والمؤهل العلمي، والوظيفة الحالية

المتغير	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة
الفئة العمرية	بين المجموعات	4	7.789	1.947	4.091	0.003*
	داخل المجموعات	187	89.009	0.479		
	المجموع	191	96.798			
المؤهل العلمي	بين المجموعات	3	12.414	4.138	9.219	0.000*
	داخل المجموعات	188	84.384	0.449		
	المجموع	191	96.798			
الوظيفة الحالية	بين المجموعات	3	3.180	1.060	2.129	0.098
	داخل المجموعات	188	93.618	0. 498		
	المجموع	191	96.798			

يُلاحظ من الجدول (12) الآتي:

أ. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين إجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير العمر، حيت بلغت قيمة F (4.091)، ومستوى الدلالة المحسوبة (0.003) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمدة للدراسة (0.05).

ب. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين إجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيت بلغت قيمة F (9.219)، ومستوى الدلالة المحسوبة (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمدة للدراسة (0.05).

ج. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين إجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير الوظيفة الحالية، حيت بلغت قيمة F (2.129)، ومستوى الدلالة المحسوبة (0.098) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة للدراسة (0.05).

ولمعرفة مصدر تلك الفروق تم استخدام اختبار شافيه (Scheffe) واتضح الآتي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول (13) مصدر الفروق لاختبار شافية

الفئة العمرية	من 18 سنة إلى أقل من 25 سنة	من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	من 45 سنة إلى أقل من 55 سنة	من 55 سنة فأكثر
من 18 سنة إلى أقل من 25 سنة		0.741	0.993	1.000	0.670
من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة			0.211	0.273	*0.031
من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة				0.984	0.196
من 45 سنة إلى أقل من 55 سنة					0.390
من 55 سنة فأكثر					

يتبين من الجدول (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط إجابات مفردات الدراسة تعزى إلى متغير الفئة العمرية حول مستوى التمكين الإداري لصالح الفئة العمرية (55 سنة فأكثر)، ويرى الباحثان أن هذه النتيجة قد تعود إلى إن هذه الفئة تتمتع بالخبرة الكافية، والكفاءة العالية الأمر الذي نتج عنه تفويضها بسلطة القيام ببعض الاعمال والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بطبيعة عملهم.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات العلمي كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول (14) مصدر الفروق لاختبار شافية

المؤهل العلمي	دراسات عليا	مؤهل جامعي	دبلوم عالي	دبلوم متوسط فما دون
دراسات عليا		**0.740**	**0.087**	**0.191**
مؤهل جامعي			***0.001**	***0.002**
دبلوم عالي				**0.965**
دبلوم متوسط فما دون				

يتبين من الجدول (14) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط إجابات مفردات الدراسة تعزى إلى متغير المؤهل العلمي حول مستوى التمكين الإداري، لصالح المؤهل العلمي (دبلوم عالي)، ويرى الباحثان أن هذه النتيجة قد تعود إلى أن أصحاب هذا المؤهل من فئة الشباب ولديهم طموح عالي في تولي مسئوليات والعمل ضمن فرق كذلك لديها الرغبة في التدريب على اكتساب المهارات وتعلم الأساليب الحديثة في مجال تقديم الخدمات وتحتاج إلى التشجيع والتحفيز بشكل أكبر.

10. مناقشة النتائج

من خلال ما تم التوصل إليه من تحليل البيانات، تم استخلاص النتائج التالية:

أ. إن مستوى التمكين الإداري بصندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة جاءت من حيث درجة الممارسة متوسطة وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (بومخلوف وكموش، 2019، ودراسة لرقم وبن نصر، 2018، ودراسة مخدوم، 2020 ودراسة المطري، 2019 ودراسة Alfadli & Al-Mehaisen, 2019 ودراسة Lassoued et al., 2020)، حيث جاء مستوى التمكين الإداري بدرجة متوسطة، واختلفت مع دراسة (الحراحشة والشرفات، 2019 ودراسة الحربي، 2017 ، ودراسة قاسمي ودنيا، 2017 ودراسة العتيبي، 2017 ودراسة بدير وآخرون، 2015)، التي جاء فيها التمكين الإداري مرتفعاً، حيث جاء مستوى التمكين الإداري بدرجة ضعيفة، وقد يرجع السبب في ذلك لاختلاف مجتمعات الدراسة واختلاف المعايير المستخدمة للتمكين الإداري.

ب. جاءت المعايير حسب الترتيب من حيث درجة التطبيق (فرق العمل، الاتصال الفعال، تفويض السلطة، التدريب والتعلم، التحفيز) وكانت مستوى الممارسة جميعها متوسطة.

ج. لا يوجد اختلاف في درجة ممارسة التمكين الاداري تبعاً لمتغير (الجنس) وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (المرضي، بومريز، 2019) واختلفت مع دراسة (دعفوس، 2020)، التي جاءت وجود اختلاف، وقد يرجع ذلك لإتاحة فرصة العمل للجنسين.

د. لا يوجد اختلاف في درجة ممارسة التمكين الاداري تبعاً لمتغير (الوظيفة الحالية) وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (دعفوس، 2019)

هـ. وجود اختلاف في درجة ممارسة التمكين الإداري تبعاً لمتغيرات: (الفئة العمرية، والمؤهل العلمي) لصالح الفئة العمرية (55 سنة فأكثر) والمؤهل العلمي (دبلوم عالي).

11. النتائج والتوصيات

1.11 النتائج

من خلال ما تم التوصل إليه من تحليل البيانات، تم استخلاص النتائج التالية:

1. إن مستوى التمكين الإداري بصندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة جاءت من حيث درجة الممارسة متوسطة.
2. جاءت الأبعاد حسب الترتيب من حيث درجة التطبيق (فرق العمل، الاتصال الفعال، تفويض السلطة، التدريب والتعلم، التحفيز) وكانت مستوى الممارسة جميعها متوسطة.
3. لا يوجد اختلاف في درجة ممارسة التمكين الإداري تبعاً لمتغيرات: (الجنس، الوظيفة الحالية).
4. وجود اختلاف في درجة ممارسة التمكين الإداري تبعاً لمتغيرات: (الفئة العمرية، والمؤهل العلمي) لصالح الفئة العمرية (55 سنة فأكثر) والمؤهل العلمي (دبلوم عالي).

2.11 التوصيات

من خلال ما تم استعراضه والنتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن صياغة التوصيات التالية:

1. العمل على نشر ثقافة ممارسة التمكين الإداري بما يتوافق مع متطلبات العمل الإداري بصندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة.
2. تعزيز أسلوب تفويض السلطة ومنح الثقة في العاملين ومنحهم المزيد من الصلاحيات لتنفيذ الأعمال الموكلة إليهم، وتشجيع العمل الجماعي وتحسين التواصل بين المستويات الإدارية وكذلك توفير قنوات اتصال متكورة لتبادل المعلومات.

المراجع

بدير، رامز عزمي، فارس ومحمد جودت، عفانة وحسن مروان (2015) التمكين الإداري وعلاقته بفاعلية فرق العمل في المؤسسات الأهلية الدولية العاملة في غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد (23) العدد (01)، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

بومخلوف، عبد النور وكموش، عبد المجيد (2019). واقع التمكين الإداري في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول تطبيقات الإدارة الحديثة كتوجه استراتيجي لبناء منظمة أعمال متميزة، المحور الثامن "دوافع تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة بالمؤسسات الجزائرية"، الجزائر.

الحراحشة، محمد عبود والشرفات، مسلم قاسم (2019)، درجة ممارسة التمين الإداري وعلاقته بإدارة المواهب لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية: من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة آل البيت. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 34، العدد (2)، جامعة موته، عمان، الأردن.

الحربي، متعب عليثة هديب (2017)، واقع التمكين الإداري لدى مديري المدارس الثانوية بمكة، مجلة العلوم التربوية، العدد (2) الجزء (3)، جامعة الملك سعود، السعودية.

دعفوس، عبد الله محمود (2020). أثر تمكين العاملين في الولاء التنظيمي للعاملين بفروع مصرف الصحاري بالمنطقة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا.

العتيبي، غلباء بنت فيصل (2017). واقع التمكين الإداري لمديرات المدارس الثانوية الأهلية، مجلة كلية التربية، العدد (173) الجزء الثاني، جامعة الأزهر، السعودية.

العريقي، باسم قائد (2020). التمكين الإداري وأثره على رضا العملاء دراسة على موظفي خدمة العملاء في الشركات الخاصة بمنطقة عسير بالسعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مجلد (4) العدد (7) 4.

قاسمي، كمال ودنيا، ضيف (2017). واقع تمكين العاملين في القطاع الإداري ومعوقات تطبيقية من وجهة نظر العاملين بمدرية التجارة بولاية المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (18)، الجزائر.

لرقم، عزالدين وبن نصر، عبد الحق (2018). واقع التمكين الإداري بالجامعات الجزائرية، مجلة آفاق علمية، مجلد (10)، عدد (2) الجزائر.

مخدوم، هند كرامة (2020). مدى مساهمة التمين الإداري في تطوير القيادات الأكاديمية النسائية في جامعة طيبة بالسعودية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد (3) العدد (28)، الجامعة الإسلامية، غزة.

المرضي، عبد الله حمدنية وبومريز، فوزي عبد الرحيم (2019). أثر التمكين على الأداء الوظيفي للعاملين بالعلاقات العامة في الشركات النفطية بمدينة بنغازي، المجلة الليبية لبحوث الإعلام، العدد (01)، كلية الإعلام جامعة بنغازي، ليبيا.

المطري، ضيف الله عبيد (2019). العلاقة بين التمكين الإداري والالتزام التنظيمي لدى موظفي وزارة الإسكان في السعودية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد (27) العدد (01)، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

النجار، فايز جمعة والنجار، نبيل جمعة والزعبي، ماجد راضي (2013). أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي. الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

ثانيا: المراجع الأجنبية.

Alfadli, M. A., & Al-Mehaisen, S. M. (2019). The Reality of Administrative Empowerment among the Recently Employed Administrators in the Intermediate Schools. *International Education Studies*, *12*(6), 120-133.

Lassoued, K., Awad, A., & Guirat, R. (2020). The impact of managerial empowerment on problem solving and decision making skills: The case of Abu Dhabi University. *Management Science Letters*, *10*(4), 769-780.

المعلومات البيوغرافية للباحث الأول
الاسم: سالم بشير قجبونة
الدرجة العلمية: محاضر
التخصص: إدارة وتنظيم
الاهتمامات: الحوكمة، الإدارة المحلية، الإدارة
البريد الإلكتروني: s.gajbouna@eps.misurata.edu.ly

المعلومات الديمغرافية للباحث الثاني
الاسم: فيصل يوسف أبوبريدعة
الدرجة العلمية: مساعد محاضر
التخصص: إدارة
الاهتمامات: إدارة الموارد البشرية، الإدارة
البريد الإلكتروني: f.abubaraida@eps.misurata.edu.ly

مجلـة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 1 يونيو 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

مدى تطبيق المجلات العلمية المتخصصة في مجال العلوم الاقتصادية في ليبيا لمعايير دليل دوريات الوصول الحر (DOAJ)

موسى محمد كريبات
كلية الاقتصاد والتجارة ـ جامعة المرقب
mmkribat@elmergib.edu.ly

تاريخ التسليم: 2021.01.04 تاريخ القبول: 2021.03.03 تاريخ النشر: 2022.03.28

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المجلات العلمية في مجال العلوم الاقتصادية الصادرة عن الجامعات ومراكز البحث الليبي لمعايير دليل دوريات الوصول الحر (DOAJ)، وذلك للتعرف على مدى جاهزية هذه المجلات للانضمام إلى الدليل. وقد استخدمت في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع المجلات العلمية المُحكمة الصادرة عن الجامعات ومراكز البحث الليبية، بينما تتكون عينة الدراسة في جميع المجلات العلمية المتخصصة في مجال العلوم الاقتصادية، ومن أجل الحصول على البيانات اللازمة للدراسة فقد تم إعداد قائمة مراجعة تتكون من المعايير التي حددها دليل دوريات الوصول الحر (DOAJ) لمقارنتها مع ما هو مطبق في المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية عينة الدراسة، وذلك من خلال تصفح المواقع الإلكترونية لهذه المجلات. ومن خلال عملية التصفح والمقارنة هذه ظهرت مجموعة من النتائج والتي كان أهمها: كل المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والصادرة عن الجامعات ومراكز البحث الليبية غير جاهزة بعد للانضمام لدليل دوريات الوصول الحر (DOAJ). كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى معدل تطبيق لمعايير دليل الوصول الحر (DOAJ) كانت من مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية – الأكاديمية الليبية فرع درنة، حيث بلغت نسبة التطبيق 77%، يليها مجلة المختار للعلوم الاقتصادية – جامعة عمر المختار، ومجلة دراسات الاقتصاد والأعمال – جامعة مصراتة، حيث بلغت نسبة التطبيق 71%. كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي كان أهمها ضرورة قيام الجامعات ومراكز البحث الليبية المُصدرة للمجلات العلمية التي تتبعها والمتخصصة في العلوم الاقتصادية بتطبيق معايير دليل الوصول الحر (DOAJ)، تمهيدا للانضمام للدليل.

الكلمات الافتتاحية: المجلات العلمية، مراكز البحث الليبية، الجامعات الليبية، دليل الدوريات DOAJ.

The Extent of Applying Scientific Journals Specialized in Economic Sciences in Libya the Standards of Directory of Open Access Journals (DOAJ)

Musa M. Kribat
Faculty of Economics and Commerce
Elmergib University

Abstract

The aim of the study was to identify the extent of applying scientific journals specialized in economic sciences issued by Libyan research centers & universities the standards of Directory of Open Access Journals (DOAJ), to know the extent of preparing these journals to join the standard DOAJ. For implementing the study goals, the study used the descriptive analytical approach through forming auditing list from DOAJ Directory's standards for comparing with that applied in scientific journals specialized in economic sciences through browsing journals' websites.

The findings of this study suggest that all scientific journals specialized in economic sciences issued by Libyan research centers & universities are not ready yet for joining the standards of Directory of Open Access Journals (DOAJ). Furthermore, the highest level of applying was from by Journal of Research and Economic Studies/ Libyan Academy in Derna city (77%), following Al-Mukhtar Journal of Economic Sciences/Omar Al-Mukhtar University and Journal of Business and Economics Studies/ Misurata University. (71%). According to the results of study the author conducted some useful recommendations to apply the standards of Directory of Open Access Journals (DOAJ), to be ready for joining it.

Key Words: Scientific journals, Libyan research centers, Libyan universities, DOAJ.

1. المقدمة

من المؤشرات على التقدم والتطور في النشر العلمي (الكتب، الرسائل العلمية، الدوريات العلمية المتخصصة، تقارير المتابعة، بحوث أخرى، كتب التراث، الوثائق الجارية للجامعات)، التي تُعتبر مرآة عاكسة للبلد حيث تنشر الدول المتقدمة ملايين النسخ من الكتب سنويا وأكثر من مثيلاتها الكترونية وبلغت نسبة المقروئية عدداً لا بأس به، إلا أن العالم العربي عكس ذلك سواء في النشر العلمي أو المقروئية أو جودة التعليم، فحتى وإن كان النشر العلمي موجودا في العالم العربي فإنه يعاني ولا يضاهي في مجموعه دولة واحدة من الدول المتقدمة، كما أن عدد الكفاءات من بين مليون نسمة في الدول العربية لا يتجاوز الخمسة أفراد ، إلا أن عدد الكفاءات في الدول المتطورة يفوق المئات (عبد المالك ودباغين، 2019).

وشهدت الدوريات العلمية مرحلة جديدة من التطور بظهور قواعد البيانات التي تجمع وتحصر الإنتاج الفكري بكافة أشكاله، فعملت قواعد البيانات العالمية على تكشيف محتوى الدوريات العلمية، وتنافست قواعد البيانات في حصر أكبر كم من الدوريات، بالإضافة إلى ظهور ناشرين لدوريات علمية وقواعد بيانات في

نفس الوقت، وكذلك مُجمّعي الدوريات، ناهيك عن تطور حركة الوصول الحر للمعلومات التي كان لها أثر كبير على نشر الدوريات العلمية في بيئة الوصول الحر وتحول كثير من الدوريات إلى الشكل المجاني (خليفة، 2017).

وتُعد دوريات الوصول الحر للمعلومات دوريات مُحكمة يمكن لأي شخص أن يصل إلى مقالاتها على الخط المباشر دون دفع أيةّ رسوم، بعض هذه الدوريات وخاصة تلك التي تنشرها الأقسام الأكاديمية في الجامعات التي تفرض رسوماً على المؤلفين مقابل النشر، أما البعض الآخر فيفرض رسوما مقابل النشر قد يدفعها المؤلفون أو الجهات الداعمة للبحث، ويلتقي هذا النموذج مع النشر التجاري لأنه يتطلب من الباحث الذي يرغب في نشر مقالته العلمية بالدورية دفع مبلغ مالي ليتمكن الناشر من إتاحة المقالة الكترونياً للوصول الحر مباشرة بعد نشرها (عودة، 2013).

وهناك إجماع بين الباحثين على أن دوريات الوصول الحر تشكل أساسا لنظام الاتصال العلمي الجديد الذي ينافس نظام النشر التقليدي، وينزع إلى التخلّص من جميع القيود المالية والقانونية التي لازالت السند القوي لهذا النظام، إذ إن هذه الدوريات تتيح محتوياتها الكترونياً بالمجان لكل المستفيدين (نزاري، 2012)، غير أن دوريات الوصول الحر مازالت تتعرض لانتقادات حادة من جانب المعارضين لحركة الوصول الحر، وينصبُّ معظم هذه الانتقادات حول تدني مستوى التحكيم ومعاييره، وقلة أعداد البحوث المنشورة فيه (فراج، 2007).

ويعتمد الوصول الحر على أدوات ومصادر متعددة هي على سبيل الحصر الدوريات الالكترونية على الخط المباشر فهي اليوم بمثابة العصا السحرية بالنسبة للباحثين، ويعزى ذلك لقيمتها العلمية وحداثة معلوماتها، وتتاح تلك الدوريات من خلال الأدلة العالمية، ولعل أبرزها على الأطلاق دليل DOAJ الذي يعتبر أداة مرجعية هامة في البحث الحر عن المعلومات في جميع التخصصات (السعيد وأونيسي، 2021).

وقد أنشئ دليل الوصول الحر DOAJ في سنة 2003م في جامعة لوند بالسويد، وكان حينها يضم قائمة تتكون من 300 دورية الكترونية متاحة ضمن الوصول الحر، إلا أنه يضم الأن أكثر من 9000 دورية علمية متاحة في الوصول الحر في مختلف التخصصات العلمية.

2. الدراسات السابقة

من أجل الحصول على خلفية شاملة حول ما كُتب عن موضوع تقييم المجلات العلمية في ضوء المعايير العالمية، تم البحث والتقصي عن الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، التي لها علاقة

مباشرة بموضوع الدراسة، حيث تم حصر عدد منها، وبعد الاطلاع عليها تم تلخيصها وترتيبها على أساس التسلسل التاريخي التنازلي، الآتي:

- **دراسة السعيد وأونيسي (2021):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى نفاذ وتواجد الدوريات الالكترونية ذات الوصول الحر في مجال علم المكتبات في الأدلة العالمية وتحديدا دليل DOAJ كأبرز نموذج عالمي، والوقوف على خصائص واتجاهات تلك الدوريات موضوعياً ولغوياً وجغرافياً من خلال قراءة تحليلية لمؤشرات الدليل، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج منها أهمية دليل DOAJ كأحد مصادر الوصول الحر للمعلومات، فهو يضم أكثر من 111 دورية متخصصة في علم المكتبات عالميا مع ملاحظة ضآلة مرئية الدوريات العربية ذلك بوجود دورية عربية واحدة فقط، وفي ضوء تلك النتائج تقترح الدراسة زيادة التركيز على جانب الوعي بأهمية الوصول الحر للمعلومات، مع ضرورة تكثيف الجهود العربية لتعزيز تواجد ومرئية الدوريات الالكترونية في علم المكتبات على مستوى الأدلة العالمية.
- **دراسة بلال (2019):** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم المجلات العلمية الجزائرية المتاحة على المنصة ASJPفي مجال علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية وتحديد مدى صلاحيتها للانضمام إلى قواعد البيانات العالمية (Web and Science). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تشخيص المجلات العلمية عينة الدراسة واستخراج مختلف المؤشرات والمعايير المطبقة في نشر هذه المجلات ومطابقتها مع المعايير المعتمدة في عملية النشر العلمي بقواعد البيانات العالمية (WoS). وأظهرت نتائج الدراسة أن جميع المجلات العلمية محل الدراسة غير مؤهلة للانضمام إلى قاعدة البيانات العالمية (WoS). وخرجت الدراسة بمجموعة من المقترحات والتوصيات التي كان من أهمها ضرورة تشجيع التعاون العلمي بين المجلات العلمية العربية وإنشاء منصة تجمع أكبر قدر من المحتوى الرقمي العربي وإنشاء مُعامِل تأثير يراعي الهوية العلمية العربية واللغة العربية بعين الاعتبار.
- **دراسة بكاري (2019):** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الدوريات الإلكترونية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة محمد خيضر بسكرة بالجزائر وفق معايير دليل الدوريات DOAJ وهي عبارة عن دراسة تقييمية حيث تم الاعتماد على دليل الدوريات DOAJ مع الأخذ بجميع مواصفاته ومعاييره ومقاييسه. ومن خلال المعطيات المتحصل عليها تم الوقوف على أهم الخصائص البنائية للدوريات الإلكترونية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ومقارنتها مع معايير الدليل. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن وذلك من

خلال مقارنة معايير التقييم الخاصة بالدوريات الإلكترونية والخروج بدليل شامل لجميع معايير التقييم والمتمثلة في دليل الدوريات DOAJ، وذلك لمعرفة نقاط التشابه والاختلاف فيما بينها.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الدوريات العلمية الإلكترونية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة محمد خيضر بسكرة لا تطبيق كافة المعايير المعمول بها في دليل الدوريات DOAJ ، حيث بلغت نسبة التطبيق 66.7%، وقد قدمت الدراسة جملة من التوصيات التي تدعم التصميم السليم والفعال لهذه الدوريات بشكل يضمن التوحيد والمشاركة، وكان أهم هذه التوصيات ضرورة الاهتمام بالدوريات الإلكترونية المتاحة على شبكة الإنترنت بحيث لابد من أن يكون لكل دورية موقع مستقل للانضمام إلى دليل الدوريات DOAJ وقواعد البيانات العالمية.

- **دراسة العسافين (2017):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مطابقة الدوريات السورية للمعايير والمواصفات القياسية العربية التي أقرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، والمعايير والمواصفات القياسية الدولية التي أقرتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO). وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، كان أهمها: أن درجة التزام الدوريات السورية بالمعايير والمواصفات القياسية كانت دون المستوى المطلوب، كما أظهرت الدراسة أن الدوريات الصادرة عن الجامعات السورية هي أكثر التزاما بالمعايير والمواصفات القياسية من غيرها من دوريات المؤسسات الأخرى، كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات لعل من أهمها ضرورة التزام المؤسسات المُصِدرة للدوريات العلمية في سوريا بالمعايير والمواصفات القياسات العربية والدولية.
- **دراسة خليفة (2017):** هدفت الدراسة إلى تقييم الدوريات العربية في مجال المكتبات والمعلومات في ضوء المعايير الدولية لقواعد البيانات وأدلة الدوريات، واستخدمت الدراسة لتحقيق هذا الهدف المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة أن جميع الدوريات محل الدراسة غير مؤهلة للانضمام لقواعد البيانات سكوبس (Scopus) وشبكة المعلومات (WOS). كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن جميع الدوريات محل الدراسة غير مؤهلة للانضمام إلى دليل دوريات الوصول الحر (DOAJ) باستثناء دورية واحدة وهيCybrarians Journal، والتي فهي مؤهلة للانضمام إلى الدليل. كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في سياسات تحرير الدوريات العربية المتخصصة وتحديثها تماشياً مع الأسس والمعايير الجديدة. كذلك أوصت بضرورة تضافر الجهود العربية لإنشاء أداة معيارية لتقييم الدوريات العربية وقياس مدى تأثيرها.

- **دراسة محمد (2004):** استهدفت هذه الدراسة التعرف على الدوريات العربية في مجال المكتبات والمعلومات، ومعرفة طبيعة هذه الدوريات وفئاتها ومدى مطابقتها للمعايير والمواصفات القياسية. وأظهرت نتائج الدراسة أن المعايير التي بها نقص واضح بالنسبة للدوريات هي المعيار الخاص بالنظم الدولية حيث إن جميع الدوريات العربية الجارية في مجال المكتبات والمعلومات ليست ضمن النظام الدولي لمعلومات الدوريات وكذلك نظام Coden وإن كانت بعض الدوريات لها ترقيم دولي موحد للدوريات، حيث تبين من هذه الدراسة أن عملية تطبيق المعايير الموحدة على الدوريات العربية تأتى في المقام الأول بالتقليد والمحاكاة لدوريات أخرى صادرة في الدول الأجنبية، حيث توصلت الدراسة إلى أن جميع الدوريات العربية الجارية في مجال المكتبات والمعلومات لا تخضع للنظام الدولي لمعلومات الدوريات وكذلك نظام CODEN في حين نجد ثماني دوريات فقط من إجمالي الدوريات البالغ عددها 14 دورية لها رقم دولي موحد للدورية. وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في اشتراك الدوريات العربية ضمن النظم الدولية، حيث يُسن تشريع ينص على إلزام الدوريات العربية في المجال أن تشترك في النظام الدولي لمعلومات الدوريات (تدمد)، وكذلك نظام CODEN، وردمد، يقوم على تنفيذها هيئة مسئولة من قبل الدولة الصادرة بها الدورية.
- **دراسة جرجيس وعبد النبي (2002):** يهدف البحث إلى معرفة مدى التزام الدوريات الأردنية بالمعايير والمواصفات الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، والخاصة بالملامح الشكلية والفنية للدوريات. وقد أظهرت نتائج البحث أن درجة التزام تلك الدوريات التي أخضعت للدراسة في هذا البحث بالمعايير والمواصفات الدولية كانت ضعيفة، حيث إن الدوريات الأردنية التي أُخضعت للدراسة في هذا البحث بلغت درجة التزامها بالمعايير والمواصفات الدولية (4.8) درجة من أصل (10) درجات، وهذا يدل على أن درجة التزام تلك الدوريات قليلة ولم تصل إلى المستوى المطلوب. كما تبين أن دوريات الجامعات هي أكثر التزاما بالمعايير والمواصفات عن غيرها من دوريات المؤسسات الأخرى. كذلك أظهرت نتائج البحث أن الدوريات الفصلية والدوريات التي يزيد عمرها على ثلاثين سنة كانت أكثر التزاما بالمعايير والمواصفات المحددة في هذا البحث.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تعتبر هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة في مجال تقييم الدوريات العلمية، وخاصةً تلك الدراسات التي تناولت تقييم الدوريات العلمية في ضوء المعايير وقواعد البيانات العالمية والمواصفات القياسية (جرجيس وعبد النبي، 2002؛ محمد، 2004؛ خليفة، 2017؛ العسافين، 2017؛ بلال، 2019). كما أن هذه

الدراسة تتشابه إلى حدٍ كبير مع دراسة بكاري (2019) والتي هدفت إلى تقييم الدوريات الإلكترونية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة محمد خيضر بسكرة بالجزائر وفق معايير دليل الدوريات DOAJ، كما أنها تتشابه إلى حدٍ كبير مع دراسة السعيد وأونيسي (2021) والتي هدفت إلى التعرف على مدى نفاذ وتواجد الدوريات الالكترونية ذات الوصول الحر في مجال علم المكتبات في الأدلة العالمية وتحديدا دليل الدوريات DOAJ. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في كونها أُجريت على المجلات العلمية في مجال العلوم الاقتصادية، كما أن الدراسات السابقة أُجريت في عدة دول عربية ولا توجد دراسة من هذا النوع –حسب علم الباحث– أُجريت على المجلات العلمية الصادرة عن الجامعات ومراكز البحث الليبية.

3. مشكلة الدراسة

تمثل المجلات العلمية الصادرة عن الجامعات ومؤسسات البحث في ليبيا القناة الرئيسية للنشر العلمي للبحوث العلمية التي يقوم بإجرائها الباحثين سواءً كانوا باحثين، أو طلبة دراسات عليا، أو أكاديميين. ومما لا شك فيه أن تضخم أعداد المجلات العلمية واتساع قاعدة موضوعاتها وفئاتها يفرض ضرورة وضعها في نظام يحقق ضبطها، وييسر التعامل معها، وتُعد المعايير والمواصفات القياسية من أهم الأنظمة التي يمكن من خلالها التعامل مع الدوريات وتوحيد جوانبها الشكلية والفنية على المستوى العالمي. ولا شك أن كل دولة يقع عليها مسؤولية تقييم دورياتها. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال استخدام المعايير والمواصفات القياسية، ومن ثم يتيح لهذه الثروة الوطنية أن تأخذ مكانها الطبيعي على خريطة نظم الدوريات العالمية (العسافين، 2017).

ويشير تقرير اليونيسكو (2015) أن المجلات العلمية العربية تعاني من مشاكل جذرية، مثل عدم انتظام صدورها، والافتقار للتقييم الموضوعي من المحكّمين، فالعديد من الدوريات المحلية لا ينظر إليها كوسائل ذات مصداقية للحصول على ترقيات أكاديمية، حتى داخل الدول التي تصدر بها. وقد أظهرت نتائج بعض الدراسة السابقة (الطرشاني، 2019؛ كريبات 2021) وجود عدد من الصعوبات والمعوقات المتعلقة بالنشر العلمي في المجلات العلمية الصادرة عن الجامعات الليبية والتي كان من أهمها: نقص التمويل، والشعور بعدم موضوعية المحُكمين، والاعتماد على الوساطة في النشر، وعدم وجود معايير واضحة ومحددة للنشر، وعدم تزويد الباحث بملاحظات المقيمين في حالة الرفض، والتأخير في نشر البحوث المقبولة، وضعف إجراءات المتابعة لدى إدارة المجلات. هذه الصعوبات والمعوقات تتطلب من

الجهات المسؤولة على إدارة هذه المجلات متابعتها وضبطها، والعمل على إنشاء معايير تحكيم ودليل أخلاقي للتحكيم والنشر العلمي، والعمل على الرفع من جودتها، ولا يتأتى ذلك إلا بتقييمها في ضوء المعايير الدولية، وقواعد البيانات العالمية، والمواصفات القياسية العلمية.

وفي ظل التطورات الكبيرة والتغيرات السريعة للبيئة الرقمية تشهد الدوريات الإلكترونية مرحلة جديدة بظهور قواعد البيانات العالمية التي عملت على فهرسة محتوى الدوريات الإلكترونية والتنافس في حصر أكبر عدد منها، هذا الطرح أفرز العديد من الأدوات والأدلة الإرشادية للمساعدة في تصميمها وتقييمها بطرق وأساليب ومعايير متفقة أحيانا ومتباينة أحيانا، ومن أشهرها على الإطلاق دليل الدوريات DOAJ الذي يُعد أكبر دليل عالمي لحصر دوريات الوصول الحر (بكاري، 2019).

ولمعرفة المجلات العلمية الصادرة عن الجامعات الليبية والمدرجة ضمن دليل الدوريات DOAJ، قام الباحث بزيارة موقع دليل الدوريات[1]، وبعد البحث والتقصي من خلال محرك البحث الموجود على الموقع تبين أن هناك أربعة مجلات علمية فقط صادرة عن الجامعات ومراكز البحث في ليبيا مدرجة ضمن الدليل وهي[2]: مجلة الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة الصادرة عن مركز دراسات وبحوث الطاقة بتاجوراء Solar Energy and Sustainable Development) ، ومجلة مجلة البيطري المفتوحة الصادرة عن كلية الطب البيطري بجامعة طرابلس (Open Veterinary Journal) ، ومجلة المجلة الدولية للغة الإنجليزية ودراسات الترجمة الصادرة عن جامعة سبها (International Journal of English Language &Translation Studies)، ومجلة العلوم البحتة والتطبيقية الصادرة عن جامعة سبها Journal of Pure & Applied Science). ولا توجد أية مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية صادرة عن الجامعات الليبية مدرجة ضمن الدليل DOAJ، وهذا يثير عدة تساؤلات عن الأسباب الحقيقية التي حالت دون قيام الجامعات الليبية بإدراج المجلات العلمية التابعة لها ضمن دليل دوريات الوصول الحر DOAJ. ومن هنا جاءت فكرة إجراء هذه الدراسة وذلك للتعرف على مدى تطبيق المجلات العلمية المتخصصة في مجال العلوم الاقتصادية الصادرة عن الجامعات ومراكز البحث في ليبيا لمعايير دليل دوريات الوصول

[1] https://doaj.org

[2] https://doaj.org/search/journals?ref=homepage-box&source=%7B%22query%22%3A%7B%22query_string%22%3A%7B%22query%22%3A%22Libya%22%2C%22default_operator%22%3A%22AND%22%7D%7D%7D

الحر DOAJ، وذلك لمعرفة مدى جاهزيتها للانضمام إلى هذا الدليل. وبالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في طرح السؤال التالي:

ما مدى تطبيق المجلات العلمية المتخصصة في مجال العلوم الاقتصادية الصادرة عن الجامعات ومراكز البحث الليبية لمعايير دليل دوريات الوصول ا الحر (DOAJ)؟

4. أهداف الدراسة

1. التعرف على دليل معايير دوريات الوصول الحر (DOAJ) وأهميته.
2. معرفة مدى توافق المجلات العلمية في مجال العلوم الاقتصادية الصادرة عن الجامعات والبحوث الليبية مع دليل معايير الوصول الحر (DOAJ).
3. التعرف على المجلات العلمية المتخصصة في مجال العلوم الاقتصادية الصادرة عن الجامعات الليبية الأكثر تطبيقاً لمعايير دليل الدوريات (DOAJ).
4. تقديم المقترحات والتوصيات لإدارات الجامعات ولهيئات تحرير المجلات العلمية، التي من شأنها حث المجلات العلمية في مجال العلوم الاقتصادية للانضمام إلى دليل الوصول الحر (DOAJ)، ولمحاولة تذليل العقبات والصعوبات التي حالت دون انضمامهم لهذا الدليل.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1. تعتبر هذه الدراسة –حسب علم الباحث– من الدراسات الأولى التي أُجريت في ليبيا والتي تهتم بدراسة وتقييم المجلات العلمية المحُكمة الصادرة عن كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، ومدى تطبيقها للمعايير الدولية ولقواعد البيانات العالمية، وبالتالي تعتبر نتائج هذه الدراسة إضافة علمية للأدب المحاسبي في مجال موضوع البحث.
2. تفيد نتائج هذه الدراسة المسئولين في إدارة المجلات العلمية المحُكمة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، وكذلك المسئولين في إدارة الكليات والجامعات في التعرف على مدى تطبيق مجلاتهم العلمية للمعايير الدولية ولقواعد البيانات العالمية، وبالتالي البحث عن المعوقات والصعوبات التي تحول دون تطبيق المعايير الدولية في هذه المجلات، والتي تحول دون الانضمام لقواعد البيانات العالمية، ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها.

6. حدود الدراسة

الحد الموضوعي: تناولت الدراسة موضوع مدى تطبيق المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية الصادرة عن الجامعات ومراكز البحث الليبية لمعايير دليل دوريات الوصول الحر (DOAJ).

الحد المكاني: أجريت هذه الدراسة على المجلات العلمية المحُكمة المتخصصة في مجال العلوم الاقتصادية الصادرة عن الجامعات ومراكز البحث الليبية والتي لها مواقع على الانترنت.

الحد الزمني: أجريت هذه الدراسة خلال الربع الأخير من 2021م.

7. الإطار النظري للدراسة

1.7 دليل دوريات الوصول الحر (DOAJ)[3]:

هو دليل دوريات للوصول الحر أنشئ سنة 2003 في جامعة لوند بالسويد وكان في ذلك الوقت يضم قائمة بـ 300 دورية إلكترونية متاحة ضمن الوصول الحر، والآن يضم أكثر من 9000 دورية علمية متاحة في الوصول الحر وفي مختلف التخصصات الموضوعية، ويهدف الدليل (DOAJ) إلى نشر الوعي بأهمية الوصول الحر وزيادة استخدام دوريات الوصول الحر في مختلف المجالات الموضوعية، ويسعى الدليل إلى أن يصبح شاملاً ويغطي كافة دوريات الوصول الحر في العالم التي تعتمد نظاماً للجودة.

وفي عام 2012 تم نقل إدارة الدليل إلى إحدى الشركات المتخصصة في مجال الوصول الحر، والتي بدأت في العمل على تطوير الدليل، وأول الخطوات التي قامت بها كانت وضع معايير جديدة لقبول تكشيف الدوريات في الدليل، هذه المعايير هدفت إلى تطبيق أفضل ممارسات النشر في بيئة الوصول الحر، ورفع جودة دوريات الوصول الحر خاصة في ظل حملات التشكيك في مستواها العلمي، وقد تم تطبيق تلك المعايير على الدوريات الجديدة التي تطلب الانضمام للدليل، وكذلك الدوريات المفهرسة بالفعل في الدليل حيث تم إعادة تقييمها وفقاً للمعايير الجديدة وهو الأمر الذي أدى إلى استبعاد ما يقرب من 4000 دورية من الدليل حتى الأن.

[3] لمزيد من المعلومات يمكن زيارة الموقع الإلكتروني: http://www.cybrarians.info/doaj.html

ويعتبر دليل دوريات الوصول الحر (DOAJ) من أبرز النماذج التي تجسد مبدأ الوصول الحر للمعلومات، فهو دليل شامل للدوريات ومتاح مجانا يتيح النصوص الكاملة Full text للدوريات العلمية والأكاديمية المُحكمة في مختلف مجالات المعرفة البشرية وبكل اللغات (السعيد وأونيسي، 2021).

2.7 أهمية دليل دوريات الوصول الحر (DOAJ):

هناك فوائد عديدة تعود على الدوريات من إضافتها في دليل الوصول الحر (DOAJ):

أ. الانضمام إلى DOAJ هو الخطوة الأولى للانطلاق نحو قواعد البيانات العالمية، حيث اتخذت Scopus قرارا بأنها لن تقبل أي دورية إلكترونية من دوريات الوصول الحر إلا إذا كانت مضافة في DOAJ، وبالتالي أصبح للدليل أهمية كبيرة للدوريات حيث إنه يعد المحطة الأولى للانطلاق نحو قواعد البيانات العالمية.

ب. يحظى DOAJ بدعم كبرى شركات قواعد البيانات في العالم، مثل: Willey, Sage, Elsevier, ProQuest, EBSCO، وغيرهم من كبار الشركات، وهو الأمر الذي يضفي أهمية كبرى للدليل.

ج. ضمان الالتزام بتطبيق أفضل ممارسات النشر العلمي وذلك عند تحقيق متطلبات وشروط الانضمام إلى DOAJ.

د. زيادة أعداد الزوار لموقع الدورية، وارتفاع ترتيب موقع الدورية في نتائج البحث في المحركات المختلفة.

هـ. زيادة طلبات النشر التي تتلقاها الدورية، نظرا لفهرسة الظهور الدولي التي تحققها الدورية بوجودها ضمن DOAJ.

و. إمكانية الحصول على فرص تمويلية من الجهات التي تدعم الوصول الحر على مستوى العالم.

3.7 معايير دليل دوريات الوصول الحر DOAJ [4]:

أ. الترقيم الدولي الموحد للدوريات

الترقيم الدولي الموحد للدوريات ISSN هو أول خطوات الاعتراف الدولي بأي دورية في أي دولة بالعالم، ويجب أن يكون للدورية الترقيم الخاص بها، دون ذلك، فلن يقبل طلب الانضمام إلى الدليل أو أي قاعدة بيانات أخرى. ويتم الحصول على الترقيم الدولي الموحد للدوريات من خلال منظمة ISSN ومقرها

[4] لمزيد من المعلومات يمكن زيارة الموقع الإلكتروني: http://www.cybrarians.info/doaj-practice.html
والدليل متاح على الموقع الإلكتروني: https://doaj.org

باريس. وهى لا تتعامل مباشرة مع الدوريات في كل دولة، ولكنها تمنح لجهات محلية حق منح وتخصص الترقيمان للدوريات الجديدة الصادرة داخل الدولة.

ب. **تنظيم المحتوى**

يجب أن تنشر الدورية في موقع خاص بها، وليس مجرد صفحة ضمن صفحات الموقع التابع للناشر أو الجهة الأم، وكذلك يجب أن تعرض أعداد الدورية بشكل منظم، بحيث يكون لكل عدد صفحة خاصة به، وفي كل عدد مجموعة من الصفحات الفرعية وكل منها يمثل مقالات العدد. ويفضل أن تنشر كل مقالة في رابط مستقل، وأن تتاح في أحد من الشكليين HTML أو PDF، ولا مانع من إتاحتها في أيّ أشكال أخرى. ولا يجب أن يُنشر العدد كاملا في ملف PDF واحد لكل مقالات العدد.

ج. **تكاليف ومصروفات النشر**

في ظل ارتفاع تكاليف النشر المطبوع لجأ بعض الناشرين إلى تحصيل تكلفة نشر الدورية من الباحثين أصحاب المقالات، إلا أن بعض الناشرين أساؤوا استخدام ذلك، وتم استغلال النشر العلمي لتحقيق مكاسب مالية مبالغ فيها. لذا بدأت قواعد البيانات العالمية في محاربة تلك الظاهرة، لذا وضع تقنين لعملية جمع أموال من الباحثين، وهو أمر مقبول بالنسبة لـ DOAJ ولكن وفقا لشروط محددة.

يجب أن يتضمن الموقع الخاص بالدورية معلومات مفصلة عن تكاليف النشر بها، وأن تنشر المعلومات بشكل واضح، ومعلومات تكاليف النشر تتعلق بنوعين من التكاليف: تكاليف تقديم المقالات، وتكاليف نشر المقالات. إذا كانت الدورية لا تحصل علي أي أجور من الباحثين، فيجب أيضا نشر ذلك بوضوح. في كل الأحوال لا يجب أبدا أن يكون النشر متوقفاً على دفع المقابل المادي، وفي هذه الحالة يرفض طلب الدورية بالانضمام إلى الدليل.

د. **الحفظ والأرشفة**

يُنصح بشدة أن تعتمد الدورية على أحد خدمات الحفظ والأرشفة طويلة المدى، وذلك من أجل ضمان إتاحة دائمة وطويلة الأجل للمحتوى، وفي حالة اعتماد الدورية على نظام أدارة الدوريات OJS، فالدورية بشكل تلقائي أصبحت جزء من شبكة LOCKSS للحفظ والأرشفة. وجود أرشيف للدورية ليس شرطاً للانضمام إلى DOAJ، لكنه من الممارسات التي ينصح بها.

هـ. موقع الدورية والصفحة الرئيسية

يجب أن يكون تصميم موقع الدورية مناسباً مع طبيعته العلمية، وبشكل أساسي يجب أن تحتوي الصفحة الرئيسية على روابط واضحة لأهم المعلومات المتعلقة بالدورية وهى: العدد الحالي، أرشيف الدورية، هيئة التحرير، تعريف بالدورية، البحث أو التصفح، الاتصال بالدورية. يسمح بوضع إعلانات تجارية في الصفحة الرئيسية على ألا تكون إعلانات ضارة مثل الإعلانات الجنسية أو تجارة المخدرات **هيئة التحرير**

يجب أن تنشر بيانات أعضاء هيئة تحرير الدورية بما فيها رئيس التحرير وأعضاء الهيئة وكذلك المُحكمين، على أن تتضمن البيانات على الأقل الاسم، والدرجة العلمية، وجهة العمل. في حالة دوريات العلوم الإنسانية والاجتماعية يقبل الدليل DOAJ ألا يكون للدورية هيئة تحرير متكاملة، عدا ذلك يجب أن يكون للدورية هيئة تحرير كاملة مكونة من رئيس تحرير ومحرر وسكرتير تحرير وأعضاء هيئة تحرير ومُحكمين، ويجب أن تتضمن المعلومات المنشورة عن هيئة التحرير بيانات الاتصال بمدير التحرير على الأقل.

و. ضمان الجودة (التحكيم العلمي)

يضع دليل DOAJ شروطا مشددة على عملية التحكيم العلمي، وذلك بهدف ضمان جودة محتوى دوريات الوصول الحر، لذا يجب أن تحدد الدورية أسلوب التحكيم الذي تقوم به، وينشر ذلك على موقع المجلة، وهو يكون واحداً من الأساليب التالية:

– تحكيم (أعمى) مجهول: يقصد به إخفاء أسم المؤلف عند إرسال البحث للتحكيم.

– تحكيم (أعمى) مجهول مزدوج: يقصد به إخفاء أسم المؤلف عند إرسال البحث للتحكيم، وبذلك المحكم لا يعرف أسم الباحث، والمُحكم لا يعرف من هو الباحث.

– تحكيم علمي: وهو التحكيم العادي ولا يتم فيه إخفاء أسم الباحث.

– تحكيم هيئة التحرير: وهو التحكيم الذي يقوم به أحد اعضاء هيئة التحرير دون إرساله لمُحكم، وهذا الأسلوب يكون مقبولا فقط في دوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية فقط.

المعلومات الخاصة بالتحكيم العلمي من البيانات الأساسية الواجب توافرها في موقع الدورية، وفي حالة عدم توفرها أو عدم وضوحها لن تقبل الدورية في دليل الدوريات DOAJ.

ز. **ارشادات الباحثين**

وهى الإرشادات الخاصة بتقديم البحث، وتتضمن العديد من الجوانب، منها: طريقة إرسال البحوث، خطوات وإجراءات النشر، شكل إخراج البحوث، صياغة الاستشهادات المرجعية، الأشكال والجداول المرفقة بالبحث. ويجب أن تتضمن أيضا تعريف الباحثين بسياسة الدورية تجاه: حقوق المليكة الفكرية، خطوات التحكيم العلمي، سياسة كشف السرقات العلمية.

ح. **بيان الوصول الحر**

يُعد هذا البيان أمراً ضرورياً لقبول الدورية في الدليل، وهذا البيان يجب أن ينشر على موقع الدورية وأن يتضمن بوضوح أن الدورية بالكامل متاحة ضمن الوصول الحر، وأن جميع المقالات متاحة بدون قيود ويحق للجميع قراءة، تحميل، نسخ، طباعة، مشاركة، وبحث محتوى الدورية.

ط. **ترخيص المشاع الإبداعي (Common Creative)**

من أهم المعلومات التي يجب أن تتضمن في موقع الدورية، ويجب على كل دورية أن تحدد طبيعة إتاحتها للمحتوى والترخيص الذي تمنحه لمحتوياتها وفقاً لمنظمة المشاع الإبداعي، والتراخيص التي تعطى للمحتوى والتي يقبلها دليل DOAJ فهي كما يأتي:

- **CC BY:** بموجب هذا الترخيص يسمح للقراء بحرية إعادة التوزيع، التعديل، التغيير، والاشتقاق من المحتوى، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية غير تجارية، طالما ينسبون العمل الأصلي لصاحبه. وهو يعد أفضل التراخيص في الوصول الحر.

- **CC BY-SA:** بموجب هذا الترخيص يسمح للقراء بحرية إعادة التوزيع، التعديل، التغيير، والاشتقاق من المحتوى، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية غير تجارية، طالما ينسبون العمل الأصلي لصاحبه ويرخصون أعمالهم المشتقة تحت نفس الشروط.

- **CC BY-NC** : بموجب هذا الترخيص يسمح للقراء بإعادة التوزيع، الاستخدام التجاري وغير التجاري، بشرط عدم التعديل، ونسب العمل إلي صاحبه.

- **CC BY-NC-SA:** بموجب هذا الترخيص يسمح للقراء بالتعديل، التحسين، وبناء نسخ مشتقة من المصنَّف ولكن في غير الأغراض التجارية، بشرط نسب العمل الأصلي إلي صاحبه وترخيص الأعمال الجديدة بنفس الرخصة.

ي. حقوق الملكية الفكرية

يجب أن تضع الدورية سياسة واضحة لحقوق الملكية الفكرية، وأن تنشر على الموقع، ويجب أن تحدد السياسة أمرين:

الأول: هل تنتقل حقوق الملكية الفكرية من المؤلف الى الدورية عند النشر؟

والثاني: هل يحتفظ المؤلف بكافة الحقوق عند النشر؟

جميع السياسات مقبولة من قبل الدليل DOAJ، لكن يجب تحديدها ونشرها بوضوح على الموقع. إلا أن أفضل الممارسات في الوصول الحر تقتضي ألا تنتقل الحقوق للدورية وأن يحتفظ المؤلف بكافة الحقوق.

8. الدراسة الميدانية

1.8 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، القائم على وصف واقع المجلات العلمية وتحليله، حيث يقوم على الفحص المباشر للمجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمتاحة على الإنترنت، وذلك بناءً على قائمة مراجعة تضم العناصر الواجب توافرها في الدوريات الإلكترونية بناءً على معايير دوريات الوصول الحر (DOAJ).

2.8 أداة الدراسة

تم إعداد قائمة مراجعة تتكون من المعايير التي حددها دليل دوريات الوصول الحر (DOAJ) وذلك لمقارنتها مع ما هو مطبق في المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية عينة الدراسة. وبعد ذلك قامت الدراسة بتحليل سياسات النشر الخاصة بالمجلات العلمية محل الدراسة، ومن ثم تم تطبيق المعايير التي وضعتها أدلة دوريات الوصول الحر على المجلات العلمية محل الدراسة، وذلك بهدف معرفة مدى تطابق المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية مع تلك المعايير، ومدى إمكانية قبولها في تلك الأدلة في حال تقدمها بطلب الانضمام إليها.

3.8 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في كل المجلات العلمية المُحكمة في جميع التخصصات والصادرة عن الجامعات ومؤسسات البحث الليبية، وبما أنه لا يمكن للباحث حصر عدد هذه المجلات، فإن الباحث استخدم أسلوب العينات غير الاحتمالية، والتي من أنواعها العينة العمدية أو القصدية والتي يتعمد الباحث بأن تكون العينة

من أفراد معينين، وبالتالي فإن عينة الدراسة تتمثل في المجلات العلمية المتخصصة في نشر البحوث العلمية في مجال العلوم الاقتصادية والتي لها مواقع إلكترونية على الإنترنت. ومن خلال البحث والتقصي عن المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية المتوفرة على الإنترنت والصادرة عن الجامعات ومراكز البحوث الليبية، تم حصر عدد من المجلات العلمية كما هي مبينة في الجدول رقم (1).

الجدول رقم 1: ***المجلات العلمية المُحكمة في مجال العلوم الاقتصادية الصادرة عن الجامعات ومراكز البحوث الليبية***

اسم المجلة العلمية	جهة الإصدار	الموقع الإلكتروني
مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية	جامعة الزاوية	https://zu.edu.ly/ecozawia/about.htm
مجلة المختار للعلوم الاقتصادية	جامعة عمر المختار	/https://mjes.omu.edu.ly
مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال	جامعة مصراتة	/https://www.misuratau.edu.ly/journal/eps
مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية	الأكاديمية الليبية–درنة	/http://lib.phid.edu.ly
مجلة البحوث الاقتصادية	مركز البحوث الاقتصادية بنغازي	/https://erc.ly
مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية	الجامعة الأسمرية	/https://www.asmarya.edu.ly/journals/ar/economy
مجلة الدراسات الاقتصادية	جامعة سرت	https://su.edu.ly/Colleges/economy/index.php/ar/2-013-01-22-10-22-35/viewcategory/23
		https://uot.edu.ly/eco/cres/journalviewtabs.php
		https://afaq.elmergib.edu.ly
مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية	جامعة طرابلس	/https://azu.edu.ly/eco-pol/eco_and_com_journal
مجلة آفاق اقتصادية	جامعة المرقب	
مجلة الاقتصاد والتجارة	جامعة الزيتونة	

9. نتائج الدراسة:

1.9 مدى تطبيق المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية لمعايير DOAJ:

يتم في هذا الجزء من الدراسة تطبيق المعايير التي سبق استعراضها في أداة الدراسة ضمن قائمة المراجعة على المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية عينة الدراسة، وذلك للتعرف على مدى تطبيقها للمعايير وبالتالي مدى صلاحيتها للانضمام إلى دليل دوريات الوصول الحر DOAJ، وقد تم تصفح مواقع المجلات العلمية محل الدراسة وفحصها جيداً للتأكد من مدى تطابقها مع المعايير الخاصة بالدليل، وفيما يلي سيتم مناقشة وتلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والجدول رقم (2) يبين مدى تطبيق المجلات العلمية عينة الدراسة لمعايير دليل دوريات الوصول الحر DOAJ

الجدول رقم 2: *مدى تطبيق المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية الصادرة عن الجامعات ومراكز البحوث الليبية لمعايير دليل دوريات الوصول الحر DOAJ*

(العلامة ✓ تدل على تطبيق المعيار، بينما العلامة ✗ تدل على عدم تطبيق المعيار)

معايير دليل دوريات الوصول الحر DOAJ		المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية	الاقتصاد للبحوث العلمية جامعة الزاوية	المختار للعلوم الاقتصادية جامعة عمر المختار	دراسات الاقتصاد والاعمال جامعة مصراتة	البحوث والدراسات الاقتصادية الأكاديمية الليبية/ درنة	مركز البحوث الاقتصادية البحوث الاقتصادية	العلوم الاقتصادية و السياسية الجامعة الأسمرية	الدراسات الاقتصادية جامعة سرت	البحوث والدراسات الاقتصادية جامعة طرابلس	آفاق اقتصادية جامعة المرقب	مجلة الاقتصاد والتجارة جامعة الزيتونة
1. الترقيم الدولي	ISSN		✗	✓	✓	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✗
2. تنظيم المحتوى	موقع مستقل للمجلة		✓	✓	✓	✓	✗	✓	✗	✗	✓	✗
	لكل عدد صفحة خاصة به		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✗
	لكل عدد صفحات فرعية		✗	✗	✗	✓	✗	✗	✓	✗	✗	✗
	بيان شكل النشر (نوع الملف)		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3. تكاليف النشر	بيان تكاليف تقديم ونشر المقالات		✗	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✗	✗
4.الحفظ والأرشفة	بيان خدمات الأرشفة والحفظ		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✗
5. موقع الدورية والصفحة الرئيسية	بيان مدى احتوائه على العدد الحالي، وأرشيف الدورية، وهيئة التحرير، والتعريف بالدورية، والبحث، والاتصال.		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✗
6. هيئة تحرير الدورية	رئيس التحرير، وأعضاء هيئة التحرير، وأعضاء الهيئة الاستشارية.		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
7. ضمان الجودة	تحديد اسلوب التحكيم العلمي: تحكيم (أعمى) مجهول، أو تحكيم علمي، أو تحكيم هيئة التحرير.		✗	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✓
	سياسة كشف السرقات العلمية		✗	✗	✓	✓	✗	✗	✗	✓	✗	✗
8. ارشادات الباحثين	بيان طريقة ارسال البحوث، وإجراءات النشر، وصياغة الاستشهادات، والأشكال والجداول.		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
9. بيانات الوصول الحر	بيان أن الدورية بالكامل متاحة ضمن الوصول الحر بدون قيود		✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗
10. ترخيص المشاع الإبداعي	طبيعة إتاحة المحتوى ونوع الترخيص الممنوح		✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗
11. حقوق الملكية الفكرية	نقل حقوق الملكية الفكرية من المؤلف للدورية، أو الاحتفاظ بها		✓	✓	✓	✓	✗	✗	✓	✓	✗	✓

من خلال مقارنة المطبق في المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية الصادرة عن الجامعات ومراكز البحوث الليبية بقائمة المراجعة التي تحتوي على معايير دليل دوريات الوصول الحر DOAJ، والمبينة بالجدول رقم (2) نلاحظ الآتي:

المعيار الأول: الترقيم الدولي الموحد للدوريات ISSN:

يعتبر هذا المعيار أولى خطوات الاعتراف الدولي بأي دورية في أي دولة بالعالم، ويجب أن يكون للدورية الترقيم الخاص بها، دون ذلك فلن يُقبل طلب الانضمام إلى دليل دوريات الوصول الحر DOAJ، أو أي قاعدة بيانات أخرى. ومن خلال الجول رقم (2) نلاحظ أن من بين عشر مجلات علمية هناك أربعة مجلات علمية فقط تملك الترقيم الدولي الموحد للدوريات ISSN، والذي يمثل 40% من العدد الكلي للمجلات العلمية. وبالتالي فإن المجلات التي ليس لها هذا الترقيم لا يمكن لها في الوقت الحالي الانضمام إلى دليل دوريات الوصول الحر DOAJ، ويتم الحصول على الترقيم الدولي الموحد للدوريات من خلال منظمة ISSN ومقرها باريس.

المعيار الثاني: تنظيم المحتوى:

بحسب هذا المعيار يجب أن تنشر الدورية في موقع خاص بها، وليس مجرد صفحة ضمن صفحات الموقع التابع للناشر. ويجب أيضاً أن تُعرض أعداد الدورية بشكل منظم، بحيث يكون لكل عدد صفحة خاصة به، وفي كل عدد مجموعة من الصفحات الفرعية وكل منها يمثل مقالات العدد. ويفضل أن تنشر كل مقالة في رابط مستقل، وأن تتاح في أحد من الشكليين HTML أو PDF، ولا مانع من اتاحتها في أي اشكال أخرى. ولا يجب أن ينشر العدد كاملا في ملف PDF واحد لكل مقالات العدد.

ومن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن من بين عشر مجلات علمية هناك فقط ستة مجلات لها موقع مستقل عن الناشر والذي يمثل 60% من العدد الكلي للمجلات. أما بقية المجلات العلمية، فإنها عبارة عن روابط ضمنية في موقع الويب الخاص بالجامعة أو مركز البحوث وهي بذلك غير مستقلة بذاتها؛ لأن الولوج إليها يتم عن طريق موقع الجامعة أو المركز البحثي. ويرى بكاري (2019) في هذه الهيكلية تأخير للباحث للولوج إليها، وعامل يبعث إلى تقليل نسب تصفحها وهو أمر يتنافى مع الشروط التي يقدمها الدليل، ويعتبر سبب رئيسي في تأخر الدورية للانضمام إلى دليل الدوريات DOAJ والانضمام بالتالي إلى قواعد البيانات العالمية. ولا يتم الولوج إلى الدوريات إلا عن طريق الدخول إلى موقع الجامعة ومن ثم الولوج إلى قسم المجلات للوصل للمجلة المطلوبة، وهذا يؤدي إلى نفور المتصفحين والباحثين وعدم الرغبة في البحث

والاطلاع وذلك لعدم التمكن من الولوج لها بكل سهولة، فلقد أصبح الباحث يبحث عن كل ما هو سهل ومختصر للوقت والجهد.

كذلك نلاحظ من الجدول رقم (2) أيضاً أنه باستثناء مجلة كلية الاقتصاد والتجارة/جامعة الزيتونة، فإن جميع المجلات العلمية خصصت صفحة مستقلة لكل عدد، غير أنه هناك مجلتين فقط خصصتا عدة صفحات لكل عدد (أي صفحة لكل مقالة)، وهذا يمثل 20% من العدد الكلي للمجلات. أما فيما يتعلق بالشكل الذي تنشر فيه المقالة فإن جميع المجلات تنشر كل مقالة من مقالاتها في شكل ملف pdf، غير أن هناك مجلات علمية تنشر كامل مقالات العدد في ملف pdf واحد، وهذه المجلات هي مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية/جامعة الزاوية، ومجلة البحوث والدراسات الاقتصادية/جامعة طرابلس، ومجلة الاقتصاد والتجارة/جامعة الزيتونة، وهذا مخالف ولا يتطابق مع المعيار الذي شدد على ضرورة ألا يُنشر العدد كاملاً في ملف واحد. وبشكل عام، فإن المجلة الوحيدة التي طبقت المعيار الثاني بشكل كامل هي مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية الصادرة عن الأكاديمية الليبية فرع درنة.

المعيار الثالث: تكاليف ومصروفات النشر:

بموجب على هذا المعيار يجب أن يتضمن الموقع الخاص بالدورية معلومات مفصلة عن تكاليف النشر بها، وأن تُنشر المعلومات على موقع الدورية بشكل واضح، ومعلومات تكاليف النشر تتعلق بنوعين من التكاليف: تكاليف تقديم المقالات، وتكاليف نشر المقالات. وإذا كانت الدورية لا تتحصل على أي مقابل من الباحثين، فيجب أيضا نشر ذلك بوضوح.

ومن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن من بين عشر مجلات علمية هناك مجلتين فقط استوفت هذا المعيار وهي مجلة المختار للعلوم الاقتصادية/جامعة عمر المختار، ومجلة البحوث والدراسات الاقتصادية الصادرة عن الأكاديمية الليبية فرع درنة. وهذا يمثل 20% من العدد الكلي للمجلات عينة الدراسة، حيث أشارت المجلة الأولى ضمن شروط النشر بها قيمة رسوم النشر التي يستوجب على الباحث المتقدم بورقة بحثية للنشر دفعها، بينما أوضحت المجلة الثانية أن النشر مجاني. أما باقي المجلات العلمية محل الدراسة لم تُشر بشكل أو بآخر على أية معلومات عن تكاليف ومصاريف النشر، أو فيما إذا كانت عملية النشر مجانية وبدون أي مقابل.

المعيار الرابع: الحفظ والأرشفة:

بحسب هذا المعيار يُنصح بشدة أن تعتمد الدورية على أحد خدمات الحفظ والأرشفة طويلة المدى، وذلك من أجل ضمان إتاحة دائمة وطويلة الأجل للمحتوى. ومن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن جميع المجلات العلمية قد خصصت أرشيف للأعداد السابقة (باستثناء مجلة واحدة وهي مجلة الاقتصاد والتجارة/جامعة الزيتونة)، وأن الأعداد السابقة مرتبة حسب فترات الصدور، أي أن المجلات تعتمد على خدمات الحفظ والأرشفة طويلة المدى، حيث تضع المجلات أرشيفاتها منذُ بدايات النشر الأولى لها إلى غاية العدد الحالي، وهذا يضمن إتاحة دائمة وطويلة المدى للمحتوى. ومع ذلك وجود أرشيف للدورية ليس شرطاً للانضمام إلى DOAJ، لكنه من الممارسات التي يُنصح بها.

المعيار الخامس: موقع الدورية والصفحة الرئيسية:

بناءً على هذا المعيار يجب أن يكون تصميم موقع الدورية مناسبا مع طبيعتها العلمية، وبشكل أساسي يجب أن تحتوي الصفحة الرئيسية على روابط واضحة لأهم المعلومات المتعلقة بالدورية وهي: العدد الحالي، وأرشيف الدورية، وهيئة التحرير، وتعريف بالدورية، والبحث أو التصفح، والاتصال بالدورية. ومن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن جميع المجلات العلمية (باستثناء مجلة واحدة وهي مجلة الاقتصاد والتجارة/جامعة الزيتونة) قد صممت موقعها الإلكتروني متضمناً أغلب المعلومات المتعلقة بالدورية التي حددها المعيار الخامس.

المعيار السادس: هيئة التحرير

بناءً على هذا المعيار يجب على المجلات العلمية أن تنشر بيانات أعضاء هيئة تحرير الدورية بما فيها رئيس التحرير، وأعضاء الهيئة الاستشارية، وكذلك المُحكمين، على أن تتضمن البيانات على الأقل الاسم، والدرجة العلمية، وجهة العمل. ومن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن جميع المجلات العلمية نشرت أغلب بيانات أعضاء هيئة التحرير لديها، والذي يشمل رئيس التحرير، والمحررين، وأعضاء الهيئة الاستشارية، باستثناء مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال/جامعة مصراتة والتي اكتفت بنشر رئيس التحرير ومدير التحرير، وكذلك مجلة الدراسات الاقتصادية/جامعة سرت والتي اكتفت بنشر أسم المشرف العام ورئيس التحرير، وكلاهما لم تنشرا أسماء هيئة التحرير، ولا أسماء الهيئة الاستشارية لديهما. وبما أن مجال العلوم الاقتصادية يعتبر ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية، فإن الدليل DOAJ لا يشترط أن يكون للدورية هيئة تحرير متكاملة في حالة دوريات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

المعيار السابع: ضمان الجودة (التحكيم العلمي):

يضع دليل DOAJ شروطا مشددة على عملية التحكيم العلمي، وذلك بهدف ضمان جودة محتوى دوريات الوصول الحر، لذا يجب أن تحدد الدورية أسلوب التحكيم الذي تقوم به، ويُنشر ذلك على موقع المجلة، بحيث يكون واحداً من الأساليب التالية: تحكيم (أعمى) مجهول، أو تحكيم (أعمى) مجهول مزدوج، أو تحكيم علمي، أو تحكيم هيئة التحرير.

ومن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن من بين عشر مجلات علمية هناك أربع مجلات علمية فقط حددت أسلوب التحكيم المتبع في المجلة على موقعهما الإلكتروني. فمجلة الاقتصاد والتجارة/جامعة الزيتونة كان الأسلوب المتبع في التحكيم هو "تحكيم (أعمى) مجهول"، بينما مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال/جامعة مصراتة، ومجلة البحوث والدراسات الاقتصادية/جامعة طرابلس، ومجلة أفاق اقتصادية/جامعة المرقب، فكان الأسلوب المتبع في التحكيم هو "تحكيم (أعمى) مجهول مزدوج"، والذي تم نشره ضمن شروط النشر.

أما بقية المجلات العلمية الأخرى فقد قامت بإحدى الأمور التالية: إما بالإشارة إلى عملية التحكيم فقط دون تحديد الأسلوب في كونه سري أم لا (مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية/الجامعة الأسمرية، ومجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية/جامعة الزاوية، ومجلة البحوث الاقتصادية/مركز البحوث الاقتصادية ببنغازي، ومجلة الدراسات الاقتصادية/جامعة سرت)، أو بالإشارة إلى عدد المحكمين دون تحديد نوعية أسلوب التحكيم المتبع في كونه سري أم لا والذي حدده المعيار (مجلة المختار للعلوم الاقتصادية/جامعة عمر المختار، ومجلة البحوث والدراسات الاقتصادية/الاكاديمية الليبية فرع درنة). وتعتبر كل الأساليب المستخدمة في المجلات العلمية سالفة الذكر حول عملية التحكيم غير مقبولة ولا يُعتد بها ضمن معيار الدليل، حيث إن المعلومات الخاصة بالتحكيم العلمي من البيانات الأساسية الواجب توافرها في موقع الدورية، وفي حالة عدم توفرها أو عدم وضوحها لن تقبل الدورية في دليل الدوريات DOAJ.

أما فيما يتعلق بسياسة كشف السرقات، فإن الجدول رقم (2) يبين أن هناك ثلاث مجلات علمية فقط تتبنى سياسة واضحة تجاه السرقات العلمية وتقوم بنشرها ضمن شروط النشر، وهي مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال/جامعة مصراته والذي نشرته كتعليمات للمحكم ضمن نموذج التحكيم، ومجلة البحوث والدراسات الاقتصادية/الأكاديمية الليبية فرع درنة، ومجلة البحوث والدراسات الاقتصادية/جامعة طرابلس، واللتان أوضحتا ضمن شروط النشر لديهما أنه "يخضع كل الإنتاج العلمي المقدم لغرض النشر في المجلة لبرنامج (Software)معتمد لغرض الكشف عن أية مخالفات لقوانين الملكية الفكرية (السرقة الأدبية

) (Plagiarism)للتأكد من أمانته العلمية، وفي حالة ثبوت أية مخالفات لقوانين الملكية الفكرية يُمنع مقدم الإنتاج العلمي من النشر في المجلة بشكل نهائي". أما بقية المجلات العلمية لم تشر بأي شكل من الأشكال على موقعها الإلكتروني عن سياساتها في كشف السرقات العلمية.

المعيار الثامن: إرشادات الباحثين

يضع الدليل مجموعة من الإرشادات الخاصة بتقديم البحث، وتتضمن العديد من الجوانب، منها: طريقة إرسال البحوث، خطوات وإجراءات النشر، شكل إخراج البحوث، صياغة الاستشهادات المرجعية، الأشكال والجداول المرفقة بالبحث. ومن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن جميع المجلات العلمية المتخصصة في مجال العلوم الاقتصادية دون استثناء تضع مجموعة من الشروط التي يستوجب على الباحث الالتزام بها حتى يُقبل البحث للنشر في المجلة، وخصصت لها ملفاً كاملاً، وبالتالي فإن جميع المجلات العلمية تطبق هذا المعيار وتلتزم به بشكل كامل.

المعيار التاسع: بيان الوصول الحر

يُعد هذا البيان أمراً ضرورياً لقبول الدورية في الدليل، وهذا البيان يجب أن ينشر على موقع الدورية وأن يتضمن بوضوح أن الدورية بالكامل متاحة ضمن الوصول الحر، وأن جميع المقالات متاحة بدون قيود ويحق للجميع قراءة، وتحميل، ونسخ، وطباعة، ومشاركة، وبحث محتوى الدورية. ومن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن جميع المجلات العلمية المتخصصة في مجال العلوم الاقتصادية الصادرة عن الجامعات ومراكز البحث الليبية لا تتيح بيان الوصول الحر على موقعها الإلكتروني، والذي يجب أن يتضمن بوضوح "أن الدورية بالكامل متاحة ضمن الوصول الحر"، وأن جميع المقالات متاحة بدون قيود، وبالتالي فإن جميع المجلات العلمية لا تطبق هذا المعيار ولا تلتزم به بتاتاً.

المعيار العاشر: ترخيص المشاع الإبداعي:

وهو يمثل ترخيص قانوني لإدارة حقوق النشر والتأليف الرقمية، أصدرتها منظمة المشاع الإبداعي الأمريكية. ويتيح هذا الترخيص للباحث نشر إنتاجه الفكري بقدر من الحرية التي يراها الباحث أكثر ملائمة، بعيدا عن عبارة "جميع الحقوق محفوظة"، التي تدل على عدم السماح بأي استخدام للمصنف، وهذا يحول دون تحقيق أهداف مشاريع الوصول الحر ويتضح دور هذا الترخيص في إيجاد حل وسط يُمكِّن صاحب المصنف من نشر إنتاجه الفكري، ويحدد تماما ما نوع الحقوق التي يحق للآخرين القيام بها بالنسبة لأعماله، مع اشتراط نسبة العمل لصاحبه (بكاري، 2019).

ويعتبر هذا الترخيص من أهم المعلومات التي يجب أنْ تُضَمَّنَ في موقع الدورية، ويجب على كل دورية أن تحدد طبيعة إتاحتها للمحتوى والترخيص الذي تمنحه لمحتوياتها وفقاً لمنظمة المشاع الإبداعي، والتراخيص التي تعطى للمحتوى والتي يقبلها دليل دوريات الوصول الحر (DOAJ) هي (CC BY / CC BY-SA CC BY-NC / CC BY-NC-SA). ومن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن جميع المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية الصادرة عن الجامعات ومراكز البحث الليبية لم تتضمن مواقها الإلكترونية أية معلومات حول طبيعة إتاحتها للمحتوى، والترخيص الذي تمنحه لمحتوياتها وفقاً لمنظمة المشاع الإبداعي والذي يقبله دليل دوريات الوصول الحر DOAJ.

المعيار الحادي عشر: حقوق الملكية الفكرية

بموجب هذا المعيار يجب أن تضع الدورية سياسة واضحة لحقوق الملكية الفكرية، وأن تنشرها على الموقع الإلكتروني التابع لها، وتُعتبر جميع السياسات مقبولة من قبل دليل الدوريات DOAJ، ولكن يجب تحديدها ونشرها بوضوح على الموقع الإلكتروني للدورية. ومن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن من بين عشر مجلات علمية هناك سبعة مجلات علمية تقوم بوضع سياسة واضحة لحقوق الملكية الفكرية وتنشرها على مواقعها الإلكترونية ضمن شروط النشر، والتي في أغلبها تقوم على سياسة انتقال الملكية الفكرية من المؤلف إلى المجلة عند النشر. وتعتبر هذه السياسة مقبولة، إلا أن أفضل الممارسات في الوصول الحر حسب الدليل DOAJ، تقتضي بألا تنتقل الحقوق للدورية وأن يحتفظ المؤلف بكافة الحقوق.

2.9 معدل تطبيق المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية لمعايير (DOAJ):

لاحتساب معدل تطبيق المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية لمعايير دليل دوريات الوصول الحر DOAJ، سيتم إعطاء الرقم (1) في حالة تطبيق المجلة العلمية للمعيار، والرقم (0) في حالة عدم تطبيق المجلة العلمية للمعيار، والرقم العشري (0 – 1) كنسبة مئوية من تطبيق كامل المعيار في حالة المعايير المجزئة (المعيارين رقم 2 و7). والجدول رقم (3) يبين نسبة تطبيق المعايير لكل مجلة على حِده، ومتوسط نسبة تطبيق كل معيار.

الجدول رقم 3: *معدل تطبيق المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية لمعايير الدليل DOAJ*

المجلات العلمية معايير دليل DOAJ	الاقتصاد للبحوث العلمية جامعة الزاوية	المختار للعلوم الاقتصادية جامعة عمر المختار	دراسات الاقتصاد والاعمال جامعة مصراتة	البحوث والدراسات الاكاديمية الليبية فرع درنة	مركز البحوث الاقتصادية البحوث الاقتصادية	العلوم الاقتصادية والسياسية الجامعة الأسمرية	الدراسات الاقتصادية جامعة سرت	البحوث والدراسات الاقتصادية جامعة طرابلس	آفاق اقتصادية جامعة المرقب	مجلة الاقتصاد والتجارة جامعة الزيتونة	متوسط نسبة تطبيق المعيار **
1. الترقيم الدولي	0.00	1.00	1.00	1.00	0.00	0.00	0.00	0.00	1.00	0.00	%40
2. تنظيم المحتوى	0.75	0.75	0.75	1.00	0.50	0.75	0.75	0.50	0.75	0.25	%68
3. تكاليف النشر	0.00	1.00	0.00	1.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	%20
4.الحفظ والأرشفة	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	0.00	%90
5. موقع الدورية	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	0.00	%90
6. هيئة تحرير الدورية	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	%100
7. ضمان الجودة	0.00	0.00	1.00	0.50	0.00	0.00	0.00	1.00	0.50	0.50	%35
8. ارشادات الباحثين	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	%100
9. بيانات الوصول الحر	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	%0
10. ترخيص المشاع الإبداعي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	%0
11. حقوق الملكية الفكرية	1.00	1.00	1.00	1.00	0.00	0.00	1.00	1.00	0.00	1.00	%70
نسبة تطبيق المجلات العلمية لمعايير الدليل DOAJ*	**%52**	**%71**	**%71**	**%77**	**%41**	**%43**	**%52**	**%59**	**%57**	**%34**	**%56**

***ملاحظة(1):* تحسب نسبة تطبيق المجلة للمعايير: مجموع عدد المعايير المطبقة مقسوماً على العدد الكلي للمعايير (11).**

****ملاحظة (2):* يحسب متوسط نسبة تطبيق المعايير: عدد المجلات المطبقة للمعيار مقسوماً على العدد الكلي للمجلات (10)**

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن المعدل العام لتطبيق المجلات العلمية المُحكمة والمتخصصة في مجال العلوم الاقتصادية لمعايير دليل الوصول الحر DOAJ كان متوسط، حيث بلغ 56%. أما فيما يتعلق بمعدل التطبيق لكل مجلة على حِده، فنلاحظ أن أعلى معدل تطبيق للمعايير كان من قبل مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية/الأكاديمية الليبية فرع درنة، حيث بلغت نسبة التطبيق 77%، يليها مجلة المختار للعلوم الاقتصادية/جامعة عمر المختار، ومجلة دراسات الاقتصاد والأعمال/جامعة مصراتة، بنسبة تطبيق بلغت 71%، ويتراوح معدل تطبيق باقي المجلات العلمية من 34% – 59%.

كما نلاحظ من الجدول رقم (3) أيضاً أن أغلب المعايير كانت متفاوتة في معدل التطبيق، حيث تراوحت نسبة التطبيق من 20% (معيار تكاليف النشر)، إلى نسبة تطبيق 100% (المعايير: هيئة تحرير الدورية، وإرشادات الباحث)، باستثناء المعيارين التاسع (بيان الوصول الحر)، والمعيار العاشر (ترخيص

المشاع الإبداعي) فإنهما لم يطبقا في أية مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية. وبشكل عام يمكن القول إنه ليس هناك أية مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية طبقت كل المعايير المحددة في الدليل DOAJ، وبما أن دليل الدوريات DOAJ يشترط تطبيق كل المعايير الإلزامية العشر (بعد استثناء المعيار الرابع) حتى يتسنى لأي مجلة علمية الانضمام للدليل، فإن كل المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والصادرة عن الجامعات ومراكز البحث الليبية غير جاهزة بعد للانضمام لدليل دوريات الوصول الحر DOAJ.

تتفق نتائج هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة، حيث أظهرت دراسة بكاري (2019) أن الدوريات العلمية الإلكترونية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة محمد خيضر بسكرة لا تطبيق كافة المعايير المعمول بها في دليل الدوريات DOAJ، حيث بلغت نسبة التطبيق 66.7%. كذلك تتفق نتائج الدراسة الحالية إلى حدٍ ما مع دراسة خليفة (2017) والتي أظهرت نتائجها أن جميع الدوريات العربية في مجال المكتبات والمعلومات محل الدراسة غير مؤهلة للانضمام إلى دليل الدوريات DOAJ، باستثناء دورية واحدة وهي Cybrarians Journal والتي هي مؤهلة للانضمام إلى الدليل.

10. النتائج والتوصيات

1.10 النتائج

1. كل المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والصادرة عن الجامعات ومراكز البحث الليبية غير جاهزة بعد للانضمام لدليل دوريات الوصول الحر DOAJ.
2. أعلى معدل تطبيق لمعايير دليل الوصول الحر (DOAJ) كانت من مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية/الأكاديمية الليبية فرع درنة، حيث بلغت نسبة التطبيق 77%، يليها مجلة المختار للعلوم الاقتصادية/جامعة عمر المختار، ومجلة دراسات الاقتصاد والأعمال/جامعة مصراتة، حيث بلغت نسبة التطبيق 71%.
3. أقل معدل تطبيق لمعايير دليل الوصول ا الحر (DOAJ) كان من مجلة الاقتصاد والتجارة/جامعة الزيتونة، حيث بلغ معدل التطبيق 34%، يليها مجلة البحوث الاقتصادية /مركز البحوث الاقتصادية ببنغازي بنسبة تطبيق 41%.

4. أغلب المعايير كانت متفاوتة في معدل التطبيق، حيث تراوحت نسبة التطبيق من 20% – 100%، باستثناء المعيارين التاسع (بيان الوصول الحر)، والعاشر (ترخيص المشاع الإبداعي) فإنهما لم تطبقا من أية مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية.

2.10 التوصيات

1. ضرورة قيام الجامعات الليبية بإعادة النظر في سياسات تحرير المجلات العلمية المتخصصة والتابعة لها، وتوحيدها، وتحديثها تماشياً مع الأسس والمعايير الدولية الجديدة.
2. ضرورة قيام الجامعات ومراكز البحث الليبية المصدرة للمجلات العلمية التي تتبعها والمتخصصة في العلوم الاقتصادية بتطبيق معايير دليل الوصول الحر DOAJ، تمهيدا للانضمام للدليل[5].
3. ضرورة الاهتمام بالمواقع الإلكترونية للمجلات العلمية وتحديثها ليشمل إتاحتها باللغة الإنجليزية، بحيث يكون لكل دورية موقع مستقل خاص باللغة الإنجليزية، وذلك تمهيداً للانضمام إلى دليل الدوريات DOAJ وقواعد البيانات العالمية.
4. يقترح الباحث إجراء المزيد من الدراسات في هذا الموضوع، لاسيما البحث في المسببات والمعوقات والصعوبات التي تواجه المجلات العلمية التي جعلتها تتأخر عن الانضمام لدليل دوريات الوصول الحر DOAJ.

المراجع

بكاري، يمينة. (2019). *تقييم الدوريات الإلكترونية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة بسكرة وفق معايير دليل الدوريات DOAJ*. {رسالة ماجستير غير منشورة}. جامعة محمد خيضر بسكرة.

بلال، دحماني. (2019). النشر العلمي ومعايير تقييم المجلات العلمية في قواعد البيانات العالمية. *مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية*، عدد خاص، 44–54.

البوابة العربية للمكتبات والمعلومات Cybrarians دليل دوريات الوصول الحر DOAJ. https:www.cybrarians.info.about.html

تقرير اليونيسكو للعلوم حتى 2030 (2015). منشورات اليونيسكو، الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

جرجيس، جاسم محمد وعبد النبي، جعفر سعد. (2002). الدوريات الأردنية: دراسة تحليلية تقويمية. *مجلة جامعة دمشق*، *18*(1)، 131–153.

[5] للمساعدة يمكن التواصل مع مجلة البحوث البحثة والتطبيقية الصادرة عن جامعة سبها والتي هي منضمة إلى الدليل DOAJ، وكذلك زيارة موقعها الإلكتروني: http://sebhau.edu.ly/journal/index.php/jopas/Home

خليفة، محمود (2017). تقييم الدوريات العلمية العربية في ضوء المعايير الدولية لقواعد البيانات وأدلة الدوريات: دوريات المكتبات والمعلومات نموذجاً مجلة. *Journal Cybrarians*، (48)، 1-33.

دليل دوريات الوصول الحر DOAJ. http://www.doaj.org/

السعيد، بوعافية و أونيسي، نادية. (2021). دوريات الوصول الحرفي مجال علم المكتبات من خلال الأدلة العالمية: قراءة تحليلية في ضوء مؤشرات دليل DOAJ. *مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات*، *2* (10)، 72-92.

الطرشاني، الدوكالي مفتاح. (2019). *"صعوبات النشر العلمي في الجامعات الليبية دراسة تقويمية: جامعة الزيتونة أنموذجاً* {بحث مقدما}. المؤتمر الدولي الأول: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في الوطن العربي. برلين – ألمانيا.

العسافين، عيسى (2017). تقويم الدوريات السورية وفقاً للمعايير والمواصفات القياسية. *مجلة جامعة دمشق*، *33* (2)، 365-405.

فراج، عبد الرحمن. (2007). مصادر الوصول الحرفي مجال المكتبات وعلم المعلومات. *مجلة المعلوماتية*، (20).

كريبات، موس محمد. (2021). صعوبات ومعوقات النشر العلمي في المجلات العلمية المُحكمة بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية: من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة". *مجلة آفاق اقتصادية*، *7* (14)، 213-250.

محمد، مها أحمد. (2004). تقويم الدوريات العربية في مجال المكتبات والمعلومات وفقاً للمعايير والمواصفات القياسية. *مجلة الأكاديمية*، (1)، 1-77.

نزاري، زبيدة. (2012). اتجاهات الأساتذة الباحثين نحو نشر بحوثهم على شبكة الانترنت: معهد علم المكتبات والتوثيق. قسنطينة.

المعلومات الديمغرافية للباحث:

الاسم: موسى محمد كريبات.

الدرجة العلمية: أستاذ مشارك.

التخصص: محاسبة.

الاهتمامات: المراجعة الخارجية، المراجعة الداخلية الإفصاح المالي، البحث العملي.

البريد الإلكتروني: mmkribat@elmergib.edu.ly

مجلـة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 1 يونيو 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

تحليل ونقد قانون تنظيم الأحزاب السياسية في ليبيا ولائحته التنفيذية من منظور مالي ورقابي

فيروز عبدالرحيم النعاس
كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية ـ طرابلس
fairouznaas@gmail.com

محمد قيس عادل القنبري
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا ـ طرابلس
moh.ali_std@academy.edu.ly

https://doi.org/10.36602/jebs.2021.v09.01.03

تاريخ الاستلام: 2022.01.01 تاريخ القبول: 2022.02.14 تاريخ النشر: 2022.04.10

الملخص

استهدف البحث تحليل ونقد الجوانب المالية والرقابية الواردة في القانون رقم (29) لعام 2012م بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب القرار رقم (31) لعام 2019م؛ لتحديد أوجه القوة والضعف فيهما، باستخدام المنهج النقدي؛ ليكون البحث بمثابة الأرضية التي تقف عليها الجهات التشريعية والتنفيذية من أجل تعديل القانون وإصلاحه بما يوافق القوانين الدولية، وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج، أبرزها؛ إن كُلاً من القانون واللائحة لا يحتويان على نصوص تفصيلية توضح ملامح النظام المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية في ليبيا، وعدم وضوح آلية المراجعة القانونية للتقارير المالية للأحزاب السياسية، ولا مواعيد صدور هذه التقارير، كما لم يتم توضيح آلية تحديد قيمة الدعم المقدم من الدولة سواءً من حيث الجهة المسؤولة عن تحديد القيمة أو أسس تحديد هذه القيمة، علاوةً على عدم الإشارة بشكل مفصل وواضح إلى أوجه إنفاق أموال الأحزاب السياسية، هذا بالإضافة إلى وجود تداخل في مسألة الرقابة المالية على الأحزاب السياسية في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: *تمويل الأحزاب السياسية، الرقابة المالية على الأحزاب السياسية، موارد ونفقات الأحزاب السياسية، النظام المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية.*

Analysing and Criticizing the Law Regulating Political Parties in Libya and its Executive Regulation from a Financial and Supervisory Perspective

Fairouz Abdel Rahim Naas
College of applied administrative and financial sciences

Mohamed Kais Adel Al Gnbri
Libyan Academy for Postgraduate Studies

Abstract

The research aimed to analyse and criticize law No. (29) of 2012 "regarding the organisation of political parties" and its executive regulations No. (31) of 2019 AD; To identify their strengths and weaknesses of financial and supervisory, using the critical approach; So that the research will be the base to the authorities if they like to make any amendments to the law or its regulations. The research concluded with a set of results, the

most prominent of which are; the law does not contain details explaining the features of the financial and accounting system for political parties in Libya, and there is a lack of clarity in the mechanism of legal review of the financial reports of political parties. Ignore setting the financial report release date .There is no determination to the authority responsible for the value nor the basis to determine the funds provided by the state. Additionally, there is no indication in detail of the acceptable expenditures of political parties. Moreover, there is an overlap in the financial oversight of political parties in Libya.

Keywords: Financial and accounting system of political parties, financial control of political parties, Financing of political parties, Political parties resources and expenditures.

1. المقدمة

عاشت ليبيا عقوداً طويلة بتشوهات في النظام السياسي والمنهجية السياسية والقنوات الرئيسية لممارسة السياسة، ولم تعش حياةً سياسية صحية، وإذا ما حُصر النقاش في مسألة الأحزاب السياسية، فلم تشهد ليبيا أي نضوج في الممارسة الحزبية في الحقبة الملكية وحقبة الجماهيرية، حيث اتفق النظامين في رفض الأحزاب السياسية، إلا أنهما اختلفا في سُبل مواجهتها وطريقة التعامل معها، ففي حين استخدم النظام الملكي (1951–1969) القوة الناعمة في التعامل مع الأحزاب السياسية السرية المناوئة له، استخدم ما يُسمى نظام القذافي (1969–2011) كافة الوسائل المتاحة حتى وصل في ذلك إلى فرض عقوبة الإعدام على كل من ينتمي إلى الأحزاب السياسية المحظورة، وتم تخوين وتجريم الأحزاب السياسية خلال هذه الفترة تحت شعار "من تحزب خان" وفق ما ورد في الكتاب الأخضر، وسادت اللجان الثورية، كحركة يُشبهها البعض بالحزب الواحد، ومارست أعمالها وقمعها تحت شعار "الشرعية الثورية". لقد أحدثت الطريقة التي تعامل بها كلا النظامين مع الظاهرة الحزبية والحزبيين ثقافة سياسية مشوهة تجاه الأحزاب السياسية، إذ لم يعرف الليبيون ثقافة سياسية تعكس أهمية الأحزاب في العملية السياسية، ولم يسمح لهم أصلاً بأن ينضموا إلى أحزاب سياسية، بل استخدمت جميع وسائل التنشئة وقنواتها لرفض الظاهرة الحزبية (العبيدي، 2018؛ الرجباني، 2018؛ الرشيد وآخرون، 2019). ويعود هذا الرفض إلى عدة أسباب اجتماعية وسياسية ودينية، فالنظام القبلي أو الجهوي الذي يعتمد على القبيلة والعشيرة (نظام ما قبل الدولة) يتناقض مع النظام الحزبي العابر للأعراق والمدن والقبائل، كما أن النظام العسكري لا يتحمل المنافسة والمشاركة السياسية أو النقد (بغني، 2021)، أما بعد عام 2011م، فقد تغير الحال السياسي الليبي، ودخلت الدولة الليبية مرحلة جديدة جسدت بداية التعددية الحزبية، وتشكلت مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية، حيث

نصت المادة رقم (4) من الإعلان الدستوري المؤقت الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت عام 2011م على أن تكون الحياة السياسية في ليبيا مبنية على التعددية السياسية والحزبية، وكفل حرية تكوين الأحزاب السياسية، ونصت المادة رقم (40) من مشروع الدستور المعلن عنه في 2017م من قبل هيئة صياغة مشروع الدستور على أن "لكل مواطن حق اختيار توجهاته السياسية، وتضمن الدولة حرية تكوين الأحزاب السياسية القائمة على الوحدة الوطنية، وشفافية التمويل، ونبذ العنف، وخطاب الكراهية، ولكل مواطن حق الانضمام إليها، أو الانسحاب منها دون أي تمييز". مع ذلك، لازالت الأحزاب في ليبيا تتلمس الطريق وسط ساحة سياسية غير مناسبة لنضوج حياة سياسية حقيقية.

إن إلغاء تجريم الحزبية والسماح بتكوين الأحزاب السياسية له انعكاسات إيجابية على صحة الحياة السياسية في ليبيا التي تمر بمرحلة انتقالية صعبة وتخطو بسرعة لإرساء الديمقراطية التي تتطلب وجود أحزاب سياسية ناضجة تعمل كالجسر بين الناس والحكومة في المشهد السياسي، وتساعد على دمج المواطنين في النظام السياسي، وتحمي أسس المجتمع وتدعم حرية التعبير، وتكافح أيضاً من أجل مصالح عامة الناس. لهذا هي بحاجة إلى المحافظة الدعم والمحافظة والمساعدة في تطويرها وتنظيمها وتقنينها، فأي محاولة للقضاء عليها أو تقييدها تعتبر عرقلة للمسار الديمقراطي. في هذا الصدد، تحديداً أشار تقرير صادر عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (Democracy Reporting International) إلى أن أي محاولة للقضاء على الأحزاب السياسية في ليبيا بعد عام 2012م ستؤدي إلى انتكاسة للديمقراطية وستتسبب في ظهور سياسات تحركها الشخصية، وبالتالي ستُمهد الطريق إلى نظام استبدادي جديد في ليبيا. (Badi et al., 2018).

ولم تكتف السلطة التشريعية في ليبيا بالسماح بتكوين الأحزاب السياسية دون ضوابط وشروط وأحكام، فقد صدر تشريع ينظمها وهو القانون رقم (29) لعام 2012م بشأن تنظيم الأحزاب السياسية الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، وتتالت الجهود بعدها حيث قدمت لجنة شؤون الأحزاب مشروعاً للائحة تنفيذية للقانون في عام 2014م، ولم تصدر اللائحة إلا بعد مضي أكثر من سبع أعوام من صدور القانون، حيث صدرت بتاريخ 23 ديسمبر 2019م بموجب قرار مجلس الوزراء لحكومة الوفاق الوطني رقم (31) لعام 2019م. وعلى الرغم من مرور أكثر من ثمانية أعوام على صدور القانون إلا أنه لم يلقَ الاهتمام الواسع، ولم يكن محل بحث مكثف، خاصةً فيما يتعلق بتمويل

الأحزاب السياسية والرقابة على مواردها ونفقاتها والجوانب المالية ذات الصلة، فالبحوث التي تناولت القانون ولائحته التنفيذية اتسمت بالندرة، وقد أخفق الباحثان في الحصول على أي بحث علمي سابق في مجال المحاسبة والمراجعة تناول القانون محل البحث ولائحته التنفيذية بالتحليل والنقد أو بالدراسة بصفةٍ عامة.

إن الجوانب المالية والرقابية للأحزاب السياسية تأخذ عادةً حيز كبير من الاهتمام؛ لأن الطابع الرئيسي للحزب السياسي هو الحصول على السلطة نيابة عن الشعب، ويتم ذلك من خلال الانتخابات، وبالتالي فإن أي قرار يتخذه الحزب الفائز يعتبر قرار باسم الشعب، وتمتد تداعياته لتشمل حياة الناس. لحساسية الموقف وانعكاساته، فيجب أن تكون الأحزاب السياسية بعيدة عن تأثير الأموال السياسية وأموال جماعات المصالح (Interest Groups) أو جماعات الضغط (Pressure Groups) أو جماعات اللوبي (Lobby Groups)، حتى تؤدي عملها وفق أفكارها وبرامجها التي اختارها الشعب على أساسها، وما يزيد الأمر صعوبة هو أن الأحزاب تعتمد على التبرعات كمصدر من مصادر الأموال، وبالتالي فمن السهل نسبيًا أن تؤثر جماعات المصالح على الأحزاب السياسية من خلال ما تقدمه لها من تبرعات. لذا يجب الاهتمام بكيفية قيام الأحزاب السياسية بالحصول على أموالها وإدارتها بشفافية، كما يجب محاسبتها ومساءلتها على جميع أفعالها من خلال إلزامها بالتقرير عن مصادر تمويلها واستخدامات الأموال (Simanjuntak, 2016).

ولأهمية الجوانب المالية والرقابية فعادة ما يتم تناولها في التشريعات المنظمة لعمل الأحزاب السياسية، وفي ليبيا، نصت بعض مواد القانون رقم (29) لعام 2012م بشأن تنظيم الأحزاب السياسية ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب القرار رقم (31) لعام 2019م على بعض الجوانب المالية والرقابية، وهي الجوانب المستهدفة بالتحليل والنقد في هذا البحث.

1. مشكلة البحث:

إن تجاهل الأدبيات المحاسبية والمالية المحلية للقانون رقم (29) لعام 2012م بشأن تنظيم الأحزاب السياسية على الرغم من مرور أكثر من ثمانية أعوام على صدوره يجعل مسألة النظر فيه ومحاولة تحديد أوجه القوة والضعف مطلباً ضروريًا؛ لأن إهمال الجوانب المالية والرقابية المتعلقة بالأحزاب السياسية سيترتب عليه سوء فهم لعمل ومقاصد وأهداف الأحزاب السياسية الليبية، خاصةً في ظل الصورة القديمة والمفاهيم غير الصحيحة التي زرعتها السلطات في العقود الماضية، فعادةً

ما يتم اللعب على وتر مصادر أموال الأحزاب وفيما صرفت هذه الأموال، رغبةً في توجيه الرأي العام في ليبيا نحو الاعتقاد بأن الأحزاب السياسية تمول باستخدام المال الفاسد أو بتمويل خارجي قد يتسبب في تدخلات خارجية بشؤون الدولة، لذا يأتي هذا البحث لاستعراض هذه الجوانب المالية والرقابية كما وردت في قانون تنظيم شؤون الأحزاب السياسية ولائحته التنفيذية، وتحليلها ونقدها.

2. أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحليل ونقد الجوانب المالية والرقابية في قانون تنظيم الأحزاب السياسية في ليبيا ولائحته التنفيذية، بقصد إبراز نقاط القوة والضعف بهذه الجوانب.

3. أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كونه يعتبر بمثابة الأرضية التي تقف عليها الجهات التشريعية والتنفيذية إذا ما أرادت إجراء أي تعديلات على القانون أو لائحته، علاوةً على أنه من البحوث الأولية التي تتناول هذه الجوانب في القانون واللائحة بالتحليل والنقد. فضلاً عن كونه إضافة علمية متواضعة للمكتبة المحاسبية الليبية، ويساهم في زيادة الأدبيات ذات الصلة. كما يمكن الرجوع إلى هذا البحث لأخذ فكرة عن الجوانب المالية والرقابية المتعلقة بالأحزاب السياسية من قبل دارسي وباحثي وممارسي المحاسبة والمراجعة.

4. منهجية البحث

يستخدم البحث المنهج النقدي (Critical approach)؛ لأنه لا يقتصر على الوصف التفصيلي للجوانب المالية والرقابية الواردة في القانون ولائحته، بل يتعداه إلى تحليل هذه الجوانب ونقدها؛ لإبراز نقاط القوة والضعف فيها. يجمع البحث بياناته من القانون محل البحث ولائحته التنفيذية، فهما المصادر الرئيسية للبيانات، أما تحليل البيانات فقد تم من خلال سرد نصوص مواد القانون واللائحة وتوضيحها وتفسيرها وتحديد جوانب القوة والضعف فيها بالاستناد إلى الخبرة في العمل الحزبي التي يكتسبها أحد الباحثان، مع المعرفة التي يكتسبها الباحثان فيما يتعلق بالأسس والقواعد والمفاهيم المالية والمحاسبية والرقابية السليمة التي تمت مقارنة ما جاء في القانون واللائحة بها.

5. موجز نظري عن الأحزاب السياسية:

في البداية يمكن القول إن الأحزاب السياسية تمثل تجمع اختياري منظم لمجموعة من الأشخاص تربطهم قواسم مشتركة إيديولوجية وفكرية وثقافية، ويسعوا إلى تحقيق أهداف ورؤى محددة تنبع من تلك القواسم، ولكي يتم التمييز بين الأحزاب السياسية وبقية الكيانات السياسية الأخرى التي تتداخل معها وضع بعض علماء السياسة أربعة معايير في هذا الشأن، وهي (دغمان، 2014):

1. القدرة على البقاء والاستمرار حتى بعد اختفاء المؤسسين (التنظيم الدائم).
2. الرغبة الصريحة للوصول إلى السلطة السياسية التي غالباً ما تتُرجم بالتقدم إلى الانتخابات.
3. أن يكون منتشر على المستوى الوطني بتأسيس وحدات أو مكاتب أو فروع في جميع أنحاء الدولة.
4. الحصول على الدعم الشعبي المتعمد من أنصار ونشطاء مناضلين وناخبين.

ويوجد هدف رئيس للأحزاب السياسية وهو بلوغ السلطة السياسية في الدول التي تعمل فيها من أجل تحقيق أهدافها ومبادئها وتنفيذ برامجها، من خلال التنافس الديمقراطي وعبر صناديق الاقتراع، وعن طريق المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، كما لا يقتصر دورها على مجرد الوصول إلى السلطة وممارستها، بالإضافة إلى أهداف ثانوية تسعى إلى تحقيقها. هذا وتعتبر الأحزاب عنصراً فاعلاً في العملية السياسية، ومقوماً من مقومات الحياة السياسية، ومؤشراً دالاً على الديمقراطية والتعددية السياسية وإمكانية التداول السلمي للسلطة ومنع الاستبداد، ومساهماً بارزاً في التنشئة السياسية والتحديث السياسي، ومدرسة تكوين النخب السياسية، ومُوجِهاً دائماً ومستمراً مع السلطة السياسية في القضايا المطروحة للمناقشة على الساحة السياسية (مقدم وبهرام، 2016؛ بن لامة وآخرون، 2019)، وفي إشارةً لأهمية الأحزاب السياسية أشار البعض إلى أنه إذا كانت الديمقراطية آلة (Machine)، فإن الأحزاب السياسية هي التي تقوم بتشغيلها وهندستها وصيانتها وبذل الجهود لجعلها منتجة (Richard, 2015).

يحتاج الحزب السياسي كأي منظمة إلى إدارة رشيدة، ولا تختلف إدارة الحزب السياسي عن إدارة أي شركة تجارية فكل منهما يضع الخطط ويصمم البرامج والمشروعات ويتابعها وصولاً لتحقيق الأهداف المنشودة، كما أن إدارة الحزب السياسي تستخدم الوظائف الإدارية المعروفة من تخطيط وتنظيم وتنسيق الموارد المتاحة والرقابة عليها لضمان الاستخدام الأمثل لتلك الموارد. وتستخدم

مجموعة من المفاهيم الإدارية التقليدية والمعاصرة داخل الأحزاب السياسية، مثل: التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية، ومفاهيم صنع واتخاذ القرار، والمفاهيم المتعلقة بالموارد البشرية، وإدارة الجودة وإدارة الوقت، ومفاهيم الاتصالات الإدارية واللامركزية، ومفاهيم السلطة والمسئولية، والعمل الجماعي وإدارة الاجتماعات، وتنمية المهارات الفكرية والإبداعية وغيرها. كما يجب أن يكون للحزب السياسي هيكل تنظيمي يحدد ويوضح المهام والمسؤوليات والحقوق والصلاحيات، ويبين الإجراءات التي تؤدي إلى صنع قرارات الحزب، وينشئ نظاماً واضحاً للاتصالات داخل الحزب، ويوجه الأنشطة ويوزع المهام، علاوةً على ضرورة أن يتمتع بحسن التنظيم من خلال الهيكلة الداخلية التي يتم بواسطتها إدارة موارد الحزب وتساعد في تعزيز عوامل التنسيق والإشراف والمساءلة (أبو شرار، 2014).

وتعتبر الأنشطة التي تمارسها الأحزاب السياسية بمثابة وسائل لتحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها، ومن المعروف أن الهدف الرئيسي للحزب هو المشاركة في العملية الانتخابية سواءً كانت انتخابات رئاسية أو تشريعية أو بلدية، وهذا يترتب عليه القيام بدعاية انتخابية والتي تعتبر من أهم وأكبر ما يقوم الحزب السياسي بالتخطيط له والإنفاق عليه، بالإضافة إلى نشاطات أخرى في جدول أعمال الحزب السياسي، على سبيل المثال لا الحصر: أنشطة الترويج والدعاية لبرامج الحزب أو مشروع خاص بالحزب، وأنشطة دورية خاصة بأعضاء الحزب، وتنظيم مخيمات للشباب، وبرامج ومشروعات وإصدارات توعوية وتثقيفية عامة، وانتخابات الحزب الدورية، والمشاركة في الحوار الوطني بين كافية الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية، والعمل من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المحلية مثل: الصحافة والتلفزيون والإذاعة.

وبلا شك ستحتاج الأحزاب السياسية إلى مجموعة من الموارد لكي تستطيع مقابلة نفقاتها وممارسة أنشطتها المذكورة أعلاه، وتأخذ هذه الموارد أشكالاً متعددة، ويبقى المال هو عصب الأحزاب السياسية للقيام بنشاطاتها العادية على أكمل وجه، ونظراً لطبيعة هذا المورد فإنه يحتاج إلى إدارة جيدة، والإدارة المالية المثلى تمثل دعامة أساسية لأي استراتيجية وعاملاً رئيسيًّا لاستمرار عمل الحزب في الحياة السياسية، وعلى الرغم من أن الحزب السياسي ليس منظمة هادفة للربح أو جالبة للمال؛ إلا أنها منظمة خدمية تحتاج إلى مال لتمويل أنشطتها المختلفة لتحقيق مقاصد مشروعة.

وعلاوةً على ما تقدم، تحتاج أموال الأحزاب السياسية إلى رقابة تستند على فكرة الديمقراطية بمبدأيها الأساسيين، وهما: الحرية والمساواة، ومن وجهة أخرى تقوم على مبدأ كفالة حسن استعمال المال العام (في حالة التمويل عن طريق الدولة)، وتعتبر الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية إحدى الإشكالات عند الحديث عن تمويل الأحزاب من منطلق تداخل الحرية مع الضابط القانوني والأخلاقي للرقابة، والتي تسمح بممارسة سياسية متساوية ووفق أخلاقيات العمل السياسي الذي يفرض المساواة والمنافسة النزيهة خاصةً في الوقت الراهن وما بات يطرحه تمويل الأحزاب السياسية من غموض (ضريفي، 2014).

6. تحليل ونقد القانون رقم (29) لعام 2012م ولائحته التنفيذية من منظور مالي ورقابي

في البداية، وخدمةً لهدف البحث، من المفيد توضيح الجهات ذات العلاقة بالأحزاب السياسية من الناحية المالية، وأول هذه الجهات، هي: لجنة شؤون الأحزاب التي نص القانون رقم (29) لعام 2012م بشأن تنظيم الأحزاب السياسية بإنشائها في المادة رقم (10)، وهي لجنة تتبع إدارة القانون، وجاءت المادة رقم (2) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بموجب القرار رقم (31) لعام 2019م بتوضيح المهام التي تتولاها هذه اللجنة بشكل أكثر تفصيل من القانون، على النحو التالي:

1. النظر في طلبات تسجيل الأحزاب وفحص وثائقها؛ للتأكد من خلوها مما قد يخالف المقررة قانوناً.
2. إعادة النظر في طلبات التسجيل المرفوضة بعد تدارك أسباب الرفض.
3. إصدار القرارات الخاصة بالموافقة على التأسيس والتصريح القانوني بممارسة العمل السياسي.
4. منح الشهادات الرسمية بالتسجيل أو بعدم البت في طلب التسجيل بعد انتهاء الآجال المحددة قانوناً.
5. اعتماد التعديلات التي تجريها الأحزاب على أنظمتها الأساسية.

وأضافت المادة رقم (2) من اللائحة، أنه يتولى رئيس اللجنة مطالبة المحكمة بحل الحزب وتصفية أمواله في حال فقدان الحزب أيًّا من شروط التأسيس أو عند إخلاله بأي حكم من أحكام قانون تنظيم الأحزاب السياسية، وفي حال الحكم بحل الحزب، تؤول أمواله وممتلكاته إلى الدولة، وتقرر المحكمة مصير ما تبقى من الأموال بعد التصفية.

ويتفرع من لجنة شؤون الأحزاب السياسية مجموعة من الوحدات متعددة الاختصاصات، وفي الجانب المالي نصت المادة رقم (3) من اللائحة التنفيذية للقانون، أنه يجب أن تكون للجنة شؤون الأحزاب السياسية وحدة للمراقبة والمراجعة المالية، تتكون من عدد كافٍ من المراجعين والمحاسبين القانونيين، وتختص بمراجعة حسابات الأحزاب والتأكد من التزامها بالشروط المقررة قانوناً.

كما ترتبط المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ارتباطاً مباشراً بالأحزاب السياسية، كونها الجهة التي تشرف وتراقب على العملية الانتخابية التي تتنافس فيها الأحزاب السياسية، وهذه الجهة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة حسب ما نصه عنه المادة رقم (2) من القانون رقم (3) لعام 2012م بشأن إنشاء المفوضية العليا للانتخابات الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت.

وقبل البدء في تحليل نصوص المواد القانونية في قانون تنظيم الأحزاب ولائحته، يجب التنويه إلى أن المُشرّع الليبي لم يربط لجنة شؤون الأحزاب السياسية بالمفوضية الوطنية العليا للانتخابات في نصوص القانون، وبالتالي فإن عملية الرقابة تمارس من قبل أكثر من جهة وإحدى هذه الجهات تتمتع بالاستقلالية التامة عن السلطة التنفيذية، ويكون ارتباطها المباشر بالسلطة التشريعية، وهذا ينتج عنه نوع من الرقابة المزدوجة (Double Control)، وسيتم الإشارة إلى ذلك في تحليل بعض نصوص القانون محل التحليل والنقد.

وبعد تسليط الضوء على بعض الجهات ذات العلاقة بالأحزاب السياسية ماليًّا، سيتم في الجزئيات التالية تحليل ونقد المواد ذات الطابع المالي والرقابي في قانون تنظيم الأحزاب السياسية ولائحته التنفيذية، على النحو التالي:

تحتاج الأحزاب السياسية لتحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها –كما أسلفنا– إلى موارد وأموال، ونظراً لطبيعة وحساسية موقع الأحزاب السياسية في المشهد السياسي عمل المُشرّع الليبي على ضبط مصادر الحصول على موارد الأحزاب السياسية، وتحديداً في نص المادة رقم (18)، حيث نصت على أنه يجب أن يُدار نشاط الحزب بأموال وطنية مشروعة المصدر ويحظر عليه قبول أموال من المصادر الآتية:

1. أية جهة غير ليبية سواءً كانت حكومة أو كيانات سياسية أو جمعيات أهلية أو أفراد أو شركات.
2. أية جهة ليبية حكومية ما عدا التي يسمح بها القانون.
3. أية شركات أو مشروعات تؤول ملكيتها كُليًّا أو جزئيًّا للحكومة.

وهذا يعني أن المُشرّع قام بوضع ضوابط وقيود على الموارد التي يحصل عليها الحزب السياسي في ليبيا، وتعتبر هذه المادة نقطة قوة في قانون تنظيم شؤون الأحزاب، حيث أقفل المُشرّع الباب على الحزب فيما يتعلق بقبول أموال أجنبية حتى لا يتم استغلال الحزب السياسي من قبل بعض الدول لتحقيق مصالحهم داخل ليبيا، كما منع المُشرّع قبول أنماط معينة من الأموال، مثل: الشركات التي تملكها الدولة أو شركات تستفيد من عقود وتراخيص الدولة، ولكن في نفس الوقت يؤخذ على المُشرّع أنه لم يقم بتحديد سقف أعلى للأموال التي يمكن قبولها من الأشخاص أو الجهات المسموح بها، وترك الأمر مفتوح، حيث يمكن للأحزاب السياسية في ليبيا قبول أية مبالغ مهما كان حجمها، وهذا يعتبر غير عدلاً.

وتنص المادة رقم (17) من القانون على أن موارد الحزب تتكون مما يلي:

1. اشتراكات أعضائه.
2. الدعم المخصص من الدولة.
3. حصيلة عائد استثمار أمواله في المجالات غير التجارية التي يحددها نظامه الأساسي (ولا يعد من الأوجه التجارية في حكم هذه الفقرة استثمار أموال الحزب في مجالات الإعلام والتثقيف).
4. الهبات والتبرعات غير المشروطة.

ومن خلال تحليل هذا النص، يلاحظ أن المُشرّع أوضح الهيكل التمويلي للحزب السياسي بطريقة غير مباشرة، ويمكن من خلال نص هذه المادة استنتاج أن الأحزاب السياسية في ليبيا يمكنها أن تتحصل على الموارد إما من خارج الحزب (التمويل الخارجي) أو تمويل من داخل الحزب (التمويل الداخلي)، حيث يتمثل التمويل الخارجي في الدعم النقدي أو العيني الذي يكون مصدره من خارج الحزب السياسي بشرط أن يكون في ظل الضوابط المشار إليها في نص المادة رقم (18) من القانون. ويتمثل التمويل الخارجي وفق ما جاء في نص المادة رقم (17) من القانون في الدعم المخصص من الدولة، والهبات والتبرعات غير المشروطة، أما التمويل الداخلي فيتمثل في استخدام الفائض المالي العام للحزب، والمقصود بذلك الأموال الفائضة والناتجة من مقابلة نفقات الحزب بموارده، ويقيس هذا النوع من التمويل قدرة الحزب السياسي على تمويل استثماراته وأنشطته وبرامجه دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، ويكون ناتج عن خصم كل النفقات المسموح بها وفق قانون تنظيم الأحزاب السياسية في ليبيا من الموارد المشار إليها في نص المادة رقم (17) من القانون.

ويمكن أيضاً تقسيم التمويل الخارجي الذي يتحصل عليها الحزب السياسي إلى: تمويل عام وتمويل خاص، حيث يقصد بالتمويل العام جميع الموارد التي يتحصل عليها الحزب من الدولة، وهو ما نصت عليه المادة رقم (17) من القانون بأن موارد الحزب تتكون من الدعم المقدم من الدولة، ويبدو أن المُشرّع الليبي سعى هنا إلى تقوية الأحزاب السياسية وزيادة التنافس الحزبي داخل الدولة وفق مبدأ تكافؤ الفرص، وهذا يحقق بلا شك نجاحات تنعكس إيجاباً على صحة الأحزاب السياسية، كما من شأن هذا النوع من التمويل أن يحد من الفساد من خلال تقليص نفوذ مصادر التمويل الخارجية الخاصة، مثل التبرعات والهبات، هذا ويمكن أن يكون دعم الدولة للحزب من خلال منحه حق الاستعمال المجاني لأماكن الاجتماعات ومساحات العمل، أو فتح الاكتتاب لمناسبات اجتماعية وثقافية معينة، أو الحق في الحصول على حصة متساوية مع باقي الأحزاب العاملة في استخدام وسائل الإعلام المملوكة للدولة، كما حدث في انتخابات المؤتمر الوطني العام عام 2012م حيث ساهمت الدولة في توفير مساحات إعلانية ودعائية بالتساوي لجميع الأحزاب.

وفي السياق ذاته، نصت المادة رقم (20) من قانون تنظيم الأحزاب على أن الدولة تدعم الأحزاب المرخص لها بمزاولة النشاط السياسي طبقاً لأحكام قانون تنظيم الأحزاب السياسية وفقاً للآتي:

1. 50% من الدعم يوزع على كافة الأحزاب السياسية المسجلة وفقاً لأحكام القانون بالتساوي (أي أن المُشرّع لم يربط كل الدعم بعدد المنتخبين أو المقاعد المتحصل عليها، وبالتالي لم يقصي المُشرّع الأحزاب الصغيرة التي تعتبر الأكثر حاجة للتمويل).
2. 50% الباقية توزع على الأحزاب السياسية المسجلة بحسب النسبة التي يحصل عليها الحزب من أصوات الناخبين بشرط ألا تقل عن 3% (ومن الممكن أن يُفسر قيام المُشرّع بخفض النسبة إلى 3% على أنه تشجيع للأحزاب السياسية الصغيرة على النمو).

على أن يرصد في الموازنة العامة للدولة المبلغ الإجمالي المخصص لدعم الأحزاب السياسية، وترك المُشرّع ضوابط وإجراءات صرف هذا الدعم إلى اللائحة التنفيذية للقانون، وجاءت اللائحة التنفيذية في المادة رقم (3) ونصت على إن فحص طلبات الحصول على الدعم المالي المقدم من الدولة يكون من اختصاص وحدة المراقبة والمراجعة المالية التابعة للجنة شؤون الأحزاب السياسية، وهي من تتأكد من استيفاء شروط استحقاق الدعم وإبداء الرأي حيالها، وهنا يرى الباحثان أن المُشرّع أصاب في إلزام الدولة بتقديم الدعم للأحزاب السياسية (الإجبار القانوني)، ولم يجعل تمويل الدولة

مجرد خيار أو احتمال، ولكن المُشرّع لم يوضح آلية تحديد قيمة الدعم سواءً من حيث الجهة المسؤولة عن تحديد القيمة أو الأسس التي ستتحدد عليها قيمة الدعم.

وفي هذا الصدد، قد يجادل البعض بأن الأحزاب السياسية لا يجب أن تتحصل على أموال من الدولة؛ لأنها منظمات تطوعية تنتمي إلى القطاع الثالث من ناحية، وينبغي أن تحافظ على استقلاليتها من ناحية أخرى، وهنا يّذكّر الباحثان بحقيقة أن الأحزاب السياسية تلعب دوراً حاسماً في المجال العام، كما أن قيام الدولة بتمويل الأحزاب يعطي حافزاً لدخول الفاعلين إلى الساحة السياسية، كما يرى الباحثان أن القضية ليست في حصول الأحزاب السياسية على تمويل عام من الدولة، وإنما في الضوابط القانونية التي يجب أن توضع لهذا الدعم، ففي حين يرى البعض أنه من الضروري تحديد حد أعلى وحد أدنى للدعم في شكل قيمة، حتى لا تكون الأحزاب السياسية عبء على الدولة في تمويلها بمبالغ كبيرة، أو تبخل عليها الدولة في تمويلها بمبالغ صغيرة لا تُمكنها من ممارسة أنشطتها، يرى الباحثان أنه من الأفضل تحديد الدعم في شكل نسبة مئوية تمويلية من خزانة الدولة، وليس في شكل قيمة مطلقة؛ لأن القيمة المطلقة تصبح غير عادلة في بعض الظروف الاقتصادية، كالتضخم الذي سيضعف القيمة، وخير مثال على هذا تحديد الحد الأدنى للمعاشات الضمانية في ليبيا، كما أن الباحثان لا يعتقدان أنه من الصواب وضع حد أعلى وحد أدنى؛ لأن هذا سيجعل الدولة تتجه نحو استخدام الحد الأدنى بصورة مستمرة، مما قد يؤدي إلى الإضرار بتمويل الأحزاب. وفي كل الأحوال، توجد نقطة مهمة جداً في هذا الخصوص، وهي يجب أن يضمن قانون تنظيم الأحزاب السياسية عدم حدوث تدخل غير مبرر من قبل الدولة في شؤون الأحزاب السياسية، بحجة أنها من تقدم له الموارد، ومن الضروري أن يُشدد المُشرّع على المحافظة على استقلالية الأحزاب السياسية.

وبالنسبة للتمويل الخاص، فيتمثل في جميع الموارد التي تحصل عليها الأحزاب السياسية من أطراف وطنية أخرى بخلاف الدولة، ويمكن تسميته بالتمويل التقليدي للأحزاب السياسية، ويشمل وفق نص المادة رقم (17) من القانون: اشتراكات الأعضاء، والتبرعات والهبات غير المشروطة من الأفراد والشركات، وعائد استثمار أموال الحزب في المجالات غير التجارية التي يحددها النظام الأساسي للحزب، وهنا يلاحظ أن المُشرّع:

1. لم يُقيد أو يُبين الأنشطة أو المجالات غير التجارية، واكتفى باستبعاد مجالات الإعلام والتثقيف من الأوجه التجارية، حيث يمكن للحزب استثمار أمواله في هذا الجانب، فقد أجاز المُشرّع للحزب

الحق في امتلاك وسائل إعلام خاصة به للتعبير عن آرائه ومواقفه وفق نص المادة رقم (28) من القانون، وتحقيق أهدافه وفقاً للمبادئ الدستورية والتشريعات النافذة.

2. ترك حرية تقدير قيمة اشتراكات أعضاء الحزب للنظام الأساسي للحزب، وهذا شيء إيجابي؛ لأن قيمة الاشتراك هي أمور داخلية للحزب.
3. لم يذكر في نص المادة أنه من الضروري توضيح مصدر وأصحاب وطبيعة وقيمة الهبات والتبرعات غير المشروطة، فكان يجب النص بأن تكون من مصدر وطني، وأن ترد من أشخاص طبيعيين معروفين أو من أشخاص اعتبارية معروفة تنتمي للقطاع الخاص؛ لضمان عدم تحويل الحزب لمكان لغسل الأموال.
4. لم يضع قيود وضوابط صريحة وواضحة على هذا النوع من التمويل؛ لإحباط شراء التأثير السياسي من قبل رجال الأعمال المتبرعين أو الشركات.

كما توجد أشكال ومصادر تمويل خاص أخرى، لم يشر إليها قانون تنظيم الأحزاب، على سبيل المثال لا الحصر: منح الحزب خصم على السلع والخدمات المقدمة من قبل بعض الشركات أو الحصول على قروض حسنة (Good loans). وبالإضافة إلى ما سبق، لم يفرق المُشرّع الليبي بين التمويل المباشر المتمثل في الموارد النقدية، والتمويل غير المباشر المتمثل في الموارد غير النقدية (العينية)، ومن الأهمية بمكان تفصيل أنواع الدعم غير النقدي الذي من الممكن أن يقدم للأحزاب السياسية الليبية، مثل: الإعفاءات من دفع بعض الرسوم، وتوفير خدمات البريد والمساحات لعرض المواد الدعائية بشكل مجاني، ودعم الدولة وصول الأحزاب إلى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة (الخاصة والمملوكة للدولة) من خلال شراء الوقت وتقديمه للمتنافسين من الأحزاب في الانتخابات بشكل مجاني أو بأسعار منخفضة.

والجدير بالذكر هنا، أن التمويل المباشر (النقدي) قد يتم ربطه بعدد المقترعين أو بعدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب، أو بالأنشطة ذات النفع العام التي يمارسها الحزب، كما ورد في نص المادة رقم (20) من قانون تنظيم الأحزاب والسابق الإشارة إليها. ويلاحظ أن المُشرّع لم يربط التمويل بالدور التثقيفي للحزب، وقد أصاب في هذا، حيث لا يمكن قياس هذا الدور بشكلٍ دقيق وواضح.

وعلى الرغم من أن قانون تنظيم الأحزاب السياسية لم يشر إلى أوجه الإنفاق بشكلٍ مفصل وواضح؛ إلا أنه من المفيد الإشارة في هذا البحث إلى بعض الأنشطة والبرامج التي توجه إليها موارد الحزب

وتمثل أوجه الإنفاق، ويأتي في مقدمتها تنظيم الحملات الانتخابية، والتي تعتبر النشاط الرئيسي للحزب، وتمثل فرصة للأحزاب السياسية للظهور في الساحة السياسية من خلال توليها شرح برنامجها والتعبير عن رأيها في جل القضايا المطروحة، وبالتالي تعتبر هذه الحملات المحور الرئيسي التي يتم فيه استخدام الموارد المتاحة النقدية والعينية، وفق الطرق والضوابط القانونية المشروعة التي تنظم الإنفاق والترويج للحملات، ويُفرض عادةً سقف معين على نفقات الحملات الانتخابية التي تتكبدها الأحزاب، أي تحديد حد أقصى للإنفاق بمبلغ مطلق أو نسبي بناءً على مجموعة عوامل كعدد الناخبين في دائرة معينة أو أسعار المواد والخدمات المستخدمة اللازمة لأغراض الدعائية، وتكون هذه الحدود القصوى للإنفاق والجهات صاحبة سلطة إعداد ومراجعة هذه الحدود معرّفين وبشكل دقيق في التشريعات ذات الصلة، وفي ليبيا تتحكم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بهذا الشق من النفقات، حيث نصت قوانين الانتخابات السابقة في ليبيا على منح هذا الحق للمفوضية لتقدير السقف الأعلى للدعاية الانتخابية والرقابة عليها، وتحديداً نصت المادة رقم (22) من القانون رقم (4) لعام 2012م بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي على أن المفوضية هي من تحدد سقف قيمة الإنفاق على أنشطة الدعاية الانتخابية لكل مرشح أو كيان سياسي على أن يحدد مصادر تمويل دعاياته الانتخابية.

وقد ينفق الحزب السياسي بعض الموارد على عقد الاجتماعات داخل وخارج الحزب، سواءً كانت الاجتماعات السنوية أو الدورية للمؤتمر العام للحزب أو الطارئة، وتنظيم المناسبات أو المشاركة فيها، مثل: الحوارات الوطنية وحلقات النقاش والندوات والمؤتمرات وبرامج التدريب والمحاضرات التوعوية والتثقيفية، وكذلك المبالغ المدفوعة في سبيل المشاركة في المهرجانات العامة، بالإضافة إلى نفقات تسيير العمل اليومي الروتيني داخل الحزب. وقد يكون للحزب نشاط ثقافي وإعلامي يخصص له نصيب من الموارد، مثل: نشر الكتب والمجلات والصحف والبحوث وإصدار المطبوعات وإنتاج الأفلام الوثائقية، وإقامة مراكز للأبحاث، وإنتاج الأفلام الوثائقية، وغيرها من أوجه الإنفاق.

وفي كل الأحوال، نصت المادة رقم (12) من القانون في فقرتها التاسعة أنه يجب توضيح مصادر التمويل وطرق الصرف المالي في النظام الأساسي للحزب السياسي، ونصت المادة رقم (10) من اللائحة التنفيذية للقانون، على ضرورة أن يتضمن النظام الأساسي على الأحكام المتعلقة بكيفية مسك دفاتر الحسابات متضمناً البيانات التفصيلية المتعلقة بالإيرادات وإجراءات الصرف، بما لا يخل

بأحكام اللائحة وغيرها من التشريعات النافذة ذات الصلة، على الرغم من أن اللائحة لم تدخل في أي تفاصيل تتعلق بالدفاتر والسجلات المحاسبية.

ولأن الحفاظ على الموارد والنفقات يتطلب تطبيق نظام محاسبي داخل الحزب السياسي، فإن المُشرّع لم يهمل هذه المسألة، حيث أشار في المادة رقم (23) من القانون أنه على الحزب أن يمسك دفاتر منتظمة للحسابات تتضمن إيرادات الحزب ومصروفاته طبقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية ونظامه الأساسي، وعلى الحزب أن يرفع تقريراً سنويًّا عن حسابه الختامي إلى لجنة شؤون الأحزاب، وينشر هذا التقرير في وسائل الإعلام المختلفة، وأضافت المادة رقم (25) من القانون أنه على الحزب أن يتقدم بكشف سنوي يتضمن كافة ممتلكاته، ويتم قيد هذه الممتلكات في سجل تمسكه وحدة المراقبة والمراجعة المالية، ولم يكتفي المُشرّع بهذا القدر، بل ذهب لأبعد من هذا وربط إيقاف الدعم المقدم من الدولة لأي حزب بعدم تقديم الحزب تقريره السنوي عن حسابه الختامي المتضمن موارده ونفقاته إلى وحدة المراقبة والمراجعة المالية، وذلك وفق الفقرة الثانية من المادة رقم (22) من القانون.

وبتحليل نصوص هذه المواد يتبين أن المُشرّع أهتم بالقياس والاعتراف المحاسبي للإيرادات والمصروفات، وشدد على وظيفة الإفصاح المحاسبي، كما أهتم بأصول الحزب، خاصةً الأصول الثابتة، ولكنه لم يُوضّح طريقة معالجة الأصول الثابتة في الدفاتر المحاسبية للحزب (على غرار القانون رقم 7 لعام 2010م بشأن ضرائب الدخل)، واكتفى بضرورة مسك سجل للأصول، وهو في حقيقة الأمر مجرد سجل جرد للممتلكات، وفي الأساس يجب أن يكون ضمن التقارير المالية. بالإضافة إلى أن القانون اكتفى بالنص على ضرورة أن يرفع الحزب تقريراً سنويًّا، ولكنه لم يحدد زمن تقديم التقارير المالية (متى؟)، هل بعد انتهاء السنة المالية للحزب بشهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر؟، كما تمت الإشارة إلى ضرورة أن تنشر الأحزاب السياسية تقاريرها المالية في وسائل الإعلام المختلفة، وبتتبع الأحداث يتضح أن هذا المطلب لم يتحقق، نتيجة لتعطل لجنة شؤون الأحزاب (كونها الجهة التي تصادق على التقارير المالية) وتأخر صدور اللائحة التنفيذية للقانون.

ومما يؤخذ على قانون تنظيم الأحزاب السياسية ولائحته التنفيذية أيضاً أنهما لم يحددا ملامح النظام المالي والمحاسبي المطبق في الأحزاب السياسية الليبية، وتركا المجال مفتوح للاجتهادات الشخصية، وأكتفى كُلاً منهما بالإشارة إلى أن يتضمن النظام الأساسي للحزب النظام المالي، بدون

تحديد واضح للمجموعتين المستندية والدفترية (المدخلات) ولا للتقارير المالية (المخرجات) ولا للمعالجات المحاسبية، خاصةً معالجة بعض البنود الرئيسية مثل الأصول الثابتة والاستثمارات، وهنا يرى الباحثان أنه من الضروري أن يتضمن كل من القانون ولائحته التنفيذية نصوص توضح الملامح الرئيسية للنظام المحاسبي في الأحزاب السياسية، ومن الأفضل أن يتم تنميط بعض الإجراءات ونماذج الدفاتر والسجلات والتقارير المالية، وفي هذا الجانب قد يتم الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، على سبيل المثال دولة إيرلندا، التي قامت بتنميط بعض الإجراءات وصممت بعض النماذج للدفاتر والسجلات والتقارير المالية للأحزاب السياسية.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى بعض النصوص الواردة في القانون، والتي قد تفسر بطريقة خاطئة لدى بعض المتخصصين في المجال المالي والمحاسبي، على سبيل المثال، المادة رقم (26) من القانون، التي نصت على أن تعد أموال الحزب في حكم الأموال العامة، فقد يُفهم منها إن الحزب السياسي يعتبر بمثابة الوحدات الحكومية الإدارية، وبالتالي يعتبر النظام المحاسبي للأحزاب السياسية هو نفس النظام المطبق في الوحدات الحكومية الإدارية، ولكن باستكمال باقي نص المادة، يتضح أنها اعتبرت أموال الحزب في حكم الأموال العامة في معرض تطبيق أحكام قانون العقوبات والقوانين المكملة له، ولم تقف على النص بأن أموال الحزب هي في حكم الأموال العامة. وبالإضافة إلى ما سبق، نصت المادة رقم (9) من اللائحة، على أن صرف الدعم المالي للأحزاب يتم وفقاً للنظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن، وهذا النص قد يعزز من التفسير الخاطئ للمادة رقم (26) من القانون، فيعتقد المالي والمحاسب أن الأحزاب السياسية تُطبق التشريعات واللوائح والنظام المحاسبي المطبق في الوحدات الحكومية الإدارية، ولكن بالتمعن في نص المادة، يتضح أن المُشرّع يقصد الدعم المالي المقدم للأحزاب من قبل الدولة، فهذا الدعم يجب أن يعالج وفق القانون المالي ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن للدولة.

ومع ذلك، يرى الباحثان أنه إذا ما وضعنا النظام المحاسبي للأحزاب السياسية في منتصف خط نهايته من اليمين النظام المحاسبي المطبق في الوحدات الحكومية الإدارية، ومن اليسار النظام المحاسبي المطبق في الوحدات الحكومية الاقتصادية، فسيتجه النظام المحاسبي للأحزاب بشكل كبير نحو اليمين؛ لحجم التشابه الكبير بين الوحدات الحكومية الإدارية والأحزاب السياسية، فكلاهما لا يهدف لتحقيق أرباح، ولا يمتلك رأس مال من الأساس حتى يسعى لتنميته بالربح، بالإضافة إلى

خضوع كليمها إلى الرقابة المجتمعية، ويتبعان بشكل أو بأخر نظرية الأموال المخصصة. ونتيجة لدرجة التشابه بين الوحدات الحكومية الإدارية والأحزاب السياسية توصف الأخيرة في بعض الأحيان بالحكومة الموازية (Parallel government) أو حكومة الظل (Shadow government)، على عكس الوحدات الحكومية الاقتصادية التي لا تتشابه في خصائصها معهما.

أما إذا ما تم الخروج من إطار الوحدات الحكومية، فإن النظام المحاسبي المطبق في منظمات المجتمع المدني هو أقرب ما يكون إلى طبيعة الأحزاب السياسية، علاوةً على التشابه الكبير بينهما في المهام، حيث يسعيان إلى المساهمة في خدمة المجتمع، وممارسة دور الرقابة على الحكومة وتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وتوعيتهم سياسيًّا، بالإضافة إلى انتمائهما لنفس القطاع (القطاع الثالث)، وتصنيفهما في نفس المجموعة (الجهات الضاغطة).

وبالرغم من ذلك، فإن الأحزاب السياسية تتبع بعض الإجراءات المتبعة في محاسبة الوحدات الحكومية الإدارية، حيث تقوم بإعداد موازنة للعام المقبل، وتعد حساب ختامي يبين الموارد والنفقات والفائض أو العجز في نهاية العام المالي. أما بالنسبة للأساس المحاسبي المطبق، فيمتد الجدل الدائر في مجال المحاسبة الحكومية حول تطبيق الأساس النقدي المعدل أو أساس الاستحقاق في إعداد الحسابات الختامية والتقارير المالية للوحدات الحكومية الإدارية إلى مجال المحاسبة في الأحزاب السياسية أيضاً، ولم يحسم الأمر بعد، فمثلاً في دولة إيرلندا كان لهم حرية الاختيار بين الأساس النقدي المعدل وأساس الاستحقاق حسب التقارير والمنشورات الصادرة عن مفوضية الانتخابات في هذه الدولة، بينما تُطبق دولة تونس أساس أقرب إلى أساس الاستحقاق وفق محتوى معيار المحاسبة المتعلق بالجمعيات والأحزاب السياسية والوحدات ذات الأهداف غير الربحية الأخرى (م م 45) الصادر عن الجمعية التونسية للمحاسبين العموميين.

هذا ونصت المادة (19) من القانون على ضرورة أن تنشئ لجنة شؤون الأحزاب وحدة للمراقبة والمراجعة المالية تختص بمراجعة حسابات الأحزاب كما تمت الإشارة سابقاً، والتأكد من التزامها بالشروط المنصوص عليها في القانون، وعلى الحزب إتاحة سجلاته المالية للمندوبين الذين تكلفهم الوحدة بأعمال المراجعة المالية، كما أشارت المادة رقم (24) من القانون أنه للجنة شؤون الأحزاب –بعد اطلاعها على التقرير السنوي عن الحساب الختامي للحزب– القيام بالمراجعة والتفتيش على دفاتر الحزب ومستنداته وإيراداته ومصروفاته؛ للتحقق من مشروعية الإيرادات وأوجه الصرف، ويتم

هذا من خلال قيام لجنة شؤون الأحزاب بتعيين محاسباً قانونيًّا للقيام بأعمال المراجعة والتفتيش، على أن تقدم صورة من تقرير المحاسب القانوني إلى الحزب، وعلى اللجنة والمحاسب القانوني المحافظة على سرية النتائج التي يتم التوصل إليها، إلا في حالة اكتشاف مخالفة تستدعي العرض على المحكمة وفقاً لقانون تنظيم الأحزاب السياسية، ويتبين من هذه النصوص القانونية إن المُشرّع اهتم بمسألة مراجعة حسابات الأحزاب السياسية من خلال إصراره على تشكيل وحدة للمراقبة والمراجعة المالية تتبع لجنة شؤون الأحزاب، ولكنه لم يحدد الآليات الخاصة بالمراجعة ومواعيد عملية المراجعة، بالإضافة إلى أن نص المادة رقم (24) يفهم منه إن المراجعة القانونية هي من حق اللجنة، وغير مطلوب من الحزب السياسي القيام بهذا الإجراء، حيث لم تتم الإشارة إلى ضرورة أن تعتمد حسابات الحزب من قبل مراجع قانوني قبل تقديمها للجنة أو الوحدة، وإذا ما تم تشبيه اللجنة أو الوحدة بالجمعية العمومية، والحزب بمجلس الإدارة، فكأن المادة منحت الجمعية العمومية الحق في تعيين المراجع القانوني، وأسقطت حق التعيين من مجلس الإدارة، والصورة الصحيحة هي أن يقوم الحزب بتقديم تقاريره المالية لمراجع قانوني للفحص وإبداء الرأي حولها، وتحويلها إلى اللجنة أو الوحدة للمصادقة عليها واعتمادها.

وإذا تم النظر إلى الرقابة باعتبارها أشمل من المراجعة، وصمام الأمان، وأولى حلقات الإصلاح، وتنصب مهمتها إلى حد كبير على مكافحة الفساد والعمل على الحيلولة دون وقوعه، لذا تشترط كل التشريعات وجود سجلات وتقارير توضح موارد الحزب وتفصح عن مصادر هذه الموارد، وتعرض نفقات الحزب التي تمثل استخدماً لتلك الموارد على أساس سنوي على الأقل، ومن خلال الفقرة السابقة يلاحظ أن قانون تنظيم الأحزاب السياسية في ليبيا اهتم بالجوانب الرقابية، كما أشار في نص المادة رقم (12) في فقرتها العاشرة أنه يجب أن يتضمن النظام الأساسي للحزب آليات الرقابة الداخلية في الحزب، ونصت الفقرة الأولى من المادة رقم (23) أنه يجب أن يودع الحزب أمواله في أحد المصارف الليبية، ولا يجوز صرف أموال الحزب إلا على الأنشطة التي تحقق أهدافه طبقاً للقواعد والإجراءات التي يتضمنها نظامه الأساسي، وفي الفقرة السابعة من المادة رقم (7) من اللائحة التنفيذية، نصت على ضرورة أن ترفق مع طلب التصريح شهادة من أحد المصارف العاملة في ليبيا (استبعاد المصارف الأجنبية وفروعها) بفتح حساب مصرفي باسم الحزب، وهذا يعني إيمان المُشرّع الليبي بأهمية الرقابة على موارد ونفقات الحزب السياسي منذ مرحلة تأسيس الحزب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأحزاب السياسية تخضع فيما يتعلق بالحسابات العامة لرقابة وحدة المراقبة والمراجعة المالية التابعة للجنة شؤون الأحزاب السياسية، أما بالنسبة لنفقات الدعاية الانتخابية، فهي تخضع لإشراف ورقابة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وهذا يعني أن الأحزاب السياسية تخضع في بعض الجوانب إلى رقابة مزدوجة، حيث أن الجهة المسئولة عن الانتخابات يقع على عاتقها مسئولية الرقابة على موارد ونفقات الدعاية الانتخابية للأحزاب وفقاً لما تضعه من لوائح تتعلق بالعملية الانتخابية (رقابة مؤقتة)، ثم تخضع هذه النفقات بعد تسجيلها في النظام المحاسبي للحزب والإفصاح عنها في التقارير المالية إلى رقابة ومراجعة وحدة المراقبة والمراجعة المالية (رقابة دائمة)، وفي هذا الصدد، يرى الباحثان أن يكون حق الرقابة للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات بشكل دائم، وهذا يتماشى مع السائد في العديد من الدول، حيث تبين من خلال الاطلاع على تقارير مفوضية الانتخابات في بريطانيا وكندا والهند أن حق الرقابة المالية على الأحزاب السياسية مُنح بشكل دائم للمفوضية حتى بدون انتخابات، بدلاً من أن تقتصر رقابة المفوضية على العملية الانتخابية فقط، أي بشكل مؤقت، وهذا أسوةً بمنظمات المجتمع المدني في ليبيا التي تخضع إلى رقابة مفوضية المجتمع المدني. وفي هذا الصدد يشير الباحثان أنهما ليسا مع إسناد مهمة الرقابة المالية على الأحزاب السياسية إلى ديوان المحاسبة الليبي؛ لأن هذا من شأنه تعقيد المشهد الرقابي أكثر وأكثر، فديوان المحاسبة مختص بمراقبة جهات الدولة فقط (القطاع العام)، ولا علاقة له بالقطاع الخاص والقطاع الثالث، سواءً كان اقتصادي أو خدمي أو مجتمعي.

وتجدر الإشارة هنا إلى نقطة أخرى مهمة ومهملة، وهي إن الأحزاب السياسية لم تشارك في انتخابات المجالس البلدية، وبالتالي كانت مسألة حق الرقابة غير مثارة، ولكن ماذا لو شاركت الأحزاب السياسية؟ هل سيتم منح حق الرقابة للجنة المركزية للإعداد والإشراف على انتخابات المجالس البلدية أو للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات أو للجنة شؤون الأحزاب؟ إلى من يؤول حق الرقابة في مثل هذه الحالة؟، لذا يجب أن يعيد المُشرّع الليبي النظر في مسألة الرقابة على الأحزاب السياسية، وحسم الموضوع بإسناد المهمة لجهة واحدة؛ لتفادي أي تعقيد للمشهد الرقابي والسياسي في المستقبل.

7. الخلاصة والتوصيات

من خلال التحليل السابق للجوانب المالية والرقابية للقانون رقم (29) لعام 2012م بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب القرار رقم (31) لعام 2019م، ونقدها،

يستخلص البحث إن كُلاً من القانون واللائحة لا يحتويان على نصوص تفصيلية توضح ملامح النظام المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية في ليبيا، هذا بالإضافة إلى وجود تداخل في مسألة الرقابة المالية على الأحزاب السياسية، كما إن المُشرّع لم يوضح آلية المراجعة القانونية للتقارير المالية للأحزاب السياسية، ولم يحدد مواعيد صدور هذه التقارير، وجاءت نصوص القانون واللائحة عامة فيما يتعلق بالجوانب المالية والمحاسبية، وترك المجال لكل حزب أن يصمم نظامه المالي والمحاسبي، على أن يتم إدراجه في نظامه الأساسي فقط. أما موارد ونفقات الأحزاب فقد وضع المُشرّع مجموعة من الضوابط التي تحكمها، كما أن المُشرّع لم يوضح آلية تحديد قيمة الدعم المقدم من الدولة سواءً من حيث الجهة المسؤولة عن تحديد القيمة أو أسس تحديد القيمة، ولم يُقيد أو يُبين المُشرّع الأنشطة أو المجالات غير التجارية التي توجّه إليها موارد الأحزاب، واكتفى باستبعاد مجالات الإعلام والتثقيف من الأوجه التجارية، ولم تتم التفرقة بين التمويل المباشر المتمثل في الموارد النقدية، والتمويل غير المباشر المتمثل في الموارد غير النقدية (العينية)، ومن الأهمية بمكان تفصيل بعض أنواع الدعم غير النقدي الذي من الممكن أن يقدم للأحزاب السياسية الليبية، أما بخصوص الإنفاق فلم تتم الإشارة بشكلٍ مفصل وواضح إلى أوجه الإنفاق، ومع ذلك، توجد مجموعة من نقاط القوة في القانون من الناحية المالية، حيث قام المُشرّع بوضع ضوابط على الموارد التي يحصل عليها الحزب، وألزم الدولة بتقديم الدعم للأحزاب، وقسّم دعم الدولة إلى نصفين: نصف يوزع بالتساوي، وبالتالي لن يتم تجاهل أو استبعاد الأحزاب الصغيرة أو الجديدة، والنصف الثاني يوزع حسب المقاعد المتحصل عليها في مجلس النواب، كما ترك المشُرّع حرية تقدير قيمة اشتراكات أعضاء الأحزاب للنظام الأساسي للحزب. أما من الناحية المحاسبية فكان أكثر التشديد على وظيفة الإفصاح المحاسبي، والاهتمام بضرورة الإثبات والتسجيل المحاسبي لموارد ونفقات الحزب. ومن الناحية الرقابية نص المُشرّع على ضرورة أن تقوم الأحزاب السياسية بفتح حساب مصرفي بالمصارف العاملة داخل الدولة الليبية، وإرفاق ما يفيد بذلك مع طلب التصريح، وهذا يعتبر أحد جوانب الرقابة المالية التي تصاحب عملية التأسيس، وبالتالي فهو اهتم ببعض الجوانب الرقابية منذ مرحلة تأسيس الحزب.

وبناءً على ما توصل إليه البحث من استنتاجات في متن البحث وما استعرضته الخلاصة أعلاه، فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. العمل على إجراء تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الأحزاب السياسية الصادرة بموجب القرار رقم (31) لعام 2019م، بحيث توضح الجوانب المالية والرقابية بدون نقص أو خلط أو تداخل، لما لهذه المسائل من تأثير سلبي في محاسبة ورقابة الأحزاب السياسية في ليبيا حاليًّا وفي المستقبل.
2. العمل على توضيح مصدر وأصحاب وطبيعة وقيمة الهبات والتبرعات غير المشروطة، ووضع ضوابط واضحة على حصول الأحزاب على التمويل الخاص.
3. العمل على توضيح الجهة المسؤولة عن تحديد قيمة الدعم المقدم من الدولة للأحزاب السياسية، والأسس التي يتم على ضوئها تحديد قيمة هذا الدعم، وضمان استقلالية هذه الأحزاب وعدم حدوث أي تدخل من قبل الدولة في شؤونها بحجة أنها من تقدم لها الدعم.
4. العمل على حسم مسألة الرقابة على الأحزاب السياسية في القانون واللائحة وأن تؤول هذه المهمة إلى جهة واحدة وبشكل دائم.
5. العمل على تعديل المواد التي تتناول المحاسبة والمراجعة القانونية، بحيث تلزم الحزب السياسي بتعيين مراجع قانوني يقوم بمراجعة تقاريره المالية قبل تقديمها لوحدة المراقبة والمراجعة المالية.
6. العمل على تنميط الإجراءات المالية وبعض نماذج المستندات والدفاتر والسجلات والتقارير المالية للأحزاب السياسية، بتصميم دليل يوضح الشكل النموذجي أو تدرج في ملحق باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الأحزاب السياسية.
7. على الباحثين في المجال المالي والمحاسبي اقتراح نظام محاسبي ملائم للأحزاب السياسية في ليبيا واختباره، وتوجيه جهودهم البحثية في هذا الاتجاه، وتناول القضايا المالية والمحاسبية والرقابية ذات الصلة بالأحزاب السياسية؛ ليكون لدى الأحزاب نموذج قابل للاستخدام ومعيار يتم قياس ممارستهم بما يحتويه.

المراجع:

أبو شرار، غاندي. (2014) الإدارة الحديثة للأحزاب السياسية.. أهمية الاتصال والتواصل، جريدة السبيل، تم الوصول إليه يوم الثلاثاء 2021/05/11، الساعة 10:23 صباحاً، متاح على: https://assabeel.net .

الإعلان الدستوري (2011)، المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، طرابلس، ليبيا.

بغني، عيسى (2021)، الطريق إلى أحزاب فاعلة، موقع عين ليبيا الاخباري، تم الوصول إليه يوم الأربعاء 2021/06/16، الساعة 2:19 مساءً، متاح على: https://www.eanlibya.com .

بن لامة، فرج محمد. والكوت، عبد المجيد خليفة. والعجيل، سالم أحمد. (2019) علم السياسة – مفاهيم أساسية وإرشادات منهجية، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ط 2، طرابلس، ليبيا.

دغمان، المهدي الشيباني. (2014) الأحزاب السياسية إلتفاتة سوسيولوجية، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، المجلد 1، العدد (6): 5-32.

الرجباني، امراجع مادي بركه. (2018) مستقبل النظام الحزبي الليبي وإشكالية الوحدة في إطار المرحلة الانتقالية، دكتوراه منشورة، جامعة قناة السويس، مصر.

الرشيد، أحمد الزروق أمحمد. ودخيل، عماد مفتاح فرج. وصبرة، حكمت أحمد رجب. (2019) أثر حظر العمل والتنظيم الحزبي في ليبيا على تشوّه الثقافة السياسية تجاه الظاهرة الحزبية خلال الفترة 1951-2010م، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المجلد 3، العدد (13): 156-180.

ضريفي، نادية. (2014) تمويل الأحزاب السياسية في الجزائر، مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد 9، العدد (16): 76-98.

العبيدي، جبريل. (2018) ليبيا وفوبيا الأحزاب، جريدة الشرق الأوسط، تم الوصول إليه يوم الاثنين 2021/07/19، الساعة 5:17 مساءً، متاح على: https://aawsat.com.

قانون المجلس الوطني الانتقالي المؤقت رقم (29) لعام 2012م في شأن تنظيم الأحزاب السياسية، الصادر بتاريخ 2012/05/02 طرابلس، ليبيا.

قانون المجلس الوطني الانتقالي المؤقت رقم (3) لعام 2012م في شأن إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، الصادر بتاريخ 2012/01/18 طرابلس، ليبيا.

قانون المجلس الوطني الانتقالي المؤقت رقم (4) لعام 2012م في شأن انتخاب المؤتمر الوطني العام، الصادر بتاريخ 2012/01/28 طرابلس، ليبيا.

قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (31) لعام 2019م في شأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الأحزاب السياسية، الصادر بتاريخ 2019/12/23 طرابلس، ليبيا.

مسودة الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور لعام (2017) في شأن إعداد الدستور الليبي، الصادرة بتاريخ 2017/07/23 البيضاء، ليبيا.

مقدم، الجيلالي. وبهرام، مصطفى. (2016). دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية في المغرب: حزب العدالة والتنمية نموذجاً، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، الجزائر.

Badi, E., El-Jarh, M., and Farid, M. (2018). At a Glance: Libya's Transformation 2011-2018 Power, Legitimacy and the Economy. Democracy Reporting International.

Richard, L.Y.T., (2015). Why are Political Parties Important for a Democratic Society? What are the Different Political Consequences of One-Party System, Two-Party System and Multiparty System? Hong Kong: University of Hong Kong Department of Politics and Public Administration, 2015, Available at: https://www.academia.edu/62262926/Political_parties_and_party_systems [Accessed 2nd of August 2021].

Simanjuntak, D.A. (2016). A Phenomenology of Financial Report of Political Parties in Banten Province. *Jurnal Akuntansi & Auditing*, 13(1): 19-36.

المعلومات البيوغرافية للباحث الأول:
الاسم: فيروز عبدالرحيم النعاس
الدرجة العلمية: محاضر
التخصص: محاسبة
الاهتمامات: التعليم المحاسبي، الحوكمة المالية، تطوير البيئة المحاسبية في ليبيا
البريد الالكتروني: fairouznaas@gmail.com

المعلومات البيوغرافية للباحث الثاني:
الاسم: محمد قيس عادل القنبري
الدرجة العلمية: طالب دراسات عليا
التخصص: محاسبة
الاهتمامات: المحاسبة والمراجعة وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، المراجعة الداخلية، المحاسبة في الجهات غير الهادفة للربح.
البريد الالكتروني: moh.ali_std@academy.edu.ly

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 1 يونيو 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

دور سياسات سوق العمل وبرامجه في الحد من البطالة بليبيا
دراسة حالة فرع وزارة العمل والتأهيل – مصراتة

سامية عمران محمد حريب
كلية الاقتصاد ـ جامعة مصراتة
s.hriab@eps.misuratau.edu.ly

أسامة امحمد سالم الجمل
كلية الاقتصاد ـ جامعة مصراتة
osama.e.e@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2022.01.29 تاريخ القبول:2022.03.22 تاريخ النشر : 2022.05.31

الملخص

إن الاهتمام بالتشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة البطالة يعتبر من أهم التحديات التي تواجه دول العالم؛ مما يتطلب انتهاج السياسات والاستراتيجيات الملائمة التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة، لهذا هدفت هذه الورقة لمعرفة دور سياسات سوق العمل في ليبيا وفعاليته في الحد من البطالة، وكذلك التعرف على الجهود التي بذلتها وزارة العمل في الحد من مشكلة البطالة، ولتحقيق هذه الغاية فقد تم إجراء دراسة حالة فرع وزارة العمل والتأهيل بمدينة مصراتة. وقد تم جمع البيانات من خلال توزيع قائمة استبانة على موظفي الفرع، واختبار متغيرات الدارسة بواسطة المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاختبارات اللامعلمية. وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات سوق العمل المتبعة في ليبيا لم تؤد إلى التخفيض من معدلات البطالة، بالإضافة إلى عدم وجود دور فعال لوزارة العمل والتأهيل الليبية في الحد من البطالة باستثناء تنظيم تأشيرات العمل للعمالة الأجنبية؛ وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم ملاءمة التشريعات والقوانين المنظمة للعمل، ووجود العديد من المعوقات الأخرى.

الكلمات الدالة: سياسات سوق العمل، معدل البطالة، معوقات التوظيف.

The role of active labor market policies and programs in reducing unemployment in Libya: The case study of the Misurata branch of the Ministry of Labor and Rehabilitation

Samia Omran Herb **Osama Emhemed Eljamel**
Faculty of economics and political science - Misurata university
s.hriab@eps.misuratau.edu.ly osama.e.e@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

This study seeks to know the role of Libyan labor market policies in reducing the unemployment rate. To achieve this end, a case study was conducted for the branch of the Ministry of Labor and Rehabilitation in the city of Misurata, by using surveys which are distributed to the branch stuff in order to collect data. Arithmetic mean, standard deviation and non-laboratory tests are used to know the role of Libyan labor market policies in reducing unemployment. The findings of study demonstrate that due to the inadequacy of legislation and laws regulating work and the presence of many other challenges such as poor coordination between public organization, private institutions and educational institutions, the role of the Ministry of Labor is limited to regulating visas for foreign workers.

Keywords: ***Labor market policies, Unemployment rate, Employment challenges.***

1. المقدمة

إن سياسات سوق العمل وبرامجه تكمن في مدى قدرة الدولة في التأثير على جانب الطلب أو العرض أو الإثنين معاً، فهي برامج حكومية هدفها مساعدة العاطلين عن العمل في العثور على وظائف، وذلك عن طريق مكاتب التوظيف، والتي من خلالها يمكن الربط بين جانبي الطلب والعرض، وكذلك التعليم والتدريب، مما يرفع من كفاءة ومهارة اليد العاملة، فتزداد فرصتها في الحصول على عمل، هذا بالإضافة إلى تقديم الإعانات والدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة.

وبسبب ما يمر به العالم في الوقت الحالي من انفتاح على التجارة والاستثمار والتطور التكنولوجي وخصخصة المنشآت العامة – فإنه لابد من إحداث تغيرات في سوق العمل غالباً ما تؤدي إلى إعادة توزيع القوى العاملة وتسريح العمال؛ مما يترتب عليه إيجاد الطرق اللازمة لمواجهة هذه التغيرات، وتعتبر سياسات سوق العمل النشطة أداة سياسية مهمة للتصدي للآثار الناتجة عن التغير الهيكلي، وعدم كفاية الطلب على اليد العاملة.

وتعتبر البطالة من أهم المشكلات التي تواجه الساسة ورجال الاقتصاد في جميع دول العالم، وخاصةً الدول العربية، حيث تواجه معدلات بطالة مرتفعة مقارنة مع بقية دول العالم الأخرى؛ مما يتطلب إيجاد حلول سريعة وناجحة لمشكلة البطالة، وتعاني ليبيا كبقية الدول العربية الأخرى من معدلات بطالة مرتفعة؛ حيث وصلت نسبة البطالة إلى حوالي 19% خلال الفترة (1999–2019)، وبالتالي تحاول هذه الورقة التعرف على سياسات سوق العمل المتبعة في الاقتصاد الليبي، وأثرها على معدلات البطالة.

2. مشكلة الدراسة

إن حل مشكلة البطالة هو من أكبر التحديات التي تواجه جميع دول العالم، والبطالة تعنى انخفاضا في النمو والاستثمار، وبالتالي فإن الحل يتمثل في تحفيز النمو والاستثمار، والقيام بإصلاحات أخرى تكون على مستوى السكان، وعلى مستوى المنظومة التعليمية؛ لتتماشى مع المتطلبات العصرية لأسواق العمل، إلا أن ذلك يتحقق في المدى الطويل، ولذلك فلابد من إيجاد سياسات أخرى مكملة في المدى القصير، وهي السياسات التي تعتمد على برامج التشغيل من أجل زيادة فرص العمل، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة، ومن هنا يطرح التساؤل التالي:

ما مدى فعالية سياسات سوق العمل المتبعة في الاقتصاد الليبي في زيادة التشغيل والحد من البطالة؟ ومن التساؤل الرئيسي السابق ينبثق التساؤلان الفرعيان الآتيان:

1- هل لوزارة العمل دور في توفير فرص عمل، وبالتالي التقليل من معدلات البطالة؟

2- هل تواجه وزارة العمل والتأهيل الليبية معوقات في الحد من البطالة؟

3. فرضيات الدراسة

بناءً على التساؤلات السابقات يمكن صياغة الفرضية الرئيسية على النحو الآتي:

إن سياسات سوق العمل المتبعة في ليبيا أدت إلى إنعاش سوق العمل وبالتالي الحد من البطالة.

ومن هذه الفرضية تم اشتقاق فرضيتين فرعيتين هما:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد دور فعال لوزارة العمل والتأهيل في الحد من البطالة.

الفرضية الفرعية الثانية: تواجه وزارة العمل والتأهيل الليبية معوقات في الحد من البطالة.

4. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على سياسات سوق العمل المتبعة في الاقتصاد الليبي وأثرها على معدلات البطالة.

2- تحليل نتائج وتقييم فعالية سياسات سوق العمل النشطة المتبعة في ليبيا في الحد من البطالة وزيادة فرص العمل.

3- التعرف على جهود وزارة العمل في الحد من البطالة، وماهي المعوقات التي تواجه وزارة العمل في الحد من مشكلة البطالة.

5. أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية سوق العمل في رواج أي اقتصاد، وأهمية سياسات سوق العمل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تسليط الضوء على مدى فاعلية سياسات سوق العملة المتبعة في ليبيا، ودورها في الحد من البطالة.

6. منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، بالإضافة إلى الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة، حيث تم جمع البيانات من خلال توزيع استبانات على فرع وزارة العمل والتأهيل مصراتة، وتحليل هذه البيانات لاختبار فرضيات الدراسة.

7. الدراسات السابقة

- **دراسة محمد (2018م):** تناولت هذه الدراسة مدى تأثير وفعالية سياسات وبرامج سوق العمل النشطة في الحد من البطالة والارتقاء بمستويات التشغيل في المجتمع، وهدفت إلى تسليط الضوء على السبل والآليات التي تعمل على تعزيز فرص العمل وتحسينها في الاقتصاد كما ونوعاً، هذا بالإضافة إلى عرض بعض التجارب والنماذج الدولية الرائدة في هذا المجال، وافترضت أن سياسات وبرامج سوق العمل النشطة هي إحدى الوسائل المهمة للارتقاء بمستويات التوظيف، والحد من البطالة، وأن معظم الدول تركز عند تصميم هذه السياسات على فئات خاصة من المجتمع، وأن التحدي الديموغرافي يعتبر من أكبر العقبات التي تواجه سياسات سوق العمل النشطة في المجتمع وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- إن سياسات سوق العمل النشطة تعمل بشكل فعال في تحريك عجلة الاقتصاد، وذلك من خلال دعمها لمسألة خلق العمالة بطريقتين: الأولى – مباشرة، من خلال الأشغال العامة، وإنشاء المؤسسات وتوفير إعانات التوظيف، والثانية – غير مباشرة، من خلال تحسين القابلية للاستخدام عن طريق التعليم والتدريب.

ب- إن معظم الدول خاصةً الآسيوية تركز في سياساتها التشغيلية على استهداف العاملين المسرحين، والعاملين في الاقتصاد غير المنظم والنساء والشباب والعمال وكبار السن وذوي الإعاقات والمهاجرين؛ مما أدى إلى مد نطاق الخدمات العامة للتوظيف إلى المناطق الريفية، وبالتالي إدماج الاقتصاد غير المنظم بالاقتصاد المنظم.

ج- من أكبر العقبات التي تواجهها سياسات سوق العمل النشطة في الدول النامية هو ازدياد أعداد الشباب الذين يحتاجون إلى إدماج في سوق العمل، بينما في معظم الدول المتقدمة باستثناء اليابان والصين تتسم القوة العاملة بالتقدم في السن والانكماش.

- **دراسة طلبة (2021م):** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم سياسات سوق العمل النشطة والبرامج المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2007- 2019م)، والوقوف عند نتائج مساهمة هذه السياسات في إنعاش سوق العمل، والحد من تزايد معدلات البطالة، وافترضت أن سياسات سوق العمل النشطة المعتمدة من قبل الجزائر ساهمت وبشكل فعال في إنعاش سوق العمل والحد من البطالة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها:

أ- على الرغم من الكم الهائل من برامج سوق العمل النشطة المتبناة في الجزائر إلا أن أثر معظمها ما زال محدوداً.

ب- المساهمة الضعيفة لبرامج سوق العمل النشطة في توفير مناصب عمل، فرغم تعدد الأجهزة الوسيطة ضمن سياسة سوق العمل النشطة إلا أن مساهمتها تبقى ضعيفة وغير فعالة؛ نظراً لتعدد المناصب المحدثة في إطار هذه الأجهزة.

ج- لم تتمكن سياسات سوق العمل النشطة بشكل فعال من الحد من ظاهرة البطالة؛ لأن معدل زيادة المناصب المحدثة ضمن برامج هذه السياسات يقل عن معدل تزايد البطالة في الجزائر.

- **دراسة غراب (2019م):** تناولت هذه الدراسة إمكانية استفادة مصر من التجربة الماليزية في مواجهة البطالة، وهدفت إلى بيان أثر السياسات التنموية الماليزية وانعكاسها على معدلات البطالة، والتعرف على سياسات سوق العمل الماليزية، وخاصة التي يمكن تطبيقها على الحالة المصرية لمواجهة البطالة، وافترضت الدراسة أنه توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في ماليزيا، وأن مصر تستطيع الاستفادة من سياسات سوق العمل الماليزية في الحد من البطالة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في ماليزيا.

ب- استطاعت ماليزيا من خلال سياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة خفض معدلات البطالة والحد منها.

ج- بالرغم من الجهود التي بذلتها مصر للحد من البطالة إلا أن هذه الجهود كانت متناثرة، ولم تتم تحت مظلة واضحة؛ مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة.

- **دراسة أحمد، وحمزة (2019م):** هدفت الدراسة إلى توضيح أهم آليات وأجهزة الوساطة في ضبط سوق العمل والحد من البطالة في الجزائر، مع التركيز على دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ومدى قدرتها على توفير فرص العمل، والحد من البطالة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها:

أ- إن معدلات البطالة في الجزائر لم تنخفض، وخاصة بين فئة الشباب وحاملي الشهادات الجامعية، وأن مؤسسات الوساطة ما زالت لم تتمكن من التحكم بسوق العمل بالشكل المطلوب.

ب- من المعوقات التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم الشباب تراجع تحصيل أقساط ديون الشباب؛ مما يؤثر سلباً على نسبة خلق التوازن المالي للوكالة، وبالرغم من العراقيل التي تواجهها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلا أنها ساهمت بشكل كبير في مجال إنشاء مناصب العمل.

- **دراسة Sahnoun & Abdennadher (2018):** سعت هذ الدراسة إلى تقييم مدى فعالية سياسة سوق العمل النشطة على معدل البطالة في دول منظمة التعاون والتنمية OECD ، خلال الفترة من سنة 2000 حتى 2014، وذلك باستخدام نموذج GMM، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير سياسات سوق العمل النشطة مجتمعة على معدل البطالة سلبي، ولكن سياسة دعم الشركات الناشئة هي السياسة الأكثر فعالية في الحد من معدل البطالة، وذلك بسبب تكاليف التمويل المنخفضة، بالإضافة إلى ظهور متغيرات أخرى تتحكم بمعدل البطالة، مثل: الضرائب، وتشريعات حماية العمال، والتضخم، والاستثمار، والناتج المحلي الإجمالي.
- **دراسة Calmfors, Forslund and Hemström (2001):** توفر التجربة السويدية في التسعينات مثالا فريدا على كيفية استخدام برامج سوق العمل النشطة كوسيلة لمكافحة البطالة المرتفعة، وتناولت هذه الدراسة الآلية التي تؤثر بها سياسة سوق العمل النشطة على التوظيف والبطالة، وتدرس آثار سياسة سوق العمل النشطة في السويد، وخلصت الدراسة على وجه العموم إلى أن هذه السياسة خفضت من حجم البطالة للعمال بالأجور اليومية، بينما في المقابل خفضت من العمالة المتاحة في السوق، وسياسات سوق العمل النشطة هذه المستخدمة في التسعينات في السويد ليست وسيلة فعالة لسياسة التوظف.

8. البطالة Unemployment

البطالة تعني خسارة في الإنتاج والموارد، وتخلف متاعب اجتماعية، وتترك آثاراً سيئة تنعكس في سلوك ومشاعر العاطلين، ويعتبر أي شخص عاطلاً عن العمل إذا كان يبحث عن عمل ولا يجده، أما الأشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول عليه فهم متعطلون بإرادتهم، وبالتالي فلا يتم حسابهم ضمن القوة العاملة (خليل، 1994).

ومعدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية، والتي هي عبارة عن عدد المشتغلين زائداً عدد الأشخاص العاطلين، ومعظم تقلبات البطالة تعود إلى الدورات الاقتصادية، فتزداد البطالة في فترات الركود، وتنخفض في فترات الانتعاش، فعندما يزداد الناتج المحلي الإجمالي يزداد الدخل، وتستطيع المنشآت توظيف عمال أكثر، وبالتالي فإن التوظف الكلي يزداد، فتزداد فرصة العاطلين في الحصول على وظائف بشكل أسهل.

1.8 أسباب البطالة

من الأسباب التي تساهم في حدوث البطالة وزيادتها ما يلي (عبد الهادي وآخرون، 2013): انخفاض النمو الاقتصادي، زيادة النمو السكاني، والزيادة في عرض العمل؛ بسبب تدفق العمالة من الخارج، أو نتيجة لانتقال العمال من الريف إلى المدن، ومن ضمن الأسباب في انتشار البطالة أيضاً عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وعدم الاستقرار السياسي والأمني؛ مما يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار المحلي والأجنبي، فتنخفض فرص العمل، وكذلك ما يحدث في الاقتصاد المحلي من تقدم تكنولوجي؛ مما يؤدي إلى تغير في طرق وأساليب الإنتاج، والذي يتطلب مهارات قد لا يمتلكها العمال، بالإضافة للأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من تداعيات على كافة الدول المتقدمة والنامية.

2.8 أنواع البطالة

هناك عدة أنواع من البطالة، منها (عزيز و أبو سدرة، 1992):

1- البطالة بسبب نقص الطلب Demand deficiency unemployment

إن البطالة المرتبطة بالدورة التجارية تعتبر من أكثر أنواع البطالة خطورة؛ وتنشأ بسبب نقص الطلب الكلي، والسياسة الناجحة في هذه الحالة هي زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الدخل، ومن ثم زيادة الإنتاج والتوظف، ويمكن أن يتم ذلك باستخدام سياسة نقدية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة وزيادة الائتمان المصرفي، فيزداد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ولكن حتى تكون هذه السياسة فاعلة – وخاصةً في حالات الركود حيث تكون البطالة مرتفعة – يجب أن تكون متبوعة بسياسة مالية، مثل: تخفيض الضرائب، وزيادة الإنفاق العام؛ مما يحفز المنظمين على زيادة الإنتاج وتوظيف العاطلين.

2- البطالة الاحتكاكية Frictional unemployment

من الصعب أن يتساوى الطلب والعرض على العمل في أسواق العمل، وذلك لعدة أسباب، من أهمها: التغير المستمر الذي يحدث في العالم، من حيث تغير الأذواق، وأساليب الإنتاج، وظهور منتجات جديدة محل القديمة، بالإضافة إلي تغيرات في الأسواق الخارجية وهيكلها، مما يترتب عليه زيادة الطلب على أنواع من العمل وانخفاضه على أنواع أخرى، فتتأثر بعض الصناعات إيجاباً وبعضها الآخر سلباً، وهذا التغير المستمر في الطلب على العمل يؤدي بالتالي إلى ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية.

وهذا النوع من البطالة يبقى موجوداً حتى إذا كان الطلب على العمل يساوي العرض منه، وهي تنشأ عن العمال العاطلين الذين لا يملكون المهارة الملائمة، أو ليسوا في مكان العمل المناسب.

فالبطالة الاحتكاكية ترجع إلى جمود العمل؛ بسبب قلة المعلومات عن سوق العمل، والحل يكمن في إزالة أو تخفيض العوائق التي تعيق حركة العمل، وهذا النوع من البطالة لا يمكن أن يعالج عن طريق زيادة الطلب الكلي، وإنما من خلال إيجاد آلية تجمع بين الذين يبحثون عن عمل وبين عارضي العمل، فالوظائف قد توجد في أماكن والعمال في أماكن أخرى، فيجب على الحكومة أن تقدم العون والدعم المالي لمن يتنقلون بحثاً عن عمل، وأيضاً تحفيز العمال على الانتقال إلى الأماكن التي توجد فيها فرص عمل، من خلال توفير المساكن والمدارس والمستشفيات وغيرها من المتطلبات الاجتماعية في تلك المناطق، أو أن تعمل على نقل العمل إلى العمال عن طريق تقديم المنح الاستثمارية للمنشآت للعمل في المناطق التي ترتفع فيها نسبة البطالة، هذا بالإضافة إلى إعادة تدريب العمال لإكسابهم المهارة المطلوبة التي تحتاجها الصناعات الجديدة.

3- البطالة الهيكلية Structural unemployment

هذا النوع من البطالة يحدث نتيجة تحول الطلب على منتجات صناعة معينة، وخاصةً إذا كانت هذه الصناعة متمركزة ولها أهميتها في البلد، فانخفاض الطلب على صناعة ما قد يحدث بسبب التطور التكنولوجي، كاستخدام الغاز الطبيعي أو النفط مثلاً بدلاً من الفحم الحجري؛ مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الفحم الحجري، أو النقل باستخدام السيارات بدلاً من السكك الحديدية.

4- البطالة الموسمية Regional unemployment

قد يتغير الطلب على العمل في بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية؛ بسبب بعض الخصائص الموسمية مثل العوامل المناخية كما هو الحال في الزراعة وأعمال البناء، حيث يزداد الطلب على الأيدي العاملة في بعض فصول السنة وينخفض في فصول أخرى، إلا إن التقدم التقني والفني قد ساعد في التغلب على هذه المشكلة، فأتاح الاستمرار في أعمال البناء والزراعة طوال السنة، كذلك الحال بالنسبة للأنشطة السياحية؛ حيث يتغير الطلب على حسب أوقات السنة؛ إلا أن التشجيع على زيارة الأماكن السياحية يؤدي إلى إطالة الموسم السياحي (عزيز و أبو سدرة، 1992).

5- البطالة الدورية cyclical unemployment

تنشأ البطالة الدورية بسبب تقلبات في الناتج الكلي، فتزداد البطالة في أوقات الركود وتنخفض في أوقات الانتعاش، ففي حالة الركود ينخفض الطلب الكلي؛ مما يؤدي إلى خفض الإنتاج والتوظف، وينخفض الطلب على الأيدي العاملة، ويقوم المنظمون بفصل بعض العمال؛ فترتفع

البطالة، بينما يحدث العكس في حالة الانتعاش؛ حيث يزداد الطلب الكلي؛ مما يحفز المنظمين على التوسع في الإنتاج؛ فيزداد الطلب على العمال، ويزداد التوظف، وتنخفض البطالة (سيجل، منصور، و عبدالمجيد، 1987).

3.8 سياسات سوق العمل

تقوم سياسات سوق العمل بدور الوسيط بين جانب الطلب (وتمثله الوظائف المعروضة من قبل المنشآت وأصحاب العمل) وجانب العرض (ويمثله الباحثون عن عمل)، وتعمل هذه السياسات على المواءمة بين الجانبين في سوق العمل، أي: بين (العمال والوظائف)، وذلك من خلال مكاتب التوظيف، أو تعمل على تطوير مهارات العمال وقدراتهم من خلال برامج التدريب، أو الحد من الأيدي العاملة عن طريق التقاعد المبكر، أو ايجاد وظائف من خلال العمل على إنشاء منشآت جديدة والعمل للحساب الخاص، هذا بالإضافة إلى ما تقوم به هذه السياسات من مهام تؤدي إلى الحد من الفقر، مثل: توفير الدخل للعاطلين أثناء فترة البحث عن عمل (مكتب العمل الدولي، لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية، 2003).

وتنقسم سياسات سوق العمل إلى سياسات نشطة وسياسات غير نشطة، تتمثل السياسات غير النشطة في توفير الدخل البديل، مثل: تعويضات البطالة والتقاعد المبكر، أما السياسات النشطة فتهتم بالاندماج في سوق العمل، وهي تتمثل في التدريب من أجل تنمية مهارات العمال، وخلق الوظائف، وإقامة المشاريع، وتقديم الإعانات.

أهم إجراءات سياسات سوق العمل وبرامجه

إن التوظف الكامل يعني أن يكون معدل البطالة يساوي صفر، ولكن هذا المعدل لا يمكن تحقيقه حتى مع وجود التوظف الكامل؛ لأن نسبة 5% إلى 6% من القوى العاملة عادةً تكون معطلة، فبعض الأشخاص يكونون في مرحلة تغيير وظائفهم، والبعض الآخر ليس لهم مهارة في العمل، أو أنهم ليسوا في الموقع الصحيح، وهؤلاء جميعاً يعتبرون عاطلين عن العمل.

إن محاولة تخفيض معدل البطالة تحت المعدل الطبيعي، أو العادي وهو " أدنى معدل بطالة يمكن أن يسود دون أن يؤدي إلى تزايد التضخم " عن طريق استخدام السياسات المالية والنقدية التوسعية – سوف يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم (خليل، 1994).

لذلك يجب ايجاد سياسات أخرى لتخفيض معدل البطالة من أهمها ما يأتي: (أبدجمان و منصور، 1999)

1- برامج تدريب القوى العاملة Manpower Training Programs

يرى فريق من الاقتصاديين أن معدلات البطالة المرتفعة التي سادت في أواخر الخمسينات وبداية الستينات تعود إلى انخفاض الطلب الكلي، بينما يرى فريقا آخر بأن السبب يرجع إلى التغير الهيكلي الذي شهده الاقتصاد في تلك الفترة.

فإذا كانت البطالة هيكلية؛ فإن السبب فيها يعود إلى عدم التوافق بين متطلبات الوظائف الجديدة وبين المستويات التعليمية والمهارية لدى العمال؛ لذلك فإن استخدام السياسات المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي لن تكون فاعلة؛ لأنها سوف تؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار؛ بينما لا يحدث إلا انخفاض بسيط في معدل البطالة؛ وذلك بسبب تنافس المنشآت في الحصول على العمال المؤهلين لهذه الوظائف الجديدة؛ فيحدث ارتفاع في الأسعار والأجور.

وإن السياسة الملائمة هي برامج تدريب القوى العاملة؛ لأنها تؤدي إلى اكتساب العمال المستويات التعليمية والمهارية التي تتناسب مع تلك الوظائف الجديدة، هذا بالإضافة إلى تطوير التعليم الجامعي بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل والتقدم التكنولوجي السائد في المجتمع.

بينما يرى فريق آخر مؤيد لسياسات زيادة الطلب الكلي بأن هذه السياسات تكون فاعلة حتى إذا كان السبب في ارتفاع معدلات البطالة هو التغير الهيكلي؛ لأن زيادة الطلب الكلي سوف يحفز المنشآت على استخدام عدد أكبر من العمال، وتدريبهم على أعمالهم إذا لزم الأمر، بدلاً من أن تتنافس من أجل الحصول على العمال المدربين، كما أن التعليم الجامعي في كثير من الأحيان ليس شرطاً ضرورياً للرضى الوظيفي.

وبالرغم من فاعلية برامج تدريب القوى العاملة التي قامت بها الحكومة الاتحادية الأمريكية منذ عام 1962م في تخفيض معدل البطالة؛ إلا إن نتائجها كانت متباينة، فما يقرب من ثلث المتدربين لم ينتظموا في هذه البرامج، كما أن نصف المشاركين في برنامج حافز العمل وهو أحد برامج التدريب التي قامت بها الحكومة هم فقط الذين استطاعوا الحصول على عمل بعد شهر من استكمالهم للبرنامج.

2- الحد الأدنى القانوني للأجر The Legal Minimum Wage

إن مشكلة البطالة تزداد بوجود قوانين الحد الأدنى للأجور، فهذه القوانين لا تشجع المنشآت على تشغيل العمال ذوي المهارات المنخفضة، لذلك فإن الكثير من الاقتصاديين يطالبون بإلغائها أو تعديلها، لأنه إذا كان قانون الحد الأدنى للأجور غير موجود فإن ذلك يشجع المنشآت على

تشغيل ذوي المهارات المنخفضة، وكذلك الأفراد من غير ذوي الخبرة بالرغم من انخفاض مساهمتهم في الإنتاج، أما بوجود هذا القانون فلن يكون هناك حافز للمنشآت للقيام بذلك.

3- مكاتب التوظيف العامة The Public Employment Service

تعتبر مكاتب التوظيف العامة إحدى الوسائل المستخدمة في تخفيض معدل البطالة، فعندما تكون هذه المكاتب على مستوى عال من الكفاءة فإنها ستؤدي إلى سرعة حصول العمال على فرص عمل، كما أنها تعمل على التنسيق بين العمال والوظائف؛ مما يقلل من وقت وجهد العمال الباحثين عن عمل، وذلك من خلال توفير المعلومات عن الوظائف الشاغرة للعمال، وتوفير المعلومات عن العمال للمنشآت العارضة لتلك الوظائف.

كما أن العمال في سبيل الحصول على وظائف أفضل – يطروا للاستقالة من أعمالهم الحالية حتى يجدوا الوقت الكافي للبحث عن وظائف جديدة، وهم يعتبرون عاطلين عن العمل في أثناء فترة بحثهم عن عمل جديد.

وبالرغم من انتشار مكاتب التوظيف العامة بشكل واسع إلا أن نسبة قليلة من التعيينات تتم من خلالها؛ لأن أرباب العمل يستطيعون الحصول على العمال المناسبين للوظائف الشاغرة لديهم دون الإعلان عنها عن طريق مكاتب التوظيف، كما أن نظام مكاتب التوظيف مرتبط ببرامج تعويضات البطالة، ولا يشجع هذا النظام العمال المهرة ولا أرباب العمل في اللجوء إلى هذه المكاتب؛ لاعتقادهم بأنها تهتم أكثر بتعويضات البطالة أكثر من اهتمامها بالمتطلبات الوظيفية (أبدجمان و منصور، 1999).

4- تعويضات البطالة Unemployment Compensation

إن سياسات توفير الدخل البديل تساعد على التخفيف من الفقر المرتبط بالبطالة، ويرى بعض الاقتصاديين أن نظام تعويضات أو (تأمين) البطالة، يطيل من فترة البحث عن عمل؛ لأن العمال لديهم ما يكفيهم من الدخول المترتبة على تعويضات البطالة، لذلك فهم يطيلون فترة البحث عن وظيفة، كما يعطي هذا النظام حافزاً للمنشآت لتسريح العمال بشكل مؤقت عند تغير الطلب؛ لأنها على ثقة من إعادة تأجيرهم عند زيادة الطلب، مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدل البطالة، ويرى فيلدشتين M. Feldstein أن فرض ضريبة على تعويضات البطالة قد يرفع من تكلفة تسريح العمال بشكل مؤقت من قبل المنشآت، مما يخفض بالتالي من معدل البطالة (أبدجمان و منصور، 1999).

سياسات وبرامج سوق العمل في الاقتصاد الليبي

يفتقر سوق العمل الليبي للعمال المهرة والفنيين، وبالرغم من المبالغ الضخمة المنفقة على التعليم والتدريب الفني والمهني، ولكن دون الحصول على نتائج مؤثرة في سوق العمل، حيث يتم تغطية الطلب المحلي من الأيدي العاملة الماهرة من الخارج، ومن العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة في ليبيا أن مهارات قوة العمل لا تتناسب مع ما هو معروض من وظائف، كما تواجه المؤسسات التعليمية والتدريبية في ليبيا العديد من المشاكل، منها: انخفاض جودة المدخلات والمخرجات التعليمية والتدريبية على كل المستويات، نقص المعدات التدريبية والورش المتقدمة والمتطورة في جميع المؤسسات، انخفاض عدد المتعلمين والمدربين المهرة والمؤهلين في جميع التخصصات، ثقافة المجتمع بالتركيز على التعليم الأكاديمي وعدم الاهتمام بالتعليم التقني، إقبال الأفراد على الوظائف الإدارية والابتعاد عن الوظائف اليدوية والمهنية (أبو رونية، ب.ت) .

وعلى الرغم من ارتفاع المستوى التعليمي للسكان الليبيين والجهود المبذولة في تطوير التعليم من خلال تطبيق العديد من السياسات إلا أنها لم تكن مرتبطة بمتطلبات سوق العمل، حيث ركزت على الكم وليس النوع؛ مما أدى إلى وجود فائض في الأيدي العاملة غير الماهرة، وهناك العديد من التشوهات في سوق العمل الليبي، من أهمها:

– الاعتماد على القطاع العام في استيعاب مخرجات التعليم دون القطاع الخاص؛ لأن القطاع الخاص قطاع صغير الحجم، ولا يوفر الحماية الاجتماعية للعمال كما هو الحال في القطاع العام، مثل: تأمين البطالة، ومعاشات التقاعد.

– ارتفاع الأجور في بعض القطاعات العامة وانخفاضه في قطاعات أخرى أدى لاتجاه الخريجين للعمل في القطاعات ذات الأجر المرتفع والابتعاد عن العمل في القطاعات ذات الأجر المنخفض؛ مما ترتب عليه اختلال في الطلب على العمل (الشبه و حدود، 2015).

ويواجه الاقتصاد الليبي معدلات بطالة مرتفعة؛ حيث بلغت نسبة البطالة حوالي 19% خلال الفترة (1999–2019م)، وأن معدل البطالة في ليبيا يزداد تبعاً للزيادة في معدل الالتحاق بالتعليم العالي، ولوزارة العمل والتأهيل الدور الرئيسي في خدمة الأيدي العاملة، فمنذ عام 2012م ومن أجل إيجاد حلول للعاطلين عن العمل والمحاربين السابقين تقوم وزارة العمل والتأهيل بإدارة برنامجين رئيسيين للتدريب، خصص الأول لاكتساب مهارة تكنولوجيا المعلومات واللغة الانجليزية ويستهدف خريجي الجامعات، وخصص الثاني للتدريب المهني.

كما تم إنشاء هيئة شؤون المحاربين التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، ومهمتها الدفاع عن المحاربين السابقين، وخدمتهم، وإعادة دمجهم في سوق العمل، بالإضافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، والتي تدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي يغطي القطاعين العام والخاص، وكذلك من يعملون أعمالا حرة وكبار السن والأمومة والمعوقين ودعم العاملين في حالات فقد الوظائف والوفاة.

وتمثل وزارة الاقتصاد الطرف الرئيسي والفاعل على جانب الطلب من الأيدي العاملة في ليبيا، وذلك من خلال البرنامج الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والذي يعمل على تسهيل قدرة هذه المشاريع في الحصول على القروض بأسعار فائدة منخفضة وضمانات بسيطة، كما تم إنشاء مجلس التنمية الاقتصادية، ومن مهامه تقديم المشورة لوزارة العمل والتأهيل ووزارة الاقتصاد من أجل دعم وتعزيز العمالة في القطاعين العام والخاص، كما تعمل الوزارة على تنمية الطلب على الأيدي العاملة الليبية، وتشارك في وضع خطة التنمية الوطنية الجديدة، والتي تضم البرنامج الوطني لتنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة وخطط البنية التحتية.

كما تضم الساحة الليبية العديد من المجالس المحلية والغرف التجارية وروابط الأعمال، ولكنها تفتقر إلى عامل التنسيق فيما بينها، وتعتبر مراقبة الاقتصاد بمجلس مدينة طرابلس من أقوى الأطراف الفاعلة وتضم حوالي 37200 شركة، وتعمل الغرف التجارية المحلية على تشجيع قطاع الأعمال؛ من خلال عقد اللقاءات المحلية والدولية، ومد يد العون لشركات الأعمال عن طريق تقديم المشورة الفنية والقانونية والمساعدة في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما تساهم روابط الأعمال في تطوير سوق العمل من خلال تحسين مناخ الأعمال والاستثمار (مجموعة البنك الدولي، 2016)، والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (1999-2019م).

جدول رقم (1) معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (1999– 2019)

السنة	إجمالي معدل البطالة %	معدل البطالة ذكور %	معدل البطالة إناث %	معدل البطالة % للفئة العمرية (15–24) ذكور	معدل البطالة % للفئة العمرية (15–24) إناث	إجمالي معدل البطالة % للفئة العمرية (15–24)
1999	19.24	16.6	25.33	39.5	60.53	46.15
2000	19.19	16.48	25.32	39.5	61.28	46.33
2001	19.16	16.2	25.68	39.14	62.61	4646.
2002	19.23	16.18	25.81	39.32	63. 6	46.84
2003	19.23	16.09	25.86	39.54	64.49	47.22
2004	19.14	16.15	25.38	39.88	64.45	47.4
2005	19.02	15.97	25.28	39.85	64.88	47.48
2006	18.8	15.83	24.79	39.8	64.55	47.32
2007	18.6	15.59	24.6	39.53	64.62	47.14
2008	18.51	15.6	24.26	39.52	64.64	47.06
2009	18.95	15.79	25.13	40.26	64.68	48.23
2010	19.03	15.86	25.19	40.79	67.46	48.82
2011	19.02	15.2	25.48	41.52	66.6	49.07
2012	19.03	15.9	25.08	41.58	68.08	49.56
2013	19.05	16.09	24.76	42.04	68.19	49.92
2014	18.94	15.83	24.94	41.62	68.63	49.76
2015	18.87	15.58	25.22	41.4	69.47	49.84
2016	18.77	15.49	25.1	41.49	69.52	49.89
2017	18.61	15.31	24.97	41.59	69.51	49.94
2018	18.46	15.22	24.7	41.67	69.37	49.92
2019	*18.34*	*15.35*	*24.13*	*41.57*	*68.39*	*49.54*

المصدر: (The world bank, 2021)

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في معدل البطالة؛ حيث تراوح إجمالي معدل البطالة بين 18% إلى 19% خلال هذه الفترة، وأن معدل البطالة للإناث أعلى من معدل البطالة بالنسبة للذكور؛ حيث بلغ معدل البطالة للإناث حوالي 25%، والذكور حوالي 16% ؛ ويعود السبب في ذلك "لبعض الاعتبارات الاجتماعية والثقافية؛ حيث لا يقبل عمل المرأة في العديد من المجالات".

كما نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي معدل البطالة للفئة العمرية من (15– 24) سنة كان في ارتفاع مستمر خلال الفترة (1999– 2019م)، حيث بلغ إجمالي معدل البطالة 46% عام

1999م؛ وواصل الارتفاع حتى وصل إلى 50% خلال السنوات من 2012م إلى 2019م؛ ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، وبالتالي زيادة أعداد حاملي الشهادات العليا في مقابل محدودية فرص العمل؛ بسبب الاعتماد على القطاع العام في توفير الوظائف دون القطاع الخاص، هذا بالإضافة إلى عزوف الشباب الليبي عن المهن اليدوية أو الأعمال التي تتطلب مجهوداً كبيراً، وكذلك انخفاض المهارة لدى العمال الليبيين؛ مما أدى إلى الاعتماد على العمال الأجانب في تلبية متطلبات سوق العمل.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن ارتفاع معدل البطالة في ليبيا قد يرجع أيضاً إلى أن العاملين في القطاع الخاص يعتبرون أنفسهم عاطلين عن العمل؛ لأنهم لا يعملون في القطاع العام؛ لذلك فقد يذهبون إلى مكاتب العمل ويسجلون أنفسهم كعاطلين، ونتيجة لعدم وجود قاعدة بيانات أو قطاع تكنولوجيا المعلومات فإنه لا يمكن التحقق من صحة هذه المعلومات.

كما أن قطاع النفط هو المسيطر على الاقتصاد الليبي؛ حيث يمثل قطاع المحروقات حوالي أربعة أخماس الناتج المحلي الإجمالي، وأن هذا القطاع لا يستوعب إلا عددا قليلا من العمالة والتي عادةً تكون ذات مهارة عالية، كما أن جزءا منها أجنبي، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى غير النفطية فإن أهم القطاعات المشغلة للأيدي العاملة هي قطاع الإدارة العامة، والدفاع، والضمان الاجتماعي، والذي يوظف حوالي 34% من حجم العمالة، يليه قطاع التعليم 32%، ثم الصحة والعمل الاجتماعي 6.8%. (مؤسسة التدريب الأوروبية، 2014)

9. الدراسة الميدانية

1.9 المنهج والإجراءات

قياس الثبات: تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ لحساب ثبات مقياس الدراسة باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ونلاحظ من الجدول رقم (2) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبانة هو(88.8%) مما يشير إلى أن عناصر قائمة الاستبانة يتوفر فيها درجة جيدة نسبيا من الثبات والاستقرار والاعتماد، حيث كلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد الصحيح كلما كانت العناصر أكثر موثوقية (Sekaran ،2003)، وبالتالي فيمكن التسليم بصحة النتائج المتوصل إليها عبر الدراسة الميدانية وتعميمها على المجتمع محل الدراسة.

جدول رقم (2) يوضح قياس الثبات

عدد العناصر	معامل ألفا كرونباخ
21	0.888

آلية توزيع قائمة الاستبانة: تم تجهيز استبانة ورقية وتوزيعها على الأقسام المستهدفة لمكتب وزارة العمل في مدينة مصراتة، حيث ثم توزيعها على موظفي أقسام التوثيق والتفتيش والأجانب والجودة والتدريب بمدينة مصراتة، وجميع الاستبانات المستلمة صالحة للتحليل.

خصائص أفراد الدراسة: يظهر من التالي جدول رقم (3) أن نسبة (71.4%) من المشاركين في الدراسة مؤهلهم العلمي هو دبلوم، بينما بلغت نسبة خريجي الجامعات (28.6%). ويظهر الجدول أن نسبة (38.4%) لم ينخرطوا في دورات تنمية بشرية، أما ما نسبته (15.4%) انخرطوا في عدد ثلاث دورات فأكثر، وأخيرا يظهر الجدول أن سنوات الخبرة لأغلبية المشاركين في الاستبانة تتجاوز التسع سنوات بنسبة تتجاوز (64%).

جدول رقم (3) يوضح خصائص أفراد الدراسة

المؤهل العلمي		عدد دورات التنمية البشرية		الخبرة	
المؤهل العلمي	النسبة %	عدد الدورات	النسبة%	المدة	النسبة %
دبلوم	71.4	لا يوجد	38.4	أقل من 5 سنوات	28.6
		دورة واحدة	23.1	من 5 سنوات إلى 9 سنوات	7.1
بكالوريوس	28.6	دورتان	23.1	من 10 سنوات فأكثر	64.3
		ثلاث دورات فأكثر	15.4		
	100		100		100

2.9 التحليل المتعلق بالتحديات التي تواجه وزارة العمل في الحد من البطالة في ليبيا

يتضمن هذا القسم عرضا لتحليل البيانات الواردة في القسم الثاني من قائمة الاستبانة، وذات الارتباط بدور وزارة العمل الليبية في الحد من البطالة والمعوقات التي تواجهها، واستخدمت جداول التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية المرجحة والانحراف المعياري، وليصبح الوسط الحسابي ذا دلالة باستخدام مقياس ليكرت فقد تم وضع سلم ترتيبي لهذه الأرقام التي توضح حدود القبول والرفض.

جدول رقم (4) : حدود فئات مقياس ليكارت الخماسي

الحدود	العبارة
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المحور الأول: – دور وزارة العمل الليبية في الحد من البطالة

يتناول الجدول رقم (5) ملخصا لردود المشاركين في الدراسة حول دور وزارة العمل الليبية في الحد من البطالة، حيث إن المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين في الدراسة كانت أكبر قيمة لها (3.5) وانحراف معياري (2.115) وأقل قيمة كانت (2.21)، بانحراف معياري (1.369)، ومرتبة حسب أهميتها.

جدول رقم (5): إجابات المشاركين حول دور وزارة العمل في الحد من البطالة

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية
تتابع وزارة العمل شؤون توظيف العمالة المحلية في القطاع الخاص	2.29	1.758	6
تنظم وزارة العمل تأشيرات الدخول لليبيا لغرض العمل طبقا لشروط الوزارة.	3.5	2.115	1
التفتيش المستمر على العمالة الوافدة وترحيل العمالة المخالفة.	2.43	1.96	2
فرض غرامات مالية كبيرة على المؤسسات المخالفة للنظام الليبي.	2.21	1.369	8
التوعية الإعلامية بأهمية المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة.	2.21	1.311	7
التفتيش المستمر على المؤسسات الخاصة؛ للتأكد من إلزامها بتطبيق النظام الليبي	2.38	1.609	3
استحداث البرامج والخدمات الإلكترونية التي من شأنها تسهيل وإيجاد فرص العمل للشباب الليبي.	2.29	1.383	5
استقطاب وزارة العمل للعمالة الليبية الماهرة وتوظيفها في القطاعين العام والخاص.	2.29	1.326	4
المتوسط المرجح العام	2.45	1.135	

وبالنظر إلى المتوسط المرجح العام للمحور الذي كان (2.45) ومقارنته مع الجدول رقم (4)، يلاحظ أنه يوجد في نطاق الحد الثاني (غير موافق)؛ مما يشير إلى أن الاتجاه العام نحو عدم موافقة أفراد العينة على وجود دور لوزارة العمل في الحد من البطالة.

المحور الثاني: – المعوقات التي تواجهها وزارة العمل الليبية في الحد من البطالة:

يتناول الجدول رقم (6) ملخص ردود المشاركين في الدراسة حول المعوقات التي تواجهها وزارة العمل الليبية في الحد من البطالة، حيث إن المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين في الدراسة كانت بأكبر قيمة لها (4.21) وانحراف معياري (0.839) وأقل قيمة كانت (3.64) بانحراف معياري (1.55)، ومرتبة حسب أهميتها.

جدول رقم (6): إجابات المشاركين حول المعوقات التي تواجهها وزارة العمل الليبية في الحد من البطالة

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية
ارتفاع نسبة خريجي الجامعات والمعاهد سنويا.	4.14	0.949	2
رغبة الشباب في الوظيفة الحكومية دون الوظيفة في القطاع الخاص.	3.86	1.351	7
ضعف التنسيق بين مؤسسات القطاع العام.	3.86	1.657	8
قلة مشاركة القطاع الخاص في تدريب خريجي الجامعات.	3.86	1.61	6
انخفاض مستوى الأمن الوظيفي بالقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام.	4.07	1.385	3
عدم منسابة احتياجات سوق العمل لمخرجات التعليم.	3.93	1.385	5
عدم معرفة احتياجات سوق العمل بشكل كامل وواضح.	4	1.414	4
ضعف الأجور وطول ساعات العمل في القطاع الخاص.	3.64	1.55	9
ضعف مخرجات التعليم.	4.21	0.893	1
المتوسط المرجح العام	3.95	1.145	

وبالنظر إلى المتوسط المرجح العام للمحور الثاني الذي كان (3.95) ومقارنته مع جدول رقم (4)، نجد أنه يظهر في حدود النطاق الرابع (الموافق)، وهذا يشير إلى أن الاتجاه العام نحو موافقة أفراد العينة على وجود معوقات تواجهها وزارة العمل الليبية.

3.9 اختبار الفرضيات

بما أن البيانات المجمعة لا تتبع التوزيع الطبيعي وذلك بعد اجراء اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro-Wilk)، وعليه فقد تم استخدام الاختبار اللامعلمي (Wilcoxon Signed Ranks Test) للتحقق من فرضية الدراسة.

جدول رقم (7) Wilcoxon Signed Ranks Test

البيان	المحور الأول	المحور الثاني
Z	-.629-[b]	-3.050-[c]
مستوى المعنوية	.530	.002

أولا: الفرضـية الفرعية الأولى: تنص الفرضـية على أنه: " يوجد دور لسـياسـات وبرامج سـوق العمل في ليبيا في الحد من البطالة" ولاختبار هذه الفرضية تمت صياغتها إحصائيا في صورتها البديلة التي تؤيد الفرضـــية، والصـــفرية التي تنفي الفرضـــية لهذا المحور، وبالنظر إلى النتائج الموضـــحة بالجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة مســـتوى المعنوية (0.530) وهي أكبر من قيمة (0.05)، وكما أن قيمة متوسـط المحور (2.45) أصـغر من قيمة الاختبار وهي (3.40)، مما يشـير إلى عدم موافقة أفراد العينة على وجود أثر لهذا المحور، وبالتالي ترفض الفرضـية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية.

ثانيا: الفرضية الفرعية الثانية: تمت صـياغة هذه الفرضـية إحصـائيا بصـورتها البديلة التي تؤيد الفرضـية بشـكلها التالي " توجد معوقات تواجه وزارة العمل الليبية في الحد من البطالة" وصـياغة فرضـــية العدم التي تنفي وجود أثر لهذا المحور، وبملاحظة الجدول رقم (7) نجد أن مســـتوى المعنوية (0.002) وهي أصـــغر من (0.05)، وكذلك قيمة متوســـط المحور (3.95) أكبر من قيمة الاختبار، مما يشير إلى قبول هذه الفرضية.

ملاحظات المشاركين في الدراسة:

1- "الشباب كلهم يعملون وكلهم بطالة": مما يعنى أن نسبة كبيرة من الخرجين يشتغلون في القطاع الخاص ومسجلون أيضا في سجل الباحثين عن العمل.

2- "إن المؤسسات ترسل ملفات الأشخاص الذين تريد توظيفهم لتسجيلهم في منظومة القوى العاملة، والإجراء الصحيح هو أن تطلب المؤسسات ترشيح موظفين وفق الشروط التي تريدها من القوى العاملة" ثم تتم باقي الإجراءات تباعا.

3- "إن الضرائب مرتفعة جدا وخاصةً ضريبة الضمان، حيث يجبر رجل الأعمال الليبي وغير الليبي على دفع مبلغ كبير لكل عامل ليبي مقابل قيمة الضمان السنوية، مما يضطر رجال الأعمال إلى توظيف العمالة الأجنبية؛ لتقليل حجم الضرائب السنوية".

10. النتائج والتوصيات

1.10 النتائج

هدفت الدراسة إلى التعرف على سياسات وبرامج سوق العمل في الاقتصاد الليبي وأثرها على معدلات البطالة مع تسليط الضوء على فرع وزارة العمل والتأهيل مصراتة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. هناك ارتفاع في معدلات البطالة في ليبيا، حيث بلغ إجمالي معدل البطالة 19% خلال الفترة (1999- 2020م)، وقدرت نسبة البطالة في الذكور حوالي 16% والإناث بحوالي 25%؛ ويعود السبب في ارتفاع معدلات البطالة إلى عدة عوامل، منها: أن مهارات سوق العمل لا تتناسب مع ما هو معروض من وظائف، انخفاض جودة المدخلات والمخرجات التعليمية والتدريبية، العزوف عن الوظائف اليدوية والمهنية، وزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي، الاعتماد على القطاع العام في استيعاب مخرجات التعليم مع قدرته المحدودة في توفير فرص عمل للأعداد الكبيرة من خريجي الجامعات.
2. لا يوجد دور فعال لوزارة العمل الليبية في الحد من البطالة باستثناء تنظيم تأشيرات العمل للعمالة الأجنبية؛ وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم ملاءمة التشريعات والقوانين المنظمة للعمل، وهذه النتيجة تتوافق مع النتائج المتوصل إليها بتجربة السويد وفق دراسة Calmfors, Forslund & Hemstiom لسنة (2001)، وتتوافق هذه النتيجة مع تقرير مجموعة البنك الدولي لسنة (2016) حول سياسات سوق العمل في الاقتصاد الليبي.
3. تواجه الوزارة العديد من المعوقات التي تحد من عملها في التوظيف، وهي: ضعف مخرجات التعليم، وارتفاع نسبة خريجي الدراسات الجامعية والمعاهد سنويا، وعدم ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل، كما أن الوزارة ليس لديها إلمام كامل باحتياجات سوق العمل المحلي؛ وذلك بسبب ضعف التنسيق بين مؤسسات القطاع العام، وقلة مشاركة القطاع الخاص في التدريب،

وانخفاض مستوى الأمن الوظيفي في القطاع الخاص، وانخفاض الأجور مقابل ساعات العمل، مما جعل الشباب يفضلون العمل في القطاع العام.

4. تتفق هذه الدراسة مع كل من دراسة طلبة (2021) ودراسة غراب (2019) حول مصر ودارسة أحمد وحمزة (2019) في أن مساهمة برامج وسياسات سوق العمل في توفير فرص عمل ما زال ضعيفاً وخاصة في الدول النامية، وأن سياسات سوق العمل النشطة لم تتمكن من الحد من ظاهرة البطالة بشكل فاعل، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في الحد من البطالة إلا أنها كانت متناثرة ولم تتم تحت مظلة واحدة مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين المؤسسات العامة والشركات الخاصة والمؤسسات التعليمية بسبب قصور التشريعات واللوائح المنظمة للعمل في ليبيا.
5. كما تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أن سبب ارتفاع معدلات البطالة في ليبيا يعود إلى ضعف مخرجات التعليم، وازدياد عدد خرجي الجامعات، وعزوف الشباب عن المهن اليدوية والأعمال التي تتطلب مجهودا كبيرا، وكذلك انخفاض المهارة لدى العمال الليبيين؛ مما أدى إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية لتغطية متطلبات سوق العمل المحلية.

كما بينت الدراسة أن السبب في ارتفاع معدلات البطالة في ليبيا يعود إلى اعتماد الاقتصاد الليبي على قطاع النفط الذي لا يستوعب إلا عددا قليلا من العمال الذين يمتازون بالمهارة العالية وأن جزءا كبيرا منهم أجنبي.

2.10 التوصيات

1. إعادة النظر في سياسات الإصلاح الاقتصادي، والتركيز على تمويل الشركات الناشئة ودعمها وتدريبها.
2. إعادة النظر في تشريعات العمل والضرائب والنظم والبرامج الجامعية بما يتناسب مع احتياجات السوق المحلي والدولي ومتطلبات تطويره.
3. إعادة النظر في قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر بما يضمن توظيف كوادر ليبية، والاهتمام بقطاعات معينة حسب الموارد المتاحة لكل منطقة اقتصادية في ليبيا لفترات متوسطة وطويلة الأجل.
4. إدخال إصلاحات على مناخ سوق العمل؛ لغرض تسهيل الاستثمارات المحلية، ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، وإعادة هيكلة الغرف التجارية، مما يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل وتطوير الأعمال.

5. يجب توفر معلومات كافية عن سوق العمل؛ حتى يمكن التكيف مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل في المدى القصير.
6. التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتنسيق مع وزارة العمل والتأهيل؛ لتشجيع القطاع الخاص وريادة الأعمال، وخاصةً في القطاعات الجديدة وغير المستغلة، من أجل التعجيل بسرعة التوظيف وخلق فرص عمل جديدة.
7. إدخال إصلاحات على نظام التعليم في ليبيا في الأمدين القصير والطويل، لتزويد الخريجين على كافة المستويات بالمهارات التي يحتاجها سوق العمل.

المراجع

باري سيجل، ترجمة طه عبدالله منصور، و عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد. (1987). *النقود والبنوك والاقتصاد " وجهة نظر النقديين.* الرياض: دار المريخ.

حدو محمد. (ديسمبر، 2018). دور وأهمية سياسات سوق العمل النشطة في مكافحة البطالة: تجارب دولية رائدة. *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية. المجلد 7 العدد 1، جامعة الجزائر، 1.*

حميدة ميلاد أبو رونية. (بلا تاريخ). دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة خاصة على ليبيا. *دراسة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.*

رمضان عبدالله الشبه، و مصطفى مسعود حدود. (سبتمبر، 2015). أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي متطلبات سوق العمل في ليبيا. *المجلة الجامعية، المجلد الثالث، العدد السابع عشر ، جامعة الزاوية*، الصفحات 98 – 104.

سامر عبد الهادي، وشادي الصرايرة، و ونضال عباس. (2013). *مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى.* عمان: دار وائل.

سامي خليل. (1994). *نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الأول* . الكويت.

صبرينة طلبة. (يونيو، 2021). قراءة في سياسات سوق العمل النشطة في الجزائر. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال. المجلد 4، العدد 1 ، جامعة عبدالحميد مهري.*

غراب أحمد ، وسالمي حمزة. (30 6، 2019). دور مؤسسات وأجهزة الوساطة في ضبط سوق العمل والحد من البطالة في الجزائر– دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. . *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة . المجلد 4 ، العدد 1 ، جامعة الجزائر 3.* .

مايكل أبدجمان، و ترجمة محمد إبراهيم منصور. (1999). *الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة* . الرياض: دار المريخ.

مجموعة البنك الدولي. (2016). *ديناميكايات سوق العمل في ليبيا، إعادة الاندماج من أجل التعافي، البنك الدولي*. واشنطن.

محمد عزيز، و فتحي أبو سدرة. (1992). *مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة*. بنغازي: جامعة قاريونس.

محمود فاروق محمد غراب. (نوفمبر، 2019). إمكانية استفادة مصر من التجربة الماليزية في مواجهة البطالة. *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*.

مكتب العمل الدولي، لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية. (2003). *سياسات سوق العمل النشطة، الوثيقة GB.288/ESP/2، الدورة 288*. جينيف.

مؤسسة التدريب الأوروبية. (2014). *عملية تورينو 2014 ليبيا*. ETFالوثيقة.

Calmfors, L., Forsland, A., & Hemsröm, M. (2001). Does active labour market policy work? Lessons from Swedish experiencess. *Swedish Economic policy Review; V:85 ; 61-124*.

Sahnoun, M., & Abdennadher, C. (2018). the assessment of active labor market policies: evidence from OECD countries. *Econ Polit, Springer international publishing AG, part Of springer Nature*.

The world bank. (2021, 8). *The world bank*. Retrieved from worldBank: https://data.worldbank.org/country/libya?view=chart

المعلومات البيوغرافية للباحث الأول:
الاسم: سامية عمران محمد حريب
الدرجة العلمية: محاضر
التخصص: اقتصاد
الاهتمامات: السياسة النقدية، الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد الكلي
البريد الإلكتروني: s.gajbouna@eps.misurata.edu.ly

المعلومات البيوغرافية للباحث الثاني:
الاسم: أسامة امحمد سالم الجمل
الدرجة العلمية: محاضر
التخصص: تجارة دولية ، الاستثمار ، الهياكل المالية للشركات ، الحوكمة
الاهتمامات: الحوكمة، الإدارة المحلية، الإدارة
البريد الإلكتروني: s.gajbouna@eps.misurata.edu.ly

مجلـة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 1 يونيو 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

التحول الديمقراطي: قراءات نظرية

عمران محمد المرغني الجداري
جامعة الزيتونة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
omranaljd@gmail.com

خيرية محمد الدغيلي
جامعة مصراتة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
k.alddaghili@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2022.02.18 تاريخ القبول: 2022.03.31 تاريخ النشر: 2022.06.03

الملخص

تتناول هذه الدراسة التحول الديمقراطي من ناحية تنظيرية تفسيرية، وبالتالي تهدف إلى تسليط الضوء على التحول الديمقراطي من خلال تتبع أدبيات التحول الديمقراطي، وكيفية تعاطى التنظير السياسي معه، بالإضافة إلى فحص وتحليل ظاهرة التحول الديمقراطي محاولة تفسير الأطر النظرية التي تناولت التحول الديمقراطي، واستخدمت الدراسة المدخل التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن التحول الديمقراطي يحتاج إلى تربة خصبة، تتجسد في خلق ثقافة الديمقراطية، ووثيقة دستورية يتخللها احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وأن عملية التحول الديمقراطي عملية تدريجية وليست طفرة فجائية. وأوصت الدراسة رغم الصعوبة بمكان، إسقاط تجربة التحول الديمقراطي لكل الدول، بكونه لكل دولة خصوصية من ناحية الولوج في مرحلة التحول الديمقراطي، إلا إن ذلك لا يمنع من الاستفادة من نجاحات تلك الدولة ومن تجاربها تجنبًا للانجرار في الصراعات والحروب الأهلية. والتأكيد على قيم الحكم الرشيد المتمثلة في الروح المدنية، والسماح السياسي، والانتماء السياسي، والمواطنة، وسرعة الإنتهاء من بناء مؤسسات الدولة وإضفاء عليها الطابع المؤسسي.

الكلمات الدالة: التحول الديمقراطي، الديمقراطية، النظم الدكتاتورية.

The Democratic Transition: Theoretical Readings

Omran Mohamed Aljdari
Azzaytuna University

Khiria Mohamed Alddaghili
Misurata University

Abstract

The study aims to shed light on the democratic transition by tracing the literature on democratic transition, and how political theorizing dealt with it, in addition to examining and analysing the phenomenon of democratic transition and trying to explain the theoretical frameworks that dealt with the democratic transition, and the study used the entrance Historical, descriptive and analytical method. The results of the study showed that the democratic transition needs fertile soil, embodied in the creation of a culture of democracy and a constitutional document that respects human rights and the rule of law and that the process of democratic transformation is a gradual process, not a sudden boom. The study recommended, despite the difficulty, to drop the experience of democratic transition for all countries, as each country has specificity in terms of accessing the stage of democratic transition. Emphasis on the values of good governance is represented in civic spirit, political permissiveness, political affiliation, citizenship, and the speedy completion of building and institutionalizing state institutions.

Keywords: Democratic transition, Democracy, Dictatorial regimes.

1. المقدمة

عرف القرن العشرين والواحد والعشرين العديد من التطورات التي شهدتها الدول، وخاصة في إطار ما يسمى بالثورة الديمقراطية العالمية حيث شهد العالم موجات من التحول الديمقراطي التي اجتاحت العالم والتي نتج عنها تحول عدة دول من الأنظمة الشمولية إلى الانظمة الديمقراطية، وقد شكلت العوامل الموضوعية الداخلية والخارجية التي أوجبت على الدول تبني الديمقراطية المؤشر الاصيل في عملية التحول، هذه الدراسة تهدف إلى تقديم تصنيفًا للمقاربات التنظيرية التفسيرية، وأيضًا إلى التعمق في فهم التحول الديمقراطي كمناخ جديد يفرض إشكاليات وتحديات، وعلاوة على ذلك النظر في مسألة التحول الديمقراطي من حيت الرؤى والمنهجية والأسس، والمقاربات النظرية .

2. الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات السابقة المرتبطة بالتحول الديمقراطي، نذكر منها ما يلي:

- **دراسة هنتجتون (1991):** استعرض الباحث في دراسته الأسباب التي أدت إلى التحول الديمقراطي، مؤكدًا أن جملة الأسباب الداخلية والخارجية لها دور فاعل في عملية التحول الديمقراطي، علاوة على دور نظرية المحاكاة أو كرات الثلج.

- **دراسة برزيوسكي (2000):** اقتفى الباحث في هذا البحث أثر ليبست بأن الديمقراطية ترتبط بالتطور الاقتصادي، وأن البلدان الأكثر ديمقراطية لديها مستوى تطور اقتصادي عالي. وخلص إلى أن ارتفاع دخل الفرد يرتبط بعملية التحول الديمقراطي، بمعنى كلما زاد دخل الفرد سارع ذلك في عملية التحول الديمقراطي.

- **دراسة بوثر وآخرون (2011):** هدفت إلى تفسير لماذا بعض الأنظمة تتحول نحو الدمقرطة، بينما البعض الآخر تظل تسلطية؟ ولماذا البعض أكثر ديمقراطية من البعض الآخ؟ علاوة على ذلك ، قدم الكتاب إطاًرا عمليًا من أجل الالتقاء النظري بين ثلاثة مداخل نظرية اهتمت بتحليل ظاهرة الدمقرطة، مدخل التحديث، ومدخل التحول، والمدخل البنيوي، هذا الالتقاء النظري للدمقرطة تمثلت في : التطور الاقتصادي والتقسيمات الاجتماعية، والدولة والمؤسسات السياسية، والمجتمع المدني، والثقافة السياسية، والتحولات أو التفاعلات الدولية بما في ذلك الحروب، علاوة على ذلك عوامل وظروف وشروط أخرى مرتبطة بذلك، أيضًا قدم مراجعة للدلالات التفسيرية

لهذه المقاربة بالإضافة إلى ذلك ركز على شروط ترسيخ الديمقراطية وتعزيزها، متجسدة في مجموعة الظروف التي تبدو أنها تدعم الديمقراطيات حالما يتم بناؤها، وأكثر من ذلك ركز على العديد من المفارقات حول الخصوصية للديمقراطيات الراسخة.

3. مشكلة الدراسة

من خلال تتبع الدراسات السابقة المرتبطة بالتحول الديمقراطي، يتبين بأن هناك عدداً قليلاً من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع باللغة العربية، فجل الدراسات تركز على دراسة حالة بذاتها، في حين الدراسات باللغة الانجليزية ركزت في غالبيتها على دراسة عملية التحول في دول أمريكا اللاتينية، ودول أوربا الغربية. فحقل العلوم السياسية عمومًا وحقل السياسات المقارنة خصوصًا قدم ومازال يقدم مساهمات جليلة أثرت على الفكر الانساني في مجال التحول الديمقراطي. وترتيبًا على ما سبق، يمكن التعبير عن مشكلة البحث في صورة التساؤل التالي:

كيف تعاطى التنظير السياسي مع مسألة التحول الديمقراطي.؟

4. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحول الديمقراطي من ناحية الأطر النظرية حيث تتجسد في:

1- تتبع أدبيات التحول الديمقراطي، وكيفية تعاطى التنظير السياسي مع التحول الديمقراطي.

2- تحليل وفحص ظاهرة التحول الديمقراطي.

3- محاولة وصف وتفسير الاتجاهات الفكرية التي تناولت التحول الديمقراطي

5. أهمية الدراسة

تتجسد الأهمية في دراسة التحول الديمقراطي، والذي يعتبر المتغير الاصيل في استقرار الدول والوصول إلى مرحلة التداول السلمي للسلطة، التي تسعى إليها كافة دول العالم، وهذا يتطلب الوقوف على الأطر النظرية والأسباب وأبعاد التحول الديمقراطي من جوانب مختلفة، بداية بتحديد مفهوم التحول الديمقراطي، وعلاقته بمفاهيم متشابكة، وصولاً إلى معوقات التحول الديمقراطي، الذي يجسد مرحلة خطيرة للدول التي تسعى للولوج في مرحلة الديمقراطية، إن الانتكاسة أو الفشل في مرحلة التحول في الغالبية تؤدي إلى إنتاج أنظمة استبدادية، أو الدخول في مرحلة صراع أو حرب أهلية تكون نتائجها وخيمة على الدولة.

6. منهجية الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك لغرض وصف وتحليل الأطر النظرية، وتحليل أسباب وأساليب، وتحديات التحول الديمقراطي، علاوة على ذلك، تسعى إلى استخدام المدخل التاريخي في محاولة لتتبع موجات التحول الديمقراطي التي شهدتها الدول.

7. الإطار النـــظـــري

أولا- المداخل النظري

من خلال استعراض الأدبيات التي تتناول التحول الديمقراطي يتبين بأن هناك عدة مداخل نظرية رئيسية لتفسير وتحليل هذه الظاهرة:

1-المدخل التحديثي: الذي يؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية الديمقراطية، ويربط بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية.

ومن الأوائل المنظرين لهذا المدخل آدم سميت من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطًا ضروريًا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي، ولتحديد العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تتضح من خلال اطروحة ليست من خلال تأكيده على وجود ترابط بين الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية (بوتر، 2011، ص 42) وعليه فإن" ليبست" رؤيته تقوم على افتراض أن التنمية الاقتصادية هي التي أدت إلى الديمقراطية (Diamond, 1996, pp. 30-31) أن التنمية هي المحدد الأكثر الأهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة.

2-المدخل الانتقالي: الذي يركز على العمليات السياسية، وعلى مبادرات وخيارات النخبة لتفسير عملية الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي ليبرالي، من أشهر منظري هذا المدخل روستو فكرتهم تتمحور حول كيفية تحقيق الديمقراطية، ويرى ضرورة وجود مدخل تطوري تاريخي، يزعم أنصار المدخل الانتقالي أن المسار التاريخي للديمقراطية الليبيرالية يتحدد، جوهريًا، من خلال مبادرات وأفعال النخب، وليس عن طريق بنى القوة المتغيرة، إلا أن مبادرات و خيارات النخبة لا تحدث أبدًا في فراغ، حيث إنها تتشكل إلى حد ما بالبنى المجتمعة، مجموعة من القيود الطبيعية والاجتماعية، مجموعة من الفرص المتغيرة، مجموعة من المعايير، والقيم التي يمكن أن تؤثر على محتوى واتجاه خيارات النخب (بوتر، 2011، ص34).

3-المدخل البنيوي: الذي يهتم بأثر تغير بنى القوة والسلطة على عملية التحول الديمقراطي، يفسرها وفقًا لفكرة ومفهوم القوة والسلطة المتغيرة، ويستند الافتراض الأساسي للمدخل البنيوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجيًا لبنى السلطة والقوة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، تضع قيودًا وتوفر فرصًا تدفع أعضاء النخب السياسية وغيرهم، في بعض الحالات، في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، بينما في بعض الحالات الأخرى، قد تقود علاقات وتفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى، وبحسبان أن بنى السلطة والقوة تتغير تدريجيًا عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات المدخل البنيوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد، من أنصار هذا المدخل بارنجنون مور، ديتريكر وشماير، وتستند تفسيرات المدخل البنيوي على الافتراض بأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية، أو نحو أي شكل سياسي آخر يتشكل ويتحدد أساسًا وجوهريًا، بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية والمتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، فعلى الرغم أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة، إلا إن هذه المبادرات والخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود والفرص البنيوية المحيطة بها (بوثر، 2011، ص 77).

ثانيا – التحول الديمقراطي ومفاهيم متشابكة

هناك عدة مفاهيم تتداخل مع مفهوم التحول الديمقراطي لدرجة عدم القدرة على التمييز بين مفهوم التحول الديمقراطي، وهذه المفاهيم المتشابهة، لهذا تسعى هذه الدراسة لمحاولة تأصيل عدد من المفاهيم التي ارتبطت بالتحول الديمقراطي منها الانتقال الديمقراطي، والإصلاح السياسي، والتحول الليبرالي، والترسيخ الديمقراطي.

فالتحول الديمقراطي هو المرحلة التي تسعى فيها الدول للتحول من مرحلة اللاديمقراطية إلى مرحلة ديمقراطية، فالنظام السياسي الذي يشهد مرحلة تحول ديمقراطي يمر بالمرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، باعتبار إن مرحلة التحول الديمقراطي مرحلة ما بين الأنظمة التسلطية والانظمة الديمقراطية، فعندما تسعى الأنظمة التسلطية للعبور من مرحلة اللاديمقراطية إلى الديمقراطية، هذه المرحلة تسمى بالتحول الديمقراطي، هذه المرحلة تعاني الكثير من المثالب، وهذه المرحلة قد لا تنجح وتنتكس، وقد تواجه اجهاضات، ولكن تسعى الكثير من الدول في ظل وجود ثقافة الديمقراطية إلى العبور لهذا الجانب، فعملية بناء الديمقراطية يعتبر أمر ضروري لأن شكل النظام السياسي المؤسساتي والقانوني يلعب دورًا مهمًا في استمرارية ونجاح النظم الديمقراطية (بولس، 2012، ص 26).

بينما يعتبر الانتقال الديمقراطي مرحلة حساسة، ومعقدة حيث يقصد بالانتقال الديمقراطي في أدبيات السياسة، وصف أي بلد تخلى عن نظام حكم سلطوي ودخل تدريجيًا وبشكل سلمي إلى تجربة جديدة أكثر ديمقراطية، وتشير إلى التحول في الأبنية والاهداف، والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية، والنظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلفة بسبب تعايش كل من مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق حيث توجد ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي: الانتقال عن طريق الانتخابات النزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخرى مثل طبيعة الثقافة السياسية، ووجود بيئة دولية مناسبة لتحول يمثل التحول الديمقراطي مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي (بلعور، 2010، ص 2).

من بين المفاهيم المتشابكة مفهوم الإصلاح السياسي الذي يعني القيام بعملية تغيير في الابنية السياسية والمؤسساتية ووظائفها وأهدافها، ويعني أيضًا زيادة فعالية، وقدرة النظام السياسي على التعامل مع جميع المتغيرات والإشكاليات الجديدة، فالإصلاح هو تغيير يكون من داخل النظام وبأدوات نابعة من داخل النظام، ويقوم الإصلاح السياسي نتيجة لتآكل النظام السلطوي في حد ذاته ما يعمل على تحفيز نخب المجتمع للضغط من أجل تحقيق التحول الديمقراطي، الإصلاح السياسي يعتبر مرحلة تسبق عملية التحول الديمقراطي (محمد، 2018، ص13) وفي نفس الصدد فالتحول الليبرالي يتمتع بحرية محكومة من خلال الاهتمام بالحريات العامة القائمة على ضرورة الاعتراف بدور الفرد في المجتمعات من خلال السماح له لتحقيق ذاته واهدافه الخاصة التي تتغير مع تغيرات الظروف (محمد ،2018، ص 58) بالتالي يشير إلى مختلف التغيرات التي تحد من تدخل الدولة في حياة الناس، بالعمل على تخفيف حدية القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي، وتسمح بحرية التعبير للمعارضة، ويعتبر خطوة نحو فرض الضغوطات لتحقيق التحول الديمقراطي، ولكن ليس بالضرورة يقود إلى تحقيق الديمقراطية (أحمد، 2016، ص 7).

ويذهب الفقه السياسي في طرح مفهوم آخر يتشابك مع المفاهيم السابقة يتجسد في الترسيخ الديمقراطي الذي يعتبر مرحلة رسوخ الديمقراطية مرحلة متقدمة من عملية التحول الديمقراطي، وتحتاج إلى وقت وجهد بشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة، والترسيخ عملية يتم بمقتضاها تحويل كل مظاهر وترتيبات مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية إلى مؤسسات سياسية معترف بها، منتظمة، ومقبولة من قبل المواطنين الذين يخضعون لها، فهى

عملية تطوير وتعزيز لنظام الديمقراطي لكي يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر ولديه القدرة على الاستمرار، وعملية الترسيخ أهم مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي (مسعودي، 2014، ص 150).

وبناء على ما سبق فمفهوم الترسيخ الديمقراطي يهدف إلى تعزيز وتطوير النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر يكون قادراً على الاستمرار.

ثالثا – أسباب التحول الديمقراطي

مثلت عمليات التحول الديمقراطي الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الاخيرة من القرن العشرين، فالموجة الأولى بدأت في العشرينيات من القرن التاسع عشر، وانتهت في عام 1928م، في الدول مثل الولايات المتحدة وسويسرا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا والارجنتين وأيرلندا وأيسلندا، ويرجع المفكرين الأسباب التي أدت إلى هذه الموجة هي النمو الاقتصادي، والتصنيع، والتطور الاجتماعي، المتجسد في التحول الحضري، وظهور البرجوازية والطبقة المتوسطة، ونمو الطبقة العاملة، وخفض التفاوت الاقتصادي، وكذلك البروتستانتية شجعت على التحول وانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وما نتج عنها من انهيار الإمبراطوريات بعد الحرب (Huntington, 1991, p. 74).

يتضح من هذا أن هناك عودة عن الديمقراطية الليبرالية ، ولكن الواضح إن الاتجاه نحو الديمقراطية اكثر من العودة عنها، فالدول التي واكبت أو زادت إلى الديمقراطية ضعف عدد الدول التي رجعت إلى النظم الشمولية.

بدأت الموجة الثانية من التحول الديمقراطي1943–1962 حيث شكل انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، الذي عمل على الدفع بعملية انشاء مؤسسات ديمقراطية في الدول التي انهزمت في الحرب، حيث وصل عدد الدول الديمقراطية عام 1964 حوالي 36 دولة، المانيا الغربية وايطاليا والنمسا واليابان ، وأبان الحرب البرازيل و كوستاريكا وفي آواخر عام الأربعينات، تحركت تركيا واليونان باتجاه الديمقراطية، وفي امريكيا اللاتينية بدأت الأرجواي بالتحول إلى الديمقراطية، وأعقبها الارجنتين وكولومبيا والبيرو وفنزويلا، هذه الفترة شهدت ايضًا عودة عدة دول عن الديمقراطية الليبرالية من البيرو إلى البرازيل وصولًا إلى بولندا والارجنتين ويبلغ عدد الدول التي بقت على درب الديمقراطية حوالي 30 دولة (Huntington, 1991,p.74).

أما الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية البداية 1974، حيث نجد أن النظم التي تحولت من الشمولية إلى الديمقراطية أكثر من ثلاثين دولة بأوربا وآسيا وامريكيا اللاتينية، والواضح أن التحرك نحو الديمقراطية بدأ يأخذ سمة المد العالمي، انضمت اليونان إلى الديمقراطية، وفي عام 1975 التحقت اسبانيا بركب الديمقراطية،

وفي امريكيا اللاتينية بدأت من الاكوادور والبيرو وكذلك بوليفيا والأرجنتين، ثم لحقت بركب الديمقراطية الأورجواي والبرازيل، أما في امريكيا الوسطى امتداد الاشعاع الديمقراطي إلى الهندوراس و بلغاريا وجواتيمالا، وفي آسيا 1977م عادت الهند التي تعد الدولة الديمقراطية الأولى في العالم الثالث، بالإضافة إلى الفلبين وكوريا وتايوان وباكستان وامتد ليشمل المكسيك، وفي نهاية عقد الثمانيات اجتاحت موجة التحول الديمقراطي الدول الشيوعية، بدأت من المجر وجمهوريات البلطيق وبولندا وتداعيات الأنظمة الشمولية في المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا، وكذلك بلغاريا

وارتفعت حصيلة الدول التي تحولت إلى الديمقراطية بحلول عام 1996 ما يقارب عن 117 دولة ,,Diamond) .1996, p. 44)

مجمل القول رغم الانتشار السريع للديمقراطية في الغالب الوضع يتطلب تطوير المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الديمقراطية فترة من الزمن وجهًدا مضنيًا فقد ترسخت الديمقراطية في الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة عبر فترة زمنية ليست بالبسيطة فقد أخدت عدة عقود(Haynes, 2001, p. 4) فالموجة الثالثة ناتجة عن تراكمات الموجة الأولى والثانية، وتوجد عدة أسباب أسهمت في ظهورها منها مشكلة شرعية النظم الشمولية، النمو الاقتصادي، التغيرات الحاسمة في العقائد وأنشطة الكنيسة الكاثوليكية، التغير فى سياسات الفاعلين الدوليين.

وأمام هذا التحليل فإن الديمقراطية بدأت بتوسع كبير تكتسح العالم مستفيدة من الظروف والمتغيرات الدولية، وعليه التحرك باتجاه الديمقراطية كان ظاهرة عالمية، ففي الفترة الأخيرة تحركت موجة الديمقراطية عبر جنوب اوروبا، واجتاحت افريقيا وتحركت صوب آسيا، وزعزعت الدكتاتوريات في النموذج الشرقي وصولًا إلى افريقيا، وفي هذا الإطار يقدم صموئيل هنتجتون جملة من الأسباب (Huntington,, 1991, p.75).

1–مشكلة شرعية النظم الشمولية في عالم حازت فيه مبادي الديمقراطية قبولاً لدى الجميع، واعتماد هذه الأنظمة على شرعية الاداء وانهيار هذه الشرعية تحت وطأة الهزائم العسكرية والفشل الاقتصادي وازمات النفط التي شهدتها الأعوام السبعينيات.

2–النمو الاقتصادي العالمي غير المسبوق في الستينيات، والذي ارتفعت على أثره مستويات المعيشة والتعليم والطبقة المتوسطة الحضرية في عدة دول.

3–التغيرات الحاسمة في العقائد وانشطة الكنيسة الكاثوليكية والتي ظهرت على أثر مجلس الفاتيكان الثاني بين عامي 1963– 1965 وتحول الكنائس القومية من الدفاع عن الواقع إلى معاداة النزعة الاستبدادية، ومولاة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

4–التغيرات التي طرأت على سياسات عناصر خارجية، وبينها توجه المجموعة الاوربية في آواخر الستينات إلى توسيع نطاق عضويتها، والتحول الهائل في السياسة الامريكية بدءا من عام 1974 إلى دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في الدول الاخرى، والتغير الجدري الذي أحدثه جورباتشوف في آواخر الثمانيات في السياسة السوفيتية باتجاه الحفاظ على الامبراطورية السوفيتية.

5–كرات الثلج أو تداعى الإحداث الذي دعمته وسائل الاتصال الدولية الجديدة، والتحولات المبكرة التي شهدتها الموجة الثالثة، مما دفع بنماذج للجهود المتوالية الرامية إلى تغيير الأنظمة في الدول الأخرى.

رابعا – خصائص التحول الديمقراطي

1–عملية معقدة ونسبية، تبرز نسبيتها في احتمال تعرضها لانتكاسات، ومخاطر تؤثر على سير العملية الديمقراطية وتعيد النظام السلطوي، ومعقدة كونها نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتتسم بسمة التعقيد كونها تتضمن تغيرات في الأهداف والأبنية (بلعور، 2010، ص11) وتتميز عملية التحول الديمقراطي بغموض كبير، وغير معروف في فترة التحول من الخاسر أو الفائز، حتى في حالة وجود اتفاق مسبق على أهداف التحول السياسي والاقتصادي، فالعمليات التي من خلالها تتحقق الأهداف تتفاوت، والدول التي يحدث فيها تحول تتباين في مستويات عدم الاستقرار الحكومي، والجمود في اتخاذ القرار، وظهور احتجاجات عنيفة، وحروب تشترك فيها مجموعات عرقية مختلفة (Wels, 1994, p. 381).

2–التدرج والمرحلية، أن عملية التحول الديمقراطي لا تتم بشكل مفاجئ، وإنما تمر بعدة عمليات، وتحتاج لفترة زمنية تختلف مدتها من دولة إلى أخرى ورغم الاختلاف والتباين في تجارب الانتقال بين الدول واختلاف العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي إلا أن أغلب الدول مرت عبر مسارات ومراحل لتحقيق ذلك (شوبكي، 2016، ص 92).

3- التأثر بالبيئة الداخلية والخارجية، إن عملية التحول الديمقراطي تتأثر بعدة عوامل من البيئة الداخلية والخارجية، فمع انهيار المعسكر الاشتراكي وتشكل النظام العالمي بزعامة الولايات المتحدة جعلها اكثر هيمنة على العالم، واسهمت المؤسسات المالية الدولية في قيام مجموعة من الدول بسلسة إصلاحات نحو الديمقراطية، ولعبت ثورة المعلومات والاتصالات دوراً بالغ الاهمية في كشف السياسات الداخلية للدول، وساهمت في نقل تجارب الدول في التحول الديمقراطي للدول الاخرى، والتدخل الخارجي دوره مؤثرًا في تبني الانظمة الديمقراطية، اما عن دور البيئة الداخلية فهو أكثر خطورة من البيئة الخارجية لأنه مهما تعاظمت العوامل الخارجية دون إرادة وطنية وتوافق ديمقراطي بين الأطراف السياسية الداخلية لن تنجح تجارب التحول الديمقراطي (شوبكي 2016، ص93).

خامسا – مراحل التحول الديمقراطي

1- مرحلة انهيار النظام السلطوي

تعتبر هذه المرحلة إنها الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، وشهد من خلالها المجتمع عدة صراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول، وتحديد قواعد اللعبة السياسية، والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية (حمد ، 2018، ص77) وهى المرحلة الأولى للتحول الديمقراطي، حيث تظهر في المجتمع العديد من الصراعات بين الذين يقودون عملية التحول الديمقراطي، والذين يريدون عمل بعض الإصلاحات في النظام، وبين الذين لا يريدون إجراء أية إصلاحات، ويهدف الذين يريدون إصلاحات جزئية إلى الحفاظ على شرعية النظام وتماسكه في مواجهة الظروف المحلية والخارجية التي تهدده.

فالمؤشر الحقيقي لانهيار الأنظمة الاستبدادية التسلطية يكمن في عجز هذه الأنظمة عن التجاوب مع الجماهير وغياب تام للغة الحوار واستخدام كبير للقمع إلى توجه تحرري، بالإضافة إلى غياب حرية الفكر والتعبير عن الراي وغياب الأحزاب السياسية الحقيقية التي تؤمن بالتعددية السياسية الحقيقية، وليست الصورية ووجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقية تفعل القناة بين الحاكم والمحكوم، في هذه المرحلة لا يشترط أن يعقب انهيار النظام السلطوي حدوث تحول للنظام الديمقراطي، إذ يمكن أن يكون التحول لنظام سلطوي آخر(البوشي، 2016، ص 17).

2-مرحلة اتخاذ قرار النظام الديمقراطي

تعتبر هذه المرحلة من أخطر وأهم مراحل التحول الديمقراطي، لأن النظام فيها يقف على الحافة، إما أن يستكمل عملية التحول التي بدأها أو يرجع إلى النظام السلطوي، وينظر إلى هذه المرحلة على أنها خليط بين مؤسسات النظام القديم والنظام الجديد، والديمقراطيون، والسلطويون فغالبا ما يتقاسمون السلطة سواء من خلال الصراع أو الاتفاق(حسن، 2017، ص 47) ويحدث التحول عندما يتكيف النظام مع المطالب والإصلاحات الجديدة، ومن ثم يكون قادرًا على الحفاظ على ذاته مع عمل تغييرات جوهرية فيه، وهذه المرحلة من المراحل المهمة في عملية التحول الديمقراطي.

3-مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي

هذه المرحلة يكتسب التحول طابعه المؤسسي فيتم الاتفاق بين القوى السياسية المختلفة على قواعد اللعبة السياسية الحاكمة لها، ويتم الالتزام بها من قبل جميع القوى السياسية الفاعلة (مرزوقي، 2012، ص107) في هذه المرحلة يتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة، ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي، ويسود اعتقاد لدى القيادة السياسية، والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطية من أجل استمرار النظام، وبقائه، وتظهر القوى المعارضة، وتطرح قضايا مهمة، وتظهر هياكل جديدة، ويكون هناك شفافية في الطرح بالإضافة إلى الاهتمام بنشر الثقافة السياسية لترسيخ الديمقراطية، ومن أهم خطواتها الإصلاح الدستوري والتشريعي، وإرساء مفاهيم دولة القانون، والانتخابات العامة الحرة والنزيهة، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية، واستحداث وتفعيل البرلمانات، وإقرار وكفالة ممارسة الحقوق والحريات العامة.

4-مرحلة النضج الديمقراطي

تعتبر أعلى مراحل التحول الديمقراطي، وتسعى الدولة في هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي بالرفع من كفاءة، وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال عمليتين مستقلتين ومترابطتين هما الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية (كنزة و وردة، 2017، ص 77) ونقصد بالديمقراطية الاجتماعية مشاركة فاعلين جدد في العملية السياسية سواء الشباب أو النساء، حيث يتم تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية، التي تعتبر حجر الأساس في بناء الديمقراطية وتستوعب الديمقراطية الاجتماعية الأجانب حيث ينطبق عليهم شرط المواطنة من حيث الحقوق والواجبات، وبالنسبة للديمقراطية

الاقتصادية، فهي ترتكز على امتلاك المواطنين أفرادًا، وجماعات الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي، من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية، (حسن، ، 2017، ص 47) بمعنى إن مرحلة النضج تعني توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل والثروة، وإتاحة التعليم والرعاية الصحية، والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة في الفرص دون تمييز، وكذلك الضمان الاجتماعي للفقراء والعاطلين عن العمل والعاجزين عنه والمتقاعدين (مسعودي، 2014، ص 150).

سادسا: مؤشرات التحول الديمقراطي

يوجد عدة مؤشرات يمكن من خلالها رصد وجود تحول ديمقراطي في نظام ما من عدمه ومن أهم هذه المؤشرات:

1. **انتخابات حرة ونزيهة**

تعتبر حرية ونزاهة العملية الانتخابية أساس شرعية النظام السياسي، عندما تكون الحكومة منتخبة ينظر لها على أنها شرعية وديمقراطية، أما غياب الديمقراطية فهو أحد أهم العوامل التي تظهر الحاجة إلى إجراء تحول ديمقراطي (مرزوقي، 2012، ص 114) إن العملية الانتخابية مهمة، لكونها مرتبطة بعناصر أخرى تعنى بالتحول الديمقراطي، ونجد أن هناك مجموعة من العناصر يمكن من خلالها الحكم على نزاهة الانتخابات من عدمها وهي:

حرية الانتخابات: الانتخابات تعتبر حرة بالنظر إلى مدى السماح بالتعبير الكامل عن الإرادة السياسية لحرية الشعب، والتي تشكل أساس الحكم، ولكي تكون الانتخابات حرة لابد من توافر الحريات التالية حرية التعبير والرأي والإعلام، وحرية التجمع السلمي، وحرية تأسيس الجمعيات، المساواة دون تمييز (مرزوقي، 2012، ص 114).

سلامة الانتخابات: وهي أهم شروط العملية الانتخابية الديمقراطية، حتى تكون الانتخابات سليمة

نزاهة الانتخابات: ويقصد بالنزاهة هنا نزاهة الإجراءات، ونزاهة الآثار المترتبة عن الانتخابات، ونزاهة الاختيار الفعلي للناخب يمكننا الحديث عن وجود تحول ديمقراطي دون وجود انتخابات حرة ونزيهة، تتسم بقدر عال من الشفافية، حتى تضمن فرصًا متكافئة لكل الأطراف المتنافسة في الوصول إلى السلطة، ويتمكن من خلالها أفراد

المجتمع الناخبون من ممارسة حق الاختيار بحرية كاملة، والانتخابات تعتبر وسيلة مهمة لضمان اختيار الحكام في النظام الديمقراطي، ووسيلة للتعبير عن سيادة الشعب .

2. بناء المؤسسات الديمقراطية

وجود المؤسسات الحديثة في النظام السياسي من أهم مؤشرات التحول الديمقراطي، وذلك لأن مستوى المؤسسية في المجتمع معيار أساسي للديمقراطية، وإن غياب المؤسسات يعوق الوصول إلى ديمقراطية حقيقية، لذلك يمكن القول أن المؤسسات ترتبط عضويًا بالتحول الديمقراطي، ويؤكد عالم السياسة الأمريكي مايرون ويتر أن أي نظام سياسي حديث يتميز بالضرورة بوجود العديد من المؤسسات، والإجراءات لحل وتسوية الصراعات التي تلازم المجتمعات الحديثة، ويرجع ويتر، تميز مجتمع على مجتمع آخر بقدرة أفراد المجتمع على بناء واستمرار المؤسسات (Lipset., 1995, p. 54) اهتمت كثير من الأدبيات والدراسات الغربية ببيان فضل المؤسسات على التنمية السياسية، والتحول الديمقراطي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها: تفترض عمليات التحديث والتنمية السياسية والتحول الديمقراطي بناء مؤسسات قوية في المجتمعات النامية، فلا توجد استراتيجية محددة لبناء المؤسسات، فالمؤسسات يجب أن تنبع من واقع المجتمع، وتعمل وفق القيم السائدة فيه، وبهذا تستطيع المؤسسة أن تتعرف على مطالب المجتمع ، وتتخذ القرارات الكفيلة بالاستجابة لها.

إن بناء المؤسسات يفرض على القيادة السياسية إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة في الحياة العامة، وعمليات التحول الديمقراطي تتطلب بناء مؤسسات سياسية تحقق شروط الفاعلية والتأثير، أو ما يعرف بمعايير المؤسسية حتى تتمكن أداء دورها في بناء وتأسيس نظام سياسي وديمقراطي (مرزوقي، 2012، ص 115).

3-حرية الرأي والتعبير

العديد من الباحثين والسياسيين تحدثوا عن الحريات بشكل عام، وما يهمنا هو حرية الصحافة وحرية الرأي اللذان وضعهما ضمن الحريات الفكرية عندما صنف الحريات العامة، ومعنى الحرية الفكرية، أن يكون للإنسان المقدرة، على إظهار أفكاره أما حرية الصحافة فتعني أن لا تكون هناك رقابة من قبل السلطة على ما تنشره الصحف من أخبار وتحقيقات وأعمدة ومقالات، وتسهم بها في توعية الجماهير والرقابة على أجهزة الدولة،

ومحاربة الفساد ومناقشة السياسات العامة، وعرض مختلف الآراء المؤيدة منها والمعارضة، ويعد هذا مؤشرًا من مؤشرات التحول الديمقراطي(Lipset., 1995, p57)

4-سيادة القانون

يقصد بسيادة القانون أن تكون هناك مجموعة من القواعد تنظم الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية في المجتمع، ويلتزم بها الحاكم والمحكوم، لذلك ذهب أحد كبار رجال الثورة الفرنسية ميرابو إلى القول، إن القانون سيد العالم، وإن النظام الديمقراطي يجعل السيادة للجماعة وليس للحاكم مع الاعتراف بحقوق الأفراد، وحرياتهم واعتبارهًا حقوقًا مقدسة لا يجوز المساس بها، وتصونها السلطة وتحميها، كما أن سيادة القانون هي الضمانة الأساسية لحقوق الأفراد، وحرياتهم في مواجهة تعسف السلطة، وكفالة المساواة بين المواطنين دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة، وبدون سيادة القانون لا يمكن قيام الديمقراطية، وإن اجتمعت العناصر الأخرى، و بصفة عامة، يمكن القول أنه مع تعدد المؤشرات التي يمكن الاستناد عليها للقول بحدوث تحول ديمقراطي في بلد ما إلا انه لا مناص من وجود المؤشرات الأربعة السابقة ذكرها (مرزوقي، 2012، ص15).

سابعا – العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي

هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في حدوث عملية التحول الديمقراطي، ويمكننا تصنيفها إلى مجموعتين هما:

أ). العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي

1. دور القيادة السياسية والنخب السياسية:

القيادة السياسية عامل مهم، وحيوي في إقامة الديمقراطية، فالقيادة السياسية تبادر باتخاذ قرار التحول الديمقراطي على إثر دوافع متنوعة حيث إنه من الضروري لعملية التحول الديمقراطي، وجود قيادة ماهرة، يتسنى لها المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية، وحماية الأفراد من تعسف، وديكتاتورية الدولة، وعمل حوار وطني مع الجماعات الاجتماعية المعارضة المختلفة، التي تهدد عملية التحول مصالحها، ومحاولة الوصول إلى أكثر وسيلة ترضى جميع الأطراف وتحقق مصالحهم (البوشي، 2019، ص 10).

2. انهيار شرعية النظام السلطوي:

إن الشرعية من أهم مرتكزات استمرار النظام السياسي، فإذا فقد هذه الشرعية وأخفق في حل المشاكل والأزمات التي تعترض المجتمع يؤدي ذلك إلى فقدان الشرعية والقبول الجماهيري والرضاء الشعبي، (أحمد، 2016، ص5) وتنشأ النظم السلطوية للخروج بالدولة من الأزمات اقتصادية، استقطاب جماعي، عنف، وإعادة تأهيل المجتمع، وذلك لمدة زمنية معينة، وبعدها إما أن تكتمل مهمتها إن نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي السلطة، أو تنتهي شرعيتها في حالة فشلها في تحقيق ما خول إليها من مهام، وهناك مظاهر أخرى تحمل في طياتها فقدان النظام السياسي شرعيته، منها التغيير في القيم المجتمعية، وثقافة المجتمع، وبالتالي يصبح المجتمع أقل تسامحًا، وتفاعلًا مع النظام، ومؤسساته في مواجهة موجات الغضب، وتختلف مشاكل الشرعية في النظم السياسية للدول حيث يمكن أن تكون نتيجة ضعفه لاستقطاب الجماهير أو نتيجة انعدام آليات التجديد الذاتي للشرعية، أو نتيجة عدم تحقيق الوعود، وهذا يؤدي إلى ضعف، وتدهور النظم السياسية، فالنظم السياسية التي تعاني من المشاكل تميل إلى انتهاك القواعد الدستورية، والقانونية، وتحويل الدستور إلى وثيقة شكلية توضع لتغطية ممارسات الحاكم، وإضفاء الشرعية عليها، لذلك من السهل إقراره وتغييره وخرقه، نستنتج من ذلك نظام يعاني من مشكلة غياب الديمقراطية مما يؤدي إلى المعاناة من غياب الاستقرار، وفقدان الكفاءة في الإنجاز، ولضمان الحفاظ على شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة، وعلى استقرارها، والحل يتمثل في انتهاج الديمقراطية

العوامل الاقتصادية:

يعتبر الاقتصاد عامل مهم في عملية التحول الديمقراطي بسبب العلاقة المتشابكة مع السياسة، فالزيادة في النمو الاقتصادي بدوره يزيد من ارتفاع مستوى التعليم مما يؤدي لخلق قوى اجتماعية جديدة تريد التعبير عن مصالحها من خلال قنوات ومؤسسات شرعية، تهدد استقرار النظام القائم فتلجأ الدولة عند وجود اختلالات إلى اقتراح بعض الاصلاحات (اسماعيل، 2007، ص 33).

3. الثقافة السياسية:

تعرف الثقافة السياسية بانها مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السياسية المسيطرة في الدولة، والنظام السياسي يخلق ويفرض ثقافة سياسية تتماشى مع النظام الحاكم، أي تتعلق بالتوجهات السياسية نحو النظام السياسي التسلطي فكلما كانت الثقافة السياسية سليمة كلما ساهمت في نجاح التحول الديمقراطي، ويختلف دور

العامل الثقافي من مرحلة لأخرى، ففي بداية عملية التحول تكون الثقافة أقل أهمية من مرحلة بناء المؤسسات الديمقراطية (اسماعيل، 2007، ص 33).

4. قوة المجتمع المدني:

مؤسسات المجتمع المدني حجر الأساس للديمقراطية، حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات، فهم يتخذون الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التي تتصارع، والتي تؤدي إلى تآكل قدرة الحكام السلطويين على السيطرة على مجتمعاتهم، فالمجتمع المدني هو عبارة عن، جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنظمة بشكل رسمي وتعمل في ميادينها في استقلال نسبي عن سلطة الدولة(شوبكي، 2016، ص 76) والتي تسعى بطريقة ما إلى توطيد ما هو قائم من القواعد والمعايير، والهياكل الاجتماعية أو تغييرها، ويشمل المجتمع المدني على تنوع هائل ونطاق واسع من الاختلافات من حيث الأغراض، والأحجام ، والموارد، والأشكال المؤسسية، والثقافات التنظيمية، وأساليب إدارة الحملات، ومن هنا يتضح لنا أن المجتمع المدني مظلة عريضة لكثير من المنظمات مثل الأحزاب والنوادي والنقابات وجماعات الضغط والجمعيات الأهلية (سلامة ، 2016، ص 44).

ب). العوامل الخارجية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي

1. دور القوى الكبرى

يمكن الإشارة إلى دور الدول التي تتحكم في السياسة الدولية في اتجاه دول العالم الثالث، فالولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورًا داعمًا في التحول الديمقراطي بشتى الطرق سواء الطرق المباشرة أو غير المباشرة، من خلال العديد من الاساليب الدبلوماسية والمالية حيث تصاعد التركيز الخطابي على قضية الديمقراطية لأنها تحتل مكانة بارزة في الاجندة الدولية الجديدة، هناك مؤشرات توضح أن البيئة الدولية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي سابقًا أفرزت توافق بين القوى الكبرى، حول ضرورة لعب دور كبير لدعم التحول الديمقراطي (سمية، 2013،ص 24) .

2. أثر العدوى في الانتشار

أثر العدوى والتقليد كرات الثلج، للتحول الديمقراطي الناجح من دولة إلى دولة أخرى، حيث يشجع ذلك على إحداث تحول ديمقراطي، ففي أوائل موجة التحول الديمقراطي ، ونجاحها شجعت الدول الأخرى على السعي في طريق الديمقراطية (حسن، 2017، ص 49).

3. تأثير النظام الدولي الجديد

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الشيوعي الذي كان يمثل القاعدة الكبرى لهذه الانظمة السلطوية بالغ الاثر على الدول التي انتهجت التحول الديمقراطي، وتحولت أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية، وكذلك تدعم القوى والاتجاهات المعارضة التي تطالب بالحرية والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب الرأي العام (شوبكي، 2016، ص 79).

ثامنا – أنماط التحول الديمقراطي

أنماط التحول الديمقراطي تعني الأشكال أو الإجراءات التي اتخذها التحول من نظام سلطوي إلى نظام آخر ديمقراطي، للوصول إلى الديمقراطية فقام صمويل هنتجتون (Huntington, 1991, p185)بتحديد ثلاثة أنماط وهي:

– **التحول من أعلى:** ويسميه البعض منحة الديمقراطية هذا النمط تمنح السلطة الحاكمة للشعب حق ممارسة الديمقراطية، والدافع في الغالب عندما تشعر القيادة، والنخبة الحاكمة، بأن الانشقاق على النظام القائم تصاعد حدته، وأن محاولة استخدام القوة ضد الجماهير أصبحت وشيكة الوقوع، بالتالي تأخذ بزمام المبادرة، وتمنح الشعب بعض الإصلاحات، وقد يكون ذلك انعكاسًا لرغبة حقيقية في التحول نحو الديمقراطية أو حيلة سياسية للخروج من مأزقها، وبالتالي تتيح لنفسها الوقت لصياغة آليات جديدة تمكنها من مد هيمنتها.

ويمكن التمييز بين نوعين من القيادة التي تبادر بإحداث التحول هناك: مبادرة القيادة السياسية المدنية التي يرتبط اختيار هذه النخبة بالحاجة لإجراء تغيير رمزي تستقبله القوى الاجتماعية، والإقليمية، والدولية المعنية باعتباره نقلة جذرية، واختلاف تام مع الحقبة السابقة خاصة على مستويات التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والخطاب الإيديولوجي عن طريق اتخاذ جملة من القرارات التي تستهدف إحداث التغيير الجذري (Huntington, 1991,p185).

وبالتالي يعتبر تحولاً دعائياً من وجهة نظر النخبة الحاكمة إلا أنه لا يفقد المغزى المهم لعملية التحول، بمعنى إنه لا ينبغي اعتباره مبررًا لتجاهل التطور الذي حدث في النظام السياسي، بسبب التحول لأن الطابع الدعائي يختفي تدريجيًا لصالح تحول ديمقراطي تدريجي، وهناك مبادرة القيادة العسكرية الحاكمة حيث لا يعتبر أصحاب

المبادرة الثانية العسكريون أنفسهم حكاما دائمين للبلاد ويقدمون تصورا مفاده أنه بمجرد أن يصححوا الأخطاء التي دفعتهم لتولي السلطة سوف يتنازلون عن السلطة، ومع ذلك يحتفظون لأنفسهم بحق العودة إلى السلطة مرة أخرى فعندما تكون هناك ضرورة لذلك أو عندما تتهدد مصالحهم، ويعني ذلك أن قادة النظام السلطوي مدنيون كانوا أو عسكريون فهم يؤدون دورًا حاسمًا .

– **التحول من خلال التفاوض:** هذا النمط تضطر النخبة الحاكمة للتخلي عن نظامها السلطوي الذي أصبح مهددًا بعدم الاستقرار الداخلي، ومعرضا لضغوطات عنيفة تبلغ بانهياره، ومصدر الضغوطات هو الرأي العام والضغوطات الغربية اللذان يظهران حماسًا متزايدًا للديمقراطية وحقوق الإنسان (العقون، 2010، ص 169).

إن عملية التحول الديمقراطي تكون من خلال مبادرة مشتركة من النظام الحاكم والمعارضة معًا، فالنظام السلطوي يدخل في حوار مفتوح ويتفاوض مع قادة المعارضة. وقد تنتج المفاوضات بين النظام الحاكم والمعارضة عن اتفاق تضع في الاعتبار المصالح الحيوية للقوى المشاركة فيه أو لا يتم ذلك إلا بعد الدخول في مساومات، وتنازلات منِ قبل النظام الحاكم أو المعارضة، وهناك مجموعة من العوامل تدفع القادة السلطويين إلى التفاوض مع النخب الرئيسة في المجتمع، منها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدهور شرعية النظام السياسي أو تزايد الضغوط الخارجية المطالبة بالانفتاح الديمقراطي، في حين تلجأ القوى السياسية والاجتماعية المعارضة داخل النظام إلى أسلوب التفاوض لتصل إلى اتفاق يحقق بعض من الطموحات، وإذا شعرت المعارضة بإقصائها وعدم فعالية النمط التفاوضي فلن يكون امامها إلا العنف لتقويض النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي (محمود، 2013، ص 7).

– **التحول من أسفل:** يتسم هذا النمط بتصاعد قوة المعارضة وانهيار قوة النخبة الحاكمة ومن ثمة انهيار النظام السلطوي مما يدفع القيادات السلطوية في الانطلاق تجاه الإصلاحات من أجل احتواء الأزمة، وهذا النمط يوضح أهمية دور الضغوط الشعبية في الدفع اتجاه التحول الديمقراطي، ويفرض الشعب تحولًا ديمقراطيًا بعد فترة من أعمال العنف، التي تصل لحد للصراع الدموي ويقصد به التحول الديمقراطي الذي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة، وانتشار أعمال الاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات العامة غير المنظمة مما يؤدي إلى استسلام القيادات السلطوية للضغوط، وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية، فالتحول الديمقراطي هو النمط من الحياة السياسية الذي يتطلب توافر الحماية للتنوع

والاختلاف والعمل على تأمين الظروف المتناغمة داخل المجتمع حتى يكون ديمقراطيا والعمل على تواجد ثقافة الحوار والتسامح بين مكونات الشعب، لأنها تحافظ على الهوية الثقافية الديمقراطية(حسن ، 2017، ص50).

تاسعا – تحديات التحول الديمقراطي

هناك عدة تحديات تواجه التحول الديمقراطي منها:

- **التحديات المؤسسية والدستورية:** إن التحديات المؤسسية لدى الدولة الآخذة في التحول الديمقراطي تظهر في ضعف البناء المؤسسي الحديث(شوبكي، 2016، ص 88) فكثير من المفكرين يرون إن الضعف في البناء المؤسسي يجعل من الممارسات الشخصية تتفوق على الممارسات القانونية، مما يؤدي إلى استمرار الصراعات السياسية، ويكون عائق في وجه استمرار الدولة لأنه يؤدي إلى انفجار من الداخل ويعود سبب الخلل البنيوي إلى تفسيرات عدة منها: المدخل النفسي السيكولوجي الذي يفسر فشل العمل الجماعي يستند إلى بعض الاشخاص الذين يعاونون من فقر في الاحساس بالأمان والرغبة في الزعامة والسيطرة، ويروا استحواذهم على السلطة يشبع غريزة تحقيق ذاتهم(حمد، 2018، ص 582) فمرحلة الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي يستوجب كتابة دساتير جديدة، وهذه المرحلة تواجه مجموعة من التحديات بداية من إقرار مواد دستورية مثار للجدل والانقسام وتكون حامية لحقوق المواطنين بما فيهم الاقليات، وهذه مرحلة تتسم بالانقسامات والنزاعات وتسويات بين الاطراف المتصدرة للمشهد السياسي، وتوضع هذه التسويات في الدستور الجديد وتكون حلًا مؤقتًا لمشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية (شوبكي، 2016، ص89).
- **البيئة الثقافية والاجتماعية:** الموروث الثقافي والتاريخي يلعب دورًا سلبيًا في الدول الآخذة بالتحول الديمقراطي، فالثقافة السائدة إذا كانت معادية للديمقراطية وتعيق من انتشار المعايير الديمقراطية من خلال عدم ملائمة توجهاتها ومعتقداتها وقيمها للنهج الديمقراطي، فتنكر شرعية قيام المؤسسات الديمقراطية، كذلك تبرز التحديات الثقافية والاجتماعية في المجتمع الذي يتصف بقوة البنى التقليدية ذات العلاقات القبلية التي تخلق الانتماء لأشخاص وتضعف الولاء للدولة ومؤسساتها مما يضعف انتشار القيم الديمقراطية، ويسبب العنف بين الدولة والمعارضة وغياب اسلوب الحوار والتعددية الفكرية والسياسية (شوبكي،2016، ص 88).
- **التحديات الاقتصادية:** ضعف النمو الاقتصادي وغياب الإصلاح السياسي وعدم قيام الدولة بواجباتها الاجتماعية يزيد من العاطلين عن العمل، فعدم الاستقرار السياسي أضعف من حجم الاستثمارات الاقتصادية التي تشكل تحديات واضحة أمام التحول الديمقراطي، بانهيار الطبقة الوسطى، يجعلهم عرضة للابتزاز المادي

وخاصة في الانتخابات، فالقرار السياسي يكون رهين مجموعة واحدة، وتتميز عملية التحول بتعالي المطالب الشعبية المتعلقة بتحسين الوضع الاقتصادي وخلق فرص العمل فتكون الحكومة والنظام الحاكم الجديد أمام ضغوطات شعبية، وهذه التحديات تتشكل أبرزها بسبب سوء الوضع الاقتصادي، وتسبب ارتباك في المشهد السياسي يرافقه انفلات في الوضع الامني (شوبكي، 2016، ص 90).

8. الخاتمة

اهتم حقل العلوم السياسية بظاهرة التحول الديمقراطي، وقدم مقاربات تنظيرية تفسيرية فسرت التحول الديمقراطي بأنه الانتقال من صيغة نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وإنها عملية معقدة وتحتاج لنجاحها فترة من الزمن، وتتم عبر مراحل تتشابك فيها الخصائص السلطوية، والخصائص الديمقراطية لهذا متوقع حدوث انتكاسة لعملية التحول أو التراجع ومن الممكن حدوث ترسيخاً لديمقراطية، وهذه العملية تتضمن تتبعًا زمنيًا عبر مراحل، بداية بالقضاء على النظام السلطوي ثم اجتياز المرحلة الانتقالية وصولًا إلى مرحلة الرسوخ، إذ الديمقراطية عملية تراكمية تاريخية شاملة.

1.8 النتائج

1. التحول الديمقراطي مرتبط بالعوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية السائدة في الدولة.
2. سرعة التحول الديمقراطي مرهونة بالعوامل الداخلية والخارجية، وتشكل في نفس الوقت المتغير الأصيل الذي يؤدي إلى التحول الديمقراطي.
3. التحول الديمقراطي يحتاج إلى تربة خصبة، تتجسد في خلق ثقافة الديمقراطية، وثيقة دستورية تتخللها احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون.
4. عمقت هذه الدراسة في مسألة التحول الذي فتح المجال أمام التنظير السياسي لإيجاد مقاربات تنظيرية تفسيرية.
5. عملية التحول الديمقراطي عملية انتقالية من وضع استبدادي قمعي تسلطي إلى وضع ديمقراطي
6. عملية التحول الديمقراطي عملية تدريجية وليست طفرة فجائية.
7. لا يوجد متغير واحد كافي لتفسير نمو التحول الديمقراطي في كل الدول أو في دولة واحدة.

2.8 التوصيات

1. رغم الصعوبة بمكان إسقاط تجربة التحول الديمقراطي لكل الدول، بكونه لكل دولة خصوصية من ناحية الولوج في مرحلة التحول الديمقراطي، إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة من نجاحات تلك الدولة ومن تجاربها تجنبًا للانجرار في الصراعات والحروب الاهلية.
2. التوافق بين الأطراف السياسية، والإيمان بالتداول السلمي للسلطة، حتى تضمن مرحلة التحول الديمقراطي.
3. الدول التي تسعى للتحول الديمقراطي، فمرحلة التحول تمثل نقطة مفصلية في حياة الدولة التي تسعى للولوج إلى التحول، وتمثل مشاركة الجميع في الحياة صمام آمان .
4. تأكيد على قيم الحكم الرشيد المتمثلة في الروح المدنية، والسماح السياسي، والانتماء السياسي، والمواطنة.
5. سرعة الانتهاء من بناء مؤسسات الدولة وإضفاء عليها الطابع المؤسسي
6. لتحقيق عملية التحول الديمقراطي، وبناء دولة ديمقراطية يلزم توفير بيئة سليمة، ويكون ذلك عن طريق المشاركة السياسية في اتخاذ القرار وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة مع الشفافية التامة لنجاح عملية التحول الديمقراطي.

المراجع

أحمد، إيمان (2016) *قراءات نظرية " الديمقراطية والتحول الديمقراطي*" المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

اسماعيل، إسراء احمد (2009) *تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر*، مجلة الديمقراطية، مج9، ع34، الناشر: مؤسسة الأهرام مصر.

البوشي، شريف (2019) *الانتقال الديمقراطي " العوامل والمراحل والأشكال*، المعهد المصر للدراسات.

العقون، سعاد (2010) *نمط التحول الديمقراطي في التجربة المغاربية تحديات وعراقيل* ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر "3"، *مجلة المفكر، العدد الثامن.*

بلعور، مصطفى (2010) *التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية –دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (2008-1988)*، دكتوراه، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر ، الجزائر.

بوثر، ديفيد (2011) *الدمقراطة التحولات السياسية نحو الديمقراطية في العالم* ، ترجمة مالك ابوشهيوة وحمود خلف، طرابلس: المؤسسة العامة للصحافة.

بولس، مينا اسحق طانيوس (2012) *التحول الديمقراطي والتغير في السياسةالخارجية" دراسة لسياسة كوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية (خلال الفترة من 1988 حتى 2007)*، ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

حسن، إيمان (2017) *المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي "إطار نظري مفاهيمي"* معهد البحرين للتنمية السياسية، سلسة كتيبات برلمانية، ط2.

حمد، زياد جهاد (2018) *العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي*، *مجلة مداد الاداب*، كلية القانون والعلوم السياسية ،الجامعة العراقية.

سلامة ،عبد الرحمن يوسف (2016) *التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول 2010*، ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ، فلسطين.

شرف كنزة، طاهري وردة (2017) *التحولات السياسية والإقليمية واثرها على الاصلاح السياسي في الجزائر (2012-2016)*، ماجستير، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، الجزائر.

شوبكي، محمود سليم هاشم (2016) *سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015*، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين.

عطاء الله، سمية (2013) *دور الانتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي وإرساء الحكم الراشد نموذج "الجزائر "*، ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة–الجزائر.

محمد، صخري (2018) *المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي* ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر.

محمود، صدفة محمد (2013) *مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به*، جامعة القاهرة مصر.

مرزوقي، عمر (2012) *المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر إشكالية الدور*، مركز دراسات الوحدة العربية.

مسعودي، يونس (2014) *التحول الديمقراطي : مقاربة مفاهيمية نظرية*، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، جامعة ابوبكر بلقايد –تلمسان.

Diamond, L. J. (1996). Is the third wave over?. Journal of democracy, 7(3), 20-37.

Haynes. (2001). *Democracy in the Third World*, Cambridge: Polity Press. 4.

Huntington, S. P. (1991). The third wave: Democratization in the late twentieth century. University of Oklahoma press.

Lipset, S. M. (1995). The social requisites of democracy revisited. In Einigung und Zerfall: Deutschland und Europa nach dem Ende des Ost-West-Konflikts (pp. 287-314). VS Verlag für Sozialwissenschaften. #

Welsh, H. A. (1994). Political transition processes in Central and Eastern Europe. Comparative Politics, 26(4) (Jul., 1994), 379-394: https://doi.org/10.2307/422022

المعلومات البيوغرافية للباحث الأول:
الاسم: عمران محمد المرغني الجداري
الدرجة العلمية: محاضر
التخصص: العلوم السياسية "نظرية سياسية"
الاهتمامات: التحولات السياسية المعاصرة، الاسلام السياسي، الديمقراطية، المجتمع المدني
البريد الالكتروني: omranaljd@gmail.com

المعلومات البيوغرافية للباحث الثاني:
الاسم: خيرية محمد محمد الدغيلي
التخصص: العلوم السياسية "علاقات دولية"
الدرجة العلمية: محاضر
الاهتمامات: علاقات دولية، الديمقراطية، حقوق الانسان
البريد الالكتروني: k.alddaghili@eps.misuratau.edu

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 1 يونيو 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

العوامل المؤثرة على قبول التجار لبطاقات الدفع بالبطاقة المصرفية
دراسة حالة المحلات التجارية بمنطقة الجبل الغربي في ليبيا

أحمد بلقاسم التواتي
الأكاديمية الليبية طرابلس
ahmed.twati@academy.edu.ly

أنور مصطفى حصن
المعهد العالي للعلوم والتقنية الرابطة
anwar.halamadrid13@gmail.com

تاريخ التسليم: 2022.02.19 تاريخ القبول: 2022.04.28 تاريخ النشر: 2022.06.18

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على قبول التجار بمنطقة الجبل الغربي بسداد المشتريات بالبطاقة المصرفية لمعالجة مشكلة نقص السيولة والاستفادة من مزايا استخدام البطاقة المصرفية والتخلص من عيوب استخدام النقود الورقية. وارتكزت الدراسة على تحليل خمسة متغيرات وهي: (ثقافة الصيرفة الإلكترونية، ورغبة وقناعة التجار، والشروط والقوانين، والضابط الشرعي، والبنية التحتية). وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على استبانة في جمع بيانات الدراسة العملية والتي تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من (60) مفردة من التجار، وتم استرداد عدد (50) استبانة قابلة للتحليل. وتوصلت الدراسة إلى أن جميع العوامل مثلت عوامل رئيسة في عدم قبول التجار بمنطقة الجبل الغربي السداد باستخدام البطاقة المصرفية. حيث اتضح أن هناك ضعفاً في انتشار ثقافة الصيرفة الإلكترونية في منطقة الدراسة، وضعف رغبة التجار في قبول الدفع للبطاقة المصرفية لتخوفهم من وقوع أخطاء في المعاملات المصرفية والوقوع في مخالفات شرعية وقانونية، بالإضافة الى ضعف البنية التحتية لشبكة الاتصالات. وأوصت الدراسة بمراعاة التدرج في تطبيق شروط تركيب ماكينة (POS)، وأن تكون الشروط الشرعية واضحة التطبيق لاستخدام البطاقة، وضرورة تحسين البنية التحتية لشبكة الاتصالات بالمنطقة.

الكلمات الدالة: الصيرفة الإلكترونية، البطاقة المصرفية، الشروط القانونية والشرعية، البنية التحتية.

Factors affecting merchants' acceptance of bank card payment cards
A case study of shops in the western mountain region in Libya

Anwar Hasen **Ahmed Twati**
Higher institute of sciences and technology – Alrabta **Libyan Acedemy for Postgraduate Studies**

Abstract

The study aimed to know the factors affecting the acceptance of merchants in the Western Mountain region to pay purchases with the bank card to address the problem of lack of liquidity and benefit from the advantages of using the bank card and get rid of the defects of using paper money. The study was based on the analysis of five variables: (e-banking culture, the desire and conviction of merchants, conditions and laws, Shari'ah compliance, and the infrastructure). The descriptive analytical method was followed by relying on a questionnaire tool was relied on to collect study data that was distributed to the study sample, which consisted of (60) individual merchants, and (50) questionnaires capable of analysis were retrieved, and the study concluded

that all factors represented major reasons for merchants not accepting payment using the bank card. As it became clear that is a weakness in the spread of the culture of electronic banking in the study area, and the weak desire of merchants to accept payment for the bank card due to their fear of mistakes in banking transaction and the occurrence of Shari'ah and legal violations, in addition to the weak infrastructure of the communications network. The study recommended following recommendation, The most important of which are: taking into account the gradual application of the conditions for installing a POS machine, and that the Shari'ah conditions should be clear in application for the use of the card, and the need to improve the infrastructure of telecommunication network in the region.

Keywords: Electronic banking, Bank card, Legal and Shari'ah conditions, Infrastructure.

1. المقدمة والدراسات السابقة

يشهد العالم العديد من المتغيرات الحديثة على الصعيد الدولي ولعل أهم هذه المتغيرات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي تعتبر من أهم سمات العصر الحديث التي تأثر بها الناس وبدأ التعامل على أساسها نظراً لمزاياها من ناحية السرعة والتكلفة، حيث أثرت في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتُعد المصارف من أبرز القطاعات التي امتد إليها هذا التطور فغيرت أساليب نشاطها وابتكرت وسائل دفع حديثة لم تكن معروفة من قبل سعياً لزيادة عدد عملائها، وتعظيم أرباحها من خلال زيادة وتنويع مصادر الدخل وتقليل التكاليف.

ولقد ظهرت إلى الوجود ما يسمى بوسائل الدفع الإلكتروني وأشهرها بطاقات الدفع المصرفية التي حققت العديد من المزايا لكل الأطراف المتعاملة، فهي تحقق توفير الجهد والتكاليف والوقت للعميل، وكذلك تنوع الإيرادات للتاجر وتخلصه من مخاطر تداول النقد الورقي، فضلاً على تخفيض التكاليف للمصارف وزيادة وتنويع مصادر دخلها من العمولات والرسوم المحصلة من إصدار وتداول البطاقات (بلعول، 2020)، كما تحقق الاستقرار النقدي إذا شاع استخدامها في المجتمع حيث أنها تدفع باتجاه تداول النقد داخل الجهاز المصرفي وتقليل التسرب النقدي خارجه (Adeoti, 2013).

وفي ظل كل هذه المزايا فإن التعامل بالبطاقات المصرفية يتطلب تنظيماً قانونياً ودرجة أمان عالية، كما يتطلب أن تقدم الخدمة بجودة مناسبة حيث تشير دراسة (Adeoti & Osotimehian, 2012) إلى أن جودة الخدمة المقدمة يؤثر بشكل كبير على رضا المستهلك وبالتالي تقبله لاستخدام الدفع عبر نقاط البيع الإلكترونية، كما تشير الكثير من الدراسات السابقة التالية أن انتشار استخدامها يتطلب تقبل المجتمع لها والاقتناع بمزاياها المتنوعة سواء للعملاء حاملي البطاقة أو المتاجر.

وقد أخذت بطاقات الدفع المصرفية بالانتشار مؤخراً في ليبيا حيث بدأ انتشارها الفعلي والاقبال عليها في عام 2016 نتيجة حاجة الناس لها لمواجهة أزمة السيولة في تلك الفترة، حيث تمكنت من معالجة

الكثير من العراقيل والمشاكل التي أفرزتها الوسائل التقليدية وأصبحت بديلاً للنقود الورقية، وبخاصة في ظل أزمة السيولة النقدية وذلك لتخفيف العبء عن المواطن والموظف المصرفي معا، وتجدر الإشارة إلى أن البطاقة المتاحة حالياً للتعامل الداخلي في السوق الليبي هي البطاقة المربوطة بالحساب مباشرة والتي تعرف ببطاقة الحسم الفوري أو بطاقة الخصم (Debit Card)، حيث لا يسمح القانون بالمعاملات القائمة على الفائدة بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن ايقاف التعامل بالربا، والذي يمنع تداول البطاقة الائتمانية، وهناك بطاقات أخرى مخزونة القيمة او مدفوعة مسبقا مثل بطاقة (تداول) وبطاقة (سداد) إلا أن انتشارها محدود مقارنة ببطاقة الخصم المربوطة بالحساب نظراً لما شاب هاتين البطاقتين من مخالفات شرعية.

وتحقق بطاقة الخصم المصرفية (Debit Card) العديد من المزايا الأخرى فهي تحقق ادخار في الدخل وكذلك توفير الجهد والوقت، حيث تحقق العديد من المزايا لذوي الدخل المحدود حيث أشارت دراسة (Pierre et al, 2021) أنها تحقق إدخارات في دخل الفرد مقارنة باستخدام النقود الورقية، فهي تقلل من تكاليف المعاملات للحصول على النقد، وكذلك تقلل من تكاليف المراقبة بالإضافة إلى أنها توفر للفرد سهولة التحقق من أرصدة حسابه بشكل متكرر وبناء الثقة في المصرف، وتوصلت دراسة (Andrea & Li, 2014) لنفس النتائج حيث توصلت إلى أن هناك تأثيرات إيجابية ذات دلالة إحصائية على إنفاق العائلات وتحقيق مدخرات نتيجة استخدام بطاقة الحسم الفوري (Debit Card) في المدفوعات في إيطاليا، فضلاً على أنها تعزز الشمول المالي واستفادة جميع الفئات من الخدمات المصرفية لهذه البطاقة. وبالرغم من المزايا التي تحققها البطاقات المصرفية وقبول المستهلكين لها إلا أن أغلب التجار وخصوصاً خارج المدن الرئيسة في ليبيا أحجموا عن قبول الدفع بهذه الوسائل مما يقف عائقاً أمام المواطنين والمتعاملين من الاستفادة من مزاياها. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في معرفة العوامل التي أدت إلى عزوف التجار في بلديات الجبل الغربي عن قبول الدفع بوسائل الدفع الإلكترونية المتمثلة بالبطاقات المصرفية.

وقد تناولت **دراسة البشتي، (2013)** العوامل المؤثرة على إقبال العملاء على الخدمة المصرفية الإلكترونية بهدف التعرف على العوامل الأكثر أهمية في التأثير على إقبال عملاء مصرفي الأمان والتجارة والتنمية على الخدمات المصرفية الإلكترونية، من خلال تحليل خمسة متغيرات وهي: (الأمن، السرية، الإعلام، سهولة الاستخدام، أثر العوامل الديموغرافية) وتم جمع بيانات الدراسة بواسطة صحيفة استبانة وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن درجة استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية جاءت بالترتيب

التالي: الصراف الآلي، ثم الانترنت، ثم الهاتف الجوال، فالبطاقات الإلكترونية بأنواعها، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الخصائص الديموغرافية للعملاء وعامل الأمان والسرية يؤثران سلباً على إقبالهم على الخدمات المصرفية الإلكترونية، ولا يوجد اختلاف دال إحصائياً بين كل من عامل الأعلام وسهولة الاستخدام ودرجة إقبال العملاء على الخدمات. وتناولت دراسة **التواتي، وقبقب (2014)** دراسة معوقات تطوير نقاط البيع الإلكترونية من وجهة نظر القيادات المصرفية بمصرف التجارة والتنمية، وتركزت الدراسة على تحليل خمسة متغيرات وهي: (التشريعات والقوانين، البنية التحتية، القدرة المالية، توجهات الإدارة، الخبرات والكفاءات)، واستخدمت استبانة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن كل هذه العوامل لها تأثير سلبي على تطوير خدمة نقاط البيع الإلكترونية المقدمة من قبل المصرف. وركزت دراسة **دياب (2014)** على أهم العوامل التي تؤثر على انتشار الصيرفة الإلكترونية في السودان بالتطبيق على مصرفي السلام، والشمال الإسلامي، من خلال دراسة ستة متغيرات وهي: (البنية التحتية، الخصوصية والسرية، أمن المعلومات، قوانين وتشريعات شبكات الاتصال، جودة الخدمة، العوامل الديموغرافية) واستخدمت صحيفة استبانة لجمع البيانات، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود عدة عوامل إيجابية وسلبية مرتبطة بجذب العملاء والعوامل السلبية منها ضعف البنية التحتية، وتأثير العمر، والمؤهل العلمي، أما الايجابية فتمثلت في عامل الخصوصية والسرية، وعامل أمن المعلومات، ووجود قوانين وتشريعات تنظم الخدمة، وتقديم خدمة ذات جودة مناسبة. أما **دراسة مسعودي (2015)** التي هدفت لرصد أهم التحديات التي تقف عائقاً أمام الإقبال وتبني تلك الخدمات المصرفية بالمصارف الجزائرية والبالغ عددها (20) مصرفا، حيث ركزت على تحليل متغيرات الدراسة وهي عوامل داخلية تمثلت في: (الخبرة، والأمن، والأعطال) وعوامل خارجية تمثلت في: (النظام المالي، البنية التحتية، الممارسات والتطبيقات)، فضلاً عن دراسة أثر الخصائص الديموغرافية للعملاء على تبني الصيرفة الإلكترونية، وتم جمع البيانات باستخدام استبانة، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تنوع في الخدمة البنكية الإلكترونية بالجزائر، وذلك راجع لقلة المنتجات البنكية الإلكترونية، وكذلك توصلت الدراسة إلى تأثر الإقبال على الخدمات المصرفية الإلكترونية بالخصائص الديموغرافية للمستخدمين كالمستوى التعليمي والمهنة والدخل. أما دراسة **شعبور ومرابطي (2016)** فقد هدفت إلى التعرف على أهم التحديات المتعلقة ببيئة العمل المصرفي الإلكتروني بأربعة بنوك جزائرية وهي: بنك الفلاحة والتنمية، والوطني الجزائري، والبنك الخارجي الجزائري، وبنك الخليج الجزائري، واشتملت متغيرات الدراسة على (السياسات الحكومية، وسائل الأمن والحماية الكافية)، وتم استخدام استبانة لجمع بيانات الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم توفر وسائل الأمن والحماية

الكافية وكذلك عدم توفر سياسات حكومية داعمة لانتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية. وتناولت **دراسة Betru, (2017)** تحديات وفرص تنفيذ ونشر استخدام نقاط البيع الإلكترونية (POS) بالمصرف التجاري الاثيوبي وتم الاعتماد على استبانة في جمع بيانات الدراسة التي وزعت على عينة من موظفي وعملاء المصرف، وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل الأكثر تحدياً لتنفيذ محطات نقاط البيع الإلكترونية تمثلت في ضعف شبكة الاتصالات، ونقص المعرفة لدى الموظفين، وازدواج عمليات الخصم بسبب ضعف وانقطاع الشبكة، وقلة الدعم والمتابعة والتنسيق بين فروع ووكالات المصرف لعميات الدفع الإلكتروني، وبالرغم من ذلك أظهرت الدراسة نمو الاقبال على نقاط البيع الإلكترونية من خلال نمو استخدام الدفع بالبطاقات المصرفية. وجاءت **دراسة عقيل وآخرون (2017)** لتحديد أهم المعوقات التي تحول دون استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني في المصارف التجارية العاملة في مدينة الخمس، بالتطبيق على عملاء مصرف الجمهورية ومصرف الأمان، حيث تم جمع البيانات بصحيفة استبانة، وتركزت الدراسة على تحليل خمسة متغيرات وهي: (الوعي المصرفي والائتماني، ضعف الرقابة المصرفية، أهمية تكنولوجيا المعلومات، شبكات الاتصال، ضعف الإعلام)، وخلصت الدراسة إلى أن المستهلك يواجه صعوبة في استخدام بطاقة الدفع الإلكتروني نظراً لغياب الوعي المصرفي والائتماني لدى غالبية عملاء المصارف. وركزت **دراسة السوكني (2018)** على التعرف على أهم المحددات التي تقف عائقاً أمام المصرف التجاري العربي لتقديم أدوات الصيرفة الإلكترونية، واعتمدت الدراسة على تحليل ستة متغيرات وهي: (البنية القانونية، البنية التحتية، الإدارة، الموارد البشرية، صغر حجم المصرف، القدرة المالية)، وتم استخدام استبانة والمقابلات الشخصية كأداة لجمع بيانات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود محددات تحد من تقديم هذه الأدوات والمتمثلة في ضعف البنية التحتية، ووجود معوقات قانونية، ووجود محددات خاصة بالمصرف نفسه المتمثلة في صغر حجم المصرف وفي ضعف كفاءة الموارد البشرية وكذلك في المعوقات الإدارية. وتناولت **دراسة Mokthtar (2019)** معرفة اتجاهات المستهلكين في ماليزيا لاستخدام (Debit Card) بطاقة الحسم الفوري المربوطة بالحساب في معاملاتهم اليومية، انطلقت الدراسة من زيادة اقبال المستهلكين في ماليزيا على استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني من سنة إلى أخرى فضلاً عن تسارع التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرفية الماليزية، حيث تطور استخدام بطاقة الصراف الآلي (ATM) إلى بطاقة الحسم الفوري (Debit Card) التي يمكن عن طريقها شراء السلع والخدمات والذي يوفر قدر كبير من الراحة والأمان في إدارة حسابات التوفير، واعتمدت الدراسة على تحليل ثلاثة محددات لاتجاهات المستهلكين لاستخدام بطاقة الحسم الفوري وهي: الأمان والثقة، الملائمة، الجاهزية

التقنية، واستخدمت الدراسة المقابلات الشخصية لجمع البيانات، وتوصلت إلى أن عامل الملاءمة كان العامل الأكثر تأثيراً على استخدام المستهلكين لبطاقة الحسم في معاملاتهم اليومية. وجاءت **دراسة بعلول (2020)** التي تناولت أثر استخدام البطاقات البنكية على جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية في الوكالات البنكية الجزائرية خلال جائحة كورونا من خلال تفصيل هذا الأثر على جوانب الخدمة الخمسة وهي: (الاعتمادية، والاستجابة، والمرونة، والكفاءة، والأمان والثقة) واعتمدت الدراسة على استبانه في جمع البيانات التي وزعت على عينة من موظفي الوكالات عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن البطاقات المصرفية ساهمت بشكل كبير في تحسين جودة الخدمة المصرفية خلال جائحة كورونا، حيث عززت من اقبال الزبائن وزادت ثقتهم في استخدام البطاقة المصرفية الإلكترونية والتعامل بها باعتبارها وسيلة وقاية وحماية من الوباء. وهدفت **دراسة مزعل (2021)** تسليط الضوء على أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيق الصيرفة الإلكترونية بالمصارف الأهلية العاملة بمنطقة الناصرية، حيث ركزت الدراسة على تحليل ثلاث مجموعات من العوامل وهي: (المتطلبات المادية والبشرية، الجوانب القانونية والأمنية، البيئة الثقافية والاجتماعية)، وتم استخدام استبانة لجمع بيانات الدراسة، التي تم توزيعها على عينة من موظفي المصارف المعنية، وتوصلت الدراسة إلى أن كل العوامل المدروسة مثلت معوقات أمام تطبيق الصيرفة الإلكترونية. وتناولت **دراسة الرفاعي، والدوفاني (2021)** الصعوبات التي تحد من إسهام البطاقات الإلكترونية المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا، وتم جمع بيانات الدراسة باستخدام أسلوب المقابلة الشخصية مع عينة من الموظفين بالمصارف التجارية وعينة من أصحاب نقاط البيع الإلكترونية، وركزت الدراسة على تحليل الصعوبات الإدارية والفنية للبطاقات الإلكترونية، وخلصت الدراسة إلى أن هناك صعوبات إدارية تواجه البطاقات المصرفية الإلكترونية وتحد من إسهاماتها في حل أزمة السيولة متمثلة في مركزية إصدار البطاقات، وكذلك نقص عدد الموظفين بأقسام البطاقات بالمصارف، بالإضافة إلى الصعوبات التي تتمثل في ضعف شبكات الاتصالات بالمنظومة المصرفية والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي.

2. موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بتناولها موضوع أدوات الدفع الإلكتروني المتمثلة في البطاقة المصرفية الإلكترونية، إلا أنها اختصت عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها هدفت إلى معرفة العوامل المؤثرة على عدم قبول التجار بمنطقة الجبل الغربي التعامل بالدفع بالبطاقة المصرفية، حيث

تجدر الإشـارة إلى أن هناك قلة في الدراسـات السـابقة التي تناولت العوامل التي دفعت التجار على عدم القبول بالدفع بالبطاقة المصرفية، حيث تمثلت الفجوة البحثية التي تحاول تناولها الدراسة والتي ميزتها عن الدراسات السابقة في تركيزها في دراسة قبول المستفيد (التاجر) من أطراف العلاقة الثلاثة وهم: (العملاء، المصارف، التجار) للتعامل ببطاقة الدفع المصرفية، بعكس الدراسات السابقة والتي ركز معظمها إما على العملاء أو على موظفي ومسئولي المصارف، بالإضافة إلى أنها تُعد دراسة استكشافية في بيئة جديدة لم تنتشر فيها هذه الخدمة وهي منطقة الجبل الغربي.

3. مشكلة الدراسة

تشـهد ليبيا مشـاكل اقتصـادية عديدة، ولعل مشكلة السـيولة النقدية أهمها، فعلى الرغم من وجود حلول تسـاعد المسـتهلكين من سـداد مشـترياتهم باسـتخدام البطاقة المصـرفية إلا أن عدم قبول الكثير من التجار لسـداد المشـتريات ببطاقة الدفعة الإلكترونية المصـرفية أدى إلى تفاقم مشـكلة السـيولة وزيادة العبء على المواطن في التكاليف والوقت لتدبير وسـائل دفع أخرى، ولما تحققه خدمات الدفع الإلكتروني المتمثلة في البطاقة المصـرفية من توفير للوقت والجهد وأيضـاً الأمان والاسـتغناء عن حمل النقود، وبالرغم من المزايا الأخرى التي تحققها البطاقات المصـرفية للتجار وكذلك للجهاز المصـرفي كما أوردنا بالمقدمة، وقبول المستهلكين للتعامل بها إلا أن أغلب التجار وخصـوصـاً خارج المدن الرئيسـة أحجموا عن قبول الدفع بهذه الوسائل مما يقف عائقاً أمام المواطنين والمتعاملين من الاستفادة من مزاياها، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في معرفة العوامل التي أدت إلى عزوف التجار في بلديات الجبل الغربي عن قبول الدفع بوسـائل الدفع الإلكترونية المتمثلة بالبطاقات المصـرفية التي تسـتخدم للدفع في نقاط البيع الإلكترونية المعروفة بـ(POS) اختصاراً لـ Point of Sale.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

- **ما الأسـباب التي أدت إلى عزوف التجار بمنطقة الجبل الغربي عن التعامل بوسـائل الدفع الإلكتروني "البطاقة المصرفية (POS)؟**

وللإجابة على هذا السؤال تم صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل السبب يعود إلى ضـعف انتشـار ثقافة الصـيرفة الإلكترونية ووسـائل الدفع الإلكتروني (POS) في منطقة الجبل الغربي؟

- هل السـبب يعود إلى عدم وجود رغبة وقناعة كافية لدى التجار للتعامل بوسـائل الدفع الإلكتروني المتمثلة في البطاقة المصرفية (POS)؟
- هل السـبب يعود إلى الشـروط والقوانين المصـرفية المطلوبة لتركيب ماكينة (POS) للمحلات التجارية؟
- هل السـبب يرجع إلى المخاوف من الوقوع في المخالفات الشـريعة نتيجة اسـتخدام البطاقة المصرفية؟
- هل السبب يرجع إلى ضعف البنية التحتية وضعف شبكة الاتصالات؟

4. فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة وأهداف وتساؤلات الدراسة تم صياغة فرضيات الدراسة في شكل خمس فرضيات رئيسة حول العوامل المتوقع تأثيرها في قبول التجار بتحصيل قيمة المبيعات عن طريق البطاقة المصرفية كالاتي:

Ho1 يوجد ضعف في انتشار الثقافة المصرفية الإلكترونية بمناطق الجبل الغربي.

Ho2 يوجد ضعف في رغبة وقناعة التجار لقبول سداد المشتريات بالبطاقة الإلكترونية (POS).

Ho3 توجد صعوبات متعلقة بالشروط والقوانين المصرفية لتركيب ماكينة (POS) بالمحلات التجارية.

Ho4 يوجد تخوف من الوقوع في مخاطر عدم الالتزام بالضابط الشرعي المتعلق بالدفع بالبطاقة الإلكترونية (POS).

Ho5 يوجد ضعف بالبنية التحتية وشبكة الاتصالات بمنطقة الجبل الغربي.

5. أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على قبول التجار بمنطقة الجبل الغربي بسداد المشتريات بالبطاقة المصرفية التعرف على أهم العوامل التي أدت إلى عدم قبول الدفع بالبطاقة الإلكترونية من قبل التجار بالمنطقة عينة الدراسة.

6. أهمية الدراسة

1.6 الأهمية العلمية للدراسة

إثراء المكتبة العلمية بموضوع بطاقات الدفع الإلكترونية المصرفية، وأهميتها ويعتبر الموضوع إضافة علمية وبحثية تضاف إلى المراجع السابقة في مجال الصيرفة الإلكترونية، الأمر الذي يعمل على توسيع مدارك الدارسين والباحثين حول فعالية البطاقة الإلكترونية (POS) ودورها في حل مشاكل السيولة النقدية، وتوضيح العوامل التي دفعت بالتجار بمنطقة الدراسة إلى عدم قبول الدفع بالبطاقة المصرفية.

2.6 الأهمية التطبيقية للدراسة:

تساعد الدراسة في معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى عزوف التجار عن قبول وسائل الدفع الإلكترونية (البطاقة المصرفية POS) والتي تحقق خدمات مهمة للزبائن وذلك بقضاء حاجاتهم بواسطة هذه الوسائل بما يوفر وقت وجهد وتكلفة، واستقطاب العملاء وتحقيق الأرباح من خلال زيادة المبيعات بالنسبة للتجار، وتخفيف العبء على المصارف وتنويع مصادر دخلها بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار النقدي بالحفاظ على تداول النقد داخل الجهاز المصرفي وتخفيض التسرب النقدي خارجه، وذلك بما يحقق المصلحة لجميع الأطراف المتعاملة بالمجتمع.

7. الإطار النظري للدراسة

1.7 تعريف الصيرفة الإلكترونية

تُعرف الصيرفة الإلكترونية على إنها إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الإئتمان أو غير ذلك، ففي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطراً للذهاب لمقر المصرف إذ يمكنه القيام بمختلف معاملاته المصرفية في أي مكان ووقت يريد (مصابحية، 2015). كما تُعرف بأنها مصطلح شامل للعملية التي يمكن للعميل من خلالها إجراء العمليات المصرفية إلكترونياً دون الحاجة إلى زيارة مقر المصرف، وذلك خلال 24 ساعة في اليوم، و7 أيام في الأسبوع من خلال نظام معلومات متطور (Driga & Isac, 2014).

2.7 بطاقات الدفع الإلكترونية

1.2.7 مفهوم بطاقات الدفع الإلكترونية

هي البطاقات البلاستيكية التي تصدرها المصارف ويستطيع حاملها الحصول على الخدمات المصرفية من خلالها، مثل سحب النقود من الصراف الآلي، ودفع قيمة مشترياته وخدماته التي يحصل عليها من

المحلات وأماكن الخدمة التي توجد بها نقاط البيع الإلكترونية، والدفع عن طريق الإنترنت، وقد تكون البطاقة دولية بحيث تمكن حاملها من ســـحب النقود ودفع قيمة المشـــتريات والخدمات في دول أخرى (التواتي، 2013).

2.2.7 أهمية بطاقات الدفع الإلكترونية

تحقق البطاقات المصـــرفية أهمية كبيرة من خلال المزايا التي يتمتع بها أطراف التعامل بالبطاقة المصرفية، من أهمها ما يلي: بعلول (2020).

أ. بالنسبة لحامل البطاقة:

1. تُعد بطاقة الدفع المصرفية أداة سهلة الاستخدام لسداد أثمان السلع والخدمات كبديل للنقود والشيكات.
2. تُعد أكثر أماناً من حمل النقود الورقية والشيكات المصرفية.
3. تحقق إمكانية الشراء الفوري والدفع الآجل من خلال بطاقة الائتمان.
4. يســتطيع حامل البطاقة أن يســحب مبالغة نقدية في أي وقت يشــاء من آلة الصــراف الآلي، وكذلك السحب من أي فرع من البنوك الكبرى في العالم.
5. تحقق للمسافرين مزايا عديدة من خلال توفير أداة دفع واحدة بدلاً من حمل العملات الأجنبية المختلفة.
6. توفر سجل تفصيلي لنفقات البطاقة بالمبالغ والتواريخ مما يحقق لحاملها مراقبة وتنظيم نفقاته.

ب. بالنسبة للمصرف مصدر البطاقة:

1. تحقق للمصـــرف أرباحاً متنوعة من الرســـوم والعمولات الناتجة عن إصـــدار البطاقات وتجديدها من العملاء، وكذلك الرســـوم والعمولات المقبوضـــة من التجار الناتجة عن تركيب أجهزة نقاط البيع وعمليات الشراء بالبطاقة، بالإضافة إلى العمولات الناتجة عن عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي (ATM).
2. تقليل الازدحام بفروع المصرف الناتج عن طلبات سحب النقود الورقية عند انتشار استخدام البطاقات المصرفية بالمجتمع.

ج. بالنسبة للتاجر:

1. زيادة حجم المبيعات والايرادات من بيع السلع والخدمات لحاملي البطاقات المصرفية الذين يكون لديهم حافز للشراء دون انتظار توفر النقود الورقية لديهم.

2. ضـمان التاجر تحويل قيمة المبيعات إلى حسـابه المصـرفي مباشـرة دون عناء إيداع النقود عند البيع النقدي، وكذلك التخلص من مخاطر الاحتفاظ ونقل النقود الورقية.

3. الاســتفادة من الدعاية والإعلان للمتجر الناتجة عن إدراج اســمه بدليل المصــرف الذي يوزعه على حاملي البطاقات المصرفية.

4. يحقق التاجر الذي يتعامل بالبطاقات الائتمانية مزايا تنافسية عن غيره من التجار.

د. بالنسبة للسلطة النقدية:

يحقق انتشـــار الدفع بواســـطة البطاقات الإلكترونية الحفاظ على تداول العملة المحلية بداخل الجهاز المصرفي وتخفيض تسرب النقود خارجه مما يسهل من استخدام أدوات السياسة النقدية ويساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (Adeoti, 2013)

3.7 نقاط البيع الإلكترونية Electronic Point of Sale (EPOS)

ويطلق على هذا النظام Electronic Fund Transfer at Point of Sale (EFTPOS) أي تحويل الأموال إلكترونياً في نقاط البيع، ويُقصد بها الأجهزة الموجودة في المحلات التجارية التي تقبل سداد المشتريات بواسطة البطاقات المصرفية وغيرها من البطاقات، حيث تُمكن نقاط البيع العملاء من الدفع مقابل التسوق باستخدام بطاقة الحسم الفوري أو الائتمان بدلاً من حمل النقود السائلة، فيتم خصم الأموال إلكترونياً من حساب العميل وتحويلها إلى حساب المتجر وهذا الاجراء يطلق عليه (EFTPOS) حيث توجد شريط ممغنط مضمن ببطاقة العميل المصرفية سواء أكانت بطاقة إئتمان أو خصم، يحمل الشريط معلومات البطاقة التي يتم تمريرها بقاريء البطاقة في ماكينة نقطة البيع (POS) ويتم خصم القيمة وإدخال الرقم السري للبطاقة من طرف العميل، فيتم إرسال الطلب المحوسب إلى كمبيوتر المصرف عن طريق الشبكة ليتأكد من وجود التغطية سواء كانت مقيدة بالحساب أو قرض ائتماني، فيتم خصم القيمة وتحويلها إلى حساب التاجر إلكترونياً عند توفر القيمة أو رفض العملية في حالة عدم كفاية حساب العميل (Sylvie, 2017).

4.7 أنواع البطاقات المصرفية

تُقسم البطاقات طبقاً لعدة أسس، منها تقسيمها إلى بطاقات بلاستيكية وبطاقات ذكية طبقا لحملها لرأس ذكي، ومنها التقسيم من حيث الإصدار إلى بطاقات ذهبية وبطاقات فضية وغيرها. وقد تُقسم إلى

بطاقات محلية تستخدم داخل الدولة فقط، وبطاقات يمكن استخدامها داخلياً وخارجياً، إلا أن التقسيم الشائع للبطاقات المصرفية هو تقسيمها حسب الوظيفة، أو حسب الائتمان الذي تمنحه للعميل. وطبقاً لهذا التقسيم فإن البطاقات المصرفية تشمل ثلاثة أنواع رئيسة وهي:

أ- بطاقة الحسم الفوري Debit Card:

هذه البطاقة مربوطة مباشرة بحساب حاملها في المصرف، أي تعمل بنظام الاتصال المباشر Online وتدفع في حدود هذا الحساب، أي أنها لا تعطي أي إئتمان لصاحبها، وهذا النوع يتناسب مع العملاء الذين لا يستخدمون الشيكات ولا يحبذون بطاقات الإئتمان لشراء البضائع، وذلك لتجنب دفع الفوائد، وكذلك تناسب الملتزمين بالتعاليم الدينية، ومن ناحية التاجر فإنه يتجنب الدفع بالشيك العائم أو التأخير للدفع المرتبط ببطاقة الائتمان، فبطاقة الحسم الفوري مربوطة بحساب العميل مباشرة، وتحول قيمة المشتريات فوراً من حساب العميل إلى حساب التاجر (Anthony & Marcia, 2006) كذلك تحقق هذه البطاقة العديد من المزايا لذوي الدخل المحدود حيث أشارت دراسة (Pierre et al, 2021) أنها تحقق ادخارات في دخل الفرد مقارنة باستخدام النقود الورقية، فهي تقلل من تكاليف المعاملات للحصول على النقد، وكذلك تقلل من تكاليف المراقبة بالإضافة إلى أنها توفر للفرد سهولة التحقق من أرصدة حسابه بشكل متكرر وبناء الثقة في المصرف، وتوصلت دراسة (Andrea & Li, 2014) لنفس النتائج حيث توصلت إلى أن هناك تأثيرات إيجابية ذات دلالة إحصائية على إنفاق العائلات وتحقيق مدخرات نتيجة استخدام بطاقة الحسم الفوري (Debit Card) في المدفوعات في إيطاليا.

ب- بطاقة الحسم الشهري Charge Card:

إن هذه البطاقة ليست بطاقة ائتمانية، حيث لا تفرض أسعار فائدة ولا يوجد عليها قيود في السحب بالنسبة لحامليها، فقط يجب سداد جميع الأرصدة في نهاية الشهر بشكل كامل، ويتم فرض رسوم تسجيل على حاملي هذه البطاقة أو المشتركين لعضويتها، وتصدر هذه البطاقة أيضاً من مؤسسات غير مصرفية مثل الأمريكان إكسبرس American Express ونادي الداينرز Diners Club، ويحصل حاملو البطاقة على امتيازات من الفنادق وشركات الطيران، وتُعد هذه البطاقة مناسبة للمسافرين إلى الخارج (Geoffrey & Keith, 2005)، فهي بطاقة بلاستيكية توفر وسيلة دفع بديلة عن إجراء المشتريات، تعتمد على اتفاق بين مصدر البطاقة وحاملها على قيمة محددة تشحن بها البطاقة، ويتم تسوية القيمة بالكامل في تاريخ الاستحقاق الذي يكون في حدود ثلاثون يوماً، وتخضع لرسوم تأخير وكذلك شروط وقيود معينة للموافقة

على منحها، وتتحصل المصارف على إيرادات تتمثل في رسوم إصدار سنوية ثابتة بالإضافة الى رسوم خدمة إعادة الشحن، وتمثل بديلاً عن البطاقات الائتمانية المرتبطة بالفوائد المحرمة شرعاً فهي تجمع بين ميزة السداد الآجل لمدة شهر وميزة خُلُوها من الرباء، ويرى الكثير أنها يمكن تطويرها كبديل عن التمويل الربوي لتمويل الاحتياجات الشهرية للأفراد العاديين وفق شروط شرعية وقانونية تضمن صحة المعاملة الشرعية والقانونية، وتحفظ حقوق المتعاملين (Tanzina & Zinnatun, 2013).

ج- بطاقة الائتمان :Credit Card

أغلب أنواع قروض المستهلك في الوقت الحالي تكون بواسطة بطاقة الإئتمان، سواء أكانت من المصارف أم من الشركات الأخرى التي تصدر هذا النوع من البطاقات لعملائها، وتكون بطاقات الإئتمان غير مربوطة بالحساب مباشرةً، أي تعمل بنظام الاتصال غير المباشر Offline، وتوفر هذه البطاقات لحاملها حداً أو خطاً إئتمانياً متجدداً يمثل القرض الممنوح، تتقاضى عليها نسبة فوائد مرتفعة، حيث تتراوح بين 10% إلى 24% وأكثر سنوياً، وتُستخدم بطاقات الإئتمان ليس فقط في التسوق، ولكن تقدم القروض بجميع أنواعها كالقروض السكنية والسيارات وأصبحت هذه البطاقات جزءاً أساسياً من الموارد المالية للأفراد في الدول المتقدمة، وقد كان ظهور البطاقة الإئتمانية المصرفية في عام 1951 في مصرف Franklin الوطني في نيويورك كأول بطاقة تمنح قرضاً للعميل لسداد مشترياته، حيث يقوم المصرف بإضافة القيمة لحساب التاجر من القرض الممنوح للبطاقة، مع خصم تكاليف أو رسوم القرض (Jithendra, 2006)، وتتعرض بطاقة الإئتمان لمشاكل كبيرة في إدارة الأموال من حيث تكاليف الفوائد، بالإضافة إلى تعرضها لمخاطر الاحتيال بمبالغ ضخمة تصل مليارات الدولارات، حيث تتعرض باستمرار لحالات التزوير والاستخدام غير القانوني من قبل المحتالين، حيث قُدر الاحتيال لنصف عدد البطاقات المصدرة عام 2008 في أوروبا، وكلما تطورت أساليب الحماية تطورت معها أساليب وطرق الحماية، ويُعد كشف ومواجهة الاحتيال أمراً مستمراً ومزعجاً جداً بالنسبة للشركات المصِدرة والمصارف ومستخدمي هذا النوع من البطاقات (Asuathy & Liji, 2019).

5.7 الصيرفة الإلكترونية في المصارف الليبية

1.5.7 مشروع المدفوعات الوطني

نظراً لما يمثله مجال الصيرفة الإلكترونية من أهمية كبيرة لتطوير القطاع المصرفي وتحسين الخدمات المقدمة فقد أصبح لزاماً على مصرف ليبيا المركزي أن يتيح للسوق المصرفي القوانين ويوفر المقومات والتقنيات المناسبة لتمكينها من اللحاق بركب تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية، وسعياً من المصرف

المركزي على توفير خدمات الكترونية متطورة وجديدة ومواكبة للعصر فقد طرح مشروع نظام المدفوعات الوطني سنة 2007 والذي يسعى إلى توريد العديد من المنظومات لتطوير الصيرفة الإلكترونية بالتعاقد مع مجموعة من الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال وذلك لتوريد مجموعة من الأنظمة وهي (www.cbl.gov.ly):

1. المنظومة المحاسبية Accounting system
2. نظام معالجة الصكوك آلياً (ACP) (Automated Checks Processing)
3. نظام آلات السحب الذاتي ونقاط البيع (إدارة البطاقات) ATM/POS& Card System
4. منظومة المقاصة الإلكترونية Automated Clearing House (ACH)
5. منظومة التسوية الإجمالية الفورية (RTGS)
6. شبكة الاتصالات والربط Communications and Networks
7. مراكز البيانات Data Centers

2.5.7 الوضع الحالي لمشروع المدفوعات الوطني:

بالرغم من وجود الرغبة في الشروع في هذا النظام إلا أنه وحتى وقت قريب لا يوجد نظام وطني موحد للمدفوعات في ليبيا، وكانت مكونات نظام المدفوعات المختلفة موجودة في إدارات منفصلة غير مكتملة مثل المقاصة الإلكترونية أو التحويلات، وشهد عام 2017 قيام مصرف ليبيا المركزي بتحديث الأجهزة المصرفية الأساسية في المصارف الحكومية الخمسة الكبرى وهي: (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف شمال إفريقيا) وذلك من أجل تسهيل عملية التواصل والتحويل فيما بين المصارف، ونتيجة لذلك تم ربط أكثر من 528 فرعاً من فروع المصارف بجميع أنحاء البلاد بالجهاز المصرفي الأساسي ربطاً كاملاً نهاية عام 2019 ونتيجة لذلك شهد أداء الأنظمة تحسين بسيط لكنها مازالت غير مرنة بشكل كامل وذلك نتيجة ضعف شبكة الاتصالات، حيث يتم إدخال المعلومات في نظام التسوية الإجمالية الفورية بين المصارف بشكل يدوي مما يأخذ وقت طويل ويزيد من معدلات الخطأ، ومازالت عمليات مقاصة الصكوك لا تتم بشكل كامل بين المصارف وذلك بسب عدم امتلاك النظام لتكنولوجيا قراءة الصكوك بشكل آلي ويتعين نقل الصكوك بشكل يدوي مما يزيد من الأخطاء واستنزاف للوقت، وذلك يرجع لأسباب أمنية ولمنع الاحتيال، أما نظام السويفت فكان أحد أدوات المدفوعات والتسوية وهو إنشاء بوابة عبور ليبية بدأ تشغيلها سنة 2016، وتم ربط 11 مصرفاً بها من بينهم جميع المصارف

الحكومية ولازال المصرف المركزي يعمل على ربط المصارف كاملة (تقرير البنك الدولي، مراجعة القطاع المالي في ليبيا، 2020).

3.5.7 نمو خدمات المصرفية الإلكترونية في ليبيا:

لقد كان لأزمة السيولة عام 2015 دورٌ كبيرٌ في تعزيز استخدام أنظمة الدفع بالبطاقات الإلكترونية وزاد في الوقت نفسه عدد التجار الذين انضموا إلى الشبكة بزيادة ملحوظة، وزاد إقبال عملاء المصارف على استخدام البطاقات للإستفادة من رواتبهم التي كان من الصعب سحبها في ذلك الوقت، ويمثل عدد حاملي البطاقات أقل من ربع سكان ليبيا إلا أن استخدامها ينمو بوتيرة سريعة ونظراً لغياب إئتمان التجزئة فإن الغالبية العظمى من البطاقات هي من نوع بطاقات الحسم الفوري (Debit Card) المربوطة بحسابات مصرفية نقدية، ويُقدر عدد ماكينات نقاط البيع (POS) الموجودة في ليبيا حتى نهاية سنة 2018 ما يفوق 11 ألف نقطة بيع، وهناك ما يزيد على 7000 وحدة تم ربطها بنظام الموزع الوطني مما يُمكن أكثر من 500 ألف شخص من حاملي بطاقات الخصم النشطة من إجراء المعاملات من خلال هذه النظام، وتتركز 63% من ماكينات نقاط البيع في منطقة طرابلس الكبرى (تقرير البنك الدولي، مراجعة القطاع المالي في ليبيا، 2020).

6.7 لمحة عن النشاط التجاري والمصرفي ببلديات الجبل الغربي

1.6.7 نبذة عن المحلات التجارية في بلديات الجبل الغربي

تمتد بلديات الجبل الغربي جغرافياً من جبال مدينة غريان الواقعة جنوب طرابلس وإلى الغرب حتى مدينة وازن، ويبلغ عدد سكان الجبل الغربي حوالي (396601 نسمة) حسب الإحصائيات، وتمتد المنطقة على مساحة (143908) كم2 **(زنبيل، 2017)**.

وتشهد بعض مناطق الجبل الغربي مؤخراً نهضة في المجال التجاري، فالمحلات التجارية فيها في ازدياد بشكل مُطرد ومتنوع وكذلك الأنشطة الخدمية والصناعية وغيرها وظهورها بحلة جديدة وحديثة، وأصبحت محل إقبال للعديد من المدن والمناطق ولاسيما مناطق الجنوب والتي تُعد بعض مناطق الجبل بوابة عبور لها، وبسبب الظروف الحالية تُعد عملية حصرها أمراً صعباً، فمعظم المحلات وبالخصوص الحديثة كان بناؤها ومزاولة نشاطها بدون تراخيص نظراً لغياب تطبيق القانون وفرضه مؤخراً.

2.6.7 نبذة عن المصارف العاملة في بلديات الجبل الغربي:

يوضح الجدول (1) عدد المصارف العاملة بالمنطقة.

جدول (1) المصارف العاملة في بلديات الجبل الغربي وعدد فروعها

ت	المصرف	عدد الفروع بالبلديات
1	الجمهورية	22
2	التجاري الوطني	6
3	الصحاري	1
4	شمال إفريقيا	8
5	الوحدة	9
6	الأمان للتجارة والاستثمار	1
المجموع	**6 مصارف**	**47 فرع مصرفي**

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف

يتضح من الجدول (1) وجود العديد من فروع المصارف التجارية العاملة ببلديات الجبل الغربي عن طريق فروع ووكالات، وتعتبر أغلب الفروع الموجودة هي لمصارف عامة، حيث أحجمت معظم المصارف الخاصة عن فتح فروع لها في هذه البلديات.

8. الدراسة الميدانية

1.8 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من التجار أصحاب المحلات التجارية ببلديات الجبل الغربي، ونظرا لصعوبة الاتصال بجميع مفردات المجتمع فقد تم استخدام أسلوب المعاينة باختيار عينة عشوائية من الأنشطة التجارية والخدمية والصناعية بالمناطق التي تتركز فيها الحركة التجارية وهي بلديات: (غريان، الأصابعة، يفرن، الزنتان، جادو، كاباو) وكان حجمها (60) مفردة من أصحاب المحلات التجارية في بلديات الجبل الغربي وتم توزيع إستمارات الإستبانة عليهم، وقد واجهت عملية التوزيع صعوبات كبيرة لرفض الكثير من التجار استلام إستمارة استبانة الدراسة، وبعد فترة زمنية تم استرداد عدد (50) استمارة استبيان من الإستمارات الموزعة. والجدول (2) يبين عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها حسب البلديات التي شملتها الدراسة.

جدول (2) الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها حسب عينة الدراسة

المنطقة	الموزع	المسترجع	نسبة المسترجع %
غريان	8	6	75.00
الأصابعة	23	21	91.30
يفرن	7	6	85.71
الزنتان	12	9	75.00
جادو	5	4	80.00
كاباو	5	4	80.00
المجموع	60	50	83.33

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 83.33% من جميع استمارات الاستبيان الموزعة.

2.8 منهجية الدراسة العلمية

1.2.8 المنهج العلمي المتبع في الدراسة

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق جمع البيانات المرتبطة بمشكلة الدراسة باستخدام الاستبانة التي تم ترميزها وفقا لمقياس (ليكرت الثلاثي).

2.2.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات

تم تحليل إجابات مفردات العينة عن طريق الاختبارات الإحصائية الآتية:

1. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقييم إجابات العينة.
2. اختبار كرونباخ ألفا (α) لقياس درجة ثبات محاور الاستبانة على أثر أجوبة مفردات العينة.
3. اختبار ولكوكسن حول المتوسط (Wilcox on – test) لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط مجتمع الدراسة (μ) لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبانة.
4. اختبار Z حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع.
5. تم اعتماد مستوى معنوية 5% لاعتماد درجة الدلالة الإحصائية لنتائج التحليل.

وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS

3.2.8 أداة جمع البيانات (استبانة الدراسة)

تم وضع التصور الأولي للإستبانة الخاصة بجمع معلومات الدراسة العملية من خلال الاطلاع على أدبيات الموضوع والدراسات السابقة، واستخدمت الطريقة الرقمية في ترميز البيانات وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي بدرجاته الثلاثة كما موضحة بالجدول (3)

جدول (3) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الثلاثي

الإجابة	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3

من خلال الجدول (3) يكون متوسط درجة الموافقة (2). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً على 2 فيدل على ارتفاع درجة الموافقة، أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن 2 فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن 2 فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة.

وللتأكد من أن أسئلة الاستبانة تحقق الغرض الذي أعدت من أجله تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على عدد من المحكمين المتخصصين في التمويل والمصارف وذلك للتأكد من مدى شمولية الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة ومدى ملائمة عبارات الأسئلة، وتم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cornbach Alpha) لكل محور من محاور الاستبانة ولجميع المحاور لقياس درجة الثبات بعد توزيعها واستلامها من المستجوبين وذلك للتأكد من صلاحية البيانات للتحليل فكانت النتائج كما موضحة بالجدول (4).

جدول (4) نتائج اختبار الثبات والاتساق لكل محور من محاور الاستبانه ولجميع المحاور

م	المحاور	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات
1	محور انتشار الثقافة المصرفية الإلكترونية بمناطق الجبل الغربي.	6	0.759
2	محور رغبة وقناعة التجار لقبول سداد المشتريات بالبطاقة الإلكترونية (POS).	6	0.622
3	محور الشروط والقوانين المصرفية لتركيب ماكينة (POS) بالمحلات التجارية.	7	0.610
4	محور الالتزام بالضابط الشرعي بالدفع بالبطاقة الإلكترونية (POS).	6	0.663
5	محور البنية التحتية وشبكة الاتصالات بمنطقة الجبل الغربي.	6	0.674
6	**جميع محاور الاستبانة**	31	0.763

من خلال بيانات الجدول (4) يتضـــح أن قيم معامل كرونباخ ألفا لمحاور الاســـتبانه تراوحت بين (0.610 و0.759) ولجميع المحاور كانت 0.763 وهي قيم مناســـبة لأنها تجاوزت قيمة 0.60 التي تمثل الحد الأدنى المقبول لصلاحية البيانات للتحليل.

3.3 تحليل واختبار فرضيات الدراسة

1.3.3 اختبار الفرضـية الأولى التي تنص على: H01 يوجد ضـعف في انتشـار الثقافة المصـرفية الإلكترونية بمناطق الجبل الغربي.

يبين الجدول (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدلالة المعنوية المحسوبة لإجابات مفردات عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بعامل ضعف انتشار الثقافة المصرفية الإلكترونية، حيث تم استخدام اختبار ولكوكسون حول المتوسط (2) لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات وكانت النتائج كما موضحه بالجدول (5).

الجدول (5) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بضعف انتشار الثقافة المصرفية الإلكترونية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	ضعف الحملة الإعلامية فيما يخص التعريف بوسائل الدفع الإلكترونية كبديل عن النقود الورقية.	2.70	.614	-5.337	.000
2	عدم وضع الحملة الإعلامية والتسويقية اللازمة من قبل المصارف وذلك لتوعية التجار بوجود فرص تحقق أرباح بشكل أفضل جراء استخدام البطاقة المصرفية في ظل نقص السيولة.	2.80	.452	-6.172	.000
3	ضعف التواصل والتنسيق بين المصارف في المنطقة للترويج والدعاية لنشر ثقافة استخدام الدفع بالبطاقة المصرفية.	2.68	.551	-5.516	.000
4	ضعف الحملة الإعلامية للترويج بمزايا استخدام الدفع بالبطاقة المصرفية من حيث السرعة والجهد والأمان.	2.74	.565	-5.642	.000
5	ضعف اهتمام الإدارات المصرفية بالاستعانة بالوسائل الإعلامية كالتلفزيون ومواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة الدفع بالبطاقة المصرفية.	2.60	.670	-4.743	.000
6	ضعف الجهات الاستشارية ونقص بيوت الخبرة يسبب في عدم الارتقاء بالعنصر البشري وصعوبة تقديم وسائل الدفع الإلكترونية بطريقة مرضية	2.70	.505	-5.754	.000

من خلال الجدول (5) نسـتنتج أن الفقرة رقم (2) تحتل أعلى ترتيب وفقاً للمتوسـط الحسـابي لإجابات عينة الدراسة والتي تتعلق بضعف الحملة الإعلامية والتسويقية تجاه التجار لتوعيتهم بمزايا الدفع باستخدام

البطاقة المصرفية، ويتضح أن كل الفقرات تجاوزت متوسط القياس الفرضي وهو (2) مما يدلل على تأكيد أفراد العينة على ضعف انتشار الثقافة المصرفية الإلكترونية وضعف الترويج والاعلان عنها يُعد من العوامل الأساسية لعدم قيام التجار بتركيب خدمة الدفع الإلكتروني (POS) التي تتيح الدفع بالبطاقة المصرفية، ونلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) لجميع العبارات المتعلقة بضعف انتشار الثقافة المصرفية الإلكترونية بمناطق الجبل الغربي، وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الأولى المتعلقة بضعف انتشار الثقافة المصرفية الإلكترونية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما موضحه بالجدول (6)

الجدول (6) نتائج اختبار Z حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بضعف انتشار الثقافة المصرفية الإلكترونية بمناطق الجبل الغربي

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
المستوى الكلي لضعف انتشار الثقافة المصرفية الإلكترونية	2.7033	.37989	13.091	.000

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (13.091) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (2.7033) وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى وجود ضعف في انتشار الثقافة المصرفية الإلكترونية بمناطق الجبل الغربي، **وبالتالي نستنتج إثبات صحة الفرضية الأولى والتي تنص على:** Ho1 يوجد ضعف في انتشار الثقافة المصرفية الإلكترونية بمناطق الجبل الغربي.

2.3.8 اختبار الفرضية الثانية للدراسة التي تنص على: Ho2 يوجد ضعف في رغبة وقناعة التجار لقبول سداد المشتريات بالبطاقة الإلكترونية (POS).

يبين الجدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدلالة المعنوية المحسوبة لإجابات مفردات عينة الدراسة على المحاور المتعلقة بهذه الفرضية، حيث تم استخدام اختبار ولكوكسون حول المتوسط

(2) لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بضـــعف الرغبة والقناعة لدى التجار لقبول سداد المشتريات بالبطاقة الإلكترونية (POS).

الجدول (7) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى الرغبة والقناعة لدى التجار لقبول سداد المشتريات بالبطاقة الإلكترونية (POS)

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	قلة قبول الدفع من خلال البطاقة المصرفية من قبل التجار يرجع إلى صعوبة التعامل معها ونقص الخبرة	1.62	.855	−2.897	.004
2	وجود مخاوف من صعوبة وتأخر الإجراءات المصرفية لمعالجة الأخطاء والمشاكل الناتجة عن الدفع بالبطاقة المصرفية من قبل التجار.	2.72	.640	−5.308	.000
3	رغبة التجار الحصول على الأموال بشكل نقدي وذلك تفادياً للصعوبات التي تواجههم عند توريد البضائع والمطلوب سدادها للمورد بشكل نقدي.	2.80	.535	−5.898	.000
4	التخوف من عدم دقة عمليات التسوية بالمصرف الأمر الذي يفقد الثقة في قبول الدفع بالبطاقة المصرفية.	2.42	.785	−3.363	.001
5	تأخر تحويل القيمة لحساب التاجر بالمصرف الأمر الذي يزيد من المخاوف لدى التجار ويقلل من رغبتهم لقبول السداد بالبطاقة المصرفية.	2.60	.756	−4.423	.000
6	رفض موردي البضائع الرئيسيين لقبول الدفع من التجار باستخدام البطاقة المصرفية مما يدفع تجار المنطقة لاشتراط السداد بشكل نقدي لتجديد بضائعهم.	2.26	.922	−1.938	.053

حيث نلاحظ من الجدول (7) أن الفقرة رقم (3) أحتلت الترتيب الأول في الأهمية وفقاً لإجابات عينة الدراسة والتي توضح أن ابتعاد التجار بمنطقة الجبل الغربي عن قبول الدفع بالبطاقة المصرفية ناتج عن الحاجة لتوفر النقد ليتمكن التاجر من توريد البضائع، ويتضح من الجدول أن متوسط كل الفقرات تجاوزت المتوسط الفرضي (2) ما عدا الفقرة رقم (1)، وأن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوســـطات إجابات مفردات عينة الدراســـة تزيد عن متوســـط المقياس (2) للفقرات التالية (5.4.3.2) وهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارات، وكانت أكبر من مســـتوى المعنوية 0.05 في الفقرة (6) وهذه يدل على أن نتيجة اختبار الفقرة غير دالة إحصـــائيا، وكانت أقل من مســـتوى

المعنوية 0.05 في الفقرة (1) وهنا تدل على انخفاض درجة الموافقة وأن هذه الفقرة لم تحصل على موافقة العينة وبالتالي لا تُعد عائقاً في استخدام البطاقة الإلكترونية وفقاً لإجابات عينة الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول (8)

الجدول (8) نتائج اختبار Z حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بضعف الرغبة والقناعة لدى التجار لقبول سداد المشتريات بالبطاقة الإلكترونية (POS)

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
المستوى الكلي لضعف الرغبة والقناعة لدى التجار لقبول سداد المشتريات بالبطاقة الإلكترونية (POS)	2.4033	.34353	8.302	.000

نلاحظ من الجدول (8) أن قيمة إحصائي الاختبار (8.302) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (2.4033) وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى وجود ضعف في الرغبة والقناعة لدى التجار لقبول سداد المشتريات بالبطاقة الإلكترونية (POS) **وبالتالي نستنتج إثبات صحة الفرضية الثانية والتي تنص على:** Ho2 وجود ضعف في رغبة وقناعة التجار لقبول سداد المشتريات بالبطاقة الإلكترونية (POS)

3.3.3 اختبار الفرضية الثالثة للدراسة التي تنص على: Ho3 توجد صعوبات متعلقة بالشروط والقوانين المصرفية لتركيب ماكينة (POS) بالمحلات التجارية.

يبين الجدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار ولكوكسون حول المتوسط (2) لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات لإجابات مفردات عينة الدراسة.

ويتضح من الجدول أن اجابات عينة الدراسة تجاوزت متوسط المقياس (2) ما عدا الفقرة رقم (1) التي تنص على عدم قدرة التاجر على توفير بعض شروط تركيب نقطة البيع (POS)، وهذا يدل على أن الكثير من التجار لا يعانون صعوبات في توفير شروط تركيب (POS) ولكن عدم قبولهم لها يرجع للمشاكل المتولدة من استخدام الدفع الالكتروني بالبطاقة المصرفية والموضحة بفقرات الجدول بداية من مرونة الإجراءات إلى التخوف من مشاكل الخصم المزدوج لقيمة الشراء وارتفاع عمولة المصرف على مبيعات التاجر بالبطاقة، وضعف الحماية القانونية للدفع الالكتروني، ومن خلال الجدول نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة

تزيد عن متوسـط المقياس (2) للعبارات أرقام (6.5.4.3.2) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات، وكانت أكبر من مستوى المعنوية 0.05 في العبارة رقم (1) وهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة على هذه العبارة وهي غير دالة إحصائياً.

الجدول (9) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالصعوبات المتعلقة بالشروط والقوانين المصرفية لتركيب ماكينة (POS) بالمحلات التجارية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	عدم القدرة على توفير بعض شروط تركيب ماكينة الشراء بالبطاقة المصرفية مثل اشتراط ترخيص النشاط في ظل غياب تطبيق القانون الذي يلزم بتوفيرها.	1.96	.903	-.316	.752
2	التخوف من التعرض لمخالفات قانونية ناتجة عن أخطاء الخصم من التاجر أو الزبون عند استخدام البطاقة المصرفية.	2.48	.814	-3.618	.000
3	عدم وجود مرونة وتسهيل الإجراءات المطلوبة للحصول على ماكينة الدفع بالبطاقة المصرفية.	2.66	.688	-4.919	.000
4	التخوف من ارتفاع تكلفة قيمة العمولة المربوطة بقيمة وعدد مرات الشراء بالبطاقة المصرفية.	2.62	.725	-4.621	.000
5	صعوبة فتح حساب خاص بماكينات الدفع بالبطاقة المصرفية في العديد من المصارف في منطقة الجبل الغربي وذلك لانحسار تواجدها في مصارف معينة في المنطقة.	2.66	.688	-4.919	.000
6	إهمال التشريعات لحماية المتعاملين بالبطاقة المصرفية حيث لا يوجد قانون للمعاملات المصرفية الالكترونية في ليبيا ينظم حقوق المتعاملين.	2.62	.635	-4.964	.000
7	نقص بعض الخدمات عند الدفع بالبطاقة المصرفية مثل خدمات ترجيع البضاعة ورد القيمة للزبون.	2.74	.565	-5.642	.000

ولاختبار الفرضية الثالثة المتعلقة بالصعوبات المتعلقة بالشروط والقوانين المصرفية لتركيب ماكينة (POS) بالمحلات التجارية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول (10)

الجدول (10) نتائج اختبار Z حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالصعوبات المتعلقة بالشروط والقوانين المصرفية لتركيب ماكينة (POS) بالمحلات التجارية

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
المستوى الكلي للصعوبات المتعلقة بالشروط والقوانين المصرفية لتركيب ماكينة (POS) بالمحلات التجارية	2.5343	.34004	11.110	.000

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (11.110) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (2.5343) وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى وجود صعوبات متعلقة بالشروط والقوانين المصرفية لتركيب ماكينة (POS) بالمحلات التجارية، **ونستنتج بذلك إثبات صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على:** Ho3 توجد صعوبات متعلقة بالشروط والقوانين المصرفية لتركيب ماكينة (POS) بالمحلات التجارية.

4.3.3 اختبار الفرضية الرابعة للدراسة التي تنص على: Ho4 يوجد تخوف من الوقوع في مخاطر عدم الالتزام بالضابط الشرعي بالدفع بالبطاقة الإلكترونية (POS).

يبين الجدول (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار ولكوكسون حول المتوسط (2) لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بعامل التخوف من الوقوع في مخاطر عدم الالتزام بالضابط الشرعي بالدفع بالبطاقة الإلكترونية (POS)، ونلاحظ من الجدول أن كل الفقرات تجاوزت المتوسط الفرضي (2) مما يدلل على توافق إجابات العينة تجاه التخوف من مخاطر عدم الالتزام بالشروط الشرعية لتعاملات البطاقة المصرفية كالغرر في عمولات المصرف، ووجود اختلاف في الأسعار بين الدفع النقدي والدفع بالبطاقة المصرفية، مع ظهور شبهات شرعية تجاه بعض أنواع من البطاقات مما يدفع التجار بالابتعاد عن قبولها لتجنب مخالفة الشريعة والوقوع في الحرام.

الجدول (11) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة التخوف من الوقوع في مخاطر عدم الالتزام بالضابط الشرعي بالدفع بالبطاقة الإلكترونية (POS)

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	التخوف من الوقوع في شبهة أو مخالفة شرعية عند القبول بدفع المشتريات باستخدام البطاقات المصرفية.	2.42	.785	−3.363	.001
2	وجود بعض البطاقات كبطاقة تداول والتي يوجد تضارب حول شرعية التعامل بها مما يدفع التجار لعدم القبول بالسداد بالبطاقة المصرفية تفادياً للوقوع في مخالفة الشرع.	2.58	.609	−4.902	.000
3	التخوف من عدم وضوح في حساب العمولة التي يتحصل عليها المصرف من التجار وما يرتبط بذلك من مخاوف شرعية.	2.54	.676	−4.439	.000
4	الاختلاف في أسعار الشراء حيث أن سعر النقد أرخص من سعر الشراء بالبطاقة المصرفية الأمر الذي يثير المخاوف حول شرعية الدفع بالبطاقة المصرفية.	2.42	.758	−3.452	.001
5	التخوف من عدم التزام المصارف بتطبيق الشروط الشرعية لإصدار والتعامل بالبطاقة المصرفية.	2.60	.606	−5.000	.000
6	وجود غموض وضبابية في توضيح العمولات المصرفية من استخدام البطاقة المصرفية في الشراء الأمر الذي قد ينتج عنه الوقوع في مخالفات شرعية.	2.60	.670	−4.743	.000

ويتضح من الجدول (11) أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) لجميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات، **ولاختبار الفرضية الرابعة المتعلقة بالتخوف من الوقوع في مخاطر عدم الالتزام بالضابط الشرعي بالدفع بالبطاقة الإلكترونية (POS) تم** إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول (12)

الجدول (12) نتائج اختبار Z حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمشاكل عدم الالتزام بالضابط الشرعي بالدفع بالبطاقة الإلكترونية (POS)

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
المستوى الكلي لمشاكل عدم الالتزام بالضابط الشرعي بالدفع بالبطاقة الإلكترونية (POS)	2.5267	.41970	8.873	49	.000

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (8.873) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (2.5267) وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى وجود تخوف من الوقوع في مخاطر عدم الالتزام بالضابط الشرعي بالدفع بالبطاقة الالكترونية (POS) **وبذلك نستنتج صحة فرضية الدراسة الرابعة والتي تنص على:** Ho4 يوجد تخوف من الوقوع في مخاطر عدم الالتزام بالضابط الشرعي بالدفع بالبطاقة الإلكترونية (POS).

5.3.3 اختبار الفرضية الخامسة للدراسة والتي تنص على: Ho5 يوجد ضعف في مستوى البنية التحتية وضعف شبكة الاتصالات بمنطقة الجبل الغربي.

يبين الجدول (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدلالة المعنوية المحسوبة لإجابات مفردات عينة الدراسة على المحور المتعلق بضعف مستوى البنية التحتية وضعف شبكة الاتصالات بمنطقة الجبل الغربي، حيث تم استخدام اختبار ولكوكسون حول المتوسط (2) لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بضعف البنية التحتية وشبكة الاتصالات، ومن خلال الجدول (13) نستنتج أن كل الإجابات تجاوزت المتوسط الفرضي (2)، وأن درجة المتوسطات الحسابية متقاربة مما يدلل على تجانس إجابات العينة تجاه عامل ضعف البينة التحتية للاتصالات والتي نتجت عنها تكرار انقطاع الشبكة، فضلاً عن عدم ربط العديد من الفروع المصرفية بالمنظومات المصرفية والذي نتج عنه الكثير من المشاكل لتوفير واستمرار خدمات الدفع بالبطاقة المصرفية.

الجدول (13) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى البنية التحتية وضعف شبكة الاتصالات

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	ضعف شبكة الاتصالات بالمنطقة انعكس سلباً على عدم إقبال التجار لقبول التعامل بالدفع بالبطاقة المصرفية.	2.76	.591	-5.603	.000
2	ضعف شبكة الانترنت ومواصلة انقطاع التيار الكهربائي يسبب صعوبة لدى المستخدمين في عملية السداد بالبطاقة المصرفية.	2.82	.482	-6.112	.000
3	عدم ربط العديد من المصارف بالمنطقة بالمنظومات المصرفية الخاصة بالتسويات الإلكترونية مما أدى إلى عدم القدرة على إصدار بطاقة الدفع.	2.72	.573	-5.555	.000
4	ضعف البنية التحتية من شبكات الاتصال الحديثة بالمنطقة يقلل من كفاءة وفاعلية استخدام ماكينات الدفع بالبطاقة المصرفية.	2.80	.495	-6.030	.000
5	غياب المنافسة في قطاع الاتصالات وانحسار تشغيل ماكينة الدفع بالبطاقة المصرفية عن طريق شركة معينة الأمر الذي يقلل من انتشار استخدام هذه الماكينات لضعف شبكة الإنترنت	2.70	.614	-5.337	.000
6	ضعف النظام المصرفي في منطقة الجبل الغربي بصفة عامة وتأخره في مواكبة تطورات الصيرفة الإلكترونية الأمر الذي يُعد عائقاً في تطوير متطلبات البنية التحتية لتقديم خدمة البطاقة المصرفية	2.82	.523	-5.980	.000

ونلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) لجميع العبارات المتعلقة بمستوى البنية التحتية وشبكة الاتصالات، وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات. **ولاختبار الفرضية الخامسة المتعلقة بعامل ضعف مستوى البنية التحتية وضعف شبكة الاتصالات بمنطقة الجبل الغربي تم** إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول (14)

الجدول (14) نتائج اختبار Z حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى البنية التحتية وضعف شبكة الاتصالات

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
المستوى الكلي لضعف البنية التحتية وشبكة الاتصالات	2.7700	.33821	16.099	49	.000

من خلال الجدول (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (16.099) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (2.7700) وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى وجود ضعف في البنية التحتية وضعف شبكة الاتصالات، **وبذلك نستنتج صحة فرضية الدراسة الخامسة والتي تنص على:** Ho5 يوجد ضعف في البنية التحتية وشبكة الاتصالات.

9. النتائج والتوصيات

1.9 النتائج

1. وجود ضعف في انتشار الثقافة المصرفية الالكترونية في بلديات الجبل الغربي، يرجع ذلك إلى ضعف إدارات المصارف لعدم وضع خطة إعلامية للتعريف بوسائل الدفع الالكترونية وما تحققه من توفير للوقت والجهد والأمان، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (البشتي، 2013)، وكذلك دراسة (عقيل وآخرون، 2017)، والتي توصلتا إلى أن هناك ضعف في جانب الاعلام في نشر ثقافة الصيرفة الالكترونية، بالإضافة إلى دراسة (مزعل، 2021)، والتي توصلت الى أن هناك ضعفاً في البيئة الثقافية والاجتماعية للصيرفة الإلكترونية بالمجتمع.
2. ضعف رغبة التجار لقبول سداد المشتريات بالبطاقة الالكترونية، يرجع لتخوفهم من صعوبة معالجة الأخطاء الناتجة عن استخدام البطاقة، وتأخر إجراءات التسوية، وارتفاع التكاليف المصرفية.
3. وجود صعوبات متعلقة بالشروط والقوانين المصرفية لتركيب ماكينة (POS) بالمحلات التجارية، يعود إلى عدم وجود مرونة في الإجراءات المطلوبة من المصارف، وهذه النتيجة توافقت مع دراسة (التواتي وقبقب، 2014)، ودراسة (السوكني، 2018) ودراسة (مزعل، 2021)، والتي توصلت إلى وجود عوائق وصعوبات قانونية تحد من انتشار استخدام الصيرفة الإلكترونية.
4. تخوف التجار من الوقوع في مخالفات شرعية نتيجة القبول بالسداد بالبطاقات المصرفية الإلكترونية.

5. ضعف البنية التحتية وشبكة الاتصالات يقف عائقاً أمام إقبال التجار لقبول الدفع بالبطاقة الالكترونية، وهذه النتيجة تكاد تكون متوافقة مع أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الصيرفة الالكترونية، حيث توافقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (التواتي وقبقب، 2014) ودراسة (مسعودي، 2015)، ودراسة (السوكني، 2018)، ودراسة (الرفاعي والدوفاني، 2021).

2.9 التوصيات

1. يجب العمل على نشر الثقافة المصرفية الإلكترونية من خلال وضع النشرات الإرشادية وبرامج التوعية والحملات التسويقية من قبل المصارف العاملة في بلديات الجبل الغربي.
2. العمل على التعريف بالمزايا التي تحققها عملية الدفع بالبطاقة المصرفية بين التجار من زيادة الأرباح وجذب الزبائن وكذلك توفير الوقت والجهد.
3. ضرورة التدرج في تطبيق الشروط الإجراءات المطلوبة من المصارف لتوفير ماكينات نقاط البيع (POS) وذلك لجذب أكبر عدد من التجار للتعامل بالدفع بهذه الوسائل.
4. يجب على المصارف والجهات ذات الاختصاص أن تضع شروطاً وضوابطاً متعلقة بالضوابط الشرعية لاستخدام البطاقة المصرفية وأن تكون هذه الضوابط بعيدة عن الغموض وذلك لإبعاد التخوفات من جهة التعامل بالدفع بالبطاقة المصرفية
5. التركيز على الرفع من مستوى تقديم الخدمات المصرفية، وربط الفروع المصرفية بالمنظومات الرئيسية، والعمل على تحسين البنية التحتية وشبكة الاتصالات، وذلك للحد من العوامل التي من شأنها أن تقلل من تعامل التجار لقبول السداد بوسائل الدفع الالكترونية.

المراجع

البشتي، علي عبد السلام، 2013. *العوامل المؤثرة على إقبال العملاء على الخدمات المصرفية الالكترونية*، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، طرابلس.

بعلول، إيمان، 2020. *بطاقات الدفع الإلكتروني كأداة لتحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية خلال جائحة كورونا، دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعو أم البواقي.

التواتي، أحمد بلقاسم، 2013. *تأثير خصائص الخدمة المقدمة على اقبال العملاء على قنوات الصيرفة الإلكترونية*، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة المرقب، العدد الثاني، ص ص 3–43.

التواتي، أحمد بلقاسم، قبقب، أبوراوي عيسى، 2014. *معوقات تطوير نقاط البيع من وجهة نظر القيادات الإدارية، دراسة تطبيقية على مصرف التجارة والتنمية*، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة، العدد الخامس، ص ص 31–56.

دياب، أبو بكر التاج، 2014. *محددات انتشار الصيرفة الإلكترونية، دراسة لعينة من المصارف التجارية السودانية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

الرفاعي، مفتاح عثمان، والدوفاني، صالح فتح الله، 2021. *معوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا، دراسة تطبيقية بمدينة الخمس*، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراته، المجلد الثامن، العدد الأول، ص ص 201–215.

زنبيل، عبد الحميد الطاهر، 2017. *آلية مقترحة لتنمية النشاط الاقتصادي في جبل نفوسة*، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد الرابع، ديسمبر، ص ص 01–23.

السوكني، نادرة، 2018. *محددات تقديم أدوات الصيرفة الإلكترونية*، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس.

شعبور سماح، ومرابطي مصباح، 2016. *وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر– واقع وتحديات*، جامعة العربي الدبيسي، تبسة، الجزائر.

عقيل جمعة فرحات، آخرون، 2017. *معوقات استخدام بطاقات الدفع الالكترونية في المصارف التجارية بمنطقة الخمس*، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، 25–27 ديسمبر.

مراجعة القطاع المالي في ليبيا، تقرير البنك الدولي، فبراير 2020.

مزعل، وفاء جثير، 2021. *المعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإلكترونية – دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي المصارف العاملة في مدينة الناصرية*، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد (16) العدد (57)، ص ص 75–88.

مسعودي، عبد الهادي، 2015. *العوامل المؤثرة على تبني الصيرفة الإلكترونية من وجهة نظر الإدارة البنكية، حالة عينة من البنوك التجارية النشطة بالجزائر*، مجلة الباحث، المجلد 15 العدد 15، ص ص 259–272.

مصابحية، زينب، 2015. *أثر الصيرفة الإلكترونية على جودة الخدمة البنكية – دراسة استطلاعية من وجهة نظر عملاء الوكالات البنكية بأم البواقي*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

مصرف ليبيا المركزي: https://cbl.gov.ly/

Adeoti, Olugbade, 2013, *Challenges to the efficient use of point of sale (POS) terminals in Nigeria*, academic Journals, African Journal of Business Management, Vol 7, (28), July, pp 2801-2806.

Mokhtar, B. Fadhiha, 2019, A Cashless society: Perception Malaysian Consumer Toward the Usage of Debit Cards. International Journal of Accounting, Finance and Business (IJAFB), 4(21), pp 91-100.

Pierre, Bachas et al, 2021, How Debit Cards Enable the Poor to Save More, The Journal of Finance, The American Finance Association, Vol LXXVI, No 4, August, pp 1913-1957.

Sylvia, Njenga & Shale N. Ismail, 2017, Role of Electronic Point of Sale on Supply Chain Performance in Retail Sector in Kenya Among Selected Supermarket Chains in Nairobi County, European Journal of Logistics, Purchasing and Supply Chain Management, Vol 5, No 2, April, pp 19-55.

Tanzina, Hassain, & Zinnatun, Nesa 2013, Can Change Card be a prospective Replacement of Conventional and Islamic Credit Card in Bangladesh? Journal of Business Studies, Vol. XXXIV, No, 1. April, pp 143-163.

Adeoti, Olugbade, & Osotimehin, Kehinde, 2012, Adoption of point of sale Terminals in Nigeria: Assessment of Consumers Level of Satisfaction, Research Journal of Finance and Accounting, IISTE, Vol 3, No 1, pp 1-7.

Andrea, Mercatanti & Fan, Li, 2014, Do Debit Cards Increase Household Spending? Evidence from A Semiparametric Causal, Analysis of A Survey, The Annals of Applied Statistics, Vol 8, No, 4, pp 2485-2508.

Anthony, Saunders & Marcia, Cornett, 2006, Financial Institutions Management, McGraw-Hill Inc, fifth edition.

Aswathy, MSM & Liji, Sameul, 2019, Credit Card Fraud Detection Using Hybrid Models, International Research Journal of Engineering and Technology (IRJET), Vol 6, Issue 5, May, pp 5563-5569.
Betru, Mesfin, 2017, The Challenges and Opportunities of Implementing various Electronic – Payment Projects in Commercial Bank of Ethiopia: The Case of Point of Sale (POS) Terminal, phD Thesis, Addis Ababa University, School of Commerce.
Driga, Imola & Isac Claudia, 2014, E-banking Services – Features, Challenges and Benefits, Annals of the University of Petrosani, Economics, 14 (1), pp 49-58.
Geoffry, Iipscombe & Keith, Pond, 2005, The Business of Banking, New Age International (p) Limited, Publishers.
Jithendra, Dara, 2006, Credit Card Security and E-payment, Master Thesis, Lulea University of Technology Swedan.

المعلومات البيوغرافية للباحث الأول:
الاسم: أحمد بلقاسم التواتي
الدرجة العلمية: استاذ
التخصص: تمويل ومصارف
الاهتمامات: الصيرفة الإسلامية، تقييم المصارف التجارية والاسلامية، حوكمة الشركات المالية
البريد الالكتروني: ahmed.twati@academy.edu.ly

المعلومات البيوغرافية للباحث الثاني:
الاسم: أنور مصطفي حصن
التخصص: تمويل ومصارف
الاهتمامات: الصيرفة الإسلامية والصيرفة الإلكترونية
البريد الالكتروني: anwar.halamadrid13@gmail.com

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 1 يونيو 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

الرقابة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية في مدينة الخمس

إيناس مفتاح محمد العريفي
كلية الاقتصاد والتجارة ـ جامعة المرقب
Enasalarifi82@gmail.com

تاريخ التسليم: 2022.02.15 تاريخ القبول: 2022.04.05 تاريخ النشر: 2022.06.18

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية ومدى فعاليته في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، والتعرف على الصعوبات التي تعيق وتحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في أداء عمله بالشكل المطلوب، حيث أعدت استمارة استبيان وزعت على أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة الليبي وجهاز الرقابة الإدارية في مدينة الخمس، والبالغ عددهم (34) فرداً، ونظراً لصغر حجم مجمع الدراسة فقد تم اعتماد أسلوب المسح الشامل، حيث تم توزيع (34) استمارة استبيان واستردت جميعها بدون فاقد وبنسبة (100%). وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تلعب الرقابة الداخلية دوراً في محاربة الفساد المالي والإداري، فقد تبين إن قيمة متوسط الاستجابة (3.77) وفق مقياس التدرج الخماسي، هذا الدور يكمن في الإجراءات الرقابية المتشددة التي تمنع العبث في ممتلكات الوحدة الاقتصادية التي تحد من حالات الفساد المالي والإداري إضافة إلى التعليمات الواضحة لنظام الرقابة الداخلية التي أدت إلى ضبط الأداء المالي والإداري، ولقد أوصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام المؤسسات الحكومية بتقديم المكافآت والحوافز لموظفين العاملين المتميزين في الأجهزة الرقابية لتشجيعهم وتحفيزهم على أداء المهام الملقاة على عاتقهم.

الكلمات الدالة: نظام الرقابة الداخلية، الفساد المالي والإداري، الخمس، ليبيا.

Internal control and its role in reducing the phenomenon of financial and administrative corruption in government institutions from the point of view of members and employees of the Audit Bureau and the Administrative Control Authority in Al-Khums

Enas Moftah Alarifi
Faculty of Economics and Commerce - Elmergib University
Enasalarifi82@gmail.com

Abstract

The study aimed to identify the internal control system and its effectiveness in reducing the phenomenon of financial and administrative corruption, and to identify the difficulties that impede and limit the ability of the internal control system to perform its work in the required manner. A questionnaire was prepared and distributed to members and employees of the State Audit Bureau. And due to the small size of the study complex, the comprehensive

survey method was adopted, where (34) questionnaires were distributed and all of them were recovered without loss and at a percentage of (100%), and then statistical methods were used to present and analyze the results of the study, the study reached several results, the most important of which are: Internal control plays a role in combating financial and administrative corruption. It was found that the average response value is (3.77) according to the five-year gradient scale, and the researcher believes that this role lies in the strict control procedures that prevent tampering with the property of the economic unit that limits cases of financial and administrative corruption ،in addition to the clear instructions of the internal control system that led to the control of financial and administrative performance. The need for government institutions to provide rewards and incentives for the distinguished employees of the supervisory bodies to encourage them. Motivating them to perform the tasks assigned to them.

Keywords: Internal control system, Financial and administrative corruption, Al-Khums, Libya.

1. المقدمة

حظيت الرقابة الداخلية منذ أمد طويل باهتمام كل من إدارات المنشآت الاقتصادية والجهات الرقابية المختلفة والمراجعين، فوجود الرقابة الداخلية يعد أمراً حتمياً تقتضيه الإدارة العلمية الحديثة لضمان المحافظة على أموال الشركة، وتحقيق أهدافها واستغلالها مواردها الاستغلال الأمثل ،وحيث أن الرقابة الداخلية تعد جزء مهماً من كل نظام من أنظمة الإدارة لتنظيم عملياتها وليس نظاماً مستقلاً في الوحدة، وان الوحدات التي تمتلك نظام رقابة داخلية جيد وفاعل أنما يعني امتلاكها كادر من الأفراد على مستوى عال من الكفاءة والالتزام بالسياسات والإجراءات الإدارية للمحافظة على أصول الوحدة، وتقديم معلومات إدارية ومالية موثقة، ودقة السجلات المقدمة، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وعلى الإدارة أن تكون جادة في متابعة نظام الرقابة الداخلية بهدف تطوير النظام وجعله ملائما للتطورات البيئية وخاصة مع ظهور ظاهرة الفساد المالي الذي يهدر الأموال وتهدد خطط التنمية والعدالة والمساواة وتشوه القرار السياسي وتسلب الوظيفة العامة هيبتها وتجهز على انجازات الأجهزة الإدارية التي ينشدها أفراد المجتمع ،وحيث إن الموارد تتصف بالندرة ويجب علينا الحفاظ عليها وعدم التفريط بها واستخدامها الاستخدام الأمثل.

2. الدراسات السابقة

- **دراسة الشافعي (2020):** هدفت الدراسة إلى التعرف على الفساد المالي عند تطبيق القوانين الضريبية التي تعد أحد أهم المشاكل التي تواجه الأنظمة الضريبية والتعرف على دور المراجع الداخلي في الحد منه من خلال إتباع الأسس والقواعد السليمة في عملية المراجعة الضريبية، ولقد توصلت

الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن هناك بعض الحالات التي تمارس في ميدان العمل الضريبي تستغل لغرض الفساد الإداري والمالي من خلال التلاعب في ضوابط احتساب الدخل الخاضع للضريبة، وإخفاء مخالفات ضريبية على المكلف، وكشف تقدير قيمة العقار لغرض بيعه. وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة الاختيار الصحيح والدقيق للمراجعين الداخليين ومن الأشخاص الذين يتمتعون بالصفات الواجب توفرها في المدقق الداخلي من التخصص والنزاهة والخبرة والشخصية... الخ.

- **دراسة فرج و امحمد (2020):** هدفت الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تواجهها أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة والمؤثرة على دورها في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة الليبي. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أنه توجد معوقات إدارية وتشريعية ومحاسبية ومتعلقة بالكفاءة المهنية وتكنولوجية، تواجهها أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة تؤثر على دورها في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر الأعضاء والموظفين الماليين العالمين بديوان المحاسبة الليبي. وأوصت الدراسة بضرورة ايلاء المزيد من الاهتمام بأنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية سواء من الناحية الإدارية أو التشريعية أو المحاسبية أو المتعلقة بالكفاءة المهنية أو التكنولوجية، إضافة إلى ضرورة إنشاء جهة مهنية للمراجعين الداخليين على غرار المعاهد المهنية الخاصة بالمراجعين الداخليين في الدول المتقدمة، تتولي اعتماد معايير عملهم وشؤون تطويرهم وتدريبهم وتذليل أية صعوبات قد تواجههم.
- **دراسة جياد (2019):** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على بيئة الرقابة وإجراءات الرقابة والطرق الرقابية في تشخيص نواحي الفساد المالي والإداري من حيث تحديد مفهومها وإشكالها ومظاهرها وكيفية معالجتها، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن هناك دورا ملموسا لوظيفة الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي وصولا إلى رفع كفاءة وأداء المؤسسات الحكومية وان هذا الدور يحتاج إلى تعزيز وتنمية من خلال موقع واستقلالية قسم الرقابة الداخلية في الهيكل التنظيمي وعدم تبعية للأقسام والإدارات إداريا. ولقد أوصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني للمراجعين وتطوير أدائهم واستخدام التقنيات الحديثة في انجاز مهامهم من خلال وضع برامج تدريبية في مكاتب مراجعي الحسابات لتحسين مستوي أدائهم وتطويره وحسب ما جاء في نشرة قواعد السلوك المهني التي تصدرها نقابة المحاسبين والمراجعين العراقيين لكي تتلاءم مع التطورات المستمرة في هذه المهنة.
- **دراسة مراد وأمين (2017):** هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية ودوره الكبير في الحد من ظاهرة الفساد المالي لان له القدرة على ضبط كافة المخالفات والانحرافات المالية التي قد

تحدث، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : تعتبر طبيعة النظام المحاسبي للعمليات التشغيلية وكيفية تنفيذها من المؤثرات في إيجاد نظام رقابة داخلية فعال يستخدم في تشخيص المعوقات التي تعد حاجزا يعوق اكتشاف مبررات الفساد المالي، ولقد أوصت الدراسة إلى ضرورة وضع معايير وقواعد واضحة لتنظيم العلاقة بين جهاز الرقابة الداخلية ونشاط المؤسسة بما يعزز حيادية الجهاز في تشخيص عمليات الخلل المادي، وكذلك ضرورة التخطيط الجيد لعملية الرقابة الداخلية بحيث تكون هذه الرقابة وسيلة الإدارة الفعالة في تشخيص معوقات العمل وتشجيع العوامل الايجابية.

- **دراسة الكناني (2016):** هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر سلباً في فاعلية نظام الرقابة والضبط الداخلي، وتشخيص أوجه الفساد وتوجهاته في عدد من دوائر وزارة الداخلية، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن ظاهرة الفساد الإداري والمالي برغم من استشرائها فهي غير مستعصية العلاج، فيمكن علاجها باتخاذ عدد من الوسائل الكفيلة لذلك وعدم إعطاء الفرصة لتوفير الجو الملائم والبيئة المناسبة لنمو الفساد وتطوره فضلا عن تقوية الأقسام الرقابية والتفتيشية والتدقيقية، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل عملية التدوير الوظيفي بين موظفي الوحدة الإدارية بالشكل الذي لا يتعارض مع كفاءة الأداء، مع تفعيل عملية منح الإجازة الإجبارية السنوية، مما يضمن تبادل الأدوار بالنسبة للموظفين ويتيح لهم فرصة زيادة الكفاءة الوظيفية والمهارات في مختلف الأعمار كما يساعد على اكتشاف أو يمنع الاختلافات التي كانت غائبة عن بعض الموظفين كما يؤدي إلى سد الثغرات ونقاط الضعف.
- **دراسة الكروي (2015):** هدفت الدراسة إلى بيان دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، من خلال التعرف على العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي، وتحديد المعوقات التي تحد من قدرة هذا النظام في تشخيص حالات الفساد المالي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود معوقات تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ووجود دور ايجابي لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في هذه الشركات، وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة إلى ضرورة احتواء بعض العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، من خلال ايلاء الأهمية له من قبل الإدارة العليا وتذليل كافة المعوقات التي تحد من قدرته في تشخيص حالات الفساد المالي.
- **دراسة صالح وحسين (2013):** هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع الحالي لوظيفة الرقابة في المؤسسة وصولاً لتشخيص جوانب الضعف والقوة في الأساليب الرقابية التي تساهم في تفعيل

النظام الرقابي للحد من ظاهرة الفساد في المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن دول العالم تنبهت لظاهرة الفساد وخطورتها وهذا ما دفع بها إلى إيجاد طرق للوقاية منها وأخرى لمعالجتها، وقد صبت اهتمامها وتركيزها على برامج التثقيف وبناء الإنسان والتدريب والتطوير وتنمية التحسس لدى أفراد المجتمع ضد ممارسات الفساد الإداري وإصدار الأحكام الخاصة بها ودعم كل المؤسسات التي تعني بمكافحة الفساد، ولقد أوصت الدراسة إلى ضرورة تقليل الروتين وتبسيط إجراءات العمل وسرعة انجاز المعاملات إلى الحد الذي لا يتيح للموظف سهولة التلاعب والعمل على جعل عملية تقويم أداء الموظفين والمؤسسات عملية مستمرة لكشف الانحرافات وتصحيحها بصورة مستمرة والحيلولة دون استمرار هذه الانحرافات لتصبح جزء من الثقافة السائدة في العمل.

- **دراسة العيساوي (2009):** هدفت الدراسة إلى التعرف على إشكال الفساد المالي وأسبابه واهم آثاره السيئة ثم تبيان الرقابة الداخلية من حيث مفاهيمها وإجراءاتها واختصاصاتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها في مكافحة الفساد المالي، ودور الإدارة العليا في دعم الرقابة الداخلية بتوفير الاختصاصات غير المالية التي يستوجبها عمل الرقابة في مكافحة الفساد المالي وفي عدم التهاون في محاسبة المخالفين وإحالتهم إلى القضاء، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الفساد هو استغلال السلطة للحصول على منافع لشخص أو مجموعة أشخاص على حساب المصلحة العامة من خلال انتهاك القوانين وعدم مراعاة السلوك الأخلاقي والى جانب الفساد المالي هناك الفساد الإداري والفساد السياسي والفساد الهندسي وحتى الفساد العلمي واغلبها تأخر في سبيل تحقيق منافع مادية أي تؤدي إلى الفساد المالي، ولقد أوصت الدراسة إلى ضرورة تشكيل لجان مختصة بمتابعة استخدام وبيع الأصول النابتة وترفع تقريرها بشكل دوري إلى الإدارة العليا وتشمل المتابعة عمليات الشطب والتثمين.
- **دراسة Abtidon (2015):** هدفت الدراسة إلى تحديد وتقييم اثر المساءلة المالية في الحد من الفساد في العاصمة الصومالية مقديشو، وحيث أن المساءلة المالية القائمة على المراجعة المالية، والرقابة الداخلية، ومراقبة الميزانية في مقديشو في حالة سيئة جدا،

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن المؤسسات المالية لديها نقص في البنية التحتية المالية، وكذلك غير مؤهلة وغير كافية أو عاجزة عن القيام بمهامها ،حيث بينت أن هناك العديد من العوامل المساعدة على الفساد، وان كل أشكال الفساد كانت سائدة ومنتشرة في الصومال متمثلة بانتشار ظاهرة سوء استخدام الموارد والاستخفاف والتغاضي عن الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي والمهني من قبل أصحاب المناصب العامة ،وبرز المحسوبية والمحاباة في ثقافة العمل وضعف عمليات مسك الدفاتر والسجلات، وغموض الإجراءات واللوائح والأنظمة الداخلية.

- **دراسة Kayrak (2008):** هدفت الدراسة إلى دراسة المساهمات النظرية والعملية المباشرة وغير المباشرة لأجهزة الرقابة العليا في مكافحة الفساد، وذلك بإجراء تحليل شامل لأجهزة الرقابة العليا من حيث الفصل بين السلطات وأدلة المراجعة، والشفافية وسلطة التحقيق والمساءلة ،وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن أجهزة الرقابة العليا قادرة على كشف حالات الفساد دون امتلاك سلطة التحقيق اعتمادا على تفويضات التدقيق ،وان معظم أجهزة الرقابة العليا يعتبرون أن لديهم تفويضات أو سلطات كافية في القيام بالمراجعة وأنهم مزودون ببنود وأحكام قانونية كافية يتم تطبيقها لملاحقة الممارسات الفاسدة وإبلاغها للمسئولين والهيئات العامة المتخصصة، كما أوصت الدراسة إلى أن أجهزة الرقابة العليا المشكلة وفقا للنموذج النابليوني تمنح سلطات قضائية وهذا بالتالي يعطيها ميزة للكشف بدرجة اكبر عن حالات الفساد، في حين أن أجهزة الرقابة العليا المشكلة وفقا لنظام أو نموذج المجلس يكون تركيزها اكبر على ردع الفساد.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تعتبر هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة في مجال البحث، وخصوصاً تلك الدراسات التي اهتمت بدراسة دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري (جياد،2019) (مراد وأمين، 2017) (الكناتي ،2016) (الكوري ،2015)(صالح وحسين 2013) (العيساوي، 2009)، كما أن هذه الدراسة تشابه إلى حد كبير مع دراسة (فرج ،أمحمد ،2020) والتي أجريت في البيئة الليبية، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث موضوع الدراسة حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري وكذلك التعرف على الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في أداء عملة بالشكل المطلوب، بينما كانت أغالب الدارسات هدفت إلى التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية دون الاهتمام بجانب الصعوبات التي تواجه هذا النظام، ولقد تميزت هذه الدارسة من حيث بيئة الدارسة حيث أن اغلب الدارسات السابقة تم إجراءها في بيئات أخرى مختلفة في حين هذه الدراسة أجريت في البيئة الليبية وخضعت لها المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية في مدينة الخمس.

3. مشكلة الدراسة

لا يمكن للفساد أن ينمو ويتكاثر ويتواجد في بيئة قوية متينة، بل يوجد الفساد حيث يوجد ضعف أو غياب الدور الفاعل للرقابة الداخلية، حيث أن عدم اهتمام القيادات الإدارية بالدور الذي يلعبه نظام الرقابة والمراجعة الداخلية من شانه أن يساعد في نمو حالات الفساد الإداري والمالي وتشجيع المفسدين داخل المؤسسات الحكومية. وحيث أن ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر المنتشرة في الدول المتقدمة

والنامية على حد سواء. ولمكافحتها والحد منها، أنشئت العديد من المنظمات المحلية والدولية، بحيث تهتم المنظمات المحلية بالشؤون الداخلية للدولة في حين اهتمت المنظمات الدولية بوضع معايير تبين حجم الفساد بالدول النامية والمتقدمة، ودلك من خلال تقارير سنوية تصدرها تبين حجم الفساد في كل دولة، ومع هذا بين تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2019 أن ليبيا احتلت المرتبة 168 عالميا والمرتبة 17 عربيا (جمعية الشفافية الكويتية، 2020) وهذا يبين انتشار ظاهر الفساد في ليبيا بشكل كبير جدا. وبما أن نظام الرقابة الداخلية هو أحد أهم الأركان التي تستخدم لحماية موارد وممتلكات المؤسسات الحكومية من الفساد، لذلك أصبح من المهم جدا زيادة الاهتمام بهذا النظام والعمل على بيان كافة الصعوبات التي تحول دون تحقيق أهدافه.

ولذلك تكمن مشكلة الدراسة فيما إذا كان هناك دور فعال للرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة في مدينة الخمس والوقوف أمام هذه الآفة للنهوض بالمجتمع؟ وتحديد أهم الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية؟

4. فرضيات الدارسة

1-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور للرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة في الخمس.

2 توجد صعوبات ذات دلالة إحصائية تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة في الخمس..

5. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية ومدى فعاليته في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، والتعرف على الصعوبات التي تعيق وتحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في أداء عمله بالشكل المطلوب.

6. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية تطوير نظام الرقابة الداخلية. ونظرا لأن الفساد المالي والإداري ينشا ويترعرع عند اضطراب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وضعف سلطة القانون فيزداد

الفساد بكل أشكاله، فلابد من إيجاد وسائل لمكافحة هذه الآفة سواء على مستوى الدولة أو الأفراد من خلال زيادة الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية.

7. منهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتستمد معلوماتها من مصدرين متكاملين هما:

أ. **مصادر ثانوية (Secondary Sources):** وتتمثل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، بما في ذلك الكتب والدوريات والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت.

ب. **مصادر أولية (Primary Sources):** وتتمثل في جميع البيانات من واقع النشرات والدراسات الصادرة عن الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة موضوع الرقابة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية.

الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على استقصاء وجهات نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة الليبي وجهاز الرقابة الإدارية في مدينة الخمس.

الحدود المكانية: أجريت الدراسة على ديوان المحاسبة الليبي وجهاز الرقابة في مدينة الخمس.

الحدود الزمنية: أجريت الدراسة خلال سنة 2021

8. الإطار النظري للدراسة

8-1 الرقابة الداخلية

حظيت الرقابة الداخلية منذ أمد طويل باهتمام كل من إدارات المنشآت الاقتصادية والجهات الرقابية المختلفة والمراجعين، فوجود الرقابة الداخلية يعد أمراً حتمياً تقتضيه الإدارة العلمية الحديثة لضمان المحافظة على أموال الشركة، وتحقيق أهدافها واستغلالها مواردها الاستغلال الأمثل، وكما لاحظنا أن هناك اهتمام متزايد في الآونة الأخيرة بتقييم الرقابة الداخلية وإعداد التقارير عن فعاليتها حيث توجد قوانين في بعض الدول تلزم المنشآت بإعداد تقارير عن الرقابة الداخلية المطبقة ويرجع الاهتمام المتزايد بتقييم وتطوير الرقابة الداخلية بالمؤسسات الحكومية إلى

تزايد حالات الاختناق المالي وتزايد حالات الغش والتلاعب والانهيارات لكبرى للمؤسسات الحكومية العالمية.

1.1.8 مفهوم الرقابة الداخلية

تناول الكثير من الكتاب والباحثين مفهوم الرقابة الداخلية، وفى بادية الآمر كان ينظر للرقابة الداخلية أو الضبط الداخلي على أنها تمثل الإجراءات والطرق المستخدمة في النشاط للمحافظة على النقدية والأصول الأخرى واكتشاف الأخطاء للمحافظة على دقة السجلات، ولكن فيما بعد تعددت تعريفات الرقابة الداخلية وذلك لتوسع نطاقها ومفهومها ليصبح أكثر شمولية كالتالي:

يعرفها (الشنطي ،2013،ص 111) بأنه مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق هدف أو أهداف معينة.

كما عرفها المعيار الدولي (315) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد على أنها آلية يصممها ويطبقها ويصونها المكلفون بالحوكمة والإدارة وغيرهم من العاملين، لتوفير تأكيد معقول عن تحقيق أهداف المنشاة. فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على التقرير المالي، وكفاءة وفاعلية العمليات، والالتزام بالأنظمة واللوائح المنطبقة (المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد ،2018، ص 3).

ومعيار رقم (5) لسنة2007 م بأنها " عملية مصممة من Sarbanes–Oxley كما عرفها قانون قبل أو تحت إشراف المديرين التنفيذيين والموظفين الماليين الرئيسيين للشركة أو الأشخاص الذين يؤدون وظائف مماثلة، وتنجز من قبل مجلس الإدارة وموظفون آخرون، لتقديم تأكيد معقول يتعلق بمدي إمكانية الاعتماد على التقرير المالي للأغراض الخارجية بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، وتتضمن:

1- السياسات والإجراءات المتعلقة بالمحافظة على السجلات بتفصيل معقول وعلى نحو صحيح وتعكس بعدالة العمليات وحيازة أصول الشركة.

2-السياسات والإجراءات التي تقدم تأكيداً معقولاً بأن العمليات سجلت بشكل يسمح بإعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.

3-السياسات والإجراءات التي تقدم تأكيداً معقولاً يتعلق بالوقاية من أي استخدام أو حيازة غير مصرح بها لأصول الشركة قد تؤثر بشكل جوهري في القوائم المالية.

وترى الباحثة أنه يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها: مجموعة من الإجراءات والخطوات المتسلسلة لإنجاز الأنشطة والإعمال التي توضع من قبل الإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية والالتزام بالخطط المرسومة والالتزام بالقوانين واللوائح لضمان وكفاءة وفعالية العمليات التي تكفل تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

2.1.8 أهداف الرقابة الداخلية

من خلال ما سبق عرضه من تعريفات متعددة للرقابة الداخلية يمكن تحديد أهداف الرقابة الداخلية: (المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد، 2018،ص21) (عبد الله، 2000، ص 229) (الادريسي، 2010، ص 27:28)

1. رفع مستوى الكفاءة والفعالية لعمليات المؤسسة.
2. التأكيد من الالتزام بالأنظمة والقوانين واللوائح الداخلية والخارجية.
3. إمكانية الاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.
4. حماية الأصول من الاختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير.
5. العمل على المشكلات والعقبات التي تعترض انسياب العمل التنفيذي، ومن ثم توفير بدائل وأساليب حديثة لحلها.
6. التنظيم لتوضيح السلطات والصلاحيات وتحديد المسؤوليات.

3.1.8 أنواع الرقابة الداخلية

أ) **الرقابة الداخلية الإدارية:** وتتضمن رقابة السياسات الإدارية والإجراءات السابق وضعها في الخطة التنظيمية التي توضح المستويات الإدارية والوظائف الإدارية وخطوط السلطة والمسؤولية، والتي تضمن سلامة القرارات التي تم اتخاذها وجدواها للمشروع، وتقييم مدى كفاءة إدارة الأعمال والأنشطة بما يتفق والسياسات الإدارية المناسبة (الصحن والسريا،1998،ص154)

ب) الرقابة الداخلية المحاسبية: وتتضمن كل الطرق والإجراءات التي تختص أساساً وترتبط مباشرة بحماية الأصول ومدى الوثوق من السجلات المالية وما تنتجه من بيانات وتقارير ومن وسائل هذه الرقابة ضرورة الفصل بين الأصل والسجل، والحماية المادية للأصول واستخدام المراجعة الداخلية (خشارمة، 2001،ص5)

ج) الضبط الداخلي: هو الخطة التنظيمية التي تسعي إلى تعزيز الكفاية في حماية ممتلكات الوحدة الاقتصادية من الاختلاس أو الضياع، وكذلك ضبط الأنشطة والبرامج والعمليات داخل الوحدة بصورة تلقائية ومستمرة، ومن أهم وسائله عدم توكيل مهمة معينة إلى موظف واحد يقوم بتنفيذها، وبالتالي

يجعل كل موظف يراجع عمل الشخص الذي سبقه، مما يؤدي إلى حسن سير العمل والقضاء على حالات الغش (كافي،2014 ،ص176).

4.1.8 معايير تقييم مكونات الرقابة الداخلية

من خمسة معايير مترابطة فيما بينهما وهي: (SAS 78 يتكون معايير تقييم الرقابة الداخلية وفقا للمعيار الأمريكي (ابوالعلا ،2004،ص24):

أ. **معايير البيئة الرقابية:** وهي الأساس لجميع مكونات الرقابة الداخلية الأخرى فهي التي تحدد مسار المنظمة، وتؤثر على وعى موظفيها بالرقابة.

ب. **معايير تقييم المخاطر:** وهي تحديد وتحليل للمخاطر المتعلقة بتحقيق أهدافها، وتحديد الكيفية التي يجب أن تدار بها هذه المخاطر.

ج. **معايير الأنشطة الرقابية:** وهي السياسات والإجراءات التي تساعد على التأكد من أن تعليمات الإدارة يتم تنفيذها بدقة.

د. **معايير المعلومات والاتصال:** وهي تحديد المعلومات والحصول عليها وتبادلها بالشكل وفي الوقت الذي يساعد الأفراد على القيام بمسؤوليتهم، مع وجود نظام للاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة.

هـ. **معايير رقابة الأداء (المتابعة):** وهي عملية تقدير جودة أداء الرقابة الداخلية

2-8 مفهوم الفساد المالي والإداري

الفساد الإداري بأنه استغلال المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب شخصية مثل الرشوة والعمولة والابتزاز ،وبمعني آخر هو استغلال المنصب العام لتحقيق ربح مالي يتم الحصول عليه من خلال تقديم خدمة أو عرض عقود للمشتريات الحكومية والخدمات الحكومية، أو إفشاء معلومات عن تلك العقود أو المساعدة على التهرب من دفع الضرائب أو الرسم الحكومي أو الجمركي أو المساعدة على غسيل الأموال أو التمكن من الحصول على قرض مصرفي (حكومي) بفائدة اقل من السائدة في السوق لقاء رشوة أو خدمة للموظف المسئول وغيرها من الممارسات (عبدالكاظم ،2011،ص 2).

يعرف الفساد المالي (شحاته،2011،ص 10) بأنه كافة المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل إلى عدم استقرار المجتمع

والحياة طبقة الفقراء والمعوزين ومن في حكمهم ويمكن اعتبار من أهم أسباب الفساد المالي في المجتمعات هو ضعف القيم الإيمانية وعدم الخشية من الله وكذلك انتشار الأخلاق السيئة مثل الكذب والرياء والنفاق وعدم الولاء والانتماء إلى الوطن بالإضافة الأسباب الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع.

1.2.8 أسباب الفساد المالي والإداري: هناك عدة عوامل تسبب في الفساد والتي يمكن حصرها إلى الآتي: (المجمع العربي للمحاسبين القانونين، 2001ص 169)

أ. **الأسباب السياسية:** أي فساد النظام السياسي والنخب الحاكمة فيه، إذ أن طبيعة المصالح الاجتماعية والاقتصادية التي يمثلها النظام السياسي ونوع السياسات التي يطرحها والطبقات المستفيدة منها تؤثر في النخبة الحاكمة وأصولها الاجتماعية من ناحية وعلى الموظفين ونظرهم إلى المال العام ومقدار ارتباطهم بمؤسسات وأهداف النظام من ناحية أخرى.

ب. **الأسباب الاقتصادية:** تتعلق بفشل السياسات التنموية والتبعية واللامساواة والتفاوت الواسع في توزيع الدخل والثروات، وان كانت هناك تنمية تنتفع بها أقلية غنية تستغل الموارد الوطنية لصالحها والفشل الذي أصاب برامج التكيف والإصلاح الهيكلي.

ج. **الأسباب الاجتماعية:** تتمثل بالانحلال القيمي والأخلاقي والابتعاد عن القيم السماوية أو أرجحيه الولاء العائلي على الولاء الوطني أي ضعف الوعي الاجتماعي لدى اغلب من أفراد المجتمع وتدني مستواهم التعليمي.

د. **الأسباب الإدارية:** تتمثل بسيادة الأنموذج النخبوي البيروقراطي في إدارة الدولة الحياة كافة وعدم التناسب بين السلطة والمسؤولية في الجهاز الإداري وعدم تفويض السلطة والتعقيد البيروقراطي وضعف الأجهزة الرقابية مع غياب الرقابة الشعبية وكبر حجم الدولية إداريا.

3.8 دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد المالي

يعتبر نظام الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق لعمل مراجعي الحسابات فيقوم بوضع برنامج المراجعة وكمية الاختبارات التي سيجريها وكذلك حجم العينة، بناء على عملية تفحصه وتقييمه لفاعلية وكفاءة هذا النظام، لذلك عندما يقوم المراجع بالتفحص والتقييم بصورة معمقة عن أهداف وطرق ومفاهيم نظام الرقابة الداخلية يلاحظ أن أهم أهدافها هو تشخيص والحد من الفساد المالي والإداري، ومن طرق وأساليب نظام الرقابة الداخلية التي تستخدم في تشخيص الفساد المالي (الشرع، 2010،ص61):

أ. **الرقابة المانعة(الوقائية):** حيث تقوم بوضع مجموعة من الإجراءات والطرق التي تؤدي إلى منع وقوع الخطأ قبل حدوثه، فمن ناحية الفساد المالي فهي تعمل على تحديد أشكاله ومسبباته وآثاره السلبية، وعلى ضوء هذه المؤشرات تقوم بوضع الإجراءات التي تمنع من حدوثه ولذلك تعتبر أهم أداة لإدارة الخطر قبل وقوعه، ولكن ليس كل الأخطاء والمخالفات يمكن اكتشافها قبل حدوثها لذلك أصبحت هناك حاجة إلى وجود رقابة جارية أو كاشفة.

ب. **الرقابة الجارية (الكاشفة):** هي الطرق والأساليب والإجراءات التي تكون ملازمة للعمليات، ولها تصور كاف عن مجريات الأنشطة والأعمال، لذلك فهي تساعد على اكتشاف الفساد المالي إثناء ممارسة العمل، وتمثل وسيلة ردع ذات أبعاد إدارية، حيث إنها تؤدي إلى عدم الوقوع بالأخطاء والمخالفات المالية، ومن الأمثلة على ذلك تسجيل الحسابات بطريقة القيد المزدوج، وأعداد التسويات البنكية وموازين المراجعة الدورية.

ج. **الرقابة اللاحقة(التصحيحية):** تمثل الإجراءات العملية لنظام الرقابة الداخلية التي تعمل على حل المشكلات والأخطاء المكتشفة والمتمثلة بحالات الفساد المالي، وتتضمن عدد من الإجراءات الخاصة بتحديد مسببات تلك الحالات وطرق معالجتها، والعمل على الحد من حدوثها في المستقبل.

4.8 الإجراءات التي تحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي

إن الفساد المالي ظاهرة خطيرة تعرقل خطط التنمية الاقتصادية وتؤدي إلى هدر الموارد والطاقات، إذن لا بد من القيام بإجراءات معينة لغرض الحد من تلك الظاهرة، ويكون ذلك من خلال ما تقوم به الإدارة العليا في الوحدة بعملية تنظيم عمل نظام الرقابة الداخلية كالآتي :

أ. إجراءات الإدارة العليا في تشخيص حالات الفساد المالي: يرتبط نظام الرقابة الداخلية من الناحية الإدارية والتنظيمية بالإدارة العليا ومن خلالها يستمد صلاحياته واستقلاليته عن المستويات الإدارية الأخرى، لذلك فإن هذا النظام يكون فاعلاً في أداء مهامه إذا ما توفر الدعم اللازم له من قبل الإدارة العليا من أجل تشخيص حالات الفساد المالي، من خلال تصميم نظام رقابة داخلي كفوء ومنحه صلاحيات واسعة وإمكانيات كافية (الشريف، 2004،ص31).

ب. إجراءات نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي: إن إجراءات نظام الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد المالي تختلف من وحدة لأخرى بحسب حجم تلك الوحدات وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها وكذلك الأخطاء والمخالفات التي تحدث، ومن أهم الإجراءات الرقابية المتبعة في تشخيص الفساد المالي هي: (الحجاوي وآخرون،2012،ص 35)

- التأكيد على الالتزام بالتعليمات والأحكام المالية المعمول بها من قبل العاملين في الوحدة.
- التأكيد على التوصيف الواضح للوظائف داخل الوحدة كونه يساعد على انتشار الفساد.
- محاسبة الأشخاص الذين يتعمدون إلى مخالفة القواعد والأحكام المالية النافذة.
- ضبط عمليات الصرف والتحقق منها لمنع هدر المال العام دون وجه حق.

5.8 العلاقة بين الفساد الإداري والمالي وقسم الرقابة والمراجعة الداخلية

أ. ضعف الاهتمام بأهمية النظم المحاسبية والرقابة والمراجعة الداخلية وإهمال توفير المقومات الأساسية التي لابد من توافرها التي تمثل مقومات الرقابة الداخلية.

ب. عدم مواكبة النظم المحاسبية والرقابية للمتغيرات والتطورات البيئية، إذ لم يعد مجال الرقابة والمراجعة الداخلية مقتصرا على الأشراف على النواحي المالية والمحاسبية فحسب، بل تخطي ذلك ليصبح شاملا لأوجه التنظيم الإداري ونشاطاته كلها وبما يكفل تحقيق الكفاءة والفاعلية في استعمال الموارد المتاحة، أي أنها استخرجت بالكم والغرض المطلوبين.

ج. الاقتصار على الرقابة المستندية (اللاحقة) التي يمكن القول أنها شكلية وتفتقر إلى الموضوعية والعلمية، وإهمال الأنواع الأخرى منها.

د. والاهم من ذلك هو أن هناك قصورا واضحا في كفاءة العاملين في هذا المجال (المحاسبي والرقابي) فضلا عن عدم توافر الشروط الواجب توافرها والتي تحد من وقوع أي شكل من إشكال الفساد الإداري وتمنعه.

هـ. إعطاء مهام جديدة إلى قسم الرقابة والمراجعة الداخلية لا تتناسب وكفاءة ملاك المراجعة الداخلية الموجود في أية منشاة أو إدارة حكومية وخبرته فضلا عن عدم استقلاليته مما يؤثر في كفاءته في أداء المهام الموكلة إليه(حليحل،2008،ص42)

9. الدراسة الميدانية

1.9 أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة

تم استخدام الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة فقامت بتصميم استمارة استبيان واشتملت على البيانات الشخصية للمستهدفين والمتمثلة بالعمر، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة، كما اشتمل الاستبيان على محورين أساسيين وهما:

المحور الأول: دور الرقابة الداخلية في الحد من محاربة الفساد المالي والإداري: وتكون المحور من (10) عبارات.

المحور الثاني: الصعوبات التي تحد من قدرة الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري: وتكون المحور من (10) عبارات.

2.9 التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات

تم استخدام الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق تماماً) ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة (محايد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق تماماً)، وقد تم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5).

جدول (1) ترميز بدائل الإجابة وطول فئة تحديد اتجاه الاجابة

الإجابة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً

الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 إلى أقل من 1.8	1.8 إلى أقل من 2.6	2.6 إلى اقل من 3.4	3.4 إلى اقل من 4.2	4.2 إلى 5
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

3.9 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا. والاعتماد على العرض البياني وحدة لا يكفي، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس مقاييس النزعة المركزية والتشتت، وقد تم استخدام الآتي:

- **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
- **المتوسط الحسابي:** يستعمل لتحديد درجة تمركز إجابات المبحوثين عن كل محور، حول درجات المقياس، وذلك لمعرفة مدى توفر متغيرات كل محور من محاور الدراسة.
- **المتوسط الحسابي المرجح:** لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- **الانحراف المعياري:** يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- **معامل الارتباط:** لتحديد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبيان وإجمالي الاستبيان.
- **معامل الفا كرونباخ:** لتحديد الثبات في أداة الدراسة (الاستبيان)

4.9 صدق فقرات الاستبيان: وتم ذلك من خلال:

أولاً: صدق المحكمين

حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وان أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال المحاسبة، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي

أ. دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري

جدول (2) معاملات الارتباط بين عبارات دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري وإجمالي المحور

ت	الفقـــرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	توسيع دائرة المعرفة المتخصصة بحيثيات العمل والشفافية لدى الموظفين يقلل من حالات الفساد المالي والإداري	0.236	0.179
2	تشجع المؤسسات الحكومية الموظفين الذين يكتشفون ويبلغون عن التجاوزات ويشكرونهم على مجهوداهم المبذولة تحد من حالات الفساد المالي والإداري	0.165	0.35
3	وضع الإجراءات الرقابية المتشددة لمنع العبث في ممتلكات الوحدة الاقتصادية تحد من حالات الفساد المالي والإداري	*0.386	0.024
4	وجود تعليمات محددة وواضحة لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى ضبط الأداء المالي والإداري	**0.752	0.000
5	توجد عقوبات مالية وإدارية رادعة لحالات الفساد المالي والإداري	**0.756	0.000
6	للإدارة العليا دور فعال في عملية تسهيل مهام نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد الإداري والمالي والحد منها	**0.588	0.000
7	كفاءة ونزاهة الموظفين تزيد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية ويساهم في منع حدوث الفساد المالي	0.295	0.09
8	يتمتع موظفين نظام الرقابة والمراجعة الداخلية بمؤهلات علمية وفنية تمكنهم من اكتشاف الأخطاء والتلاعب والاختلاس	**0.668	0.000
9	يوفر نظام الرقابة الداخلية أدلة الإثبات التي تمكن الجهات الرقابية من إصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد المالي والإداري	**0.808	0.009
10	يوفر نظام الرقابة الداخلية الإجراءات التي تمنع حدوث الانحرافات والمخالفات المالية مستقبلاً	**0.685	0.000

**** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)**

*** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05)**

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً وتشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عبارات محور دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري وإجمالية لذا فإن هذه العبارات صادقة لما وضعت، باستثناء ثلاث عبارات (1، 2، 7) فكانت قيم الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05، لذا يتم حذف العبارات الثلاث من هذا المحور.

ب. دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري

جدول (3) معاملات الارتباط بين عبارات الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري وإجمالي المحور

ت	الفقــرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	لا يتوفر هياكل تنظيمية منظمة في المؤسسات الحكومية تطبق إجراءات الرقابة الداخلية بكفاءة للحد من الفساد المالي.	**0.611	0.000
2	لا توجد برامج متخصصة لتطوير مهارات الموظفين بالأقسام المالية والمراجعة الداخلية لمواجهة الآثار السلبية لعمليات الفساد المالي	**0.506	0.002
3	عدم إتباع معايير الجودة عند تصميم وتنفيذ وتقييم وظيفة نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات الحكومية أدي إلى ضعفها في الحد من الفساد المالي	**0.738	0.000
4	لا تمنح التشريعات واللوائح الداخلية حماية لموظفي المراجعة الداخلية الذين يبلغون عن أي تجاوزات لإجراءات أنظمة الرقابة الداخلية	**0.528	0.001
5	ضعف مرتبات الموظفين العاملين في إدارات ومكاتب المراجعة الداخلية يجعلهم غير مستعدين لتبليغ عن أية عمليات يكتشفها متعلقة بالفساد المالي	**0.473	0.005
6	وجود ضغوطات على المراجع الداخلي يحد من استقلاله في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها في الحد من الفساد المالي	**0.623	0.000
7	عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي لقيام الرقابة الداخلية بتنفيذ الاختبارات اللازمة لتحديد واكتشاف أية تجاوزات مالية	**0.664	0.000
8	لا يوجد أرشيف منظم يمثل تاريخا متكاملا لكافة العمليات المالية بحيث يمكن الرجوع إلية لتنفيذ برامج الرقابة الداخلية اللازمة للحد من عمليات الفساد المالي	**0.635	0.000
9	لا تهتم المؤسسات الحكومية بتقديم المكافآت والحوافز لموظفين العاملين في الأجهزة الرقابية	**0.62	0.000

10	ارتفاع التكلفة الناجمة عن تطبيق التكنولوجيا الحديثة في العملية الرقابية	0.272	0.12

**** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)**

*** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05)**

لقد بينت النتائج في الجدول (3) أن قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً وتشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عبارات محور الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري وإجمالية لذا فإن هذه العبارات صادقة لما وضعت، باستثناء العبارة رقم (10) فكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.12) وهي أكبر من 0.05، لذا يتم حذف هذه العبارة من هذا المحور.

ثالثاً: صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

جدول (4) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان

ت	المحـــور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري	7	0.736	0.000**
2	عبارات الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري	9	0.796	0.000**

**** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01**

لقد بينت النتائج في الجدول (4) أن قيم معامل الارتباط بين إجمالي الاستبيان ومحور (دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري) (0.736) وبين إجمالي الاستبيان ومحور (الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري) (0.796)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية دالة إحصائياً حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05).

5.9 الثبـــــــات

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) واقل من ذلك تكون منخفضة، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها(34) استمارة، وقد كانت قيم معامل ألفا لثبات محور (دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري) (0.81)،ولمحور (الصعوبات التي تحد من قدرة نظام

الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري) (0.768)، ولإجمالي الاستبيان (0.783)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول (5) يوضح معامل الفا كرونباخ للثبات

ت	العبـــارات	عدد الفقرات	معامل الفا
1	دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري	7	0.81
2	الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري	9	0.768
	إجمالي الاستبيان	16	0.783

6.9 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بالعاملين في جهاز الرقابة وديوان المحاسبة والبالغ عددهم (34) فرداً، ونظراً لصغر حجم مجمع الدراسة فقد تم اعتماد أسلوب المسح الشامل، حيث تم توزيع (34) استمارة استبيان واستردت جميعها بدون فاقد وبنسبة (100%) وكما مبين في الجدول رقم (6).

جدول (6) الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد منها

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	عدد الاستمارات غير صالحة	نسبة الاستمارات الغير صالحة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
34	0	%0	0	%0	34	%100

7.9 عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة: الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

جدول (7) توزيع المستهدفين حسب البيانات الشخصية

العمر		أقل من 25 سنة	25 إلى 35 سنة	فوق من 35 سنة	المجموع
	العدد	7	17	10	34
	النسبة%	%20.6	%50	%29.4	%100
النوع		ذكر		أنثى	المجموع
	العدد	22		12	34
	النسبة%	%64.7		%35.3	%100
المؤهل العلمي		دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	المجموع
	العدد	7	18	9	34
	النسبة%	%20.6	%52.9	%26.5	%100
التخصص العلمي		محاسبة	تأمين ومصارف	إدارة أعمال	أخرى	المجموع
	العدد	22	2	3	7	34
	النسبة%	%64.7	%5.9	%8.8	%20.6	%100
سنوات الخبرة		أقل من 5 سنوات	5 إلى أقل من 10 سنوات	10 إلى أقل من 15 سنة	المجموع
	العدد	15	10	9	34
	النسبة%	%44.1	%29.4	%26.5	%100

بينت النتائج في الجدول رقم (7) أن غالبية أفراد المجتمع وبنسبة بلغت (50%) كانوا من ضمن الفئة العمرية25 سنة إلى 35 سنة في حين إن (10) مستجيبين وما نسبته (29.4%) كانت أعمارهم أكثر من 35 سنة، و(7) مستجيبين وما نسبته (20.6%) كانت أعمارهم أقل من 25 سنة.

وبالنسبة للنوع فقد أظهرت النتائج أن غالبية أفراد المجتمع وبنسبة بلغت (64.7%) كانوا من الذكور في حين أن (12) مستجيباً وما نسبته (35.3%) من الإناث. وفيما يخص المؤهل العلمي، فقد أظهرت النتائج أن غالبية أفراد المجتمع وبنسبة بلغت (52.9%) من خريجي الجامعات، في حين أن (9) مستجيبين وما نسبته (26.5%) من حملة المؤهل العالي "الماجستير"، و(7) مستجيبين وما نسبته (20.6%) من خريجي المعاهد. وفيما يتعلق بالتخصص العلمي؛ فقد بينت النتائج في الجدول المذكور أعلاه أن غالبية أفراد المجتمع وبنسبة بلغت (64.7%) متخصصين في مجال المحاسبة، في

حين أن (3) مستجيبين وما نسبته (8.8%) متخصصين في مجال إدارة الأعمال، ومستجيبين اثنين وما نسبته (5.9%) متخصصين في مجال التأمين والمصارف، و(7) مستجيبين وما نسبته (20.6%) كانت لهم تخصصات أخرى غير التي تم ذكرها.

وبالنسبة لعدد سنوات الخبرة الوظيفية، بينت النتائج أن (15) مستجيباً وما نسبته (44.1%) لهم خبرة أقل من (5) سنوات، و(10) مستجيبين وبنسبة مقدارها (29.4%) تراوحت خبرتهم ما بين (5) سنوات إلى (10) سنوات، و(9) مستجيبين وبنسبة مقدارها (26.5%) لهم خبرة وظيفية بلغت أكثر من 10 سنوات.

3-7 اختبار الفرضيات

لتحديد اتجاه الإجابة على كل فقرة من فقرات الاستبيان وعلى إجمالي كل محور من محاور الاستبيان، تم الاعتماد على البيانات في الجدول (1).

الفرضية الأولى: يوجد دور فعال للرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري

جدول (8) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات وإجمالي محور دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدرجة
1	وضع الإجراءات الرقابية المتشددة لمنع العبث في ممتلكات الوحدة الاقتصادية تحد من حالات الفساد المالي والإداري	ك	0	0	0	15	19	4.56	0.504	مرتفعة جداً
		%	0	0	0	44.1	55.9			
2	وجود تعليمات محددة وواضحة لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى ضبط الأداء المالي والإداري	ك	0	3	3	19	9	4.00	0.853	مرتفعة جداً
		%	0	8.8	8.8	55.9	26.5			
3	توجد عقوبات مالية وإدارية رادعة لحالات الفساد المالي والإداري	ك	1	12	4	9	8	3.32	1.273	متوسطة
		%	2.9	35.3	11.8	26.5	23.5			
4	للإدارة العليا دور فعال في عملية تسهيل مهام نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد الإداري والمالي والحد منها	ك	0	4	11	13	6	3.62	0.922	مرتفعة
		%	0	11.8	32.4	38.2	17.6			
5	يتمتع موظفين نظام الرقابة والمراجعة الداخلية بمؤهلات علمية وفنية تمكنهم من اكتشاف الأخطاء والتلاعب والاختلاس	ك	0	0	16	13	5	3.68	0.727	مرتفعة
		%	0	0	47.1	38.2	14.7			
6		ك	2	9	6	9	8	3.35	1.276	متوسطة

	يوفر نظام الرقابة الداخلية أدلة الإثبات التي تمكن الجهات الرقابية من إصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد المالي والإداري	%	5.9	26.5	17.6	26.5	23.5				
7	يوفر نظام الرقابة الداخلية الإجراءات التي تمنع حدوث الانحرافات والمخالفات المالية مستقبلاً	ك	2	0	11	9	12	3.85	1.105	مرتفعة
		%	5.9	0	32.4	26.5	35.3			
	أجمالي المحور							3.77	0.675	مرتفع

من الجدول رقم (8) تبين إن متوسطات الاستجابة لفقرات محور دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري، تراوحت ما بين (3.32) إلى (4.56)، لذا فإن درجة الاتفاق كانت مرتفعة جداً على فقرتين ومرتفعة على (3) فقرات ومتوسطة على فقرتين من فقرات هذا المحور، ولتحديد دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري، فإن النتائج في الجدول رقم (8) بينت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.77) وعند مقارنة هذه القيمة مع البيانات في الجدول (1) يتبين إن درجة الموافقة على إجمالي المحور كانت مرتفعة، لذا فإن مستوى دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد المالي والإداري كان مرتفعاً، وهذا يشير إلى تحقق الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: توجد صعوبات تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري

جدول (9) يوضح التوزيعات التكرارية لفقرات وإجمالي محور الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
1	لا يتوفر هياكل تنظيمية منظمة في المؤسسات الحكومية تطبق إجراءات الرقابة الداخلية بكفاءة للحد من الفساد المالي	ك	2	7	1	16	8	3.62	1.231	مرتفعة	السادس
		%	5.9	20.6	2.9	47.1	23.5				
2	لا توجد برامج متخصصة لتطوير مهارات الموظفين بالأقسام المالية والمراجعة الداخلية لمواجهة الآثار السلبية لعمليات الفساد المالي	ك	0	5	13	8	8	3.56	1.021	مرتفعة	السابع
		%	0	14.7	38.2	23.5	23.5				
3	عدم إتباع معايير الجودة عند تصميم وتنفيذ وتقييم وظيفة نظام الرقابة الداخلية	ك	0	2	2	12	18	4.35	0.849	مرتفعة جداً	الثاني
		%	0	5.9	5.9	35.3	52.9				

	بالمؤسسات الحكومية أدي إلى ضعفها في الحد من الفساد المالي									
4	لا تمنح التشريعات واللوائح الداخلية حماية لموظفي المراجعة الداخلية الذين يبلغون عن أي تجاوزات لإجراءات أنظمة الرقابة الداخلية	ك	1	2	4	20	7	3.88	0.913	مرتفعة	الخامس
		%	2.9	5.9	11.8	58.8	20.6				
5	ضعف مرتبات الموظفين العاملين في إدارات ومكاتب المراجعة الداخلية يجعلهم غير مستعدين لتبليغ عن أية عمليات يكتشفها متعلقة بالفساد المالي	ك	1	15	4	9	5	3.06	1.205	متوسطة	التاسع
		%	2.9	44.1	11.8	26.5	14.7				
6	وجود ضغوطات على المراجع الداخلي يحد من استقلاله في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها في الحد من الفساد المالي	ك	0	4	4	7	19	4.21	1.067	مرتفعة جداً	الثالث
		%	0	11.8	11.8	20.6	55.9				
7	عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي لقيام الرقابة الداخلية بتنفيذ الاختبارات اللازمة لتحديد واكتشاف أية تجاوزات مالية	ك	0	4	19	8	3	3.29	0.799	مرتفعة	الثامن
		%	0	11.8	55.9	23.5	8.8				
8	لا يوجد أرشيف منظم يمثل تاريخا متكاملا لكافة العمليات المالية بحيث يمكن الرجوع إلية لتنفيذ برامج الرقابة الداخلية اللازمة للحد من عمليات الفساد المالي	ك	0	3	6	15	10	3.94	0.919	مرتفعة	الرابع
		%	0	8.8	17.6	44.1	29.4				
9	لا تهتم المؤسسات الحكومية بتقديم المكافآت والحوافز لموظفين العاملين في الأجهزة الرقابية	ك	0	2	1	10	21	4.47	0.825	مرتفعة جداً	الأول
		%	0	5.9	2.9	29.4	61.8				
أجمالي المحور								3.82	0.587	مرتفع	

من الجدول رقم (9) تبين إن متوسطات الاستجابة لفقرات محور الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري، تراوحت ما بين (3.06) إلى (4.47)، لذا فإن درجة الاتفاق كانت مرتفعة جداً على (3) فقرات ومرتفعة على (5) فقرات ومتوسطة على فقرة واحدة من فقرات هذا المحور، وتتمثل أهم هذه الصعوبات في عدم اهتمام المؤسسات الحكومية بتقديم المكافآت والحوافز لموظفين العاملين في الأجهزة الرقابية، يلي ذلك عدم إتباع معايير الجودة عند تصميم وتنفيذ وتقييم وظيفة نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات الحكومية أدي إلى ضعفها في الحد من الفساد المالي، وفي الترتيب الثالث وجود ضغوطات على المراجع الداخلي يحد من استقلاله في تقييم أنظمة الرقابة

الداخلية ومدى فعاليتها في الحد من الفساد المالي، يلي ذلك عدم وجود أرشيف منظم يمثل تاريخا متكاملا لكافة العمليات المالية بحيث يمكن الرجوع إلية لتنفيذ برامج الرقابة الداخلية اللازمة للحد من عمليات الفساد المالي، وفي الترتيب الخامس هو إن التشريعات واللوائح الداخلية لا تمنح حماية لموظفي المراجعة الداخلية الذين يبلغون عن أي تجاوزات لإجراءات أنظمة الرقابة الداخلية، ثم عدم توفر هياكل تنظيمية منظمة في المؤسسات الحكومية تطبق إجراءات الرقابة الداخلية بكفاءة للحد من الفساد المالي يلي ذلك عدم وجود برامج متخصصة لتطوير مهارات الموظفين بالأقسام المالية والمراجعة الداخلية لمواجهة الآثار السلبية لعمليات الفساد المالي وأخيراً عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي لقيام الرقابة الداخلية بتنفيذ الاختبارات اللازمة لتحديد واكتشاف أية تجاوزات مالية ولتحديد الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري، فإن النتائج في الجدول رقم (9) بينت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.82) وعند مقارنة هذه القيمة مع البيانات في الجدول (1) يتبين إن درجة الموافقة على إجمالي المحور كانت مرتفعة، لذا فإن مستوى الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري كان مرتفعاً، وهذا يشير إلى تحقق الفرضية الثانية.

10. النتائج والتوصيات

1.10 النتائج

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها، توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

1. تلعب الرقابة الداخلية دوراً في محاربة الفساد المالي والإداري، فقد تبين إن قيمة متوسط الاستجابة (3.77) وفق مقياس التدرج الخماسي، هذا الدور يكمن في الإجراءات الرقابية المتشددة التي تمنع العبث في ممتلكات الوحدة الاقتصادية التي تحد من حالات الفساد المالي والإداري إضافة إلى التعليمات الواضحة لنظام الرقابة الداخلية التي أدت إلى ضبط الأداء المالي والإداري (جدول 8)ولكن هذه الإجراءات غير فعاله، وهذه النتيجة تختلف عن نتيجة دراسة (جياد،2019) التي تري أن هناك دور ملموسا لوظيفة الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي وصولا إلى رفع كفاءة وأداء المؤسسات الحكومية وان هذا الدور يحتاج إلي تعزيز وتنمية .
2. وجود بعض الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.82) وفق مقياس التدرج الخماسي، وتكمن هذه الصعوبات في عدم اهتمام المؤسسات الحكومية بتقديم المكافآت والحوافز للموظفين العاملين في الأجهزة الرقابية، وعدم إتباع معايير الجودة عند تصميم وتنفيذ وتقييم وظيفة نظام الرقابة الداخلية

بالمؤسسات الحكومية أدي إلى ضعفها في الحد من الفساد المالي، إضافة إلى وجود ضغوطات على المراجع الداخلي يحد من استقلاله في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها في الحد من الفساد المالي، وأيضاً عدم وجود أرشيف منظم يمثل تاريخا متكاملا لكافة العمليات المالية بحيث يمكن الرجوع إلية لتنفيذ برامج الرقابة الداخلية اللازمة للحد من عمليات الفساد المالي، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دارسة (امحمد' فرج ،2020) التي أظهرت مجموعة من الصعوبات و المعوقات التي تؤثر على دور وقدرة نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي ومن أهم المعوقات الإدارية والتشريعية والمحاسبية والمعوقات المتعلقة بالكفاءة المهنية والمعوقات تكنولوجية .

3. كلما كان النظام الرقابي الموجود في المؤسسات فعال أدى ذلك إلى الحد من الفساد، ووجود رقابة داخلية فعالة وتمتلك الخبرة يساعد في اكتشاف حالات الاحتيال وبالتالي يؤدي إلى الحد من الفساد في المؤسسات الحكومية، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دارسة (الكناني ،2016) التي بينت أن هناك أسبابا أخرى لظهور ظاهرة الفساد تتمثل في اختفاء تقسيم العمل على أساس التخصص الوظيفي والخبرة المهنية وظهور حالة تقسيم العمل على أساس الولاء لأهداف قيادات المنظمات الفاسدة والانصياع إلي منطق القوة والموقف السياسي بدلا من منطق القانون والتنظيم الهيكلي الرسمي.

2.10 التوصيات

بعد تحليل البيانات والوصول إلى النتائج وبناءً على هذه النتائج، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. ضرورة قيام المؤسسات بتطبيق مدونات السلوك ومتابعتها، وزيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية باعتبارها أحد أهم عناصر النظام الرقابي الفعال.
2. ضرورة اهتمام المؤسسات الحكومية بتقديم المكافآت والحوافز للموظفين العاملين المتميزين في الأجهزة الرقابية لتشجيعهم وتحفيزهم على أداء المهام الملقاة على عاتقهم.
3. الحرص على إتباع معايير الجودة عند تصميم وتنفيذ وتقييم وظيفة نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات الحكومية للحد من الفساد المالي والإداري.
4. عدم خضوع المراجعين الماليين للضغوطات التي يتعرضون لها والثبات على استقلاليتهم في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية.
5. ضرورة وجود أرشيف منظم يمثل تاريخا متكاملا لكافة العمليات المالية بحيث يمكن الرجوع إليه لتنفيذ برامج الرقابة الداخلية اللازمة للحد من عمليات الفساد المالي.

6. منح موظفي المراجعة الداخلية عند الإبلاغ عن أي تجاوزات لإجراءات أنظمة الرقابة الداخلية.
7. الحرص على توفر هياكل تنظيمية منظمة في المؤسسات الحكومية تطبق إجراءات الرقابة الداخلية بكفاءة للحد من الفساد الإداري والمالي.

المراجع

أبو العلاء، محمد إبراهيم المرسي، (2004) " دراسة تحليلية لنظام الرقابة الداخلية بالبنوك بهدف تحسين كفاءة المراجعة الخارجية – دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.

الإدريسي وميرفت محمد أمين، (2010) "الرقابة الداخلية على أعمال البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الاولي.

جمعية الشفافية الكويتية، (2020). بيان صحفي بشأن نتائج مؤشر مدركات الفساد 2019 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، 23 يناير 2020، متاح على: http://www.transparency.org.kw.au–ti.org/upload/2019/cpi2019.pdf

جياد، عباس فاضل (،2019) " الرقابة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي – دراسة تحليلية في الوحدات الحكومية " مجلة الاقتصاد الخليجي – العدد (41) ايلول 2019.

الحجازي، طلال محمد، الجبوري، فؤاد عبدالمحسن، والشمري، مشتاق طالب (2012) " توظيف الدور الرقابي في مكافحة الفساد الحكومي " المجلة العراقية للعلوم الإدارية – جامعة كربلاء،.(1)، 1–35.

حليحل، جليلة عيدان (2008) ندوة حول (دور أقسام الحسابات والتدقيق والرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، المقامة بالتعاون مع المنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونيين، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد، ص 42.

خشارمة، حسين علي (2001). أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الأردنية، دراسة ميدانية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص 1–24.

الشافعي، علاء حسين، 2020 " دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الإداري والمالي – دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب " مجلة الريادة للمال والأعمال – المجلد الأول (العدد 2) كانون الأول 2020.

الشرع، مجيد (2010) الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي، مجلة المنصور (14). ص ص 62–78

الشريف، طلال بن مسلط (2004) " ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية " مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الاقتصاد والإدارة ،18(2) ،31–56.

الشنطي، ايمن محمد (2013) " أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي قي القطاع الصناعي الأردني " مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ،21 (1):_99–125.

صالح، خلود وليد، حسين، عمر إسماعيل، (2013)" دور الرقابة في الحد في الفساد الإداري " بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع لهيئة النزاهة.

الصحن، عبد الفتاح والسريا، محمد السيد (1998)، " الرقابة والمراجعة الداخلية (على المستوى الجزئي والكلي، الدار الجامعية– الإسكندرية.

عبد الله، خالد أمين (2000)،" علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعلمية "، دار وائل للنشر والتوزيع– عمان، الطبعة الاولي.

عبد الكاظم، علاء حافظ (2011) " الآثار السلبية للفساد على الاقتصاد والاستثمار "جريدة النهار، العدد_22 كانون ثاني ،2011.

العيساوي، عوض خلف (2009) " دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي " المؤتمر العلمي الأول 15–16 نيسان 2009.جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد.

فرج، عبدالنبي أمحمد، أمحمد، حسام الزروق (2020)" المعوقات التي تواجهها أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة والمؤثرة على دورها في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة الليبي " مجلة آفاق اقتصادية –6(12).

كافي، مصطفي يوسف (2014) " تدقيق الحسابات: في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة " الطبعة الأولي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.

الكروي، اسعد جاسم (2015) "دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي (واقع ومعوقات) رسالة ماجستير غي منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان – الأردن.

الكناني، صادق عباس (2016) " دور الرقابة والضبط الداخلي في الحد من الفساد الإداري والمالي في دوائر قوى الأمن الداخلي – دراسة تطبيقية في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي لمديرية الجنسية العامة "

المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد (IAASB)، (2018). المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، متاح على: https://socpa.org.sa/Socpa/Professional-standards/International-Standards/2024.aspx

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، أساسيات التدقيق، الاردن، الطبعة الأولي 2001، ص 169.

مراد، كريفار، أمين، بربري محمد (2017) " دور وأهمية نظام الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد 17، السداسي الثاني 2017 ص 66-53.

Abtidon, Abdimahad Hussein (2015) "The Impact of Financial Accountability on Reducing Corruption in Mogadishu Somalia "Academic Research International 6(2),128,2015.

Kayrak ،Musa (2008)"Evolving Challenges for Supreme Audit Institutions in Struggling with Corruption "Journal of Financial Crime ،Vol ,15 ،No ,1, pp,60-70.

المعلومات البيوغرافية للباحث:
الاسم: إيناس مفتاح محمد العريفي
الدرجة العلمية: محاضر
التخصص: محاسبة
الاهتمامات: المراجعة
البريد الالكتروني: Enasalarifi82@gmail.com

مجلـة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 1 يونيو 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

أنماط القيادة الإدارية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي

خيرية محمد شبش
كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة
k.shabash@eps.misuratau.edu.ly

عبد المجيد الصديق عمار
كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة
1997abd.el.majeed@gmail.com

أسامة محمد أبو فناس
كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة
osamaaboufnas@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022.03.8 تاريخ القبول: 2022.03.13 تاريخ النشر: 2022.06.30

المخلص

يهدف البحث إلى تحديد العلاقة بين أنماط القيادة الإدارية وسلوك المواطنة التنظيمية لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة. تم استخدام المنهج الوصفي للوصول إلى النتائج. ولتحقيق أهداف البحث، تم جمع البيانات من خلال توزيع الاستبانات على المشاركين بالبحث، وقد تم استلام عدد (77) استبانة. وقد توصل البحث لمجموعة نتائج أهمها: وجود علاقة بين الأنماط القيادية وسلوك المواطنة التنظيمية.

الكلمات الدالة: *أنماط القيادة الإدارية، سلوك المواطنة التنظيمية، جامعة مصراتة، ليبيا.*

Abstract

The research aims to determine the relationship between administrative leadership styles and organisational citizenship behaviour of faculty members at the Faculty of Economics and Political Science, Misurata University. The descriptive approach was used to reach the results. To achieve the research aims, the data was collected by distributing questionnaires to the research participants, as (77) questionnaires were received. The research reached a set of results, the most important of which are: There is a relationship between leadership styles and organizational citizenship behaviour.

Keywords: Administrative leadership styles, Organisational citizenship behaviour, Misurata University, Libya**.**

1. المقدمة

يعد المورد البشري من أهم الموارد داخل المنظمة، نظراً للدور الذي يلعبه في تحقيق نجاح المنظمة، فالمورد البشري مثله مثل الموارد الأخرى يحتاج لقيادة إدارية فعالة وقادرة على الاستفادة والمحافظة على هذه الموارد، حيث أن القيادة الإدارية تشكل محوراً ترتكز عليه مختلف الأنشطة في جميع المنظمات، وعليه فإن النمط القيادي الذي يمارسه القائد يعتبر من أسباب نجاح أو فشل المنظمة، كونه يؤثر في أداء الموظفين وسلوكياتهم الرسمية أو غير الرسمية.

ويعد سلوك المواطنة التنظيمية ضمن السلوكيات غير الرسمية، كما أنه يعتبر من السلوكيات المرغوبة لدى المنظمات، وذلك لما يحققه من أثار إيجابية لها فائدة كبيرة في نجاح المنظمة واستمرارها، وبالتالي فإنه من الضروري البحث عن المتغيرات التي تزيد في ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية لدى المنظمات.

2. الأدب النظري والدراسات السابقة

يعتبر موضوع القيادة الإدارية من الموضوعات المهمة التي لاقت اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين ولازالت حتى وقتنا هذا تحظى بذلك الاهتمام، نظراً لأهمية القيادة داخل المنظمة ونمط القيادة الإدارية الذي يناسب طبيعة تلك المنظمة ويساعد في تحقيق أهدافها.

ويعرف مزهوده وقرزة (2017) القيادة الإدارية على أساس السلطة بأنها قدرة القائد الإداري المتمثلة في إصدار الأوامر والتعليمات باستخدام سلطته الرسمية عن طريق إثارة الرغبة والحماس لدى المرؤوسين لتحقيق الأهداف المنشودة. في حين يعرفها بن براهيم (2020) على أساس التأثير بأنها قدرة القائد في التأثير على مرؤوسيه من خلال توجيههم نحو المساهمة الفعالة في أداء أنشطة المنظمة.

أما معافة (2019) فيعرف القيادة الإدارية على أساس السلطة والتأثير في كونها قدرة القائد على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة باستخدام تأثيره ونفوذه واستعمال سلطته الرسمية عند الضرورة لتحقيق الأهداف المنشودة.

من خلال التعريفات السابقة للقيادة الإدارية تبين أنه هناك اختلاف لتعريفات القيادة الإدارية من قبل الباحثين حيث ركز كل منهم على جانب معين من جوانبها، فمنهم من عرفها على أساس السلطة كتعريف (مزهوده وقرزة، 2017) ومنهم من عرفها من حيث التأثير كتعريف (بن براهيم، 2020)، ومنهم من عرفها من حيث السلطة والتأثير معاً كتعريف (معافة، 2019).

ويوضح سامي وآخرون (2012) أن القيادة الإدارية تساعد في التأثير الإيجابي من حيث تشجيع وتحفيز ودفع العاملين لبذل أقصى جهد ممكن والاستمرار في الأداء المتميز، إضافة إلى توجيه أداء العاملين نحو الإنجاز والنتائج وتشجيع الإبداع والابتكار في العمل، كما أن القائد يستطيع التغيير نحو الأفضل بما يطبق ما لديه من أفكار وأساليب عمل جديدة.

3. مشكلة البحث

تلعب القيادة دوراً حيوياً في فعالية سلوكيات الأفراد، إضافة إلى أن الأفراد يظهرون سلوكيات مختلفة تحت أنواع مختلفة من الأنماط القيادية داخل العمل (يغمور وآخرون، 2018). ويبين محرز (2016) أن القيادة أحد أهم محددات ممارسة الأفراد لسلوك المواطنة التنظيمية. وأشارت طحطوح (2016) لوجود

علاقة بين أنماط القيادة الإدارية الثلاثة (نمط القيادة الأوتوقراطية ونمط القيادة الديمقراطية ونمط القيادة الحرة) وسلوك المواطنة التنظيمية. وفي نفس السياق أظهرت دراسة متولي وشحاته (2019) وجود علاقة بين أبعاد نمط القيادة التحويلية وسلوك المواطنة التنظيمية.

وتذكر كلثوم (2018) العديد من الدراسات، منها دراسة (رضا، 2011؛ وسيلة،2015؛ بو نوناس،2016) التي تشير إلى دورة القيادة في ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في نمو المنظمة واستمرارها، ويوضح ديون وصيتي (2018) أن النمط القيادي الذي يمارسه القائد من العوامل الأساسية لنجاح أو فشل المنظمة، فهو يؤثر في سلوكيات الموظفين في أدوارهم الرسمية وغير الرسمية.

إضافة إلى ذلك، تم إجراء دراسة استطلاعية وذلك بتوزيع استبيان مبدئي بعدد (20) استبانة بطريقة العينة العشوائية البسيطة على عدد من أعضاء هيئة التدريس بالكلية الاقتصاد جامعة مصراتة، وقد تبين من خلال نتائج الاستبيان هناك ضعف في ممارسة أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية.

ومن خلال الدراسات السابقة أعلاه تبين أن الأنماط القيادة الإدارية هي إحدى المتغيرات المهمة التي تؤثر في سلوك المواطنة التنظيمية، وبناء عما سبق تكمن مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1.ما مستوى ممارسة أنماط القيادة الإدارية بكلية الاقتصاد جامعة مصراتة؟

2.ما مستوى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة مصراتة؟

3.ما العلاقة بين أنماط القيادة الإدارية وسلوك المواطنة التنظيمية لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة مصراتة؟

4. فرضيات البحث

يسعى البحث إلى اختبار الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمط الديمقراطي وسلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمط التراسلي (الحرة) وسلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمط التحويلي وسلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس.

5. أهداف البحث

يسعي البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مستوى ممارسة أنماط القيادة الإدارية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد.
2. التعرف على مستوى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد.
3. تحديد العلاقة بين أنماط القيادة الإدارية وسلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد.

6. أهمية البحث

تتضح أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي تناوله والهدف الذي يسعى للوصول إليه، والنقاط التالية تبرز أهمية البحث:

أ الأهمية النظرية:

يوضح البحث أحد المتغيرات التي لها علاقة بسلوك المواطنة التنظيمية، حيث تعد دراسة الأنماط القيادية من المواضيع المهمة للمنظمة في تحقيق أهدافها، وكذلك لما لها من تأثير في سلوك أفراد المنظمة وتوجيههم نحو تحقيق أهداف المنظمة.

ب النظرية العلمية:

يعتبر سلوك المواطنة التنظيمية من المواضيع المهمة التي تسهم بشكل كبير في الرقي بالمنظمات والاستمرار في بقاءها وتطورها، بالتالي يساهم هذا البحث في معرفة الأنماط القيادية المناسبة التي تساعد في تعزيز ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية.

كما يعزز هذا البحث في تكوين سلوكيات ايجابية وإثارة الوعي بأهميتها داخل المنظمة، مما ينعكس ذلك على أداء المنظمة، إضافة إلى الاستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها وتحديد العلاقة بين الأنماط القيادية وسلوك المواطنة التنظيمية.

7. منهجية البحث

استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات عن الظاهرة ووصفها وتحليلها وتفسيرها، لأنه يقوم بجمع البيانات وتلخيصها ووصفها مما يساعد في تحقيق أهداف البحث، والتي تهدف إلى معرفة نوع العلاقة بين أنماط القيادة الإدارية وسلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة مصراتة.

وضح الرفاعي (2009) أن المنهج الوصفي يقدم في البحث العلمي عديد الفوائد التي تساعد على فهم الظواهر الاجتماعية فهو يتيح الطرق أمام الباحث ويستطيع من خلاله استخدام أكثر من أسلوب ويساعد في دراسة العلاقات بين الظواهر المختلفة.

8. أنماط القيادة الإدارية

وتضم القيادة الإدارية أنماط متعددة كما موضحة في الآتي:

أ. نمط القيادة الأوتوقراطي (التسلطي):

تقوم فلسفته على مبدأ أن القائد يجبر مرؤوسيه على أداء الأعمال انطلاقاً من سلطته الرسمية التي تخوله إياها اللوائح والقوانين التنظيمية (بوتيقار وزايد، 2017).

ب. نمط القيادة الديمقراطي:

يركز هذا السلوك على العلاقات الإنسانية بين القائد الديمقراطي بناء على ثقته في مرؤوسيه باقتسام المسؤولية القيادية معهم (بوتيقار وزايد، 2017). بالتالي فإن هذا النمط من القيادة يقوم على مبدأ المشاركة وتفويض السلطات حيث يتفاعل رئيس القسم مع أعضاء هيئة التدريس ويشاركهم في صنع القرار.

ج. نمط القيادة التراسلي (الحرة):

نمط القيادة الحرة يتميز باتجاه القائد إلى إعطاء قدر كبير من الحرية لمرؤوسيه ويقوم بتفويض السلطة لهم على نطاق واسع، فالقائد هنا يرى أن أسلوب منح مرؤوسيه الحرية لا يكون مجدياً إلا إذا قام بالاستماع إلى آرائهم وإعطاء صلاحيات كبيرة لهم بحكم خبراتهم وتجاربهم في العمل. (حقيقة، 2018)

د. نمط القيادة التحويلي:

هو النمط القيادي الذي يؤثر في المرؤوسين ويحفزهم على المساهمة بشكل إيجابي في رؤيته المستقبلية التي يسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف محددة تساهم في رفع كفاءة المنظمة وتطويرها (دبون وصيتي، 2018).

كما أن القيادة الإدارية تضم مجموعة مداخل والتي منها مدخل السمات ويشمل مجموعة نظريات. فتعتبر نظرية الرجل العظيم من أقدم النظريات في القيادة حيث أنها تقوم على أساس التغيرات الجوهرية العميقة في حياة المجتمعات الإنسانية، حيث أنها تتحقق عن طريق أفراد لديهم صفات وقدرات خارقة للعادة وأن هذه القدرات قد لا تتكرر عند أناس آخرين على مر التاريخ (الزهراء وكريمة، 2019).

وبالرغم من ذلك إلا أن هذه النظرية واجهت العديد من الانتقادات، حيث يذكر سماح (2012) أن في بعض الحالات تصطدم مع الواقع العملي إذ أن هؤلاء الرجال المتميزون الذين نجحوا في حالات معينة ولم ينجحوا في حالات أخرى لم تكن مواهبهم وحدها كافيه لذا لابد من التدريب والعلم لأن القيادة علم وفن.

أما من خلال نظرية السمات فأن القادة يولدون هكذا بالصفات الموروثة، حيث تشير هذه النظرية إلى دراسة مميزات القادة وتفوقهم عن مرؤوسيهم من النواحي:(الجسمية والعقلية والانفعالية والشخصية)، فالصفات الجسمية كالطول والقوة والنشاط وحسن المظهر والصفات العقلية كالذكاء وحسن التصرف وسعة الأفق واللباقة في الكلام والصفات الانفعالية كالنضج الانفعالي وقوة الإرادة والثقة بالنفس والصفات الشخصية كالتواضع والأمانة وحسن السيرة. (سامي وآخرون، 2012).

وقد تعرضت هذه النظرية للكثير من أوجه النقد، ولعل أبرز المآخذ التي وجهت لها: فالكثير من السمات التي تفترض نظرية السمات أنها لا توجد إلا في القادة، قد تتوافر في القادة وغير القادة مثل الطموح، العدل والذكاء، مما يجعل توافر السمات الشخصية في فرد ما لا يؤهله للقيادة، كما أنها لا تعطي النظرية أهمية لأثر عوامل الموقف في القيادة، ذلك لأن السمات المطلوب توافرها في القائد تعتمد فاعليتها بدرجة كبيرة على نوع الموقف الذي يعمل فيه (قورين، 2015). كما عجزت نظريات السمات في منح تفسير متكامل للسلوك القيادي مما أدى ذلك بالباحثين إلى الأخذ في الاعتبار نوعية سلوك القائد وعلاقته مع العاملين أملاً منهم لمعرفة أنواع السلوك القيادي الذي يميز القائد الفعال عن القائد الغير فعال (بن براهيم، 2020).

عندما تم النظر في البحوث والدراسات التي أعقبت مدخل السمات اتجه الاهتمام نحو سلوك القائد تجاه تابعيه بدلاً من التركيز على السمات التي يتصف بها القائد، والتي لم تكن مقياس لنجاح عملية القيادة الذي حاولت النظرية السلوكية تحديد سلوك القائد الفعال نحو تابعيه، والتي تميزه عن القائد الغير فعال (معمري، 2012).

وبدأ المدخل الموقفي منذ عام 1948حيث ذكر (Stogdill) أن القيادة لا تقتصر على سمات القادة وإنما لابد من التطرق للمواقف، وقد أكدت الدراسة التجريبية التي قام بها (Bavelas) أن التعرف على القادة يتم من خلال المركز القيادي الذي يشغلونه في شبكة الاتصالات، أكثر مما يعتمد على السمات الشخصية للقادة. وتشير هذه النظرية إلى أن القيادة ليست نتيجة سمات معينة ينبغي أن يتمتع بها الشخص القائد وإنما هي نتيجة للمواقف التي يبرزون فيها.(بن براهيم، 2020)

ويشير المدخل الوظيفي إلى أن القيادة تقوم بوظائف ومهام الجماعة وذلك بتحسين العلاقات بين أعضاء الجماعة مما يمكنها من تحقيق أهدافها، ولذلك ليس من الضروري أن تكون القيادة قائمة على شخص واحد بل تتعداه إلى عدة أشخاص، فتعتبر القيادة وفقاً لهذه النظرية قيام فرد أو مجموعة من الأفراد بمجموعة مهام تساعدها على تحقيق أهدافها وتتضمن هذه النظرية جانبين:

يشير الجانب الأول أن صفات القائد ونمطه القيادي تؤثر بشكل كبير على عمل الجماعة وذلك حسب خصائص الجماعة، كذلك أن الجماعة الواحدة قد تتطلب أنماط قيادية مختلفة إذا وقعت تحت ظروف مختلفة، أما الجانب الثاني يشير إلى تعاون الفرد مع الجماعة لكي تحقق أهدافها مما يصل به إلى المساهمة في الأدوار القيادية (معمري، 2012).

ومن جهة أخرى تعد دراسة السلوك التنظيمي محل اهتمام العلماء والباحثين، حيث تهدف إلى معرفة وفهم سلوكيات الأفراد داخل المنظمة لتحقيق التكامل والانسجام فيما بينهم، ومن بين هذه السلوكيات سلوك المواطنة التنظيمية، التي تساعد في نمو المنظمة وتطورها في ظل بيئة تنافسية.

لقد تعددت التعريفات حول سلوك المواطنة التنظيمية حيث يعتبر من المفاهيم الحديثة في علم الإدارة فقد عرفهPUGH" KONOVSK"بأنه سلوك وظيفي طوعي يقوم به الفرد خارج نطاق مهامه الوظيفية الرسمية ولا يترتب عليه مكافئة عند حدوثه (بن براهيم، 2020)، ويعرفه المعاني (2013) على أنه سلوك طوعي يقوم به الموظف داخل المنظمة ويكون خارج متطلبات الوظيفة.

ويذكر مصطفى (2017) أن أغلب الدراسات ركزت على خمسة أبعاد رئيسة في سلوك المواطنة التنظيمية، وأجمعوا على أهميتها في تحسين كفاءة المنظمات، وهذه الأبعاد: هي الإيثار، الكياسة، الروح

الرياضية، وعي الضمير، والسلوك الحضاري. ورغم تعدد أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية، إلا أن هناك اتجاهان تكررا في عدة أبحاث ودراسات، حيث يقسم سلوك المواطنة التنظيمية إلى بعدين وذلك وفقاً للهدف من هذه السلوكيات، منها بعد فردي: ويقصد به سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو الأفراد، ويشمل هذا السلوك الإيثار، والكياسة. وبعد تنظيمي وهو سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة ويشمل هذا السلوك وعي الضمير، والروح الرياضية، والسلوك الحضاري.

ووفق الاتجاه الآخر يقسم سلوك المواطنة التنظيمية لأكثر من بعدين، ويعتبر نموذج أورجان (1988 Organ) ذو الأبعاد الخمسة (الإيثار، الكياسة، الروح الرياضية، وعي الضمير، السلوك الحضاري) الأكثر شيوعاً في الأبحاث والدراسات، ويرى الباحثون أن هذان الاتجاهان غير متناقضين بل متكاملين. وفيما يلي نتطرق لأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية:

- **بعد الإيثار**: تعرفه (طحطوح، 2016) بأنه السلوك الذي يقوم به الموظف لمساعدة زملائه لحل المشكلات التي لها علاقة بالعمل.
- **بعد الكياسة:** يوضح (الحدراوي، 2020) بأن سلوك الكياسة هو السلوك الذي يقوم به الموظف لمساعدة زملائه في العمل لتلافي حدوث المشاكل التي قد يتعرضون لها.
- **بعد الروح الرياضية:** هو مدى تقبل الموظف للمشاكل والمنغصات داخل العمل دون تذمر أو شكوى منه. (الحدراوي، 2020)
- **بعد وعي الضمير**: هو إحساس عالي بالمسؤولية تجاه العمل والانضباط والالتزام بالمهام المكلف بها داخل المنظمة. (طحطوح، 2016).
- **بعد السلوك الحضاري:** هو مشاركة الموظف في السياسات والأمور المتعلقة بالمنظمة، كالاطلاع على اللوائح والقوانين داخل المنظمة، وحضور الاجتماعات والندوات الرسمية وغير الرسمية. (مزهودة وقرزة، 2017).

وتبرز أهمية سلوك المواطنة التنظيمية نتيجة إلى الآثار الإيجابية التي تحققها للمؤسسة، حيث أنه يؤدي إلى زيادة الإنتاجية فهو مصدر مجاني للدخل، إضافة على انه يزيد من مهارات كل من العاملين والمديرين، ويحسن من فعالية المنظمة وكفاءتها، ويرفع الروح المعنوية لدى العاملين، وأيضا يؤدي إلى الالتزام وحل مشاكل العمل، ويقلل من مستوى التسرب الوظيفي (دبونوصيتي، 2018).

وأشارت العديد من الدراسات أن ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية لدى الأفراد تظهر عندما تكون العلاقة بين الأفراد والمنظمة علاقة تبادلية تعاونية في شكل متكافئ ومتوازن، وتقل ممارسة سلوك

المواطنة التنظيمية عند استثمار أحد الأطراف للطرف الأخر، ويمكن تفسير العلاقة بين الفرد والمنظمة باستخدام نظرية التبادل الاجتماعي ونظرية التعاون، وقد حاول الباحثون استخدام هاتين النظريتين لتفسير سلوكيات المواطنة التنظيمية (السلايمة، 2020).

حيث تشير نظرية التبادل الاجتماعي على أن التفاعل الاجتماعي المتبادل سواء كان مادياً أو معنوياً تكون فيه العلاقات الاجتماعية بين الموظفين والأخرين مبنية أساساً على توقعاتهم، وتتميز طبيعة هذه العلاقة بكونها مفيدة للطرفين، ومن هذا المنطلق فإن العلاقة بين الموظف ومنظمته تكون مبنية على قواعد وأسس المعاملة بالمثل، وتجدر الإشارة إلى أن التبادل الاجتماعي أمر ضروري لأنه يعزز من ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية، فيعد بمثابة رد الجميل لدى الموظفين على ما يتلقونه من المنظمة وبطبيعة الحال فإن سلوك المواطنة التنظيمية ينشأ نتيجة العلاقات المتبادلة بين أعضاء هيئة التدريس والكلية وأن التفاعل فيما بينهم ينمي السلوك التطوعي فيما بينهم (شبش، 2019).

في حين تركز نظرية التعاون على أهمية العمل الجماعي في تحقيق أهداف المنظمة، وتقدم الإطار العام لدراسة كيفية توجيه سلوك الأفراد في جماعات العمل، وتفترض هذه النظرية أن التعاون يصبح ممكنا إذا أدرك الأفراد أنهم يكافحون جميعاً من أجل تحقيق أهداف مشتركة؛ أي أن نجاح كل فرد منهم يعني مساعدة الآخرين على النجاح أيضاً، كما أسهمت نظرية التعاون في تمكين الباحثين من دراسة سلوك المواطنة التنظيمية (الدهبي،2014).

9. الجانب العملي

1.8 مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة مصراتة، البالغ عددهم (102) حسب بيانات جامعة مصراتة، تم أخذهم وفق أسلوب المسح الشامل، فعليا تم استلام عدد (77) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

2.8 ثبات أداة البحث

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة تقريباً لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو

تم إعادة توزيعها على أفراد المجتمع عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبانة البحث من خلال حساب معامل كرونباخ ألفا، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (1) معامل كرونباخ ألفا لعبارات لفقرات الاستبانة

المتغير	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
أنماط القيادة الإدارية	13	0.767
سلوك المواطنة التنظيمية	23	0.899
المجموع	**36**	**0.907**

يتضح من الجدول رقم (1) أن معامل كرونباخ ألفا ككل بلغ (0.907) وهي قيمة مرتفعة من الناحية الإحصائية وهذا يعني أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات.

3.8 تحليل البيانات

1.3.8 تحليل البيانات الديمغرافية:

أ) الجنس:

جدول رقم (2) وصف أفراد المجتمع حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	59	%76.6
إناث	18	%23.4
المجموع	**77**	**%100**

يتضح من الجدول (2) أن عدد (59) من أفراد مجتمع البحث من الذكور ويمثلون ما نسبته (76.6%) وأن عدد (18) من أفراد مجتمع البحث من الإناث ويمثلن ما نسبته (23.4%).

ب) العمر:

جدول رقم (3) وصف أفراد المجتمع حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	2	0.026
30 سنة – أقل من 45 سنة	53	0.688
من 45 سنة – أقل من 60 سنة	22	0.286
المجموع	**77**	**%100**

يتضح من الجدول (3) أن أعضاء هيئة التدريس الذين تقل أعمارهم عن 30سنة والبالغ عددهم (2) يمثلون ما نسبته (2.6%)، وأما من تتراوح أعمارهم ما بين 30 إلى 45 سنة والبالغ عددهم (53) ويمثلون ما نسبته (68.8%) نجد أن عددهم كبير مقارنة بباقي، أما أعمار أعضاء هيئة التدريس الذين تتراوح أعمارهم بين 45 إلى 60 والبالغ عددهم (22) ويمثلون ما نسبته (28.6%).

ج)مدة العمل بالكلية:

تم تحليل البيانات الشخصية لأفراد المجتمع وفق مدة العمل في التالي:

جدول رقم (4) وصف أفراد المجتمع حسب مدة العمل

مدة العمل	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	13	0.169
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	43	0.558
من 10 سنوات فأكثر	21	0.273
المجموع	**77**	**%100**

يتضح من الجدول (4) أن أعضاء هيئة التدريس الذين تقل مدة عملهم عن 5 سنوات والبالغ عددهم (13) يمثلون ما نسبته (16.9%)، أما أعضاء هيئة التدريس الذين تتراوح مدة عملهم من 5سنوات إلى 10سنوات البالغ عددهم (43) ويمثلون ما نسبته (55.89%)، أما الأعضاء الذين تزيد مدة عملهم عن 10 سنوات والبالغ عددهم (21) ويمثلون ما نسبته (27.3%) وتعتبر هذه الفئة أقل من الفئة التي قبلها.

د) المؤهل العلمي:

تم تحليل البيانات الشخصية لأفراد المجتمع وفق المؤهل العلمي في التالي:

جدول رقم (5) وصف أفراد المجتمع حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ماجستير	57	0.740
دكتوراه	20	0.260
المجموع	**77**	**%100**

يتضح من الجدول (5) أن فئة أعضاء هيئة التدريس المتحصلين على درجة الماجستير البالغ عددهم (57) ويمثلون ما نسبته (74%) أكبر مقارنة مع الفئة الأخرى المتحصلين على درجة الدكتوراه والبالغ عددهم (20) ويمثلون ما نسبته (26%).

أولاً: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنمط الأوتوقراطي

يوضح الجدول التالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات النمط الأوتوقراطي:

جدول رقم (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنمط الأوتوقراطي

ت	الفقـــرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ينفذ رئيس القسم بحرفية الأنظمة والتعليمات	-----	10	9	52	6	3.701	0.795
2	يضع رئيس القسم خطة العمل والكيفية	-----	15	17	39	6	3.467	0.897
3	يعتبر رئيس القسم تبادل الآراء حول العمل مضيعة للوقت	7	46	14	8	2	2.376	0.889
4	يهتم رئيس القسم بتحقيق التعاون بين أعضاء هيئة التدريس	3	8	10	45	11	3.688	0.976
	متوسط النمط الأوتوقراطي			**متوسط**			**3.308**	**0.432**

يتضح من الجدول رقم (6) أن متوسط إجابات الفقرات للنمط الأوتوقراطي بلغ (3.308) بأهمية نسبية متوسطة، حيث نجد المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) بلغ (3.701) وهو ما يعكس أن أكثر أفراد المجتمع يوافقون على أن رئيس القسم يلتزم بتطبيق الأنظمة والتعليمات بدقه. الفقرة رقم (2) بلغ المتوسط الحسابي (3.467) وهو ما يعكس أن أكثر أفراد المجتمع يوافقون على أن رئيس القسم هو الذي يضع خطة العمل والكيفية، والفقرة رقم (3) بلغ المتوسط الحسابي (2.376) وهو ما يعكس وجود رأي لدى أفراد المجتمع حول اعتبار تبادل الآراء مع رئيس القسم حول العمل مضيعة للوقت. أما الفقرة رقم (4) بلغ المتوسط الحسابي (3.688) وهو ما يعكس أن أكثر أفراد المجتمع يوافقون على أن رئيس القسم يخلق جو من التعاون والانسجام بين أعضاء هيئة التدريس.

ثانياً: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنمط الديمقراطي

يوضح الجدول التالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات النمط الديمقراطي:

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنمط الديمقراطي

ت	الفقـــرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يراعي رئيس القسم محدودية الإمكانيات المتاحة لدى أعضاء هيئة التدريس عند توزيع المهام عليهم	1	10	14	44	8	3.623	0.889
2	يطرح رئيس ال قسم أفكاره على أعضاء هيئة التدريس لمناقشتها	1	10	15	37	14	3.688	0.963
3	يشجع رئيس القسم أعضاء هيئة التدريس على تقديم آرائهم في التخطيط العمل وتنفيذه	2	11	12	40	12	3.636	0.998
	متوسط النمط الديموقراطي			**مرتفع**			**3.632**	**0.803**

يتضح من الجدول رقم (7) أن متوسط إجابات الفقرات للنمط الديمقراطي بلغ (3.632) بأهمية نسبية مرتفعة، حيث نجد المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) بلغ (3.623) وهو ما يعكس أن أكثر أفراد المجتمع يوافقون على أن رئيس القسم يراعي عند توزيعه للمهام على أعضاء هيئة التدريس محدودية الإمكانيات.

الفقرة رقم (2) بلغ المتوسط الحسابي (3.688) وهو ما يعكس أن أكثر أفراد المجتمع يوافقون على أن رئيس القسم يشارك أعضاء هيئة التدريس في أفكاره حول العمل. الفقرة رقم (3) بلغ المتوسط الحسابي (3.636) وهو ما يعكس أن أكثر أفراد المجتمع يوافقون على أن رئيس القسم يشجع أعضاء هيئة التدريس على المبادرة بآرائهم حول خطة العمل وتنفيذه.

ثالثاً: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنمط التراسلي (الحرة)

يوضح الجدول التالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات النمط التراسلي (الحرة):

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنمط التراسلي (الحرة).

ت	الفقـــرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتقبل رئيس القسم التغييرات المقترحة من أعضاء هيئة التدريس في أسلوب العمل	1	5	11	51	9	3.805	0.778
2	يتساهل رئيس القسم مع أعضاء هيئة التدريس المقصرين في إنجاز واجباتهم	5	22	18	26	6	3.077	1.097
3	يترك رئيس القسم لأعضاء هيئة التدريس حرية اختيار المهام التي تتلائم مع رغباتهم	2	15	15	39	6	3.415	0.978
	متوسط النمط التراسلي(الحرة)			**مرتفع**			**3.4329**	**0.546**

يتضح من الجدول رقم (8) أن متوسط إجابات الفقرات للنمط التراسلي (الحرة) بلغ (3.432) بأهمية نسبية مرتفعة.

رابعاً: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنمط التحويلي

يوضح الجدول التالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات للنمط التحويلي:

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنمط التحويلي

ت	الفقـــرات	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتصرف رئيس القسم بأسلوب يحظى من خلاله بثقة واحترام أعضاء هيئة التدريس	2	5	13	52	5	3.688	0.799
2	يشجع رئيس القسم على طرح أراء أعضاء هيئة التدريس وأفكارهم حتى ولو اختلفت مع آرائه	1	19	10	43	4	3.389	0.961
3	يساهم رئيس القسم في تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس	3	16	28	23	7	3.194	1.000
	متوسط النمط التحويلي			**مرتفع**			**3.4242**	**0.756**

يتضح من الجدول رقم (9) أن متوسط إجابات الفقرات للنمط التحويلي بلغ (3.424) بأهمية نسبية مرتفعة.

يوضح الجدول التالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأنماط القيادة الإدارية:

جدول رقم (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأنماط القيادة الإدارية

متوسط العام لأنماط القيادة الإدارية	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	مرتفعة	**3.438**	**0.478**

يتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسط العام لإيجابيات فقرات أنماط القيادة الإدارية بلغ (3.438) بأهمية نسبية مرتفعة.

خامساً: متوسط سلوك المواطنة التنظيمية

يوضح الجدول التالي المتوسط والانحراف المعياري لسلوك المواطنة التنظيمية:

جدول رقم (11) متوسط الإجابات لفقرات سلوك المواطنة التنظيمية

ت	الفقـــرات	غير نوافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يساعد أعضاء هيئة التدريس زملائهم في العمل	1	7	15	50	4	3.636	0.776
2	يتلقى أعضاء هيئة التدريس الجدد المساعدة من زملائهم	------	10	11	45	11	3.740	0.864
3	يتعاون أعضاء هيئة التدريس مع الأقسام الأخرى بالكلية	1	12	16	43	4	3.441	0.952
4	يتطوع أعضاء هيئة التدريس بأعمال إضافية لتحسين الكلية	2	17	15	35	7	3.324	1.081
5	يساند أعضاء هيئة التدريس زملائهم في اتخاذ القرارات المهمة للكلية	3	14	21	34	5	3.311	0.976
6	يقدم أعضاء هيئة التدريس المعلومات التي تساعد زملائهم على أداء العمل	------	13	16	44	4	3.506	0.837
7	يتجنب أعضاء هيئة التدريس عامةً إثارة المشكلات بالكلية	2	11	21	35	8	3.467	0.954
8	يشارك أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات التي تعنيهم	3	18	12	40	4	3.311	1.016
9	هناك احترام لحقوق أعضاء هيئة التدريس	9	21	17	25	5	2.948	1.157
10	يساهم أعضاء هيئة التدريس في حل الخلافات بين زملائهم	1	11	25	36	4	3.402	0.846
11	يتجنب أعضاء هيئة التدريس تكبير المشكلات التي تواجههم بالكلية	------	11	24	36	6	3.480	0.836
12	يتقبل أعضاء هيئة التدريس النقد البناء بصدر رحب بالكلية	2	19	32	19	5	3.077	0.928
13	يظهر أعضاء هيئة التدريس الاحترام لزملائهم	------	8	8	55	6	3.766	0.741
14	يتحمل أعضاء هيئة التدريس المصاعب بالكلية دون تذمر	2	23	30	20	2	2.961	0.880
15	يلتزم بأعضاء هيئة التدريس بمواعيد المحاضرات	------	8	12	49	8	3.740	0.784
16	يقضي أعضاء هيئة التدريس معظم ساعات	------	12	19	40	5	3.454	0.925

	العمل في أداء واجباتهم							
17	يحافظ أعضاء هيئة التدريس على موارد الكلية	------	5	13	45	14	3.883	0.777
18	يلتزم أعضاء هيئة التدريس بتوجيهات رؤساء الأقسام	------	5	12	52	8	3.818	0.702
19	يحترم أعضاء هيئة التدريس أنظمة الكلية	------	6	8	51	12	3.896	0.753
20	يتابع أعضاء هيئة التدريس دائماً الأنشطة التي تقوم بها الكلية	1	20	26	29	1	3.116	0.858
21	يحاول أعضاء هيئة التدريس تقديم اقتراحات لتطوير طرق العمل بالكلية	1	18	15	42	1	3.311	0.892
22	يدافع أعضاء هيئة التدريس عن سمعة الكلية	1	6	13	44	12	3.740	0.951
23	يتكيف أعضاء هيئة التدريس مع المتغيرات التي تحدث بالكلية	------	11	16	46	4	3.558	0.802
متوسط	**مرتفع**	**3.4811**					**0.487**	

يتضح من الجدول رقم (11) أن متوسط الإجابات عن فقرات سلوك المواطنة التنظيمية بلغ (3.481) بأهمية نسبية مرتفعة.

جدول رقم (12) أنواع الارتباط واتجاه العلاقة وشكل الانتشار لكل نوع

قيمة معامل الارتباط	المعنى
+1	ارتباط طردي تام
من0.70إلى0.99	ارتباط طردي قوي
من 0.50إلى0.69	ارتباط طردي متوسط
من0.01إلى0.49	ارتباط طردي ضعيف
0	لا يوجد ارتباط

جدول رقم (13) أنواع الارتباط بين أنماط القيادة الإدارية وسلوك المواطنة التنظيمية

أنماط القيادة الإدارية	سلوك المواطنة التنظيمية
1. نمط القيادة الأوتوقراطي	0.398
2. نمط القيادة الديمقراطي	0.489
3. نمط القيادة التراسلي (الحرة)	0.242
4. نمط القيادة التحويلي	0.568
5. أنماط القيادة الإدارية	**0.571**

يتضح من جدول رقم (13) أن هناك علاقة طردية متوسطة موجبة بمعامل ارتباط (**0.571**) بين أنماط القيادة الإدارية وسلوك المواطنة التنظيمية، كما توجد علاقة طردية ضعيفة بمعامل ارتباط (0.398) بين نمط القيادة الأوتوقراطي وسلوك المواطنة التنظيمية. إضافة لوجود علاقة طردية متوسطة بمعامل ارتباط (0.489) بين نمط القيادة الديمقراطي وسلوك المواطنة التنظيمية.

وأيضا توجد علاقة طردية ضعيفة بمعامل ارتباط (0.242) بين نمط القيادة التراسلي (الحرة) وسلوك المواطنة التنظيمية. ووجود علاقة طردية متوسطة بمعامل ارتباط (0.568) بين نمط القيادة التحويلي وسلوك المواطنة التنظيمية.

وهذا يفسر وجود مستوى مرتفع لممارسة نمط القيادة الديمقراطي، ويتفق هذا البحث مع دراسة (الطحطوح، 2016) و(دبون وصيتي، 2018) و(حقيقة، 2018) في أن كل من نمط القيادة الديمقراطي ونمط القيادة التراسلي (الحرة)تمارسان بدرجة مرتفعة ونمط القيادة الأوتوقراطي يمارس بدرجة متوسطة، حيث لم يتفق هذا البحث مع بحث(حقيقة، 2018) في أن النمط الأوتوقراطي يمارس بدرجة مرتفعة ونمط القيادة التحويلي يمارس بدرجة متوسطة، كما لم يتفق مع بحث (دبون وصيتي، 2018) في عدم وجود علاقة بين القيادة التبادلية وسلوك المواطنة التنظيمية (الطحطوح، 2016) وأن نمط القيادة الأوتوقراطي يرتبط بعلاقة سلبية مع سلوك المواطنة التنظيمية، ولم يتفق أيضاً مع بحث (بنوناس، 2016) على أن نمط القيادة التحويلية هو الأكثر ممارسة.

10. النتائج والتوصيات

1.9 النتائج

بينت نتائج البحث وجود ممارسة لأنماط القيادة الإدارية الأربعة في كلية الاقتصاد جامعة مصراتة بمتوسط حسابي (**3.438**)، حيث يأتي في المرتبة الأولى نمط القيادة الديمقراطي، يليه في المرتبة الثانية نمط القيادة التراسلي (الحرة)، ثم يأتي في المرتبة الثالثة نمط القيادة التحويلي ثم يليه في المرتبة الرابعة نمط القيادة الأوتوقراطي، حيث أن كل من نمط القيادة الديمقراطي ونمط القيادة التراسلي (الحرة) ونمط القيادة التحويلي تمارس بدرجة مرتفعة أما نمط القيادة الأوتوقراطي يمارس بدرجة متوسطة.

إضافة لذلك فإن درجة ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (**0.487**)، وأظهرت نتائج البحث وجود علاقة طردية موجبة ذو دلالة إحصائية بين نمط القيادة الأوتوقراطي وسلوك المواطنة التنظيمية بدرجة ضعيفة. كما بينت نتائج البحث وجود علاقة طردية موجبة ذو دلالة إحصائية بين نمط القيادة الديمقراطي وسلوك المواطنة التنظيمية

بدرجة ضعيفة، وكذلك هناك علاقة طردية موجبة ذو دلالة إحصائية بين نمط القيادة التراسلي (الحرة) وسلوك المواطنة التنظيمية بدرجة ضعيفة، بينما العلاقة بين نمط القيادة التحويلي وسلوك المواطنة التنظيمية جاءت طردية موجبة ذو دلالة إحصائية بدرجة متوسطة.

2.9 التوصيات

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن تقديم عدد من التوصيات، كاتخاذ إجراءات تصحيحية لممارسة كل من نمط القيادة الأوتوقراطي ونمط القيادة التراسلي (الحرة) وذلك من خلال إقامة ندوات علمية ودورات تدريبية وورش عمل لرؤساء الأقسام، وتوفير مناخ ملائم لأعضاء هيئة التدريس لإبداء أرائهم في الأمور المتعلقة بالعمل.

وأيضا تعزيز ممارسة كل من نمط القيادة الديموقراطي ونمط القيادة التحويلي لدى رؤساء الأقسام بكلية الاقتصاد جامعة مصراتة من خلال مشاركتهم لأعضاء هيئة التدريس في وضع خطة العمل وتشجيعهم على طرح أفكارهم وكذلك المساهم في تطوير قدراتهم في الأمور المتعلقة بالعمل، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس لطرح آراءهم حول العمل وتطوير قدراتهم من خلال إقامة دورات تدريبية في مجال تطوير الذات بالإضافة إلى تطوير المهارات الأكاديمية والبحثية، والعمل على ترسيخ مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكلية.

المراجع

بن براهيم، عبد الهادي (2020) "أثر نمط القيادة على المواطنة التنظيمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة زيان عاشور، الجلفة– الجزائر.

بوتيقار هاجر، زايد مراد (2017) "أثر الأنماط القيادية على دافعية الأفراد العاملين"، مجلة أبحاث نفسية وتربوية"، (ج.ج)، (ع.10)، (ص243–272).

بوراس، نور الدين (2014) "دور القيادة الإدارية في تنمية الثقافة التنظيمية لدى العاملين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة– جزائر.

تامر فاطمة الزهراء، شينون كريمة (2019)"فعالية السلوك القيادي في إدارة الضغوط المهنية للمورد البشري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة.

جبريل، وائل محمد. حداقة، عبدالعزيز علي. بوشيبة ، صالح محمد(2017)، سلوكيات المواطنة التنظيمية لدى العاملين بالمصارف التجارية الليبية "،دراسة ميدانية على عينة من العاملين في المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة البيضاء، الندوة العلمية الأولى لقسم إدارة الأعمال أخلاقيات العمل الوظيفي.

الحدراوي، باقر (2020) "تأثير سلوك المواطنة التنظيمية للقيادات الأكاديمية في تبني جودة الخدمة التعليمية"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، (ج.1)، (ع.2)، (ص1–43).

حقيقة،كلثوم (2018) "دور الأنماط القيادية في ممارسة سلوكيات المواطنة التنظيمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر.

حمانة، الزهرة (2016) "المناخ التنظيمي وعلاقته بسلوك المواطنة التنظيمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي.

دبون، عبد القادر، صيتي عبد اللطيف (2018) "دور أنماط القيادة الإدارية المعاصرة في تدعيم سلوك المواطنة التنظيمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر.

الدهبي، حياة (2014) "العدالة التنظيمية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الإسلامية جامعة أدرار – الجزائر.

الرفاعي، أحمد حسين (2009)، "مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط6.

الزهراني، محمد (2007) "سلوك المواطنة التنظيمية لدى معلمي مدارس التعليم العام"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة أم القرى.

زهودة نورالدين، قرزة اسمهان (2017) "أثر أنماط القيادة الإدارية على ممارسة سلوكيات المواطنة التنظيمية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصاد ية، (ع.6)، (ص 89–110).

زواني، وهبة، نزلي عقيلة (2013) "الأنماط القيادية ودورها في تنمية كفاءات العاملين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر

السلايمة، لبنى (2020) "دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز سلوك المواطنة التنظيمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية جامعة الشرق الأوسط – عمان.

شبش، خيرية (2019) "علاقة الاغتراب الوظيفي بسلوك المواطنة التنظيمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية –مصراتة.

طحطوح، عالية (2016) "تأثير أنماط القيادة الإدارية على سلوك المواطنة التنظيمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز بجدة.

قطاف، عبد القادر (2019) "أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على أداء الأستاذ الجامعي"، (ج.12) (ع.1)، (ص.153–161).

قورين، كمال (2015) "دور القيادة الإدارية في نمو وتطوير المؤسسة الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم.

متولي أحمد، شحاته حسام (2019) "دراسة العلاقة بين نمط القيادة التحويلية وسلوك المواطنة التنظيمية بالفنادق المصرية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، (ج.17)، (ع.1)، (ص 149–162).

محرز، خليل (2016) "دور الثقافة التنظيمية في تعزيز العلاقة بين تطوير المسار الوظيفي وسلوك المواطنة التنظيمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة دمشق– سوريا.

مصطفى أميمة، (2017) "العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة طنطا"، مجلة كلية التربية– جامعة عين شمس، (ج.3)، (ع.41)، (ص 113–251).

معافة، أنور (2019) "دور القيادة الإدارية في ترسيخ سلوك المواطنة التنظيمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي– الجزائر.

المعاني، أيمن (2013) "أثر القيادة التحويلية على المواطنة التنظيمية لدى العاملين في الجامعة الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، (ج.9)، (ع.2)، (ص225–258).

معمري، سماح (2012)"أنماط السلوك القيادي السائدة لدى رؤساء الأقسام العلمية وعلاقته بالرضا الوظيفي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي– الجزائر.

يغمور محمد، عبد الله أيمن، سعيفان تغريد (2018) "دور الأنماط القيادية الحديثة في تعزيز سلوك المواطنة التنظيمية لدى الموظفين العاملين في البنوك الأردنية"، مجلة الأردنية في إدارة الأعمال، (ج.14)، (ع.4)، (ص 603–62).

المعلومات البيوغرافية للباحث الأول
الاسم: خيرية محمد شبش
الدرجة العلمية: محاضر
التخصص: إدارة أعمال
الاهتمامات: السلوك التنظيمي، موارد بشرية ، تسويق
البريد الإلكتروني:
k.shabash@eps.misuratau.edu.ly

المعلومات الاسم: عبد المجيد الصديق عمال
البيوغرافية للباحث الثاني
التخصص: إدارة أعمال
البريد الإلكتروني:
1997abd.el.majeed@gmail.com

المعلومات البيوغرافية للباحث الثالث
الاسم: أسامة محمد أبوفناس
التخصص: إدارة أعمال
البريد الإلكتروني: osamaaboufnas@gmail.com

مجلـة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 1 يونيو 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

دور السياحة العلاجية الداخلية في تعزيز التنمية الاقتصادية
دراسة حالة مدينة مصراتة

على عبد الله تيكة
كلية الاقتصاد ـ جامعة مصراتة

عبد اللطيف عيسى طلوبة*
كلية الاقتصاد ـ جامعة مصراتة
*a.taloba@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2022.02.25 تاريخ القبول: 2022.06.26 تاريخ النشر: 2022.06.30

الملخص

استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على صناعة السياحة العلاجية في ليبيا وبخاصة حالة مدينة مصراتة كنموذج عملي وقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبيان والمقابلة الشخصية لاستكشاف واقع هذه الصناعة من وجهة نظر الزبائن وقد أظهرت الدراسة انه يمكن لهذا القطاع ان يسهم في تسريع التنمية الاقتصادية في المدينة وكذلك تطوير القطاع الصحي بالنظر الى الطلب المتوافر على خدمات هذه الصناعة كما اشار المستهدفون بالاستبيان الى بعض العوائق والمشاكل التي قد تعيق تطوير هذه الصناعة والتي تشكل تحديا امام المسؤولين واجهزة الدولة وكذلك السلطات المحلية بالمدينة لمحاولة تذليلها.

الكلمات الدالة: السياحة العلاجية، التنمية الاقتصادية، ليبيا، مصراتة.

The role of medical tourism in prompting economic development: a case study of the city of Misurata

Ali Abdullah Tika
Misurata University

Abdelatif Tloba
Misurata University

Abstract

The study aimed to shed light on the medical tourism in Libya, in particular the city of Misurata, as a case study. The study explored development of the health sector in the light of the demand for this service. A survey questionnaire has been constructed and distributed along in different medical specialists in the city for fifty respondents including public and private medical providers. Results of this study indicated that this sector has contributed in the enhancement of the health sector and support the economic development in the city of Misurata. The findings also indicate some obstacles that may hinder the development this industry, such as logistic services and political instability which pose a challenge to the government and local institutions to overcome.

Keywords: Medical tourism, Economic development, Libya, Misurata.

1. المقدمة

تعتبر السياحة النشاط الهام ضمن الانشطة البشرية المخططة مسبقا، حيث ينجم عنه انتقال الأفراد من محل إقامتهم الأصلية إلى خارج حدودها ولفترات تزيد عن اليوم وتقل عن السنة، وتعد السياحة العلاجية من أنماط السياحة التي كانت معروفة منذ قديم الزمان وان ان على نطاق ضيق لكنها لاقت انتشار واسعا اليوم وبشكل لافت للنظر، كما تعتبر السياحة العلاجية من أنواع السياحة المهمة والتي تدر دخلا مناسبا للدولة، بل وأصبحت رهانا جديدا تخوض مضماره العديد من المؤسسات في العديد من دول العالم. توسعت الاستثمارات في هذا القطاع حيث تقدر جملة الاستثمارات في السياحة العلاجية على مستوي العالم ما بين 5% إلى 10% من حجم الاستثمار في السياحة، كما تساعد السياحة العلاجية على خلق انطباع ايجابي للسياحة خاصة بالنسبة للمرضي الذين يتم معالجتهم بصورة جيدة أو يشفون من أمراضهم عند قدومهم للعلاج وهذا يشجع على نجاح المنطقة في جذب المزيد من السياح محليا وعالميا، وهذا بدوره يؤدي الى تطوير المستشفيات الخاصة وتشغيل الكادر الطبي المتخصص وزيادة كفاءته ومهاراته وتوظيف عدد كبير من العاملين في المجال الطبي.

لقد عرفت السياحة العلاجية في الحضارات القديمة كالحضارات (الرومانية والفرعونية والإغريقية) من خلال الحمامات والينابيع التي أقامها الملوك حول قصورهم، وفي عصر النهضة في أوروبا أصبحت السياحة العلاجية في بعض المدن نوع من الترفيه يختص به الأغنياء وقد ضمت هذه المدن أضخم الفنادق وأجمل الحدائق. أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد انتشرت ثقافة السياحة العلاجية لتشمل الطبقات المتوسطة نظراً لانتشار التأمين الصحي وارتفاع مستوى المعيشة فازدهر هذا النوع من السياحة ازدهارا كبيرا، أما حديثا فقد اهتمت معظم الدول تقريبا ومنها دول أوروبا وكذلك اليابان والولايات المتحدة بهذا النوع من السياحة، وكذلك حققت دول أوروبا الشرقية نجاحاً واسعا في هذا المجال، ولقد تطورت المدن العلاجية في الوقت الحاضر فصارت تضم مراكز للبحوث الطبية لخواص المياه وتأثيراتها والمناخ وما الى ذلك من الموارد التاي تستخدم كوسائل للعلاج كما تخصصت بعض المناطق والاقاليم والمدن في علاج بعض انواع الأمراض دون غيرها، فالسائح القادم لغرض العلاج أما أن يكون مريضا أو ناقهاً أو قد يكون في صحة تامة، وكل ما يريده استراحة جسدية او نفسية وعادة ما يتميز بطول إقامته نسبياً في مكان العلاج (عادة تتراوح ما بين أسبوعين وأربع أسابيع)، ولهذا فإن متوسط إنفاقه يزيد عن إنفاق السائح العادي بنحو عشر مرات كذلك لا يقصد السائح الينابيع والعيون المعدنية لغرض العلاج فقط، بل قد يطلب حخمات طبية من

أخصائيين معروفين بالخبرة والكفاءة وكذلك الحصول على العلاج من خلال مستشفيات ذات خصائص معينة، وبهذا أضحت السياحة العلاجية من أبرز أنواع السياحة في العالم (القضاة و الطالب، 2009).
وفي هذه الورقة سوف نتطرق إلى أهمية السياحة العلاجية ومدى تأثيرها على اقتصاد مدينة مصراتة لذا فأنها ستتناول مقومات السياحة العلاجية والمعوقات التي تواجه مؤسساتها بهدف العمل على تنميتها إذ أن السياحة العلاجية أصبحت محط أنظار خطط التنمية لجعلها نشاطا يساهم في زيادة الدخل الاقتصادي كما ستوضح بعض الاقسام والخدمات التي تقدمها مستشفيات مدينة مصراتة للسواح.

2. الدراسات السابقة

أظهرت دراسة (Michael Klaus,2005) عن نتائج العوائد الممكنة من السياحة العلاجية على نظام الرعاية الصحية الأمريكية والتي أكدت على ضرورة تطبيق مبدأ الفاعلية والمردود المادي والكفاءة، والتي يجب ان يركز من خلاله على الجودة والأمان ومحاولة تخفيض سعر تكلفة الخدمة الصحية المقدمة للمرضى، وكذلك ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري والجانب القانوني والتشريعي، من اجل تجنب استغلال المرضى السائحين، وضرورة متابعة هؤلاء المرضى وتقديم العناية لهم والحرص والاهتمام برعايتهم حتى يعودوا إلى سكناهم.

كما بينت دراسة (Diana, 2006) الطريقة المثلى للسياحة العلاجية، والتي تعتبر من الأساسيات التي يحتاج إليها خبراء السياسة الصحية والمرضى ومقدمي الخدمات عن الطريقة كيف ولماذا تعتبر السياحة العلاجية في ازدهار، وما هو الأثر الممكن توقعه عند تطبيق هذا المبدأ على البلد والمواطنين الأمريكيين الذين أصبحت تتملكهم الرغبة بالسفر إلى الخارج تجنبا للانتظار، بالإضافة إلى توافر العلاج في الخارج، نظرا لأسباب ترجع إلى تأثيرات العولمة، وكذلك حالات التضخم في الاقتصاد العالمي، وما هو متوافر من تقنية معلومات طبية متوافرة وسوق ترويجي كبير في الانترنت بنفس الوقت.

أما دراسة (الأشهب، 2017) والتي كانت بعنوان "مدى توفر الإمكانيات لتطبيق معايير الجودة ودورها في تحسين الخدمات الصحية من وجهة نظر القيادات الإدارية {دارسة ميدانية على مستشفى مصراتة المركزي)، حيث استنتجت الباحث أن مستشفى مصراتة المركزي من المستشفيات ذات الكفاءة والخبرة في مجال الخدمات الطبية والعلاجية، كما يتميز المستشفى بتوافر الكوادر الطبية المتخصصة، وأوصت بوجوب الاهتمام والنظافة داخل الأقسام وخارجها، وكذلك سرعة تقديم الخدمات الطبية وتقصير فترة انتظار الكشف للمريض.

كذلك استهدفت دراسة (المشربش، 2008) تحليل العوامل المؤثرة في رضى السائح عن السياحة العلاجية والخدمات الصحية المقدمة للسائح والمرافقين له في الأردن، وقد استنتجت أهمية الدور الذي تلعبه السياحة العلاجية في دعم الاقتصاد الوطني، إذ يشكل العائد المتولد عن هذه السياحة نسبة جيدة من المردود السياحي الكلي، وقد توصلت ايضا إلى توافر المقومات السياحية العلاجية في الأردن من وجهة نظر السائح. وفي هذا السياق ايضا اوضح (بزة، 2017) أهمية مشاركة المجتمع المحلي في منظور السياحة لتحقيق الاستفادة القصوى للجميع وكذلك لضمان دعم الاهالي لاستمرار النشاط السياحي.

3. مشكلة البحث

صارت السياحة العلاجية الداخلية في الوقت الراهن ركيزة للاستثمارات الاقتصادية في العديد من دول العالم، حيث ترتبط بالتنمية الاقتصادية ارتباطا كبيرا، وتعمل على إيجاد بعض الحلول للمشاكل التي تواجهها السلطات المحلية وذلك لدورها الفعال في تقليل الانفاق بالعملة الصعبة بإيجاد بديل محلي للسفر خارج الدولة وكذلك لتوفير فرص العمل اضافية، علاوة على دورها في تطوير المناطق والمدن التي تتمتع بإمكانات سياحية علاجية من خلال توفير مرافق البنى الاساسية والتسهيلات اللازمة لخدمة السائحين والمواطنين على حد سواء.

أما السياحة العلاجية الداخلية فان مدينة مصراتة تعتبر احدى المدن في هذا الشأن وذلك لوجود العديد من مراكز الاستشفاء من الأمراض المزمنة وغير المزمنة مع وفرة مستشفيات عديدة فيها ولذلك فانها تعتبر مقصدا لكثير من طالبي الاستشفاء داخليا.

ومن هنا تحاول هذه الدراسة الكشف عن واقع السياحة العلاجية بمدينة مصراته، من وجهة نظر الزبائن وما يمكن أن تساهم به في التنمية الاقتصادية داخل المدينة.

ويمكن صياغة سؤال الدراسة الرئيسي كالتالي:

ما هو دور السياحة العلاجية في التنمية الاقتصادية داخل مدينة مصراته؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي:

1- ما**هي** مقومات ومعوقات السياحة العلاجية في مدينة مصراتة؟

3- ما مدى رضا العملاء على الخدمات السياحية المقدمة من قبل المستشفيات؟

4. فرضيات البحث

تتلخص فرضية الدراسة فيما يلي:

لا توجد علاقة بين السياحة العلاجية والتنمية الاقتصادية.

ويتفرع منها فرعية اضافية كما يلي:

لا توجد علاقة بين مستوى الخدمات العلاجية السياحية وتطور السياحة العلاجية.

5. أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية قطاع السياحة العلاجية باعتبارها واحدة من الأشكال المختلفة للسياحة، ومن أجل تنمية متوازنة تهدف إلى تطوير السياحة العلاجية داخل مدينة مصراتة وذلك استناداً الى ما يتوفر من معلومات عن السياحة العلاجية داخل مدينة مصراتة لتحقيق أهداف هذا البحث والتي يمكن أن تلخيصها فيما يلي:

1-التعرف على مفهوم السياحة العلاجية

2- تبيان دور السياحة العلاجية في التنمية الاقتصادية في مدينة مصراتة

3- استخلاص نتائج ومقترحات من شأنها أن تساهم في تنشيط السياحة العلاجية في مدينة مصراته.

6. أهمية البحث

تأتي أهمية السياحة العلاجية من خلال دورها في دعم التنمية الاقتصادية والأهداف الموضوعة لتحقيق هذه التنمية، حيث أصبح قطاع السياحة العلاجية اليوم رافدا اقتصاديا مهما من خلال زيادة الدخل القومي وتوفير فرص العمل، والمساهمة في الحد من المشكلات الاقتصادية وتكمن أهمية هذه الورقة فيما يلي:

1. أنها تبحث في قطاع مهم من السياحة وهو السياحة العلاجية.
2. بالرغم من الأهمية الكبيرة للسياحة العلاجية فان الدراسات السابقة في هذا الموضوع ما زالت نادرة جدا وخاصة تلك التي تغطي مدينة مصراته.
3. تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها قد تكون دليل وإرشاد للقائمين على السياحة العلاجية وأصحاب الاستثمارات، وبداية دراسات في هذا السياق.

7. منهجية البحث

على ضوء أهداف البحث ثم استخدام المنهج الوصفي التحليلي (الدراسة الاستكشافية)، حيث اثبت المنهج الوصفي فاعليته في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وتكون الوسيلة المستخدمة لجمع

البيانات هي الاستبيان بالدرجة الأولى كما تم استخدام المقابلة الشخصية أو كلاهما في بعض الحالات وعلى ضوء ذلك تم توزيع عدد من الاستبيانات ومن ثم جمعها وتفريغ البيانات وتحليلها والربط بين مدلولاتها.

8. مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع الدراسة في الزوار المترددين على المستشفيات الواقعة في مدينة مصراته، والتابعة لوزارة الصحة وبعض المصحات الخاصة. أما عينة الدراسة فتتمثل في الزوار لغرض العلاج الموجودين داخل وخارج مستشفيات مدينة مصراته، خلال فترة إعداد البحث.

9. حدود البحث

1- **حدود** موضوعية. وتركز حول العلاقة بين السياحية العلاجية والتنمية الاقتصادية.

2- الحدود المكانية. شمل هذا البحث عيادات ومستشفيات مدينة مصراتة وكذلك زوار هذه المؤسسات بغرض العلاج سواء الموجودين داخلها او خارجها.

3-حدود زمنية: تم إجراء هذا البحث في 2019.

10. تقسيمات البحث

تم تقسيم الدراسة وفق التالي:

أ) مقدمة نظرية وفيها وفيه تم مراجعة الأدب الاقتصادي ذي العلاقة بمجال السياحة العلاجية وتوضيح المفاهيم ذات العلاقة مع مراجعة الدراسات السابقة في الموضوع

ب) الدراسة الميدانية **أو** الجانب التطبيقي: وفيه تم التعريف بخطوات جمع البيانات المتعلقة بموضوع السياحة العلاجية، باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات التي تم جدولتها وتحليلها واستخلاص نتائجها مع محاولة الربط بين الإطار النظري والواقع. في هذا الصدد تم إجراء بعض المقابلات الشخصية للحصول على فهم أكبر لبعض المسائل المتعلقة بموضوع البحث كالأسباب التي دفعتهم لاختيار مدينة مصراتة دون غيرها من المدن ومعرفة المشاكل التي واجهت كلا منهم خلال مدة إقامتهم في المدينة.

ج) أخيرا تم استعراض ملخص للنتائج المتحصل عليها وكذلك بعض التوصيات التي تظهر من الدراسة.

11. الجانب النظري

1.11 السياحة العلاجية

1.1.11 مفهوم السياحة العلاجية

عرفت هالة حسن (2011) السياحة العلاجية "بأنها انتقال السائح بدافع الرغبة في تحقيق الشفاء من بعض الأمراض مع الترويح عن النفس، وتتراوح فترتها من يوم إلى ثلاثون يوما، معتمدين على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية متخصصة ومؤهلة بالكفاءة المطلوبة لتساهم في علاج الأفراد الذين يلجؤون إلى تلك المؤسسات الصحية ليعودوا بعدها إلى بلادهم بعد علاجهم".

2.1.11 أنواع السياحة العلاجية

يقسم أهل الاختصاص السياحة العلاجية لعدة أنواع كل حسب منظوره ومن هذه الأنواع:

1-**السياحة الوقائية:** وفيها يقوم السائح برحلات سياحية تهدف إلى رفع مستوى الأداء الطبيعي للجسم والعقل، وذلك من خلال الإقامة في أماكن تتوفر فيها مقومات ذلك، وقد تكون السياحة العلاجية وقائية يقوم بها الفرد بمحض إرادته بشكل حر دون إشراف طبي منظم، وقد تكون السياحة وقائية منظمة.

2- **السياحة الطبية:** وهذا النمط يهدف منه السائح السفر والعلاج من مرض عضوي أو لإجراء عملية جراحية معينة في إحدى المستشفيات أو المراكز الطبية المتخصصة، وتعتمد على الأجهزة الطبية المتقدمة والمستشفيات المتخصصة وأيضا توافر الأطباء الماهرين (سليمان، 2009).

3- السياحة الاستشفائية:(العلاجية) هي انتقال السائح بدافع الرغبة في تحقيق الشفاء من بعض الأمراض عن طريق إشباع حاجات جسده من عناصر طبيعية يفتقر وجودها في البيئة بموطنه ويجدها في البيئة الطبيعية في البلد الآخر ويقيم فيها مدة لا تقل عن 14 يوم وقد تزيد الى شهور (الجلاد، 2000).

3.1.11 مزايا السياحة العلاجية

تعتبر السياحة العلاجية قطاعاً إنتاجيا حيث أنها توفر المزايا التالية (حسن، 2011):

1- تدر دخلاً نتيجة تقديم الخدمات السياحية العلاجية حيث يمتاز السائح العلاجي عن السائح العادي بطول مدة إقامته في مناطق العلاج "وليس بالضرورة أن تخدم السياحة العلاجية المرضي فقط، بل يمكنها أيضاً أن تكون مفيدة للأصحاء حيث يتمتع بها من يبحث عن الاستجمام.

2- السياحة العلاجية سوق قابل للتوسع يفتح أفاقاً لزيادة النشاط الاقتصادي نتيجة الزيادة المطردة الحادثة في دخول الأفراد والأسر.

3- تعتبر السياحة العلاجية مجالا خصبا لتنشيط الدورة الاقتصادية عن طريق الأثر المضاعف للسياحة.

4- إن صناعة السياحة العلاجية تتطلب استثمارات مالية منخفضة نسبياً إذا قورنت بغيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة الثقيلة أو التعدين وخاصة بالقياس إلى العوائد المتوقعة من هذه الاستثمارات في الأجل القصير ثم الأجل الطويل.

4.1.11 معوقات السياحة العلاجية

1- ارتفاع أسعارها، وهذا مقارنة بأنواع السياحات الأخرى لأن الزبون أو العميل سيتحمل نفقات العلاج اضافة الى نفقات الاقامة والمعيشة العادية التي سيتحملها السائح غير المريض.

2- خطورة أو عدم صلاحيّة العديد من الطرق الداخليّة والخارجيّة التي تربط المدن خاصة التي تحتوي على أماكن علاجية.

3- نقص وعدم كفاية الخدمات التي يحتاجها السياح على الطرق المؤدية للأماكن السياحيّة.

4- عدم تهيئة بعض المناطق التي يذهب إليها السياح، وافتقادها للعديد من الضروريات خاصة السكن مثل: فنادق ذوي الدخل المحدود، وكذلك النظافة، وقلة بعض الخدمات المصاحبة.

5- انخفاض دخل الفرد في بعض الدول خاصة الدول النامية وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد، مما يؤدي إلى الحد من قدراتهم للإنفاق والتمتع بالسياحة العلاجية.

6- عدم الاهتمام والعناية الكافية بالأماكن السياحية وضعف الترويج لها داخل الدولة.

7- ضعف الحوافز التشجيعيّة الضرورية التي تساهم في تنشيط حركة السياحة العلاجية (الجازي، 2018).

5.1.11 دوافع السياحة العلاجية

هناك العديد من الأسباب التي يلجأ فيها المريض للسفر أهمها حسب موقع فيدوو (2019) feedo.net ما يلي:

1-البحث عن علاج طبي بديل غير متوفر في بلده أو محل اقامته مما يضطره إلى السفر إلى مدينة أخرى داخل الدولة أو لعدم وجود إخصائيين في بعض التخصصات في مكان إقامتهم.

2-نفقات العلاج باهظة في البلد مما يؤدي الى انتقال المرضي الى حيث تكاليف العلاج أقل سواء كان خارج الدولة او في مدينة أخرى داخل الدولة نفسها.

3-قائمة الانتظار الطويلة في بلدانهم.

4-المزج بين العلاج وقضاء إجازة للاسترخاء والاستجمام ويعتمد الغرض هنا على طبيعة العلاج الذي يسعى إليه الشخص

6.1.11 أثر السياحة العلاجية في التنمية الاقتصادية

ترجع الأهمية الاقتصادية للسياحة العلاجية في أن السائح العلاجي إن أمكن التعبير عنه على هذا النحو يمتاز عن السائح العادي بطول مدة إقامته في مدينة العلاج إذ تتراوح هذه المدة ما بين أسبوعين إلى

أربعة أسابيع بالإضافة إلى أن معدل الإنفاق يكون مضاعفا نظير الخدمات السياحية الفندقية مضافا إليها الخدمات الطبية والعلاجية المقدمة له، كذلك يمكن لهذا السائح بعد علاجه أن يقضي فترة من النقاهة وقد يعود مرة أخري للاستجمام. وللوقوف على أهمية ودور السياحة العلاجية الداخلية في التنمية الاقتصادية نورد بعض الأثار بقليل من التفسير:

- تساهم السياحة العلاجية الداخلية في توفير قدر من العملات الأجنبية التي يتم إنفاقها في خارج البلد، كذلك تحقق مشروعات السياحة قدر من الوفرات في الموارد الاقتصادية وهو يالنواة الأولى لإدخال التكنولوجيا إلى قطاع السياحة العلاجية لما يوفره من صادرات غير منظورة وأخيرا تؤثر السياحة العلاجية على الدفع بعجلة الاستثمار المحلي وبالتالي زيادة في الاستهلاك.
- السياحة العلاجية الداخلية عامل هام من عوامل التنمية الاقتصادية بسبب توفيرها لعدد من المشاريع التي يتطلبها العمل السياحي، كالفنادق، ووسائل الإقامة التكميلية وغيرها.
- تساهم السياحة العلاجية الداخلية في توفير فرص عمل وبالتالي التقليل من حجم البطالة، ولا يقتصر الأمر على العمل في الفنادق والمطاعم والخدمات السياحية العلاجية بل يمتد إلى باقي القطاعات التي تزود السياحة بالمدخلات وما تحتاجه من سلع وخدمات ومواد أولية.
- تأثير السياحية العلاجية على الأسعار حيث زيادة إجمالي الطلب على الخدمات السياحية وزيادة مدة الإقامة يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات السياحية من خلال مدة الإقامة بالتالي يؤثر على الأسعار من خلال المقابلة بين العرض والطلب، وكذلك زيادة عرض الخدمات المحلية أو المستوردة وتؤثر التكلفة في تحديد سعر الخدمة مما يؤدي بالتأكيد الى التأثير في عدد السياح كما تؤدي إلى خفض التكلفة نتيجة زيادة الإنتاج وتحقيق مبيعات أكبر لأن حجم المبيعات سيزيد وزيادة الميل الحدي لإنفاق السائح وزيادة عدد السياح يؤدي إلى زيادة العملات الأجنبية وهو ما يؤثر على ميزان المدفوعات كما يؤثر على الأسعار المحلية.
- توجد علاقة بين توسع السياحة العلاجية والتحصيلات الحكومية سواء مستشفيات أو فنادق ووسائل نقل وما تقدمه من خدمات مدفوعات، حيث أن زيادة الدخل في المستشفيات والمراكز الطبية والفنادق وكافة الخدمات التي يحتاجها السائح تؤدي إلى زيادة في حجم المدفوعات سواء كانت لأغراض تكنولوجية أو غيرها (حسن وغسان، 2009).

7.1.11 العوامل المؤثرة على السياحة العلاجية

في دراستهم عن السياحة الطبية العلاجية وأثرها على الاقتصاد الوطني الأردني يذكر القضاة والطالب (2009) مجموعة من العوامل المؤثرة على السياحة العلاجية تتمثل في:

1- حالة الاقتصاد العالمي: انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي ينتج عنه انخفاض الدخل العالمي للفرد إذ الإنفاق على السياحة العلاجية سينخفض في هذه الحالة ولا نتوقع زيادة في الأعداد ولا التحويلات المالية والعكس صحيح إذا كان الاقتصاد العالمي في حالة رواج ولكن مع اخذ ذلك بحذر لانه في ظل حالة الرواج يمكن أن ترتفع الأسعار فينخفض الدخل الأساسي (الحقيقي) للفرد فينخفض بالتالي الإنفاق على السياحة العلاجية.

2- المنافسة وتغيرات الأسعار: قد يكون نصيب الدول الأخرى من السوق اكبر من الدولة المعنية بسبب توفر إمكانيات ومقومات أفضل كما أن الأسعار عنصر من عناصر الجذب السياحي فالتفاوت في الأسعار ينتج عنه اختلاف في مقاصد السياح للعلاج حيت يتجه السائحون إلى الدول ذات الأسعار المنخفضة.

3- التمويل الخارجي: هناك مؤسسات تمويل دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك أخرى حيث تتحكم شروط هذه المؤسسات في التمويل للبلد المضيف ومن الممكن أن تتحكم في أي توسع لأي مشروع فيها.

4- التقدم التكنولوجي: إذا كان مستوى التكنولوجيا في البلدان الخارجية أعلى من الدولة المضيفة فإن تكلفة المشروعات السياحة العلاجية في تلك الدول ستكون اقل لان التقدم التكنولوجي يقلل من التكلفة ويؤدي الى زيادة العائد في هذه الدول.

2.11 التنمية السياحية

1.2.11 مفهوم التنمية

" التنمية، لغوياً، معناها النماء أي الازدياد التدريجي ويستخدم اصطلاح التنمية عادة بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياحية وغيرها. ويُقصد بالتنمية على المستوى اللغوي أيضاً الازدهار والتكاثر، والزيادة، والرفاهية، مما يوحي بتغيير إيجابي وبتطور وتقدم، وهو الطموح إلى وضع وإلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (خليل، 2010).

وعُرفت التنمية أيضاً على أنها الجهود المنظمة التي تُبذَل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية.

2.2.11 تعريف التنمية السياحية

"عرفت التنمية السياحية على أنها الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها وهذا يتطلب تدخل التخطيط السياحي باعتباره الأسلوب العلمي الذي يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع " (غضبان، 2014).

3.2.11 عوامل قيام التنمية السياحية

تقوم التنمية السياحية على عدد من العوامل أهمها:

أ- النمو الذي تشيده صناعة السياحة، وظهور أنواع مختلفة من السياحة والحاجة إلى مواكبة التقدم العلمي المستمر.

ب- اتخاذ معظم دول أوربا النشاط السياحي كأسلوب يساعد على تنمية موارد الدولة التي لحق بها الضرر أثناء الحرب واعتبار السياحة الطريق الذي يساعد على التخلص من آثار هذه الحرب.

ج- اهتمام معظم الدول بالسياحة واعتبارها جسر العبور الذي يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د- بروز المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بشكل يؤثر على النشاط السياحي.

هـ- المساحة الواسعة للأسواق السياحية العالمية وزيادة متطلبات ورغبات السائحين من الخدمات السياحية (شبيب محمد، واخرون2011).

4.2.11 عناصر التنمية السياحية

في بحثهم عن التسويق والترويج السياحي والفندقي يشير (السعيدي، 2009)، أن التنمية السياحية تتكون من عناصر عده أهمها:

أ- عناصر الجذب السياحي وتشمل العناصر الطبيعية مثل: أشكال السطح والمناخ والغابات وعناصر من صنع الإنسان كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الدينية والأثرية والتاريخية.

ب- النقل بأنواعه المختلفة (البري، البحري، الجوي).

ج- أماكن الإيواء بأنواعها المختلفة (الفنادق، شقق الإيجار، وبيوت الضيافة).

د- التسهيلات المساندة بجميع أنواعها (كالإدارة والإعلان السياحي، وشركات السفر ومحلات الأشغال اليدوية والبنوك)

هـ-خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والاتصالات والطرق والمطارات وغيرها.

5.2.11 أهداف التنمية السياحية

تهدف التنمية السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية وإن أول محور في عملية التنمية هو الإنسان الذي يُعَد أداتها، لهذا فان الدولة مطالبة بالسعي إلى توفير كل ما يحتاج إلية

لتبقى القدرات البدنية والعقلية والنفسية لهذا الإنسان على أكمل وجه. وإن التنمية السياحية تبدأ من تقدير الإنسان للأهمية السياحية، وللفوائد التي تحييها على المستويات كافة، الاجتماعية، والثقافية والاقتصادية ويمكن تقسيم أهداف التنمية السياحية كآلاتي:

أ- أهداف اقتصادية: تحسين وضع ميزان المدفوعات لكون السياحة مصدر للعملات، وتحقيق التنمية الإقليمية وإيجاد فرص عمل جديدة في المناطق، سواء في القطاع السياحي أو في القطاعات المساندة للسياحة، ومن فوائدها توفير خدمات البنية التحتية، لأن لا بد لكل تنمية سياحية من وجود بنية تحتية، وزيادة مستويات الدخل المتأتية من الواردات السياحية، وزيادة إيرادات الدولة من الضرائب، نظراً للمداخل الإضافية التي ترد خزينة الدولة من الضرائب على الواردات.

ب- أهداف اجتماعية: توفر تسهيلات ترفيهية واستجمام للسياح وللسكان المحليين وتساعد على تطوير الأماكن والخدمات العامة بدول المقصد السياحي، وتعمل على حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية، وتنمي لدى المواطن شعوره بالانتماء إلى وطنه وتزيد فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والزائر، وإن ازدهار السياحة يؤدي إلى إعادة توزيع السكان بشكل أفضل عن طريق المشاريع السياحية ، والتي يمكن إقامتها داخل المجمعات العمرانية السياحية الجديدة، وكذلك للتنمية السياحية تنمية اجتماعية كبيرة لأنها تؤدي إلى تعميق الانتماء، وتنمية الوعي السياحي باعتباره أحد فروع الوعي الاجتماعي.

ج- الأهداف السياسية والثقافية: تعمل على نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب وتطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية

6.2.11 أنواع التنمية السياحية

يمكن تقسيم أنواع التنمية السياحية إلى عدة أقسام أهمها:

أ- التنمية السياحية الشاملة: يُقصد بالتنمية السياحية الشاملة هي التنمية في جميع الجوانب السياحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحضارية والسكانية الموجودة في الدولة وهذه التنمية تتطلب الكثير من الأموال والجهود البشرية.

ب- التنمية السياحية المستدامة: يقصد بالتنمية السياحية المستدامة العمل على استخدام الموارد البيئية السياحية، البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية، وصيانتها والمحافظة على فطرية كل هذه الموارد لأنها ليست ملكاً للجيل الحاضر وإنما هي ملكاً للأجيال المتعاقبة القادمة.

ج- التنمية السياحية المحلية: يقصد بالتنمية السياحية المحلية هو الارتقاء بخدمات البنية الأساسية التحتية من حيث شبكات الطرق والاتصالات والنقل، وتطوير مناطق الجذب السياحي والمساعدة في جذب العمالة من الريف إلى مناطق المقاصد السياحية.

د- التنمية السياحية الإقليمية: تركز التنمية السياحية الإقليمية على تطوير الطرق والمعايير الإقليمية والدولية وتأمين هذه الطرق ومدها بكافة الخدمات مثل محطات البنزين والمطاعم والكافيتريا وتوفير خدمات

الاتصالات، وتبني سياسات سياحية وتشريعات من شأنها تفعيل السياحة بين دول المقاصد السياحية كما هو الحال في الدول العربية والاتحاد الأوربي.

هـ- التنمية السياحية الدولية: يقصد بالتنمية السياحية الدولية تطوير وتفعيل البرامج والاتفاقيات الدولية بين العديد من الدول المتجاورة بتقديم تسهيلات في النقل والتنقل، وتيسير إجراءات الدخول والخروج للسائحين والمشاركة في التنظيمات والهيئات والاتحادات السياحية الدولية للاستفادة من التسهيلات المعرفية والإدارية والتبادلات السياحية (عبد الله، 2015).

7.2.11 متطلبات التنمية السياحية

أ- متطلبات تنظيمية: وهي التي ترتبط بعوامل التنسيق والتنظيم والإدارة وتتم من خلال الجهات المسؤولة عن النشاط السياحي سواء كانت وزارة أو أجهزة الثقافة أو القطاع السياحي بأكمله من خلال وضع القوانين والأنظمة التي تتعلق بالنشاط السياحي مع تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بين الأجهزة المعنية المختلفة، وهذا التوزيع في المهام واتخاذ القرارات السياحية.

ب- متطلبات بيئية: ويقوم هذا النوع من المتطلبات على الاهتمام في البيئة والمحافظة عليها مما يساعد على إيجاد أجواء مناسبة للنشاط السياحي وجذب السائحين فالعلاقة بين البيئة والسياحة علاقة وطيدة لما للبيئة من دور مهم في جذب السائحين، إن من أهم أهداف التنمية السياحية هي المحافظة على المعالم الأثرية والمقومات السياحية الطبيعية من أخطار تلوث البيئة مما يساهم في استدامتها.

ج- متطلبات إدارية: وهي مرتبطة بالجهاز الإداري القائم على النشاط السياحي بشكل عام فلا بد أن تتوفر فيه المهارة العالية والفاعلية في إدارة وتشغيل النشاط السياحي في مختلف جوانبها المكونة لها سواء أكانت في مجال توفير الخدمات والمرافق السياحي وعملية دخول وخروج السائحين... الخ.

د- متطلبات عامة: وتشمل التسهيلات والخدمات التي توفرها الدولة والواردة ضمن الخطة العامة قبل إصدار التشريعات والأنظمة التي تسهل عملية إقامة المشاريع السياحية وتوفير التسهيلات التي تساعد على تنمية الحركة السياحية.

8.2.11 جوانب التنمية السياحية

تتمثل جوانب التنمية السياحية حسب ما أوجزه (غضبان، 2014) في جانبين مهمين هما كالآتي:

أ- الجانب الرأسي في التنمية السياحية:

وهذا الجانب يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- الاهتمام بالعنصر البشري اللازم لقطاع السياحة خصوصا وأنها صناعة كثيفة العمالة والعمل على تعليم وتدريب وإعداد هذه القوة والحرص على عمل دورات متواصلة لهذه الطاقة من أجل رفع كفاءتها بصورة مستمرة.

– التوسع في إنشاء المعاهد والكليات المتخصصة في قطاع الفنادق والسياحة والاهتمام بخريج قادر على المنافسة في سوق العمل السياحي.

– الاهتمام بالبحوث العلمية المتعلقة بالسوق على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، والعمل من جانب الدول على ضرورة التواجد في الأسواق العالمية للسياحة كبورصة لندن وسوق برلين والاهتمام بتوفير قاعدة بيانات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من خلال الاستعانة بمراكز الأبحاث والهيئات والوكالات الدولية والإقليمية والمحلية.

– العمل على دعم مؤسسات وهيئات تنشيط السياحة واستخدام أدوات وعائية جديدة تتناسب مع المزيج التسويقي من خلال توفير المواد الدعائية كالنشرات والكتابات والمطويات وعمل البرامج التلفزيونية عن المعالم والمغريات السياحية وتعدد اللقاءات الحوارية والندوات حول المعالم السياحية والاهتمام برفع درجة الوعي السياحي للأجهزة الرسمية والغير رسمية.

– اتخاذ السياسات التشريعية والمالية والضرائبية المشجعة على جذب الاستثمار الأجنبي وتقديم الدعم اللازم لقطاع الأعمال الخاص الجاد عن طريق تخصيص الأراضي لدعم مشروعات البنية الأساسية والقروض الميسرة.

– العمل على التنسيق والتكامل بين جميع الهيئات والجهات والأجهزة العاملة في القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة.

ب– الجانب الأفقي في التنمية السياحية:

ويشمل هذا الجانب على ما يأتي: –

– الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية الداعمة للمشروعات السياحية مثل الطرق وخدمات الكهرباء ومياه الشرب وشبكات الصرف الصحي، ووسائل النقل والاتصالات وهذه المشروعات تمثل الدعامة الأساسية لبداية تطوير وتدعيم التنمية السياحية.

– الاهتمام بالتوسع في إقامة مشروعات الإيواء السياحي والفندقي المتدرجة والاهتمام بإقامة القرى والمنتجعات الساحلية والجبلية التي تتناسب مع كافة المستويات المالية للسائحين وقدرته الشرائية والأذواق والميول المختلفة لهم.

– تحقيق منظومة للتكامل بين قطاع الأعمال والقطاع الخاص وتدعيم المشروعات المشتركة بين الاثنين لجذب الاستثمارات الأجنبية.

– العمل على التنويع السياحي أو المزيج التسويقي وإيجاد أنواع جديدة للسياحة والاتجاه نحو الأنواع المتوافقة مع البيئة الطبيعية والاجتماعية كسياحة المزارع وسياحة الحياة التقليدية والسياحة البيئية.

– دعم مشروعات الصيانة والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي فهي ثروة ملكاً للأجيال المتعاقبة.

– الاهتمام بدعم وتنوع مشروعات النقل البري والجوي والبحري.

9.2.11 أساليب تطبيق مبادئ ومعايير التنمية السياحية

تعد التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة، لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لجميع أفراد المجتمع. حيث تشير الدراسات إلى أن نظريات وفلسفات التنمية السياحية تظل على هيئة مسميات إذا لم تتوفر لها مقومات أساسية عند تنفيذ مخطوطات التنموية السياحية، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيق التنمية السياحية.

كما أنه من الضروري لإنجاح التنمية السياحية في المستقبل تكييف الأجهزة والمنظمات القائمة على النشاط السياحي مع التغيير الأسلوب الذي يحقق التنمية للنشاط السياحي بمختلف أنواعه. ويعتبر مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية بمثابة الأسلوب الأمثل لاستجابة التغيير وما يتطلب من إعادة هيكلة للعمليات المختلفة، كما أنه يعتبر الإطار الشامل الذي يقدم المعايير البيئية المختلفة التي من خلالها يتم تحقيق الجودة البيئية والارتقاء بمستوى التخطيط والتنمية في المناطق السياحية، ويهدف مفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة حسب ما أشار إليه (حسنين، 2015) إلى ما يلي:

- الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل الأرض، التربة، الطاقة والمياه وغيرها.
- العمل على خفض نسب التلوث بأشكاله المختلفة، الصلبة والسائلة والغازية وبما يساعد على نشر الوعي البيئي.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النباتات والحيوانات والنظام الأيكولوجي.
- الإبقاء على التراث الثقافي بأشكاله المختلفة من عادات وتقاليد وتراث معماري وغيرها وهو ما يساعد على جذب المزيد من السياح.
- المشاركة المحلية لكافة طوائف المجتمع في عمليات التنمية مع العمل على تكامل الثقافات المحلية.
- استخدام العمالة والمنتجات المحلية.
- التقليل من المواد الكيماوية الملوثة للتربة.
- وضع سياسة تراعي الشروط البيئية في كافة مراحل التنمية السياحية.
- الأخذ بعين الاعتبار شكاوى السائحين.

12. الدراسة الميدانية

يتناول هنا القسم بالدراسة الميدانية، من حيث: توضيح نطاقها الجغرافي، وأهدافها، والمنهجية المستخدمة في دراستها، والأسلوب المستخدم لتجميع البيانات عن موضوع البحث وتحليلها، وعرض وتحليل الخصائص العامة للعينة المستهدفة في الدراسة.

1.12 النطاق الجغرافي للدراسة الميدانية

يغطي النطاق الجغرافي للدراسة الميدانية المساحة الجغرافية لمدينة مصراته، نظراً لوجود العديد من المؤسسات الصحية بها في القطاعين العام والخاص، والتي تتولى تقديم خدمات صحية للعملاء من سكان المدينة وخارجها.

2.12 منهجية الدراسة

تتمثل المنهجية التي اتبعت في الدراسة الميدانية ما يلي:

أ) أدوات جمع بيانات الدراسة الميدانية

تم الاعتماد على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات المطلوبة حيث تم تصميم استمارة تحوي مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بموضوع البحث وتغطي كافة جوانبه، وقد تم صياغة الأسئلة بشكل واضح وسهل ليتمكن الأفراد من الإجابة عليها بسهولة ودقة.

ب) خطوات وآلية توزيع وتجميع استمارة الاستبيان

الخطوة الأولى: تم إجراء اختبار قبلي بتوزيع الاستبيان على مجموعة من المتخصصين في مجال العلوم الاقتصادية لأخذ رأيهم في استمارة الاستبيان لتفادي أي قصور أو غموض واستبعاد الأسئلة غير الواضحة في الإجابة عنها.

الخطوة الثانية: بعد الانتهاء من الاختبار القبلي للتأكد من وضوح الأسئلة ثم اجراء التعديلات اللازمة على استمارة الاستبيان، ثم إجراء الاختبار البعدي وذلك بتوزيع استمارة الاستبيان على عينة عشوائية من السائحين لأغراض العلاج والذي لم يكن من السهل الحصول عليهم نتيجة للطبيعة الخاصة لهم. حيث أنهم في كثير من الحالات يعالجون من أمراض مزمنة او مرافقين لنزلاء داخل المستشفيات مما تطلب معاملة خاصة في جمع الاستبيانات وهذا الأمر دفع بالباحثين الى الاكتفاء بعدد 50 استمارة استبيان وإجراء عدد من المقابلات

الشخصية بلغت 7 مقابلات معمقة بغية الوصول لفهم أفضل لدور السياحة العلاجية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الخطوة الثالثة: بعد الانتهاء من الاختبار البعدي للاستبيان تم توزيع عدد (67) استمارة استبيان.

الخطوة الرابعة: من بين الاستمارات الموزعة تم الحصول على (50) استمارة استبيان مكتملة البيانات وهذه الاستمارات هي التي تم استخدامها في عمليات التحليل واستخراج النتائج.

3.12 الخصائص العامة لعينة الدراسة الميدانية

فيما يلي عرض وتحليل للخصائص العامة لعينة الدراسة الميدانية:

أ) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يتبين من الجدول رقم (1) أن عدد الإناث قد بلغ (25) فردا، وعدد الذكور قد بلغ (25) فردا من إجمالي العينة، وبلغت نسبة الإناث بنسبة 50% لكل منهما من إجمالي أفراد العينة.

الجدول رقم (1) : توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	25	%50
إناث	25	%50
المجموع	50	%100

المصدر: أعد من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان.

ب) توزيع أفراد العينة حسب العمر

يتبين من الجدول رقم (2) أن نسبة (16%) من مجموع أفراد العينة تنحصر أعمارهم في الفئة العمرية (18–24)، ونسبة (36%) تنحصر أعمارهم في الفئة العمرية (25–45)، وأن نسبة (36%) تنحصر أعمارهم في الفئة العمرية (46–64)، وأن نسبة (12%) تنحصر أعمارهم في الفئة العمرية (65 فأعلى)، وهذا يشير إلى أن الفئة العمرية (25–64) تستحوذ على النسبة الأعلى من مجموع أفراد العينة.

الجدول رقم (2): توزيع العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
15–24	8	%16
25–45	18	%36
46–64	18	%36
65 فأعلى	6	12

المجموع	50	%100

المصدر: أعد من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان.

ج) توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

يظهر من الجدول رقم (3) أن نسبة (76%) من مجموع أفراد العينة هم متزوجون، و(22%) غير متزوجون، و(1%) حالات أخرى، وهو ما يعني أن أغلب أفراد العينة هم من المتزوجين.

الجدول رقم (3): توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
متزوج	38	%76
غير متزوج	11	%22
أخرى	1	%2
المجموع	50	%100

المصدر: أعد من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان.

د) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

يبين الجدول رقم (4) أن النسبة الأكبر من أفراد العينة من ذوي التعليم المتوسط وبنسبة 70%، في حين بلغت نسبة التعليم الجامعي 18%، وبلغت نسبة الأميين من أفراد العينة 12%.

الجدول رقم (4): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
أمي	6	%12
ثانوي فأقل	35	%70
جامعي فأعلى	9	%18
المجموع	50	%100

المصدر: أعد من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان

هـ) توزيع أفراد العينة حسب المدينة أو المنطقة

يتبين من الجدول رقم (5) أن النسبة الأكبر من أفراد العينة كانت من المنطقة الجنوبية بنسبة 60%، يليها المنطقة الغربية بنسبة 34%، ومن المنطقة الشرقية نسبة 6%.

الجدول رقم (5): توزيع العينة حسب المنطقة

المنطقة	العدد	النسبة المئوية
منطقة الجنوب	30	%60
المنطقة الوسطى والغربية	17	%34
المنطقة الشرقية	3	%6
المجموع	50	%100

المصدر: أعد من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان

و) توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات زيارة مدينة مصراتة السابقة

يوضح الجدول رقم (6) أن النسبة الأكبر من أفراد العينة كانت هذه أول زيارة لهم لمدينة مصراتة وبنسبة 54%، في حين بلغت نسبة من زارو المدينة أكثر من 3 مرات حوالي 32%، اما من زار المدينة مرة أو مرتان فقد بلغت نسبتهم 12%.

الجدول رقم (6) : توزيع العينة حسب عدد مرات زيارة مدينة مصراتة السابقة

عدد مرات الزيارة	العدد	النسبة المئوية
اول مرة	27	%54
مرتان	6	%12
أكثر من 3 مرات	16	%32
المجموع	50	%100

المصدر: أعد من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان

ز) توزيع أفراد العينة حسب عدد أيام المكوث في المستشفى

يتبين من خلال الجدول رقم (7) أن النسبة الأكبر من أفراد العينة قد مكثوا لأيام في المستشفى عددها 20 يوما فأقل وبنسبة 88%، في حين نجد أن حوالي 12% فاقت مدة مكوثهم 20 يوما

الجدول رقم (7) : توزيع العينة حسب عدد مرات زيارة مدينة مصراتة السابقة

عدد الأيام	العدد	النسبة المئوية
20 يوم فأقل	44	%88
أكثر من 20 يوم	6	%12

المجموع	50	%100

المصدر: أعد من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان

ح) توزيع أفراد العينة حسب النفقات

يتبين من خلال الجدول رقم (8) والذي يوضح توزيع العينة حسب حجم الانفاق كما يلي:

- النفقات الطبية: 64% من أفراد العينة كانت نفقاتهم الطبية أقل من 10000 دينار، في حين كانت نفقات 18% من أفراد العينة 10000 دينار فأعلى، في حين كانت نفقات 18% منهم غير محددة.
- النفقات الأخرى: 92% من أفراد العينة كانت نفقاتهم الأخرى أقل من 10000 دينار، في حين كانت نفقات 0% من أفراد العينة 10000 دينار فأعلى، في حين كانت نفقات 8% منهم غير معروفة.
- النفقات الكلية: 80% من أفراد العينة كانت نفقاتهم الكلية أقل من 10000 دينار، في حين كانت نفقات 20% من أفراد العينة 10000 دينار فأعلى، في حين كانت نفقات 0% منهم غير معروفة.

الجدول رقم (8): توزيع أفراد العينة حسب النفقات

النفقات	طبية	النسبة المئوية	اخرى	النسبة المئوية	الكلية	النسبة المئوية
أقل من 10000 دينار	32	%64	46	%92	40	%80
10000 دينار فأعلى	9	%18	0	%0	10	%20
غير معروفة	9	%18	4	%8	0	%0
المجموع	50	%100	50	%100	50	%100

المصدر: أعد من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان

4.12 تحليل فقرات الاستبيان

نلاحظ من خلال فقرات الجداول ان هناك اجابات متفاوتة من عينة الدراسة. حيث نجد ان الخدمات المقدمة من المستشفيات تعتبر اهم اسباب العلاج في المستشفيات، وكانت النسبة تتراوح ما بين 75% الى 85% تقريبا وتشمل الخدمة السهولة في فتح الملفات وتقديم المساعدة للمريض ونظافة المكان وتوفير العلاج وتواجد الكادر الطبي ولكن نلاحظ ان هناك بعض القصور الذي يؤثر على المستشفيات مما يؤثر على السياحة العلاجية في المدينة حيث اظهرت النتائج ان هناك ارتفاعا في اجور المستشفيات مقابل

الخدمات الصحية، وصعوبة في المواصلات والتنقل داخل المدينة، لكن اهم ما أجمع عليه المبحوثين كافة هو اجور السكن داخل المدينة التي اتفق الجميع تقريبا علة انها كانت مرتفعة نسبيا.

13. النتائج والتوصيات

1.13 النتائج

بعد أن تم تحليل بيانات الاستبيان التي اسفرت عنها الدراسة في الفقرات السابقة، فإنه يمكن ان نلخص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

1. تساهم السياحة العلاجية في مدينة مصراتة في تعزيز التنمية الاقتصادية للمدينة وذلك بخلق طلب على التوظيف وهو ما ينعكس على تطور الخدمات العلاجية وكذلك زيادة الاستثمار في القطاع السياحي ما ترتب عنه خلق فرص عمل وتحقيق دخول إضافية للعديد من الأفراد.
2. ان تطور السياحة العلاجية يساعد على وضع وتنفيذ سياسات للقطاع الصحي والمتعاملين فيه سواء العملاء أو مقدمي الخدمة.
3. تتمتع المستشفيات ومراكز الاستشفاء في مدينة مصراتة بإمكانيات تسويقية تمكنها من دخول سوق المنافسة في مجال السياحة العلاجية في الداخل وكذلك تغطي جانبا من الطلب على السياحة الاستشفائية في الخارج خاصة لذوي الدخول الدنيا، وبما يمكنها من لعب دور مهم في تطوير القطاع الصحي خصوصا والتنمية الاقتصادية بالعموم.
4. توجد أيضا عوائق تنظيمية تعرقل الطاقم الطبي في ممارسة أعمالهم في المستشفيات وتساهم في انخفاض أدائهم.
5. كذلك تمت الاشارة من بعض المبحوثين الى عدم التزام الإدارة بأداء الخدمات في وقتها المحدد وهو مؤشر لتدني الأداء.
6. تساهم السياحة العلاجية في تحسين الوضع الاقتصادي كما تساهم السياحة العلاجية في فرص للتدريب وكذلك فرص جديدة للتوظيف وتقليل نسبة البطالة.
7. من خلال المقابلة الشخصية يمكن استنتاج ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي كان سببا في ارتفاع تكاليف العلاج.

2.13 التوصيات

استنادا إلى نتائج الدراسة، يمكن استخلاص بعض التوصيات وهي:

1. ضرورة تطبيق القوانين والتشريعات التي تساعد على زيادة وتطور السياحة العلاجية في مصراتة وكذلك في كل البلاد لما للسياحة العلاجية من أثر على الدخل القومي.
2. يجدر بالقائمين على المراكز العلاجية والمستشفيات في المدينة رفع مستوى خدماتها المقدمة تجاه المرضى، وذلك بتقديم الخدمات للمرضى دون تأخير وتقليل فترة الانتظار الى أقل ما يمكن، وحسن معاملة السواح وتسهيل كافة الاجراءات والتدابير لهم.
3. ان زيادة اعداد المستشفيات وزيادة تخصصاتها الطبية المختلفة تساعد في تطوير السياحة العلاجية.
4. مواكبة التقدم التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات في مجال الصحة.
5. تكثيف الدورات التدريبية ودورات التعليم المستمر للكوادر الطبية والطبية المساعدة.
6. التأكيد على ضرورة اجراء المزيد من الدراسات والابحاث ذات العلاقة في السياحة العلاجية.

المراجع

إبراهيم، خليل، (2010) " الجغرافيا السياحية " الوراق للنشر والتوزيع، ط الاولى، عمان–الأردن.

الأشهب، سفيان، (2017) "مدى توفر الإمكانيات لتطبيق معايير الجودة ودورها في تحسين الخدمات الصحية من وجهة نظر القيادات الإدارية (دارسة ميدانية على مستشفى مصراتة المركزي). أكاديمية الدراسات العليا مصراتة. رسالة ماجستير.

بزة، صالح، (2017)، مساهمة المجتمع المحلي في التنمية السياحية المستدامة بالجزائر، دراسة استطلاعية بولاية المسيلة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشر بالجلفة، العدد 27، مجلد 1، 2017

الجلاد، احمد، (2000)، البيئة والسياحة العلاجية الطبعة الاولى، القاهرة

حسن، هالة، (2011) "الفندقة العلاجية"، دار الوفاء للطباعة والنشر.

حسنين، جليلة حسن، (2015) "اقتصاديات السياحة" كلية السياحة والفنادق بالإسكندرية.

الخصاونة، محمد شبيب والمشاقبة، زياد محمد، (2011)، "التنمية السياحية المستدامة"، دار جليس الزمان عمان – الأردن.

السعيدي، عصام حسن، (2009)، "التسويق والترويج السياحي والفندقي" دار الراية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى.

عدلي، انيس سليمان (2009) "نشأة السياحة العلاجية في مصر والعالم" (دراسة جغرافية) مكتبة الانجلو مصرية، الطبعة الاولى، مصر.

غضبان، فؤاد، (2014) " الجغرافيا السياحية " دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

القضاة، حسن صالح، والطالب، غسان سالم، (2009)، "السياحة الطبية العلاجية وأثرها على الاقتصاد الوطني الأردني/دراسة ميدانية: من وجهة نظر العاملين في بعض المستشفيات الخاصة الأردنية". (2009)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية.11(4)

محمد فريد عبد الله (2015) " التخطيط والتنمية السياحية " دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان– الأردن.

المشربش (2008)، العوامل المؤثرة على مدى رضا السياح عن السياحة العلاجية في الأردن. الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير.

موقع موضوع https//www.mawdoo3.com ثم الوصول أليه بتاريخ10 -1-2019

دراسة حول "السياحة العلاجية" موقع فيدو www.feedo.net ثم الوصول اليه بتاريخ 19-1-2019

Klaus, M. (2005). Outsourcing vital operations: what if US health care costs drive patients overseas for surgery. *Quinnipiac Health LJ*, *9*, 219, 235-237.

Ernst, D. M. (2006). Medical tourism: Why Americans take medical vacations abroad. *Pacific Research Institute, Health Policy Prescriptions*, *4*(9).

المعلومات الديمغرافية للباحث الأول
الاسم: على عبد الله تيكه
الدرجة العلمية: محاضر
التخصص: تنمية اقتصادية
الاهتمامات: تنمية اقتصادية
البريد الإلكتروني: teka2006@yahoo.com

المعلومات الديمغرافية للباحث الثاني
الاسم: عبد اللطيف عيسى طلوبة
الدرجة العلمية: محاضر
التخصص: اقتصاد
الاهتمامات: التنمية والتخطيط
البريد الإلكتروني: a.taloba@eps.misuratau.edu.ly

مجلـة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 1 يونيو 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة
دراسة ميدانية على شركة المدار الجديد – طرابلس

طارق أبوشعفة معتوق
كلية الاقتصاد والتجارة / جامعة المرقب
tamaetouq@elmergib.edu.ly

أسامة عمرو رمضان غومه
المعهد العالي للعلوم والتقنية / الرحيبات
osamaghuma@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022.05.08 تاريخ القبول: 2022.06.10 تاريخ النشر: 2022.06.30

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية (تحديد الاتجاه الاستراتيجي، تطوير رأس المال البشري، تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية، وتنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة) على تحقيق التنمية المستدامة بشركة المدار الجديد – طرابلس. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الملائم لتحقيق أهداف الدراسة، حيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (44) موظفاً من القيادات الإدارية بالشركة. وقد تم تصميم استمارة استبانة وتوزيعها على العينة المستهدفة، حيث تم الحصول على (36) مفردة مطابقة لإجابات الدراسة وتساؤلاتها. وتوصلت الدراسة إلى أنّ مستوى أبعاد ممارسات القيادة الاستراتيجية في الشركة قيد الدراسة كان مرتفعا، وكذلك مستوى تحقيق التنمية المستدامة بالشركة جاء مرتفعاً، وأن هناك أثر ذو دلالة احصائية لممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة بالشركة قيد الدراسة. أوصت الدراسة بضرورة العمل على استحداث وحدة أو قسم يكون بمسمى "إدارة التنمية المستدامة" يكون هدفها الأساسي تعزيز مفهوم وأهداف التنمية المستدامة في الشركة قيد الدراسة، وذلك من خلال عقد الندوات واللقاءات وورش العمل، وأيضاً الاهتمام بشكل أكبر بتضمين استراتيجيات الجودة الشاملة التي تدعم وظائف الإنتاج الأنظف والتسويق الأخضر وذلك لزيادة الفعالية الاقتصادية للشركة وتقليل المخاطر البيئية قدر الإمكان.

الكلمات الدالة: القيادة الاستراتيجية، التنمية المستدامة، شركة المدار الجديد، طرابلس، ليبيا.

The impact of strategic leadership practices on achieving sustainable development: A field study on Almadar Aljadid company – Tripoli

Tariq maetouq
Elmergib University

Osama Ghuma
Higher Institute of Science and Technology Rahibat

Abstract

The study aimed to identify the impact of strategic leadership practices (determining the strategic direction, developing human capital, enhancing organizational culture with ethical practices, and implementing balanced regulatory control) on achieving sustainable development in Almadar Aljadid company in Tripoli. To achieve these aims, the descriptive analytical approach was used, and a questionnaire was designed and distributed to the target sample. In total, 36 survey responses were analysed. The findings of the study indicate that the level of the dimensions of strategic leadership practices In the company under study, it was high, as well as the level of achieving sustainable development in the company, was high and that there is a statistically significant impact of strategic leadership practices on achieving sustainable

development in the company under study. The study recommends the need to create a unit or section called "Sustainable Development Management", as well as to pay more attention to including comprehensive quality strategies that support the functions of cleaner production and green marketing.
Keywords: Strategic leadership, Sustainable development, Almadar Aljadid company, Tripoli, Libya.

1. المقدمة

تعيش منظمات الأعمال في القرن الحالي تحولاتٍ جذرية، نظراً لما تواجهه من تحدياتٍ ومشكلاتٍ بالغة الخطورة من منافسةٍ شديدة، وتطور تكنولوجي وثقافي ومعرفي هائل في ظل بيئةٍ متغيرة تتصف بالغموض والتعقيد وعدم التأكد، وهذا يتطلب وجود قادة استراتيجيين قادرين على تطوير الخطط والاستراتيجيات المناسبة والفعالة التي يستطيعون من خلالها مواجهة تلك التحديات وتحقيق الأهداف وصولاً إلى البقاء والنمو (المربع، 2008: 15).

وتعتبر القيادة الاستراتيجية محوراً ترتكز عليه نشاطات المنظمة المختلفة خاصة في ظل العصر الحديث وما يشهده العالم من تغييرات متسارعة وكبيرة في شتى مجالات الأعمال، لا سيما العقد الأخير من القرن الماضي استلزمت وجود القيادة الحكيمة من ذوي المهارات والقدرات التي تتبنى الرؤى المستقبلية لمواجهة متطلبات العصر السريعة، ومحاولة المتابعة والاستشراف المستمر للبيئة لضمان نجاح المنظمات وبقائها فقد ظهرت الحاجة إلى تبني المنظمات لممارسات استراتيجية لترشيد السلوك وحشد الطاقات وتنسيق القدرات والجهود وتوجيه المنظمة إلى المسار الصحيح (الشلمة، 2009: 34).

وأكدت العديد من الدراسات أن القيادة الاستراتيجية لها دورها الواضح في تنفيذ استراتيجية المنظمة من خلال مجموعة من الأدوار المتفاعلة منها إدارة موارد المنظمة والتي من بينها تنمية وتطوير رأس المال البشري والمساهمة في تحديد الاتجاه الاستراتيجي، وأنشاء ثقافة تنظيمية فعالة، واستخدام أنظمة رقابية فعالة. وتأسيس ممارسات أخلاقية (Hit and Hoskinsson, 2009: p 350).

ويكتسي موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه أهمية بالغة على المستوى العالمي، وقد لوحظ في الفترة الأخيرة اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة كالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر ، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحّر ، وما إلى ذلك، وبذلك أصبحت التنمية المستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء، تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها، فعقدت من أجلها الملتقيات العلمية كالمؤتمرات والندوات، ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا بوصفه

مفهوما وفلسفة وعملية إدارية لا زال يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثير من الباحثين (صالحي، 2017: 20).

إن اسهام ممارسات القيادة الاستراتيجية في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف الشركات بشكل عام وفي الشركة قيد الدراسة بشكل خاص، سيكون له تأثير ايجابي على تغيير مؤشرات الأداء في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأصبح من الواقع اليوم – مما لا يقبل الشك أن التنمية المستدامة بمختلف أبعادها تمثل إحدى التطورات الفكرية المعاصرة في فلسفة الإدارة الحديثة والأكثر تلاؤماً مع التغييرات المتسارعة في شتى المجالات، وكذلك تمثل توجهاً وهدفاً استراتيجيا ينتظر من المنظمات بلوغه، وانطلاقاً مما سبق فإن الدراسة الحالية تكتسي أهميتها حول التعرف على أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة في شركة المدار الجديد كإحدى الشركات الرائدة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في ليبيا.

2. الدراسات السابقة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة، لذا قام الباحثان بالاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، وقد تمكن الباحثان من التوصل لعدد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي يمكن عرضها في الجدول التالي:

جدول (2) ملخص لأهم الأهداف والنتائج للدراسات السابقة

ت	عنوان الدراسة	أهم الاهداف	أهم النتائج
1	دراسة (معتوق وامشيري، 2022)، بعنوان (أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء على التنمية المستدامة)	دراسة وتحليل العاقة والأثر بين ممارسات إدارة الموارد البشرية والمتمثلة ب(التوظيف الأخضر – التدريب الأخضر – تقييم الاداء الأخضر – حفظ الطاقة) والتنمية المستدامة في الشركة قيد الدراسة.	وجود أثر ذو دلالة احصائية لممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء على التنمية المستدامة في الشركة قيد الدراسة وبنسبة أثر بلغت (34.1%).
2	(الزبيدي وحمزة، 2021)، بعنوان (تحقيق الاستدامة البيئية على وفق ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء)	هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء من أجل تحقيق الاستدامة البيئية في القطاع الصحي المتمثل بمدينة الأماميين الكاظمين الطبية.	تتبنى مدينة الأماميين الكاظمين الطبية بعض ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء بدرجة مقبولة، كما تظهر النتائج اهتمام المدينة بالاستدامة البيئية وتوجهها نحو الاهتمام بالبيئة، وهناك تأثير بشكل إيجابي لممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في الاستدامة البيئية.

3	دراسة (صالحي، 2017)، بعنوان (دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة)	هدفت الدراسة إلى دراسة مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم جديد وشرح أبعادها بمعناها الواسع ودور الموارد البشرية في تحقيق هذه العملية ومحاولة التعرف على مدى مساهمة الموارد البشرية في تحقيقها.	تعتبر الموارد البشرية من مقومات تحقيق التنمية المستدامة التي باتت تشكل (ثروة الأمم) في زمن العولمة وهذا ما تأكده عمليا تجربة الاقتصاديات الصاعدة التي ركزت في استراتيجياتها التنموية على أولوية العنصر البشري إذ أن مسيرة الاهتمام بالعنصر البشري يرتبط بشكل وثيق بسيرة نظريات التنمية، فتنمية العنصر البشري يرتبط كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة هو جزء لا يتجزأ من العملية .
4	دراسة (عبد، 2016)، بعنوان (أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية في تحقيق ريادة الأعمال).	هدفت الدراسة إلى تحديد أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية في تحقيق ريادة الأعمال في المصارف الأهلية العاملة في محافظة النجف.	أن ممارسات القيادة الاستراتيجية (الثقافة التنظيمية، ورأس المال البشري، وتحديد التوجه الاستراتيجي) كان لها تأثير في عملية تعزيز ريادة الأعمال. ماعدا متغير الرقابة التنظيمية غير دال احصائياً في ريادة الأعمال.
5	دراسة (المغربي، 2015)، بعنوان (ممارسات القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بالإبداع الإداري من وجهة نظر القيادات الإدارية العليا في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة).	هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة القيادة الاستراتيجية والإبداع الإداري في الجامعات الفلسطينية العاملة بقطاع غزة (جامعة الأزهر – الجامعة الإسلامية –جامعة الأقصى) من وجهة نظر القيادات الإدارية العليا في هذه الجامعات.	وجود علاقة موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات القيادة الاستراتيجية) تحديد التوجه الاستراتيجي اكتشاف الكفاءات والمحافظة عليها – تطوير الرأس المال البشري والاجتماعي – دعم الثقافة التنظيمية وتعزيزها –التأكيد على الممارسات الأخلاقية– تنفيذ نظم الرقابة المتوازنة) والإبداع الإداري من وجهة نظر القيادات الإدارية العليا في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.
6	(دراسة Ruchismita, 2015)، بعنوان (تحليل الممارسات المستدامة المدرجة من قبل شركات المعلومات بالهند)	هدفت الدراسة إلى تشجيع الممارسات الصديقة للبيئة وهي عبارة عن دراسة للممارسات المستدامة والتي من بينها تقييم الوعي بين الموظفين حول الممارسات البيئية.	توصلت الدراسة إلى أن نظم الإدارة البيئية والممارسات الصديقة للبيئة ساهمت في زيادة حصة الأرباح للشركة

7	(النفار، 2015)، بعنوان (مساهمة القيادة الاستراتيجية في تحقيق الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية).	هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة القيادة الاستراتيجية في تحقيق الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.	وجود علاقة موجبة بين تطبيق الجودة الشاملة وبين ممارسات القيادة الاستراتيجية في الجامعات الفلسطينية.
8	(جوهرة، 2014)، بعنوان (الأثر المباشر لممارسات القيادة الاستراتيجية على سلوك التشارك في المعرفة).	هدفت الدراسة إلى تحديد الأثر المباشر لممارسات القيادة الاستراتيجية على سلوك التشارك في المعرفة والأثر غير المباشر لها من خلال كل التسويق الداخلي وثقافة التعلم التنظيمي.	وجود إثر مباشر للقيادة الاستراتيجية في كل من سلوك واستراتيجية التشارك في المعرفة من خلال ثقافة التعلم التنظيمي
9	دراسة Jooste & Fourie, 2009)، بعنوان (دور القيادة الاستراتيجية في التطبيق الفعّال للاستراتيجية)	هدفت الدراسة لمعرفة دور القيادة الاستراتيجية بأبعادها (التوجه الاستراتيجي – الرقابة المتوازنة– الثقافة التنظيمية –الممارسات الأخلاقية –الكفاءات الجوهري– رأس المال البشري– رأس المال الاجتماعي) في التطبيق الفعّال للاستراتيجية.	وجود علاقة ايجابية بين القيادة الاستراتيجية والتطبيق الفعّال للاستراتيجية كون القادة الاستراتيجيون هم المسؤولين عن تطبيق الاستراتيجية، وكذلك قلة فهم العاملين للاستراتيجية يعد أهم عائق من معيقات تطبيق الاستراتيجية.

التعقيب على الدراسات السابقة

أظهرت الدراسات السابقة اهتماماً واضحاً بمتغيري الدراسة ودورهما في مساعدة منظمات الأعمال على تحسين وتطوير استراتيجياتها وتحسين أدائها في الأجل القصير والطويل، وبما يدعم من قدراتها على مواجهة التحديات والصعوبات التي تفرضها التغيرات البيئية والتنافسية في عالم العولمة.

وبالنسبة للدراسات التي تناولت موضوع القيادة الاستراتيجية فيلاحظ أن غالبية الأبحاث والدراسات السابقة قدر ربطت بين مفهوم القيادة الاستراتيجية والعديد من المفاهيم الأخرى لتوضيح دور أو أثر أو علاقة أو واقع وذلك حسب الهدف التي قامت من أجله الدراسة، إلا أن الدراسة الحالية فتهدف بشكل أساسي إلى تحليل العلاقة والأثر بين ممارسات القيادة الاستراتيجية تحقيق التنمية المستدامة وبذلك فهي تختلف مع كل الدراسات السابقة من حيث ربطها المباشر بين ممارسات القيادة الاستراتيجية والتنمية المستدامة.

أما أبعاد أو ممارسات القيادة الاستراتيجية فقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كلاً من (عبد، 2016)، و(المغربي 2015)، و(جوهرة، 2014)، في الاعتماد على نموذج Hitt, Ireland, and Hoskisson (2009) وزملائه، و (Jooste & Fourie, 2009)، في تحديد أبعاد ممارسات القيادة لاستراتيجية

أما المتغير التابع في هده الدراسة (التنمية المستدامة) اتفقت الدراسة الحالية من حيث تحديد أبعادها مع كلاً من (معتوق وامشيري، 2022)، و(صالحي، 2017)، و(الزبيدي وحمزة، 2021)، و(Ruchismita, 2015).

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

- تعتبر هذه الدراسة بناء معرفياً وتراكمياً للدارسات السابقة وتأتي استكمالاً لما بدأه الباحثون السابقون في موضوع الدراسة فهي تبني على ما توصلوا إليه من نتائج وما قدموه من توصيات واقتراحات.
- تركز الدراسة الحالية على أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة وهي بذلك تعتبر أكثر شمولاً من الدراسات السابقة من حيث توسعها بأبعاد الدراسة، وتميزت الدراسة أيضاً في الربط المباشر بين ممارسات القيادة الاستراتيجية والتنمية المستدامة.
- تميزت الدراسة في اختيارها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات باعتباره من القطاعات الحيوية والاستراتيجية، وكذلك الموضوع طبق على القيادات الإدارية في الشركة قيد الدراسة، وبالتالي تكون الدراسة قدر اختارت المجتمع المناسب وذلك لأنها الفئة الأكثر تعامل مع القرارات والأهداف الاستراتيجية وموضوع القيادة الاستراتيجية بشكل عام.

3. مشكلة الدراسة

تعتبر التنمية المستدامة من ضمن المفاهيم الحديثة التي تسعى المنظمات الوصول إليها وتحقيقها، وكذلك تعتبر من ضمن التوجهات الاستراتيجية لأي منظمة وتحتاج إلى مجموعة من المتطلبات لكي يتم تحقيقها، ولبلوغ ذلك على المنظمات الاعتماد على مجموعة من ممارسات القيادة الاستراتيجية الهامة التي تهدف إلى تعزيز قدرة المنظمة للوصول إلى أهدافها عبر خطوات منظمة باستخدام فكر استراتيجي يتصف بالطلاقة والمرونة والأصالة وتوحيد التوجه الاستراتيجي والثقافة والاعتماد على رأس المال البشري.

كما تناولت العديد من الدراسات وأشارت إلى أهمية دراسة مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة كونها تمثل هدفاً وبعداً استراتيجياً مهما، وأن تعمل المنظمات بمختلف انواعها على تحليل ودراسة مضامينها وبما يضمن تقليص الفجوة المعرفية بين المنظمة وبين الأطراف المتعاملة سواء العاملين لها أو المتعاملين معها، كدراسة (معتوق وامشيري 2022)، ودراسة (الزبيدي وحمزة 2021)، ودراسة (صالحي، 2017) ودراسة (Ruchismita, 2015).

والمتتبع للدراسات المحلية يلاحظ ندرة الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة كحافز نحو إجراء مثل هذه الدراسات التي تتمحور مشكلتها من خلال التعرف على أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة في شركة المدار الجديد – طرابلس، وأيضاً محاولة تقييم الممارسات الاستراتيجية نحو تحقيق استدامة بيئية نظيفة، وبما يضمن فتح آفاق واعدة في هذا المجال، وأيضاً وضع الاستراتيجيات والتدابير اللازمة لتفعيل مجتمع المعلومات في لبيبا، وبشكل أثر تحديداً يمكن صياغة مشكلة الدراسة في شكل التساؤلات التالية:

– هل لدى الشركة قيد الدراسة تصور واضح حول مفهوم القيادة لاستراتيجية وممارستها؟

– ما مستوى أبعاد التنمية المستدامة في الشركة قيد الدراسة؟

– ما أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة في الشركة قيد الدراسة؟

4. فرضيات الدراسة

اعتمدت الدراسة على اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة في شركة المدار الجديد – طرابلس.

– ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية:

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحديد التوجه الاستراتيجي على تحقيق التنمية المستدامة في الشركة قيد الدراسة.

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير رأس المال البشري على تحقيق التنمية المستدامة في الشركة قيد الدراسة.

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساندة الثقافة التنظيمية وتعزيزها بالممارسات الأخلاقية على تحقيق التنمية المستدامة في الشركة قيد الدراسة.

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة على تحقيق التنمية المستدامة في الشركة قيد الدراسة.

5. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق التالي:

1. التعرف على مستوى ممارسة أبعاد القيادة الاستراتيجية في الشركة قيد الدراسة.
2. التعرف على مستوى تحقيق التنمية المستدامة في الشركة يد الدراسة.
3. دراسة وتحليل العلاقة والأثر بين ممارسات القيادة الاستراتيجية وتحقيق التنمية المستدامة بالشركة قيد الدراسة.
4. تقدم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تساهم في ترسيخ وتحسين الممارسات الاستراتيجية للقيادة بالشركة وبما ينعكس إيجابا على تحقيق التنمية المستدامة.

6. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. تركز على جانب حيوي ومهم وهو الممارسات الاستراتيجية للقيادة كون أن القيادة الإدارية بصفة عامة والقيادة الاستراتيجية بصفة خاصةً يعتبر من الموضوعات الحديثة التي تحتاج إلى الكثير من الفهم والدراسة والتحليل خاصة في ظل التغييرات البيئية المحيطة بمنظمات الأعمال في الوقت الراهن.
2. كذلك ركزت الدراسة على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والمتمثلة في شركة المدار الجديد باعتباره من القطاعات الحيوية الهامة التي تساهم في تدعيم الاقتصاد الوطني.

7. الإطار النظري

تعبر القيادة الاستراتيجية عن واقع وطموحات مستقبلية تهدف في المقام الأول إلي تسليط الضوء على مجالات النمو والتطوير بهدف تحقيق أهداف المنظمات بأقل وقت وجهد وتكلفة من خلال العمل في نظام مفتوح يدعم المشاركة البناءة والحوار، ويحقق عناصر الكفاءة والفاعلية من خلال حسن ترشيد واستخدام موارد المنظمة والعمل على التطوير المستمر ودعم التعلم التنظيمي للأفراد والجماعات (المربع، 2008: 16)، وأن من أهم المهام التي يقوم بها القادة هي التأثير في سلوك الأفراد بما يكفل تنفيذ الاستراتيجيات والأهداف التي تسعى المنظمات إلي تحقيها باستخدام الأساليب والوسائل المناسبة التي يجب أن تختلف وفقا للتغيرات التي تحدث في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وما يتطلبه ذلك من إحداث تغيرات في أساليب التأثير والقيادة، كما يرتبط أداء المنظمات بشكل وثيق مع أداء القادة الاستراتيجيين الذين لهم الدور الأكبر في تحويل منظماتهم في حالة التفكك والانحدار إلي منظمات قوية ومتميزة من خلال إيصال رؤيتهم إلي الأفراد في جميع المستويات التنظيمية، حيث تمثل تلك الرؤية في خلق مناخ المشاركة وطرح الأفكار الجديدة والإبداعية، وتهيئة الظروف والعوامل المساعدة على التميز المؤسسي (خطاب وإسماعيل، 2005: 205).

أولاً – مفهوم القيادة الاستراتيجية

ترجع جذور القيادة إلى كتابات الصينيين واليونانيين والرومانيين، والمصريين، وتشير القيادة إلى القدرة أو المهارة في التأثير على التابعين بحيث يرغبون في أداء وانجاز ما يحدده القائد، وكما أشار العديد من الكتاب أن القيادة تركز على سبع عناصر هي: مجموعة العمليات، الصفات الشخصية، فن الإقناع بالالتزام، فن التأثير في الآخرين، شكل الإقناع، علاقات ووسيلة تحقيق الأهداف (جاد الله،2012: 49).

وقبل التطرق إلى مفهوم القيادة الاستراتيجية يجب أولاً توضيح مفهوم القيادة بشكل عام وكذلك مفهوم الاستراتيجية والذي يمثل هنا أحد المتغيرات الأساسية في هذه الدراسة وذلك على النحو التالي:

– عرفت القيادة بشكل عام على" أنها نشاط إيجابي يباشره شخص معين في مجال الأشراف الإداري على الأخرين من أجل تحقيق هدف معين باستخدام وسيلة التأثير والاستمالة أو باستخدام السلطة الرسمية عند الضرورة". (خطاب وإسماعيل،2005: 209).

– وكذلك عرفها أبو النصر "بأنها عملية تفاعل متبادل بين قائد ومجموعة من الناس في موقف يترتب عليه تحديد أهداف مشتركة تم القيام بالإجراءات الفاعلة بشكل جماعي غير فردي لتحقيق تلك الأهداف".(أبو النصر، 2012: 23).

– وكذلك تطرق العديد من الباحثين إلى وضع تعريف للاستراتيجية ندكر منها:

– عرفها الحسيني على "أنها عملية تنظيم الأفكار لمواجهة حالات المخاطر وعدم التأكد، وتحديد الفرص المتاحة للمنظمة، وبالتالي استخدام الكفاءة للاستفادة المثلى من تلك الموارد المتاحة للمنظمة". (الحسيني، 2006: 28).

– كما تعرف "بأنها الطريقة التي من خلالها يتم تحديد الأهداف البعيدة الأطراف وما يتوجب عليها من تبني أفعال إجراءات وتوزيع للموارد، وذلك لتنفيذ تلك الأهداف المرجوة (يونس،2012: 60).

– وبالتالي يمكن تعريف القيادة الاستراتيجية على النحو التالي:

–فقد عرفها الخفاجي" بأنها القدرة على إدارة عمليات المنشأة بفاعلية والحفاظ على مستوى أداء عال بشكل متواصل". (الخفاجي،2008: 180).

– في حين عرفها جواد على "أنها دور القائد الإداري في خلق المناخ والبيئة التشكيلية الملائمتين كي تتمكن قيادات المنظمة من تنفيذ الاستراتيجية المختارة وتنفيذها على مستوى عال.(جواد، 2010: 309).

– وعرفها (Jooste & Fourie ,2009 ;p52)." أنها القيادة التي تتضمن الإدارة من خلال الآخرين لمساعدة المنظمات على مواجهة التغيير المتسارع الذي تنطوي عليه بيئة الأعمال في ظل أحداث العولمة المتلاحقة.

– ووضع (Serfontine, 2010; p13) تعريف للقياد الاستراتيجية على النحو التالي "بأنها قدرة الأفراد ذوي الخبرة والكفاءة ممن لديهم الحكمة والرؤية على وضع وتنفيذ الخطط والقرارات في ظل بيئةٍ تتصف بالغموض والتعقيد وعدم التأكد".

ثانياً – أهمية القيادة الاستراتيجية:

تتلخص أهمية القيادة الاستراتيجية في الآتي: (الركباني، 2014: 59).

1– تحرص القيادة الاستراتيجية على استقطاب الكفاءات الادارية المبدعة وتنمية قدراتهم، وكذألك تواجه التحديثات المستقلة بتفكر إبداعي ورؤية مستقلة، بما يمنح المنظمات القدرة على تحديد أهدافها المستقلة، ومجالات نموها وانتشارها.

2- تكمن أهمية القيادة الاستراتيجية في دورها التوازني بين حاجات الأطراف المختلفة سواء داخل أو خارج المنظمة، حيث تحمل على تحقيق التوازن الاستراتيجي للتطلعات والحاجات المتقاطعة.

3- القيادة الاستراتيجية هي مصدر الابتكارات، وذلك من خلال القدرات والمهارات الإبداعية التي يجب أن يمتلكها القادة الاستراتيجيين، والتي تمكنهم من احتواء كافة جوانب التغيير التنظيمي.

ثالثاً – ممارسات القيادة الاستراتيجية:

تعددت النماذج التي تناولت ممارسات القيادة الاستراتيجية في منظمات الأعمال، وتلك الممارسات لا يمكن أن تتبلور بمعزل عن البيئة الداخلية والخارجية وما تفرضه من مواقف تقضي من قيادات الاستراتيجية التصرف بحكمة وموضوعية لمجابهة تلك المواقف وإنجاز القرارات المنهجية والسليمة في التعامل معهما، وقد ورد في الأدب الإداري إسهامات للكثير من الباحثين والمهتمين بموضوع القيادة الاستراتيجية ويمكن تحديد اهم اسهامات الباحثين لهده الممارسات في الجدول التالي (عبد، 2016: 321).

جدول (1) يوضح اسهامات بعض الباحثين في تحديد ممارسات أو أبعاد القيادة الاستراتيجية

ت	الباحث	النموذج
1	Mintzberg,1993	الأدوار التفاعلية، الأدوار المعلوماتية
2	Mason,1986	تطوير رية استراتيجية، تحديد الموارد والعلاقات، صياغة الأهداف التنظيمية، التنفيذ، الرقابة.
3	Hand scombe & Norman,1989	تنمية الاحساس بالقصد الاستراتيجي
4	Thompson,1997	الرؤية الاستراتيجية، الاستشراف العلمي، الهيكل والسياسات، شبكة الاتصالات، الحكن والإدارة، إدارة التغيير.
5	Hagen&Hassan,1998	المقدرة الجوهرية، تطوير رأس المال، الاستخدام الفاعل للتقنية الجديدة، التصرف لاستراتيجي الأمثل، الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية.
6	Hitt et al,2001,2003 و(جلاب، 2004) و(الفيحان وجلاب، 2006) و(وحسوني، 2010)	تحديد الرؤية الاستراتيجية، المحافظة على المقدرات الجوهرية، تطوير رأس المال البشري، المحافظة على ثقافة تنظيمية فاعلة، الأكيد على الممارسات الأخلاقية، نظام رقابي نتوازن.
7	Hitt, Ireland, and Hoskisson 2009	تحديد الاتجاه الاستراتيجي، تطوير رأس المال البشري، استغلال الكفاءات الجوهرية والمحافظة عليها، المحافظة على فعالية ثقافة المنظمة، تعزيز الممارسات الأخلاقية، تنفيذ نظام رقابي متوازن.

المصدر (عبد، 2016: 321)

1- نموذج (Hitt, Ireland, and Hoskisson 2009)

ومن بين النماذج الأكثر شهرة يأتي نموذج هيت، ايرلاند وهوسيكسون . ويتضمن العناصر التالية: (اللوح، 2015: 51).

أ- **تحديد التوجه الاستراتيجي:** يشير ذلك إلى وضع وتحديد الرؤية طويلة الأجل للغرض الاستراتيجي التي وجدت المنظمة من أجله، وكفلسفة موجهة بالأهداف فإن تلك الرؤية تعكس الصورة الذهنية المثالية التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، وكذلك فهي تدفع وتحرك العاملين نحو تحقيق توقعاتهم على مدى واسع، وأيضاً تستخدم كمرشد لكثير من جوانب تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالمنظمة.

ب - **الحفاظ على ثقافة تنظيمية فعالة:** وتتكون القافة التنظيمية من مجموعة معقدة من الأفكار والرموز والقيم الأساسية التي تعد مصدراً من مصادر الميزة التنافسية، وهي تعتبر إحدى الممارسات الأساسية للقائد الاستراتيجي، حيث تشكل وتنفذ في إطارها الاستراتيجيات كما تقع على القائد الاستراتيجي في هذا الصدد مسؤولية إدخال التغيرات ودعم الثقافة التنظيمية الجديدة التي تتطلب اتصالات فعالة وحلاً للمشكلات.

ج- **التأكيد على الممارسات الاخلاقية:** تتعاظم فعلية الاستراتيجية عندما تبنى على الممارسات الأخلاقية حيث تشجع المنظمات التي تتحلى بالأخلاق الضرورية أفرادها على التحلي بها وتمكنهم كذلك من اختيار النمط الأخلاقي الملائم في كافة المستويات الإدارية في المنظمة.

هـ- **نظم رقابة تنظيمية متوازنة:** تعد الرقابة على تنفيذ الاستراتيجية من الممارسات الهامة للقيادة الاستراتيجية، حيث تساعد في التأكد على أن المنظمة حققت النتائج المرغوبة للمنافسة الاستراتيجية والحصول على عوائد أعلى من المتوسط في الصناعة، كما تساعد الرقابة الاستراتيجية القائد الاستراتيجي على بناءً المصداقية وتأييد ودعم التغير الاستراتيجي وإبراز نتائج الاستراتيجيات للمنافسين.

رابعاً - مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها:

وضعت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة وبطرق مختلفة، ولكن يستند التعريف الشائع المستخدم على نطاق واسع إلى تقرير (مستقبلنا المشترك) الذي نشر أثناء عقد لجنة برونتلاند في عام 1987 والذي نص بشكل أساسي على أن التنمية المستدامة: "هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، وقد أعطى قبول هذا المصطلح من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية سياسية إلى حد ما وقد أدى بدوره أيضاً إلى تطور مبادئ التنمية المستدامة خلال عام 1992 من قبل القادة وصناع القرار الرئيسين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية WCED في بلدية ريو دي جانيرو. (مبارك، 2016: 13)

عرّف وليم رولكز هاوس التنمية المستدامة بأنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئية، وذلك من منطق أن التنمية الاقتصادية، والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة". (مخول وغانم، 2009: 38)، وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تقضى بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل، ونشر القيم التي تشجع أنماطاً استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع لتحقيقها بشكل معقول". (أبوزنط وغنيم، 2009: 176)، وبناء على ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تصونها للأجيال القادمة وتحافظ على التكامل البيئي ولا تسبب في تدهور عناصر ومكونات الأنظمة البيئية ولا تخل بالتوازن بينهما.

وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد متكاملة ومترابطة فيما بينها والتي تتمثل في البعد البيئي، البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، فلكي تستخدم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الأبعاد فإذا لم يتوفر بُعد واحد لن يتحقق شرط الاستدامة، وهذه الأبعاد كالاتي:

- **البعد البيئي:** ويتمثل هذا البعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل على أساس مستدام، وتوقع ما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية (شيلي،2014: 71)، أي يعني مدى قدرة الموارد الطبيعية والبيئية على مقابلة الاحتياجات الحالية بدون تدهور أو نضوب أو تلوث إلا بالقدر الذي لا يهدد الأجيال القادمة، إن فكرة الاستدامة البيئية تقوم على ترك الأرض في حالة جيدة للأجيال القادمة، فإذا احتفظ الإنسان بنشاطه وأدائه دون استنزاف المواد الطبيعية أو إهدار البيئة الطبيعية يكون هذا النشاط مستدام طبيعياً ويتحقق هذا عن طريق قلة استهلاك المواد الطبيعية، واستخدام مواد قابلة للتدوير كلياً بعد الاستهلاك وتكون قابلة للتجديد، ويتم تجميعها دون إضرار بالبيئة أو استنزاف مواردها.(أبوعلي، 2010: 47).
- **البعد الاجتماعي (الإنساني):** ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهة الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للشعب في صنع القرار، وتتميز التنمية المستدامة بهذا البعد إذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وإنصاف الأجيال إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقاً لرغبتها ورغبات الأجيال القادمة، وأهم عناصر هذا البعد هي: المساواة في التوزيع، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، الإنصاف والعدل في اختيارات النمو (بن إبراهيم، 2015: 28-29).

- **البعد الاقتصادي:** يركز على التأثيرات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، كما يهتم بدراسة الاستدامة الاقتصادية والمالية من ناحية التمويل والحفاظ على رأس المال والاستخدام الفعال للموارد والحفاظ عليها والعمل في حدود طاقة الاستيعاب البيئية وحماية التنوع البيولوجي (لطرش، 2008: 6)، إن أفضل أسلوب للحصول على الحد الأقصى من الرفاهية الاقتصادية مع المحافظة على الجوانب البيئية يحتاج من صانعي القرارات اتخاذ قرارات اقتصادية من شأنها تحقيق السلامة البيئية عن طريق وضع حدود مادية على الضرر البيئي الناتج عن العمليات الاقتصادية مما يسهم في توزيع التخطيط الشامل للموارد على المدى الطويل، ولكي تتحقق التنمية المستدامة وفق البعد الاقتصادي لابد من تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الاجتماعية، استخدام أكثر كفاءة لرأس المال، تقليل مستوى الفقر، أن يتلاءم النمو الاقتصادي مع البيئة. (محمد وآخرون، 2015: 348-349)

خامساً – أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي: (محمد وآخرون، 2015: 342-343)

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخيرة علاقة تكامل وانسجام.
- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برنامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- **احترام البيئة الطبيعية:** وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة والطبيعة وتعمل على تطويرها لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
- **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي،

وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وأثار بيئية سالبة.

- **إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** وذلك بإتباع طريقة تلائم الإمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.
- **تحقيق نمو اقتصادي تقني:** بحيث يحافظ على الرأسمالية الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير منظمات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

8. الدراسة الميدانية

يتناول هذا الجانب عرضاً مفصلاً للإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية بهدف التعرف على أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة، ويشمل أيضاً عرضاً لمجتمع الدراسة وأداة جمع البيانات والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها وتحليل البيانات الوصفية واختبار فرضياتها.

أولاً – منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستناد على الاستبانة التي قام الباحثان بإعدادها من خلال اللجوء إلى الأدب النظري والدراسات السابقة وبالاعتماد على مؤشرات قياس تم تطويرها وبما يتوافق مع بيئة الشركة قيد الدراسة، وذلك بهدف جمع البيانات الأولية وتحليلها واختبار فرضياتها.

ثانياً– مجتمع وعينة والدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في القيادات الإدارية بالشركة قيد الدراسة والبالغ عددهم (50) موظف، وتم استخدام أسلوب المعاينة في هده الدراسة فاستخدمت العينة العشوائية البسيطة وتم تحديها باستخدام مقياس دي مورجان فكان قوامها (44) مفردة، والجدول التالي يوضح النسب والأعداد للاستمارات الموزعة والفاقد منها:

جدول (1) الاستمارات التي تم توزيعها ونسبة المسترد والفاقد منها

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	عدد الاستمارات الغير صالحة للتحليل	نسبة الاستمارات الغير صالحة للتحليل	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
44	5	% 11.3	3	%6.8	36	% 81.9

ثالثاً– أداة جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استمارة استبيان اشتملت في المحور الأول على البيانات الشخصية والوظيفية والمتمثلة في (النوع – العمر – المؤهل العلمي – سنوات الخبرة – المسمى الوظيفي)، واشتمل المحور الثاني على العبارات المتعلقة بممارسات القيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد الاتجاه الاستراتيجي – تطوير رأس المال البشري – تعزيز الثقاف التنظيمية بالممارسات الأخلاقية – تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة)، بينما اشتمل المحور الثالث على العبارات المتعلقة ب"التنمية المستدامة". ووضع الباحثان (44) عبارة للتعرف على أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة، وقد استخدم الباحثان الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة) ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة (غير متأكد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5).

جدول (2) ترميز بدائل الإجابة

الإجابة	غير موافق تماماً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماماً
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 - 1.79	1.80 - 2.59	2.60 - 3.39	3.40 - 4.19	4.20 - 5
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

رابعاً – الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم تحليل ومُعالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزم للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك وفق الأساليب الآتيــة:

1- **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار، التي تتحصل عليها كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة، ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.

2- **المتوسط الحسابي:** يستعمل لتحديد درجة تمركز إجابات المبحوثين عن كل محور، حول درجات المقياس، وذلك لمعرفة مدى توفر متغيرات كل محور من محاور الدراسة.

3- **المتوسط الحسابي المرجح:** لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس، وفق مقياس التدرج الخماسي.

4- **الانحراف المعياري:** يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.

5- **معامل الفا كرونباخ للثبات:** لتحديد الثبات في أداة الدراسة (الاستبيان).

6- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة.

7- **اختبار تي (One Sample T – test):** لتحديد جوهرية الفروق، بين متوسط استجابة أفراد المجتمع، ومتوسط القياس (3) في المقياس الخماسي.

8- **معامل الارتباط:** لتحديد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبيان وإجمالي الاستبيان.

9- **تحليل الانحدار الخطي البسيط:** لإيجاد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

خامساً – صدق وثبات أدارة الدراسة: تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام:

أ. صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

بينت النتائج في الجدول (3) أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05، وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت من أجله.

جدول (3) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة

ت	المحـــــاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الاحصائية
1	**تحديد الاتجاه الاستراتيجي**	7	0.487	**0.003
2	**تطوير رأس المال البشري**	6	0.705	**0.000
3	**تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية**	7	0.751	**0.000
4	**تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة**	7	0.791	**0.000
5	**التنمية المستدامة**	17	0.893	**0.000

* القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

يوضـــح الجدول رقم (3) أن معاملات الارتباط بيرســـون بين جميع المحاور واجمالي الاســـتبانة جاءت العلاقات طردية بأعلى معامل ارتباط كان لمحور التنمية المســـتدامة بارتباط (0.893) ويليه محور تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة بارتباط بلغ (0.791)، ثم محور تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارســـات الأخلاقية بارتباط قدره (0.751)، ويليه محور تطوير رأس المال البشـــري بارتباط بلغ (0.705)، ثم محور تحديد الاتجاه الاســـتراتيجي بارتباط قدره (0.487) وجميع معاملات الارتباط لها دلالة احصـــائية عند مســـتوى (0.01).

ب. ثبات الاستبانة: يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتائج لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشـــروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاســـتبانة يعني الاســـتقرار في نتائج الاســـتبانة وعدم تغييرها بشـــكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة (Sekaran.U,.2006: P311)، وقد اتّبَعَ الباحثان القياس الإحصـــائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، وذلك من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient):

اتّبَعَ الباحثان القياس الإحصـــائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاســـتبانة)، طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient)، ومن خلال اســـتخدام هذا المعامل تكون الاســـتبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 60%، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60% إلى أقل من 70%)، وجيد إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن الفترة (من 70% إلى أقل من 80%)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو يساوي 80% يشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، وكلما اقترب المقياس من 100% تعتبر النتائج الخاصـة بالاختبار أفضـل، أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراســـة فقد تم احتســـاب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراســـة، ويوضـــح الجدول التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

الجدول رقم (4) يوضح معامل الفاكرونباخ للثبات

ت	العبـــــارات	عدد الفقرات	معامل ألفا %
1	**تحديد الاتجاه الاستراتيجي**	7	%85.2
2	**تطوير رأس المال البشري**	6	%85.7
3	**تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية**	7	%84.0
4	**تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة**	7	%80.5
5	**التنمية المستدامة**	17	%89.6
6	**الاستبانة ككل**	44	%92.8

يتبين من النتائج الموضـحة في الجدول (4) أن قيم معامل ألفا كرونباخ لكل جاءت بمعاملات ممتازة لكل محاور الدراســـة، وكذلك جاءت قيمة ألفا لجميع الفقرات (الاســـتبانة ككل)، بنســـبة (92.8%)، وهي قيم ثبات ممتازة ومقبولة في العرف الإحصائي.

سادساً- الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية:

البيانات الشخصية والوظيفية: يهدف هذا المحور إلى جمع بيانات أفراد مجتمع الدراسة والتي من خلالها يمكن التعرف على الخصـــائص الديموغرافية لمجتمع الدراســـة، ولقد تم تحديد هذه الخصـــائص وبيناتها كالتالي:

جدول (5) توزيع أفراد المجتمع حسب بياناتهم الشخصية والوظيفية

النوع		ذكر		أنثى		المجموع
	العدد	31		5		36
	النسبة%	%86.1		%13.9		%100
العمر		أقل من 30 سنة	30من إلى أقل من 40	40 إلى أقل من 50	50 سنة فأكثر	**المجموع**
	العدد	2	21	9	4	36
	النسبة%	%5.6	%58.3	%25.0	%11.1	%100
المؤهل العلمي		مؤهل متوسط أو دونه	دبلوم عالي	مؤهل جامعي	مؤهل فوق الجامعي	**المجموع**
	العدد	4	8	16	8	36
	النسبة%	%11.1	%22.2	%44.4	%22.2	%100
سنوات الخبرة		أقل من 5سنوات	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	من 10 إلى أقل من 15 سنة	من 15 سنة فأكثر	**المجموع**
	العدد	5	8	9	14	36
	النسبة%	%13.9	%22.2	%25.0	%38.9	%100
المسمى الوظيفي		مدير عام	مدير إدارة	رئيس قسم	رئيس وحدة	**المجموع**
	العدد	0	17	15	4	36
	النسبة%	%0	%47.3	%41.6	%11,1	%100

بينت النتائج في الجدول رقم (6) أن أغلب أفراد عينة الدراسة من الذكور وبنسبة بلغت (86.1%) كانوا من الذكور في حين (13.9%) من الإناث، وبالنسبة للعمر؛ فقد بينت النتائج أن (2) من المستجيبين وبنسبة مقدارها (5.6%) كانت اعمارهم أقل من (30) سنة، و(21) مستجيباً وبنسبة بلغت (58.3%) تراوحت اعمارهم ما بين (30) سنة إلى أقل من (40) سنة، و(915) مستجيبين وبنسبة بلغت (25.0%) كانت اعمارهم ضمن الفئة (40) سنة إلى أقل من (50) سنة، و(4) من المستجيبين وما نسبته (11.1%) كانت اعمارهم (50) سنة فأكثر، وبالنسبة للمؤهل العلمي، فقد بينت النتائج أن (4)من المستجيبين وبنسبة (11.1%) هم من مؤهل متوسط أو ما دونه، في حين كان (8) من المستجيبين وبما نسبته (25%) يحملون مؤهل دبلوم عالي، و016) مستجيباً يحملون مؤهل جامعي، في حين كان (4) مستجيبين يحملون مؤهل فوف الجامعي، وبالنسبة لعدد سنوات الخبرة، بينت النتائج أن (5) من المستجيبين وبنسبة مقدارها (13.3%) لهم خبرة أقل من (5) سنوات، و(8) من المستجيبين وبنسبة بلغت (22.2%) كانت خبرتهم تتراوح ما بين (5) سنوات إلى أقل من (10) سنوات، و(9) مستجيبين وبنسبة

مقدارها (25.0%) تراوحت خبرتهم ما بين (10) سنوات إلى أقل من (15) سنة، و(14) مستجيبين وبنسبة مقدارها (38.9%) كانت لهم خبرة (15) سنة فأكثر، أما فيما يتعلق بالمسمى الوظيفي بينت النتائج أن(17) مستجيبا وبنسبة(47.3%) هم من مدراء إدارات، و(15) من المستجيبين وبنسبة (41,6%) هم رؤساء أقسام، و(4) مستجيبين وبنسبة (11.1%) هم رؤساء وحدات، وتعتبر البيانات سالفة الذكر بيانات جيدة ويمكن أن تنعكس بشكل ايجابي على البيانات المتحصل عليها من أداة الدراسة.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

أ – الوصف الإحصائي وفق إجابات المبحوثين:

لتحديد اتجاه الإجابات تم تحديد طول الفترة بـــ (0.8) وحدة، وهذا الطول ناتج عن قسمة (4) على (5) وفقاً للآتي: (1 – 1.79) يكون اتجاه الإجابة غير موافق بشدة، (1.8 – 2.6) يكون اتجاه الإجابة غير موافق، (2.6 – 3.39) يكون اتجاه الإجابة محايد، (3.4 – 4.19) يكون اتجاه الإجابة بموافق، (4.2 – 5) يكون اتجاه الإجابة بموافق بشدة، ولتحديد مدى الاتفاق على إجمالي كل محور من محاور الدراسة، فقد تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فيكون المحور مرتفعاً لأفراد العينة أي أنهم متفقون على فقرات المجالِ إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أكبر من قيمة المتوسط المعياري (3)، ويكون المحور منخفضاً لأفراد العينة أي أنهم غير متفقين على فقرات المجالِ إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أقل من قيمة المتوسط المعياري (3)، أو إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)؛ بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

– **المحور الأول** – ممارسات القيادة الاستراتيجية: نتائج التحليل الوصفي لممارسات القيادة الاستراتيجية بأبعادها المستخدمة في هذه الدراسة (تحديد الاتجاه الاستراتيجي – تطوير رأس المال البشري – تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية – تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة).

أ. تحديد الاتجاه الاستراتيجي:

جدول رقم (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (T-Test) لفقرات محور تحديد الاتجاه الاستراتيجي

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق تماماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	تمتلك الشركة رؤية طويلة الأمد تستند إلى تحليل دقيق لبيئتها الداخلية والخارجية	ك	16	19	1	0	0	4.42	0.554	0.000	مرتفعة جداً
		%	44.4	52.8	2.8	0	0				
2	تعمل إدارة الشركة على مشاركة جميع العاملين في تطوير الرؤية الاستراتيجية	ك	9	20	4	3	0	3.97	0.845	0.000	مرتفعة
		%	25.0	55.6	11.1	8.3	0				
3	تمتلك إدارة الشركة الإرادة والقدرة على المبادرة في ضوء التغييرات الجديدة.	ك	20	16	0	0	0	4.56	0.504	0.000	مرتفعة جداً
		%	55.6	44.4	0	0	0				
4	تتوقع إدارة الشركة توقيت إحداث التغييرات في المسار الاستراتيجي للشركة	ك	8	21	7	0	0	4.03	0.654	0.000	مرتفعة
		%	22.2	58.3	19.4	0	0				
5	تتسم رسالة الشركة بالمرونة والتكييف مع التغييرات البيئية المحيطة بها.	ك	17	16	3	0	0	4.39	0.645	0.000	مرتفعة جداً
		%	47.2	44.4	8.3	0	0				
6	تتسم أهداف الشركة بالمرونة والقدرة على التكييف مع المتغيرات غير المتوقعة.	ك	9	20	7	0	0	4.06	0.674	0.000	مرتفعة
		%	25.0	55.6	19.4	0	0				
7	تستفيد إدارة الشركة من تجارب الشركات المحلية والعربية والدولية في تحديد التوجه المستقبلي لها.	ك	18	11	5	2	0	4.25	0.906	0.000	مرتفعة جداً
		%	50.0	30.6	13.9	5.6	0				
	أجمالي محور تحديد الاتجاه الاستراتيجي							**4.23**	**0.506**	**0.000**	**مرتفع**

بينت النتائج في الجدول رقم (7) أن هناك (4) فقرات كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة جداً، في حين كانت الموافقة مرتفعة على (4) فقرات، ولتحديد مستوى إجمالي تحديد الاتجاه الاستراتيجي، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (4.23)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (1.23)، ولتحديد معنوية هذه الفروق، فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى تحديد الاتجاه الاستراتيجي كان مرتفعاً من وجهة نظر عينة الدراسة، وهذا يشير إلى أن الشركة تمتلك رؤية طويلة الأمد تستند إلى تحليل دقيق لبيئتها الداخلية والخارجية، وكذلك تمتلك إدارة الشركة الإرادة والقدرة على المبادرة في ضوء التغييرات الجديدة، وأيضاً تتسم رسالة الشركة بالمرونة والتكييف مع التغييرات البيئية المحيطة بها.

ب. تطوير رأس المال البشري:

جدول رقم (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (T–Test) لفقرات محور تطوير رأس المال البشري

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق تماماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	تحفز قيادة الشركة موظفيها على تطوير مهارتهم وقدراتهم بشكل مستمر من خلال الالهام.	ك	10	19	7	0	0	4.08	0.692	0.000	مرتفعة
		%	27.8	52.8	19.4	0	0				
2	تؤمن إدارة الشركة بأهمية الدورات التدريبية في زيادة الانجاز وتطوير العمل	ك	15	13	6	2	0	4.14	0.899	0.000	مرتفعة
		%	41.7	36.1	16.7	5.6	0				
3	يتم تنظيم دورات تدريبية متنوعة تراعي احتياجات الموظفين بالشركة.	ك	14	10	8	2	2	3.89	1.166	0.000	مرتفعة
		%	38.9	27.8	22.2	5.6	5.6				
4	تمنح إدارة الشركة العاملين السلطات اللازمة لإنجاز اعمالهم وأثبات قدراتهم (تمكين العاملين).	ك	6	23	7	0	0	3.97	0.609	0.000	مرتفعة
		%	16.7	63.9	19.4	0	0				
5	تهتم الشركة بالعمل الجماعي من خلال تكوين فرق العمل.	ك	14	16	3	3	0	4.14	0.899	0.000	مرتفعة
		%	38.9	44.4	8.3	8.3	0				
6	تولي إدارة الشركة أهمية كبيرة للأعمال الإبداعية في تطوير الكادر الوظيفي وترقيته	ك	12	15	7	2	0	4.03	0.878	0.000	مرتفعة
		%	33.3	41.7	19.4	5.6	0				
	اجمالي محور تطوير رأس المال البشري							**4.04**	**0.668**	**0.000**	**مرتفع**

بينت النتائج في الجدول رقم (8) أن جميع فقرات المحور كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة، ولتحديد مستوى إجمالي محور تطوير رأس المال البشري، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (4.04) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (1.04)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى تطوير رأس المال البشري في الشركة كان مرتفعاً من وجهة نظر عينة الدراسة، وهذا يشير إلى أن الشركة تحفز قيادة الشركة موظفيها على تطوير مهارتهم وقدراتهم بشكل مستمر من خلال الالهام، وكذلك تهتم الشركة بالعمل الجماعي من خلال تكوين فرق العمل، وأيضاً تولي إدارة الشركة أهمية كبيرة للأعمال الإبداعية في تطوير الكادر الوظيفي وترقيته ...الخ.

ج. تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية:

جدول رقم (9) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي، واختبار (T-Test) لفقرات محور تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق تماماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	تشجع إدارة الشركة الموظفين على التصرف بحرية واستقلالية	ك	3	20	10	3	0	3.64	0.762	0.000	مرتفعة
		%	8.3	55.6	27.8	8.3	0				
2	تسعى إدارة الشركة الي ترسيخ القيم والمعتقدات التي تنسجم مع الاستراتيجية المتبعة.	ك	5	23	8	0	0	3.92	0.604	0.000	مرتفعة
		%	13.9	63.9	22.2	0	0				
3	تولي إدارة الشركة أهمية كبيرة للأفكار الجديدة وغير المألوفة من الموظفين	ك	10	16	8	2	0	3.94	0.860	0.000	مرتفعة
		%	27.8	44.4	22.2	5.6	0				
4	يوجد في الشركة دليل يوضح معايير السلوك الاخلاقي الذي تلتزم به.	ك	13	17	5	0	1	4.14	0.867	0.000	مرتفعة
		%	36.1	47.2	13.9	0	2.8				
5	تتعاظم فاعلية عمليات تنفيذ الاستراتيجية عندما تبنى على الممارسات الأخلاقية	ك	6	24	0	0	0	4.00	0.986	0.000	مرتفعة
		%	16.7	66.7	16.7	0	0				
6	تقوم إدارة الشركة بمكافأة الملتزمين بالسلوك الاخلاقي في العمل.	ك	4	8	19	4	1	3.28	0.914	0.000	متوسطة
		%	11.1	22.2	52.8	11.1	2.8				
7	تراعي إدارة الشركة المعايير الأخلاقية عند اتخاذ القرارات.	ك	9	21	5	0	1	4.03	0.810	0.000	مرتفعة
		%	25.0	58.3	13.9	0	2.8				
	اجمالي محور تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية							**3.84**	**0.447**	**0.000**	**مرتفع**

بينت النتائج في الجدول رقم (9) أن (6) فقرات كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة، في حين كانت درجة الموافقة بدرجة متوسطة على فقرة واحدة فقط، ولتحديد مستوى إجمالي محور تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.84)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.84)، ولتحديد معنوية هذه الفروق، فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن إدارة الشركة تسعى الي ترسيخ القيم والمعتقدات التي تنسجم مع الاستراتيجية المتبعة، وكذلك يوجد في الشركة دليل يوضح معايير السلوك الاخلاقي الذي تلتزم به، وأيضاً تراعي إدارة الشركة المعايير الأخلاقية عند اتخاذ القرارات. ....الخ.

د. تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة:

جدول رقم (10) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي، واختبار (T–Test) لفقرات محور تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق تماماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	يتم التأكيد من الأداء الفعلي ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية للشركة	ك	6	23	7	0	0	3.97	0.609	0.000	مرتفعة
		%	16.7	63.9	19.4	0	0				
2	تعمل إدارة الشركة على تطوير أنظمة رقابية تخدم أغراض جميع المصالح	ك	10	23	3	0	0	4.19	0.577	0.000	مرتفعة
		%	27.8	23.9	8.3	0	0				
3	تراعي إدارة الشركة المعالم التي تعمل في إطارها الاستراتيجية عند تطوير أنظمة الرقابة	ك	2	26	6	2	0	3.78	0.637	0.000	مرتفعة
		%	5.6	72.2	16.7	5.6	0				
4	تدعم إدارة الشركة الأنظمة الرقابية التي تعزز موقف الشركة وسمعتها في البيئة الخارجية	ك	9	20	7	0	0	4.06	0.674	0.000	مرتفعة
		%	25.0	55.6	19.4	0	0				
5	يتم الموازنة بين الاهتمام بالرقابة والاستقلالية اللازمة لأداء العمل.	ك	6	23	7	0	0	3.97	0.809	0.000	مرتفعة
		%	16.7	63.9	19.4	0	0				
6	يمارس الرئيس نمط القيادة القائمة على النتائج بدلاً من القيادة القائمة على الضبط.	ك	8	17	10	1	0	3.89	0.785	0.000	مرتفعة
		%	22.2	47.2	27.8	2.8	0				
7	تعمل إدارة الشركة على رقابة عملية التنفيذ الاستراتيجي وتقييمها.	ك	4	22	10	0	0	3.83	0.609	0.000	مرتفعة
		%	11.1	61.1	27.8	0	0				
	أجمالي محور تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة							**3.95**	**0.438**	**0.000**	**مرتفع**

بينت النتائج في الجدول رقم (10) أن جميع فقرات المحور جاءت درجة الموافقة عليها مرتفعة، ولتحديد مستوى إجمالي محور تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.95)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.95)، ولتحديد معنوية هذه الفروق، فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن إدارة الشركة تعمل على تطوير أنظمة رقابية تخدم أغراض جميع المصالح، وكذلك تدعم إدارة

الشركة الأنظمة الرقابية التي تعزز موقف الشركة وسمعتها في البيئة الخارجية، وأيضاً تعمل إدارة الشركة على رقابة عملية التنفيذ الاستراتيجي وتقييمها.....الخ.

- أجمالي مجور ممارسات القياد الاستراتيجية:

جدول رقم (11) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور ممارسات القيادة الاستراتيجية

المحـــــــور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	مستوى ممارسات القيادة الاستراتيجية
ممارسات القيادة الاستراتيجية	**4.02**	**1.02**	**0.373**	**0.000**	**معنوي**	**مرتفع**

ولتحديد مستوى جودة ممارسات القيادة الاستراتيجية في الشركة قيد الدراسة، فإن النتائج في الجدول رقم (11) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (4.02)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (1.02)، ولتحديد معنوية هذه الفروق، فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى ممارسات القيادة الاستراتيجية في الشركة كان مرتفعاً وذلك من وجهة نظر العينة قيد الدراسة.

ثانياً- محور التنمية المستدامة:

جدول رقم (12) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (T-Test) لفقرات محور التنمية المستدامة

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق تماماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	تعمل الشـــركة على تحقيق أرباح باستخدام أقل للموارد.	ك	5	19	10	2	0	3.69	0.920	0.000	مرتفعة
		%	13.9	52.8	27.8	5.6	0				
2	تعمل الشـــركة على تقديم خدماتها بأقل تكاليف.	ك	4	23	5	4	0	3.64	1.073	0.000	مرتفعة
		%	11.1	63.9	14.9	11.1	0				
3	تعتمد الشـــركة على نماذج اقتصـــادية لتحقيق الاستدامة	ك	2	18	14	2	0	3.56	0.695	0.000	مرتفعة
		%	5.6	50.0	38.9	5.6	0				
4	تحرص الشـــركة على ترشيد استهلاك الطاقة	ك	3	22	9	1	1	3.69	0.786	0.000	مرتفعة
		%	8.3	61.1	25.0	2.8	2.8				

5	تعتمد الشركة على استراتيجيات الجودة الشاملة التي تدعم وظائف الإنتاج الأنظف والتسويق الأخضر.	ك	7	17	10	2	0	3.81	0.822	0.000	مرتفعة
		%	19.4	47.2	27.8	5.6	0				
6	تعمل الشركة على التحسين المستدام لخدماتها.	ك	13	21	1	1	0	4.28	0.659	0.000	مرتفعة جداً
		%	36.1	58.3	2.8	2.8	0				
7	تسعى الشركة إلى تلبية احتياجات المجتمع الدي تعمل فيه	ك	15	18	4	0	0	4.33	0.632	0.000	مرتفعة جداً
		%	41.7	50.0	8.3	0	0				
8	تعمل الشركة باستمرار في البحث عن رغبات العملاء المتغيرة	ك	12	19	5	0	0	4.19	0.668	0.000	مرتفعة
		%	33.3	52.8	13.9	0	0				
9	تقوم الشركة بوضع برامج لتمكين العاملين فيما يخص التنمية المستدامة	ك	5	12	15	4	0	3.50	0.878	0.000	مرتفعة
		%	13.9	33.3	41.7	11.1	0				
10	تراعي الشركة العدالة في توزيع الأجور	ك	5	15	8	5	3	3.39	1.153	0.000	متوسطة
		%	13.9	41.7	22.2	13.9	8.3				
11	توفر الشركة متطلبات الأمن المهني للعاملين	ك	5	24	5	1	1	3.86	0.798	0.000	مرتفعة
		%	13.9	66.7	13.9	2.8	2.8				
12	تسعى الشركة لتطبيق نظام الصحة والسلامة المهنية المطابق للمواصفات القياسية الأيزو 18000	ك	7	17	10	2	0	3.81	0.822	0.000	مرتفعة
		%	19.4	47.2	27.8	5.6	0				
13	تسعى الشركة لتطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية المطابقة للمواصفات القياسية الأيزو 26000	ك	4	21	8	3	0	3.72	0.779	0.000	مرتفعة
		%	11.1	58.3	22.2	8.3	0				
14	تعتمد الشركة على سياسة الجودة الشاملة لدعم الأداء البيئي	ك	3	20	11	2	0	3.67	0.717	0.000	مرتفعة
		%	8.3	55.6	30.6	5.6	0				

15	اتخاذ التدابير اللازمة التي تسمح في التحكم في الانبعاثات الناجمة عن العملية الإنتاجية	ك	1	16	16	3	0	3.42	0.692	0.000	مرتفعة
		%	2.8	44.4	44.4	8.3	0				
16	تعمل الشركة على بناء إدارة سليمة للتخلص من الانبعاثات الناجمة عن العلمية الانتاجية والخطرة بيئياً.	ك	2	11	20	3	0	3.33	0.717	0.000	متوسطة
		%	5.6	30.6	55.6	8.3	0				
17	تؤمن الشركة أن الاسهام في التنمية المستدامة يضمن تطوير وتنويع الإنتاج الوطني.	ك	7	17	12	0	0	3.86	0.723	0.000	مرتفعة
		%	19.4	47.2	33.3	0	0				
	اجمالي محور التنمية المستدامة							**3.75**	**0.494**	**0.000**	**مرتفع**

بينت النتائج في الجدول رقم (12) إن هناك فقرتان من فقرات محور التنمية المستدامة كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة جداً، و(13) فقرة كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة، وفقرتان فقرات كانت درجة الموافقة عليها متوسطة، ولتحديد مستوى إجمالي محور التنمية المستدامة، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.75) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.75)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن الشركة تعمل على التحسين المستدام لخدماتها، وكذلك تسعى الشركة إلى تلبية احتياجات المجتمع الدي تعمل فيها، وأيضاً تؤمن الشركة أن الاسهام في التنمية المستدامة يضمن تطوير وتنويع الإنتاج الوطني.....الخ.

ب- اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار صحة فرضيات الدراسة تم استخدام ارتباط (بيرسون) لاختبار جوهرية العلاقة ممارسات القيادة الاستراتيجية والتنمية المستدامة، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة معنوية "ذات دلالة إحصائية" إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، وتكون غير معنوية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05).

ولتحديد أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية على التنمية المستدامة، تم استخدام تباين الانحدار، لبيان نسبة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع عن طريق معامل التحديد، وبالتالي سيتم اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لممارسات القيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي – تطوير رأس المال البشري – تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية –تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة) على تحقيق التنمية المستدامة في شركة المدار الجديد – طرابلس.

– ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

أ– **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتحديد التوجه الاستراتيجي على تحقيق التنمية المستدامة في الشركة قيد الدراسة.

جدول (13) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر تحديد التوجه الاستراتيجي على تحقيق التنمية المستدامة

قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد (R2)	نسبة الأثر	معاملات الانحدار	
35.158	0.000	0.729	0.531	%53.1	الثابت	تحديد التوجه الاستراتيجي
					0.993	0.717

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

أظهرت النتائج في الجدول رقم (13) وجود علاقة إيجابية معنوية بين تحديد التوجه الاستراتيجي وتحقيق التنمية المستدامة حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.729)، وتشير إلى إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي أن تحديد التوجه الاستراتيجي يساهم ف تحقيق التنمية المستدامة

ولتحديد أثر تحديد التوجه الاستراتيجي على تحقيق التنمية المستدامة، فإن تم قيمة (F) تساوي (35.158) وهي قيمة مرتفعةً ، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتحديد التوجه الاستراتيجي على تحقيق التنمية المستدامة، وكانت قيمة معامل التحديد (0.531) وهي تشير إلى أن ما نسبته (53.1%)، من التغيرات في تحقيق التنمية المستدامة يعود إلى تحديد التوجه الاستراتيجي ما لم يؤثر مؤثر آخر.

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$(Y=0.993+0.717*X1 + \varepsilon)$$

حيث إن:

(Y) تحقيق التنمية المستدامة، (X1) تحديد الاتجاه الاستراتيجي، (ε) الخطأ العشوائي

ب– **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطوير رأس المال البشري على تحقيق التنمية المستدامة في الشركة قيد الدراسة.

جدول (14) نتائج تباين الانحدار لتطوير رأس المال البشري على تحقيق التنمية المستدامة

قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد (R2)	نسبة الأثر	معاملات الانحدار	
9.657	0.004	0.470	0.221	22.1	الثابت	تطوير رأس المال البشري
					2.343	0.348

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

أظهرت النتائج في الجدول رقم (14) وجود علاقة إيجابية معنوية بين تطوير رأس المال البشـــري والتنمية المستدامة حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.470)، وتشير إلى إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي أن تطوير رأس التال البشري يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ولتحديد أثر تطوير رأس المال البشري على تحقيق التنمية المستدامة، فإن تم قيمة (F) تساوي (9.657)، وهي قيمة منخفضة نسبياً، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.004) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصـــائية لتطوير رأس المال البشـــري على تحقيق التنمية المســـتدامة، وكانت قيمة معامل التحديد (0.221) وهي تشـــير إلى أن ما نســـبته (22.1%)، من التغيرات في تحقيق التنمية المستدامة يعود إلى تطوير رأس المال البشري ما لم يؤثر مؤثر آخر.

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$(Y=2.343+0.348*X1 + \varepsilon)$$

حيث إن: (Y) تحقيق التنمية المستدامة، (X2) تطوير رأس المال البشري، (ε) الخطأ العشوائي

ج- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية على تحقيق التنمية المستدامة في الشركة قيد الدراسة.

جدول (15) نتائج تباين الانحدار لتعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية على تحقيق التنمية المستدامة

قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد (R2)	نسبة الأثر	معاملات الانحدار	
10.090	0.003	0.478	0.229	%22.9	الثابت	تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية
					1.715	0.529

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

أظهرت النتـائج في الجـدول رقم (15) وجود علاقـة إيجـابيـة معنويـة بين تعزيز الثقـافـة التنظيميـة بالممارسات الأخلاقية والتنمية المستدامة حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.478)، وتشير إلى إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي أن تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارســـات الأخلاقية يســـاهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ولتحديد أثر تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية على تحقيق التنمية المستدامة، فإن تم قيمة (F) تساوي (10.090)، وهي قيمة منخفضة نسبياً، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.003) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية على تحقيق التنمية المستدامة، وكانت قيمة معامل التحديد (0.229) وهي تشير إلى أن ما نسبته (22,9%)، من التغيرات في تحقيق التنمية المستدامة يعود إلى تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية ما لم يؤثر مؤثر آخر.

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$(Y=1.715+0.529*X3 + \varepsilon)$$

حيث إن: (Y) تحقيق التنمية المستدامة، (X3) تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية، (ε) الخطأ العشوائي

د- الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة على تحقيق التنمية المستدامة في الشركة قيد الدراسة.

جدول (16) نتائج تباين الانحدار لتنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة على تحقيق التنمية المستدامة

قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد (R2)	نسبة الأثر	معاملات الانحدار	
					الثابت	**تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة**
52.241	**0.000**	**0.778**	**0.606**	**%60.6**	**0.275**	**0.878**

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

أظهرت النتائج في الجدول رقم (16) وجود علاقة إيجابية معنوية بين تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة وتحقيق التنمية المستدامة حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.778)، وتشير إلى إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي أن تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ولتحديد أثر تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة على تحقيق التنمية المستدامة، فإن تم قيمة (F) تساوي (52.241)، وهي قيمة مرتفعة، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من 0.05، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة على تحقيق التنمية المستدامة، وكانت قيمة معامل التحديد (0.606) وهي تشير إلى أن ما نسبته (60.6%)، من التغيرات في تحقيق التنمية المستدامة يعود إلى تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة ما لم يؤثر مؤثر آخر.

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$(Y=0.275+0.878*X4 + \varepsilon)$$

حيث إن: (Y) تحقيق التنمية المستدامة، (X4) تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة، (ε) الخطأ العشوائي

ح- الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لممارسات القيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي – تطوير رأس المال البشري – تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية –تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة) على تحقيق التنمية المستدامة في شركة المدار الجديد – طرابلس.

جدول (17) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة

قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد (R2)	نسبة الأثر	معاملات الانحدار				
					الثابت	تحديد التوجه الاستراتيجي	تطوير رأس المال البشري	تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية	تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة
14.162	**0.000**	**0.804**	**0.646**	**%64.4**					
					-0.157	**0.18**	**0.123**	**0.73**	**0.772**

بينت النتائج في الجدول رقم (17) وجود علاقة إيجابية معنوية بين ممارسات القيادة الاستراتيجية وتحقيق التنمية المستدامة حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.804)، وتشير إلى إيجابية العلاقة بين المتغيرين، أي أن ممارسات القيادة الاستراتيجية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ولتحديد أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة، فإن تم قيمة (F) تساوي (14.162)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً، وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة بالشركة قيد الدراسة، وكانت قيمة معامل التحديد (0.646) وهي تشير إلى أن ما نسبته (64.4%) من التغيرات في تحقيق التنمية المستدامة سببه ممارسات القيادة الاستراتيجية ما لم يؤثر مؤثر آخر

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$(Y= -0.157+ 0.18*X_1 +0.123*X_2-0.73*X_3+0.772*X_4+ \varepsilon)$$

حيث إن:

(Y) تحقيق التنمية المستدامة، (X_1) تحديد الاتجاه الاستراتيجي، (X_2) تطوير رأس المال البشري، (X_3) تعزيز الثقافة التنظيمية بالممارسات الأخلاقية، (X_4) تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة، (ε) الخطأ العشوائي.

9. النتائج والتوصيات

1.9 النتائج

1. توصلت الدراسة إلى أن ممارسات القيادة الاستراتيجية المرتبطة بتحديد التوجه الاستراتيجي نحو تحقيق التنمية المستدامة جاء مرتفع وبمتوسط قدره (4.23)، وكان لها أثر ايجابي وبنسبة أثر بلغت (53.1%)، وهذا يعني أن ممارسات القيادة الاستراتيجية في الشركة قيد الدراسة موجهة نحو تصور استراتيجي في سلوك استراتيجية التنمية المستدامة في الشركة، حيث أن بناء رؤية مشتركة وأهداف استراتيجية واضحة تزرع الثقة وروح التعاون بين المديرين وتوضيح أدوراهم وبما يساعد في تشجيع استعداداتهم للمشاركة الفعالة بأفكارهم نحو تحقيق استدامة بيئية، كما أن وجود تصور استراتيجي عام للشركة يعني فعالية أكثر لتطوير وتنفيذ استراتيجيات مثل استراتيجية تحقيق التنمية المستدامة وتتفق هذه النتيجة مع كلاً من (عبد 2016)، و(المغربي 2015)، و(النفار 2015) و(جوهرة 2014)،و (Jooste & Fourie,2009).
2. أكدت نتائج الدراسة أن لممارسات القيادة الاستراتيجية المرتبطة بتطوير رأس المال البشري جاءت بشكل نرتفع وبمتوسط بلغ (4.04)، وكان لها أثر ايجابي في تحقيق التنمية المستدامة وبنسبة أثر بلغت (22.1%)، وهدا يعني توجه القيادات الإدارية في الشركة قيد الدراسة نحو تطوير المورد البشري لديها وبما يتعكس على تحقيق استراتيجية تحقيق التنمية المستدامة في الشركة، كما أن تطوير رأس المال البشري يعني اكتساب لمعارف ومهارات جديدة تعد مدخلاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة. وتتفق هذه النتيجة مع كلاً من (عبد 2016)، و(المغربي 2015)، و(النفار 2015) و(جوهرة 2014)، و(Jooste & Fourie,2009).
3. توصلت الدراسة إلى أن الثقافة التنظيمية المرتبطة بالممارسات الأخلاقية جاءت بشكل مرتفع وبمتوسط (3.84)، وكان لها أثر إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة وبنسبة أثر بلغت (22.9%)، وهذا يعني أن جهود القيادات الإدارية في الشركة قيد الدراسة من خلال ثقافة الانفتاح على المعرفة تنعكس ايجابياً على مواقف واستعدادات المديرين والموظفين بشكل عام في معارفهم من جهة، كما تترجم هذه الثقافة استراتيجية تحقيق التنمية المستدامة التي تتبناها الإدارة العليا في الشركة فيد الدراسة. وتتفق هذه الدراسة مع كلاً من (عبد 2016)، و(المغربي 2015)، و(النفار 2015) و(جوهرة 2014)، و (Jooste & Fourie,2009).

4. أكدت الدراسة أن ممارسات القيادة الاستراتيجية المرتبطة بتنفيذ رقابة تنظيمه متوازنة جاءت مرتفعة وبمتوسط قدره (3.95)، وكان لها أثر ايجابي في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا يفسر مدى تبني الشركة لاستراتيجية لمبادئ التنمية المستدامة كون أن المعرفة هي المورد الوحيد الدي يضمن استمرارية الميزة التنافسية كما أن هذه الرقابة تشجع على السلوكيات الابتكارية من أجل مواكبة التغيرات المحيطة في تحقيق التنمية المستدامة وتتفق هده النتيجة مع كلاً من و(المغربي 2015)، و(النفار 2015) و(جوهرة 2014)، (Jooste & Fourie, 2009)، في حين تختلف هده النتيجة مع دراسة (عبد 2016) كونها توصلت بأن هذا البعد غير دال احصائياً.
5. بينت نتائج الدراسة أنّ مستوى تحقيق التنمية المستدامة بالشركة قيد الدراسة كان مرتفعا وبمتوسط قدره (3.75) ، وهدا يشير إلى أن الشركة قيد الدراسة لديها استراتيجية واضحة نحو تحقيق التنمية المستدامة وتتفق هده النتيجة مع دراسات (معتوق وامشيري، 2022)، و(الزبيدي وحمزة، 2021)، و(صالحي، 2017).
6. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ممارسات القيادة الاستراتيجية وتحقيق التنمية المستدامة بالشركة قيد الدراسة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.804)، وهو ارتباط قوي يشير إلى طردية العلاقة بين المتغيرين، أي ممارسات القيادة الاستراتيجية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسات (عبد 2016)، و(المغربي 2015)، و(النفار 2015)، و(جوهرة 2014)، و(Jooste & Fourie,2009)، من حيث وجود علاقة بين القيادة الاستراتيجية والمتغيرات التابعة لها حسب ما تناولته كل دراسة على حدا.
7. خلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية لممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة، حيث كانت قيمة معامل التحديد (0.646)، أي ما نسبته (64.4%) من التغيرات في تحقيق التنمية المستدامة سببه ممارسات القيادة الاستراتيجية، حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسات (عبد 2016)، و (جوهرة 2014)، و(Jooste & Fourie,2009)، كل هذه الدراسات توصلت إلى وجود أثر لممارسات القيادة الاستراتيجية في المتغيرات التابعة لها حسب كل دراسة.

2.9 التوصيات

1. ضرورة المحافظة على امتلاك الشركة قيد الدراسة لتصورات وتوجهات استراتيجية واضحة ومحددة تستند إلى تشخيص وتحليل لبيئتها الداخلية والخارجية، وبما يساهم من زيادة فاعلية الشركة من

المساهمة في الاستدامة التنموية، وذلك من خلال زيادة اهتمام القيادات الإدارية بالشركة قيد الدراسة في تحديد وتطوير التوجهات الاستراتيجية للشركة بحيث تصبح تلك التوجهات هدفاً يسعى جميع العاملين إلى تحقيقه.

2. الاهتمام بشكل أكبر بتطوير رأس المال البشري في الشركة وبما يعزز من مهاراته وخبراته وذلك من خلال توفير الامكانيات المادية والفنية اللازمة لتطوير مستوى أداء الكادر البشري، وكذلك عقد البرامج التدريبية الدورية المناسبة التي تساعد الكادر البشري في صقل مهاراته وتطويرها، وأيضاً العمل على تمكين قيادات الصف الثاني(الناشئة)، من القيام بالأدوار والمهام الاستراتيجية باعتبارهم القيادات الاستراتيجية المستقبلية.
3. زيادة الاهتمام بدعم وتعزيز الثقافة التنظيمية بين العاملين بالشركة بشكل يسمح لهم بالتصرف بحرية واستقلالية والعمل بروح الفريق وحثهم على إبداء أراءهم ومقترحاتهم حول المشكلات التي تواجه الشركة، وتشجيعهم على تجربة أفكارهم الإبداعية الجديدة دون تردد، وهذا من شأنه ينعكس ايجاباً على تحقيق الاستدامة التنموية خاصةً في الأجل البعيد.
4. ضرورة العمل على استحداث إدارة أو قسم رقابي تكون مهمته الأساسية تنفيذ الخطط والتوجهات وجميع الجوانب الاستراتيجية التي تحددها الإدارة العليا بالشركة، وكذلك من مهامها تزويد القيادات الإدارية بالشركة بتقارير لتوضيح سير عملية تنفيذ الخطط والجدول الزمني المخطط وأهم المعوقات التي تواجهها.
5. العمل على استحداث وحدة أو قسم يكون بمسمى "إدارة التنمية المستدامة" يكون هدفها الأساسي
6. تعزيز مفهوم وأهداف التنمية المستدامة في الشركة قيد الدراسة وذلك من خلال عقد الندوات واللقاءات وورش العمل.
7. الاهتمام بشكل أكبر بتضمين استراتيجيات الجودة الشاملة التي تدعم وظائف الإنتاج الأنظف والتسويق الأخضر وذلك لزيادة الفعالية الاقتصادية للشركة وتقليل المخاطر البيئية قدر الإمكان.
8. ضرورة أن تعمل الشركة قيد الدراسة على وضع التدابير اللازمة التي تمكن من التحكم في الانبعاثات الخطرة الناجمة عن الأنشطة الإنتاجية للشركة.
9. العمل على وضع برامج لتمكين العاملين فيما يخص التنمية المستدامة وتنمية مفهوم القيادة المستدامة في مختلف أقسام وإدارات الشركة.

المراجع

أبوزنط، ماجدة، وغنيم، عثمان محمد (2009)، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية مجلة دراسات إدارية، العدد 1، عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية.

أبوعلي، نايف بن نائل بن عبد الرحمن (2010)، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، حالة دراسية، منطقة الحجاز، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية.

إسماعيل، عمار فتحي موسى (2019)، دور ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في دعم التنمية المستدامة بالجامعات المصرية الحكومية، دراسة تطبيقية"، المؤتمر الدولي الثالث: إدارة المنظمات الصناعية والخدمية، الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية في ضوء خطط التنمية المستدامة، الغردقة، مصر، الفترة من 1– 3 اكتوبر.

أقطي جوهرة بن عبيد (2014)، الأثر المباشر لممارسات القيادة الاستراتيجية علي سلوك التشارك في المعرفة، دراسة مجموعة فنادق جزائرية، الجزائر.

بطاهر بخته (2018)، دور المسئولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم ومؤسسة سونلغاز، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 9.

بن إبراهيم، سارة (2015)، الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر.

جاد الله، محمود (2010)، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

جادالرب، سيد محمد (2012)، القيادة الاستراتيجية، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، ط1.

جواد، شوقي (2010)، المرجع المتكامل في الادارة الاستراتيجية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

الحسيني، فلاح حسن (2006)، الادارة الاستراتيجية مفاهيمها مدخلها وعملياتها المعاصرة، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

حمد، عبد الله حسون، ودواي، مهدي صالح، وخضير، إسراء عبد الرحمن (2015)، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، العدد 67، جامعة ديالى.

خطاب، عائدة سيد وإسماعيل، صابر محمد، (2005) التخطيط الاستراتيجي، ط1، دار الأمنة للطباعة، عمان.

الركباني، كاظم نزار (2014)، الادارة الاستراتيجية العولمة والمنافسة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان.

الزبيدي، غنى دحام تناي، وحمزة، محمد فليح (2021)، تحقيق الاستدامة البيئية على وفق ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 63.

الشلمة، ميسون عبد الله أحمد (2009)، دور أبعاد القيادة الرؤيوية في رأس المال البشري، دراسة لآراء مجموعة من الأكاديميين في جامعة الموصل والمعهد التقني، رسالة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

شيلي، إلهام (2014)، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية "دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

صالحي، إيمان (2017)، دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

عبد، حسن ضرغام (2016)، أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية في تقيق ريادة الأعمال، دراسة استطلاعية في بعض المصارف التجارية في محافظة النجف الأشرف، مدلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارة، المجلد (13)، العدد (39).

لطرش، ذهبية (2008)، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الفترة من 7–8 ابريل، متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.

ماهر، أحمد (2003)، السلوك التنظيمي، مدخل بناء المهارات، الدار الجامعية الاسكندرية، ط1.

مبارك، فاطيمة (2016)، التنمية المستدامة، اصولها نشأتها، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد 13، يناير.

مخول، مطانيوس، وغانم، عدنان (2009)، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، جامعة دمشق.

المربع، صالح (2008)، القيادة الاستراتيجية ودورها في تطوير الثقافة التنظيمية في الأجهزة الأمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

معتوق، طارق أبوشعفة، وامشيري، حليمة علي (2022)، أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء على تحقيق التنمية المستدامة، دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين لإدارة الموارد الشرية بمكتب الشركة العاملة للمياه والصرف الصحي / الخمي، مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الاسلامية، العدد الخامس.

المغربي، رامي إبراهيم موسى (2015)، ممارسات القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بالإبداع الإداري من وجهة نضر القيادات الإدارية العليا في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

النفار، حسام نعيم (2015)، ممارسة القيادة الاستراتيجية ودورها في تطبيق الجودة الشاملة، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس.

هذيل زيدان السرحان (2012)، القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى اعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت في الأردن.

Hitt, M. A.; Ireland, R. D. & Hoskisson, R. E. (2009), Strategic Management: Competitiveness and Globalization- Concepts and cases, 8th ed., Thomson/ South Western, Ohio, USA.

Jooste, C.Fourie, B.(2009)." The role of strategic leadership in effective strategy implementation:Perceptions of South African strategic leaders. Southern African Business Review. 13(3), 51-68.

Ruchismita, P; Shitij, R & Pallavi, S & Vivek, Y. (2015). Green HR: Analysis of Sustainable practices Incorporated by IT firms in India. SIMS Journal of Management Research, 1: 12-20

Sekaran. U. (2006) Research Methods for Business A Skill –Building Approach 4th edition John Wiley & Sons (Asia), Singapore, p311.

Serfontein, J. J. (2010). The impact of strategic leadership on the operational strategy and performance of business organisations in South Africa. Doctoral dissertation, Stellenbosch: University of Stellenbosch).

المعلومات البيوغرافية للباحث الأول:

الاسم: طارق أبوشعفة معتوق

الدرجة العلمية: محاضر

التخصص: إدارة أعمال

الاهتمامات: التنمية البشرية واستراتيجيات الأعمال

البريد الإلكتروني:

tamaetouq@elmergib.edu.ly

المعلومات البيوغرافية للباحث الثاني:

الاسم: أسامة عمرو رمضان غومه

الدرجة العلمية: مساعد محاضر

التخصص: إدارة أعمال

البريد الإلكتروني: osamaghuma@gmail.com

مجلـة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 1 يونيو 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

أثر محاسبة التضخم على بيانات الموازنات التخطيطية

(دراسة ميدانية على بنك فيصل الاسلامي السوداني)

عبد السلام عوض خير السيد

كلية الفجر للعلوم والتكنولوجيا – الخرطوم

docsalam68@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022.05.01 تاريخ القبول: 2022.05.26 تاريخ النشر: 2022.06.30

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر محاسبة التضخم على بيانات الموازنات التخطيطية للمنشآت. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، وتم استخدام أداة الاستبيان لاستطلاع آراء عينة مكونة من (60) فرداً من مجتمع الدراسة المتمثل في العاملين ببنك فيصل الإسلامي السوداني والبالغ عددهم (355) فرداً، وتم توزيع (60) استمارة استبانة استردت جميعها بنسبة 100% وتم تحليلها. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعبر عن الربح الحقيقي للمنشاة، استخدام وحدة نقد ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للتحقق. قدمت الدراسة عدد من التوصيات من أهمها: العمل على استخدام طريقة القيمة الجارية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم للحصول على معلومات قابلة للمقارنة والتحقق.

الكلمات الدالة: الموازنات التخطيطية، محاسبة التضخم، بنك فيصل الاسلامي السوداني.

Impact of inflation on planning budgets data

(Field study on Faisal Islamic Bank - Sudan)

Abdelsalam Awad Khair Elseed

Alfajr College for science and technology – Khartoum

Abstract

The study aimed to examine the impact of inflation on enterprises' planning budgets. And the study adopted the descriptive-analytical approach and historical approach. And the questionnaire was used to investigate the opinions of the sample consisting of (60) persons from the study's community which was represented by (355) employees of Faisal Islamic Bank Sudan, and (60) questionnaires were distributed; all of them recovered 100% and analysed. The findings of the study indicate that using historical information when preparing planning budgets under conditions of inflation does not reflect the real profit of the enterprise, and using the constant monetary unit in measurement when preparing planning budgets leads to unverifiable information. The study recommends that the present value method when preparing planning budgets should be used during the inflation period to find out comparable and achievable information.

Keywords: Planning budgets, Inflation accounting, Faisal Islamic Bank Sudan.

1. المقدمة

يعتبر نظام الموازنات التخطيطية أحد أهم الأدوات التي يمكن بواسطتها التخطيط للاستخدام الأمثل لموارد المنشأة والرقابة على استخدام تل الموارد وتقويم أداءها المالي، ويتطلب إعداد الموازنات التخطيطية استخدام الأسس العلمية في ذلك وتوفير متطلبات تطبيقها، ومعالجة جميع المعوقات التي تحد من فاعليتها. وفي ظروف التضخم يسعى معدو الموازنات التخطيطية إلى إعدادها بصورة تجعلها قابلة للتنفيذ والرقابة، خاصة وأن استخدام التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية والموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يجعلها غير معبرة عن حقيقة المنشأة في تلك الفترة حيث أن المعلومات لا تتصف بقابلية التحقق والموضوعية وذلك لعدم الأخذ بالاعتبار التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، ولذلك فان معدو الموازنات التخطيطية وعند وضعهم لمعاييرها يواجهون بمشكلة اختلاف النتائج عما هو مخطط ولا تمت للواقع بأي صلة. لذلك جاءت هذه الدراسة للبحث في إمكانية إعداد موازنات تخطيطية سليمة في ظروف التضخم وذلك من خلال بيان أثر محاسبة التضخم على إعداد الموازنات التخطيطية.

2. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع التضخم وآثاره المختلفة، وتناول البعض الآخر موضوع الموازنات التخطيطية وكيفية إعدادها، كلٍ حسب وجهة نظره، وفيما يلي يتم تناول بعض هذه الدراسات:

- **دراسة كريم (2012):** تمثلت مشكلة الدراسة في ان إعداد الوازنات التخطيطية بالاعتماد على أسس تاريخية في ظل اقصاد يعاني من تضخم كبير لا يخدم الهدف الذي على أساسه تعد الموازنات التخطيطية حيث انها ستبنى على معلومات غير واقعية مما يؤدي إلى فقدانها لأهميتها. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على اهمية استخدام محاسبة التضخم في اعتداد الموازنات التخطيطية لتكون فاعلة وقابلة للتنفيذ وتسهل عملية تحقيق الرقابة عليها، وبيان كيفية تفادي أثر التضخم على نتائج وفاعلية الموازنات التخطيطية المعدة على أسس تاريخية وذلك من خلال تعديل نتائج تنفيذ هذه الموازنات لتعكس القوة الشرائية لوحدة النقد خلال فترة زمنية محددة. توصلت الدراسة إلى أن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد الموازنات التخطيطية لا يؤدي الهدف الذي من أجله أعدت هذه الموازنات حيث انها لا تمت للواقع بصلة من خلال الاختلاف بين المخطط والفعلي وعدم امكانية الرقابة على التنفيذ.
- **دراسة محمد (2016):** تمثلت مشكلة الدراسة في تجاهل الوحدات الاقتصادية لأثر التضخم عند إعداد القوائم المالية الأمر الذي يؤدي الي عدم مصداقيتها مما يؤدي الي انهيار الشركات في نهاية الأمر. هدفت الدراسة إلى اظهار اهمية عامل التضخم عند إعداد القوائم المالية، بيان اثر التضخم في استمرارية المنشآت.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إن عدم اخذ التضخم في الحسبان يؤدي الي ظهور قوائم مالية غير حقيقة، وإن عدم أخذ التضخم في الحسبان يؤدي إلى انهيار المشاريع الاقتصادية.

- **دراسة رماش (2017):** تمثلت مشكلة الدراسة في أن ظاهرة التضخم تعتبر إحدى المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع الدول المتقدمة أو حتى النامية، وما لها من آثار سلبية على صحة ومصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية التي تكون المؤسسة ملزمة بالإفصاح عنها. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التضخم على القوائم المالية في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية، وهذا كونها ظاهرة تعاني منها معظم الدول متقدمة كانت أو نامية على غرار دولة الجزائر. توصلت الدراسة إلى أن إعداد القوائم المالية في ظل وجود تضخم يؤدي إلى إصدار هذه القوائم بصورة مضللة، كما أكدت هذه الدراسة على أن معظم المؤسسات في الجزائر لا تأخذ بعين الاعتبار عند إعداد قوائمها المالية ظاهرة التضخم.
- **دراسة Musarat et al., (2021):** تمثلت مشكلة الدراسة في النظر إلى التضخم على انهه متغير حاسم للظروف الاقتصادية المحتملة، حيث يكون النمو الاقتصادي المستدام هو الهدف الاساسي لكل دولة. هدفت الدراسة إلى توضيح أثر التضخم على موازنات مشروعات البناء والتشييد، وبيان كيفية تأثير التضخم على الاقتصاد وصناعة البناء والتشييد. توصلت الدراسة إلى تجاهل نسب التضخم في معظم موازنات مشروعات البناء والتشييد يؤدي إلى زيادة تكلفة المشروع من خلال زيادة تكاليف عناصر التكلفة، وجود علاقة ذات دلالة بين نسبة التضخم وصناعة البناء والتشييد في القطاعين العام والخاص.

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح للباحث أن دراسة (كريم، 2012) تناولت أهمية استخدام محاسبة التضخم في إعداد الموازنات التخطيطية، أما دراسة (محمد، 2016) فقد تناولت أثر التضخم في إعداد القوائم المالية للشركات، في حين سعت دراسة (رماش، 2017) إلى دراسة أثر التضخم على القوائم المالية في ظل الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية، وحاولت دراسة (Musarat, et. al., 2021) معرفة أثر نسبة التضخم على موازنات مشروعات البناء والتشييد. وتختلف دراسة الباحث عنها بتركيزها على دراسة أثر محاسبة التضخم على بيانات الموازنات التخطيطية، بالإضافة إلى الاختلاف في الحدود المكانية والزمانية مما يعني إمكانية إجراء مزيداً من الدراسات في هذا المجال لسد الفجوة المعرفية.

3. مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في أن استخدام البيانات التاريخية لإعداد الموازنات التخطيطية في ظل ظروف التضخم دون الأخذ في الاعتبار التغيرات في مستوى الأسعار وعدم ثبات وحدة النقد، سيؤثر على بيانات الموازنة التخطيطية للمنشأة حيث أنها ستبنى على معلومات غير واقعية مما يفقدها أهميتها وفاعليتها، وهذا

ما أكدته دراسة (كريم، 2012) ودراسة (محمد، 2016)، وبالتالي يمكن صياغة المشكلة في سؤالين على النحو التالي:

– هل يؤدي استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم إلى عدم عكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة؟

– هل يؤدي استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية إلى إضعاف قابليتها للتنفيذ والرقابة؟

4. أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة اهميتها العلمية من الاتجاه المتزايد لدى كثير من المنشآت لإعداد الموازنات التخطيطية لتحقيق أهدافها، كما تبين للباحث وجود ندرة في البحوث والدراسات التي تناولت العلاقة بين ظاهرة التضخم وإعداد الموازنات التخطيطية للمنشآت. أما الأهمية العملية فتتمثل في السعي للحصول علي دليل ميداني في بيئة الأعمال السودانية عن أثر التضخم على إعداد الموازنات التخطيطية للمنشآت، بالإضافة إلى بيان كيفية إعداد موازنات تخطيطية سليمة في ظل الاقتصاديات التي تعاني من التضخم.

5. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:

- معرفة أثر محاسبة التضخم على بيانات الموازنات التخطيطية للمنشآت.
- التعرف على أثر استخدام البيانات التاريخية على بينات الموازنات التخطيطية في ظل ظروف التضخم.
- التعرف على مدى إهتمام المنشآت السودانية بمسألة ثبات وحدة النقد في القياس عند إعداد موازناتها التخطيطية في ظل ظروف التضخم.
- الحصول على نتائج وتوصيات من شأنها تشجيع المنشآت بالسودان على إعداد الموازنات التخطيطية.

6. فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة.

الفرضية الثانية: استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يضعف قابليتها للتنفيذ والرقابة.

7. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، وتم استخدام استمارة الاستبانة لجمع البيانات من بنك فيصل الاسلامي السوداني.

8. مصادر جمع البيانات

تمثلت المصادر الأولية في استمارة الاستبانة، أما المصادر الثانوية فتمثلت في المراجع، الدوريات العلمية، الرسائل الجامعية، والإنترنت.

9. حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تناول أثر محاسبة التضخم على بيانات الموازنات التخطيطية لبنك فيصل الاسلامي السوداني.

الحدود البشرية: شملت عينة من العاملين ببنك فيصل الاسلامي السوداني.

الحدود المكانية: بنك فيصل الاسلامي السوداني بمدينة الخرطوم.

الحدود الزمنية: العام 2022م.

10. الإطار النظري لمحاسبة التضخم

1.10 مفهوم ظاهرة التضخم

عرف التضخم بأنه "الارتفاع المستمر والملحوظ في الأسعار، كأسعار السلع والخدمات، والانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية لوحدة النقد بشكل متواصل" (البكري، وصافي، 2002، ص197)، وعرفه آخر بأنه "ارتفاع في الدخول النقدية للأفراد ارتفاع غير عادل" (السعدي، 2009، ص8).

ويمكن للباحث من خلال التعريفات السابقة أن يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار، بارتفاعات تفوق مستويات الأجور، وينتج هذا الارتفاع الملحوظ في الأسعار عن فائض الطلب من قبل المستهلكين بكميات تفوق ما هو معروض مما يؤدى إلى ظاهرة التضخم.

2.10 تعريف محاسبة التضخم

من المعروف أن المحاسبة تعنى بتقديم معلومات كمية عن المعاملات المالية أو الأحداث الاقتصادية والتعبير الكمي عن هذه المعلومات يتم باستخدام النقود كأداة للقياس المحاسبي عند حدوث المعاملة وتسجيلها في الدفاتر بالمبلغ الذي حدثت به، ويطلق على القيمة التي سجلت بها المعاملة حينئذ – القيمة التاريخية أو

الدفترية.(استروب، 2009، ص8) كما عرفت المحاسبة عن التضخم بأنها "الطرق المتبعة في تعديل بنود القوائم المالية نسبة للتغير في مستوى الأسعار وكيفية معالجة الفروق التي تحدث نتيجة لهذه التعديلات كمكاسب أو خسائر رأسمالية أو عادية ويتم ذلك من خلال إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية، بشكل يزيد من فعالية البيانات المحاسبية"، وتتم عملية إعادة التقييم للقوائم المالية وفق طرق مختلفة للقياس المحاسبي تعتبر وليدة مداخل القياس المحاسبي الحديث حيث تختلف خصوصياتها وطبيعتها وأهدافها من طريقة إلى أخرى.(السعدي، 2009، ص10)

ويمكن للباحث تعريف محاسبة التضخم بأنها تلك الطرق والوسائل والأساليب المحاسبية التي يتم بموجبها معالجة آثار التضخم على القوائم المالية حتى تكون أكثر دقة ومصداقية في تعبيرها عن المركز المالي للمنشأة وأكثر فائدة للمستخدمين.

3.10 أهمية محاسبة التضخم

تتمثل أهمية محاسبة التضخم في ان استخدام التكلفة التاريخية في عرض بنود القوائم المالية يؤدي إلى عدم إظهار نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة بصورة صحيحة ذلك أنه في ظل التضخم ترتفع أسعار الموجودات غير النقدية دون تدخل من إدارة المشروع وينتج عن ذلك ربحا حيازيا، وإظهاره ضمن الربح العادي للمشروع لا يعكس حقيقة النشاط أو كفاءة الإدارة بها، كما أن توزيع هذا الجزء من الربح يعنى توزيع جزء من رأس المال، وبالتالي فان تعديل البيانات بقيمتها الحالية يمكن من تفادي هذه الأضرار (العامري، 2014)، كما أنه إذا كانت الفئات المختلفة تعتمد في اتخاذ قراراتها على البيانات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية، فإن هذه البيانات تكون غير دقيقة لإظهار العناصر أو البنود المالية في ظل التضخم بقيمة أقل من القيمة الحاضرة لها، ومن أجل ذلك اهتم المحاسبون سواء على المستوى الفكري أو التطبيقي بالمحاسبة عن التضخم. ويتضح للباحث أن أهمية محاسبة التضخم تكمن في كونها جاءت نتيجة لعدم ملائمة القوائم المالية لاحتياجات المستخدمين وتأثر محتواها بظاهرة التضخم، ونتيجة لعدم مواكبة التكلفة التاريخية للتطورات الحاصلة في مجال المحاسبة، حيث ظهرت طرق محاسبية بديلة لمعالجة آثار التضخم والتي تسعى إلى تقويم القوائم المالية وهو ما يسمى بمحاسبة التضخم.

4.10 كيفية حساب التضخم

يحسب ما يسمى بمعدل التضخم وفقا للمعادلة التالية: (الوزني، والرفاعي، 2000، 249)

معدل التضخم = (المستوى العام للأسعار في سنة ما – المستوى السنوي العام للأسعار في السنة السابقة/ المستوى العام للأسعار للسنة السابقة x 100)

وتقوم عملية حساب مستوى عام للأسعار بإعطاء وزن ترجيحي لكل سلعة حسب أهميتها بالنسبة لميزانية الأسرة بما يسمي بمسح إنفاق الأسرة، وفي العادة يتم إعداد ما يسمى برقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات في بلد ما، وذلك وفقاً إما لأسعار المستهلكين أو لأسعار المنتجين.

أ. حساب الرقم التجميعي البسيط: يعكس هذا الرقم القياسي نسبة تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات في سنة ما إلى تكلفة الحصول عليها في سنة أساس معينة.

الرقم التجميعي البسيط = (مجموع أسعار السنة الحالية / مجموع أسعار سنة الأساس) ×100

ب. حساب الرقم القياسي المرجح: الرقم القياسي المرجح هو أكثر واقعية من الرقم البسيط المحسوب سابقا ومن هنا كانت أهمية لجوء علماء الاقتصاد إلى استخدام أسس علم الإحصاء في تحديد الرقم القياسي المرجح وفقا لطرق عدة وأساليب مختلفة منها الأرقام القياسية لباتش والأرقام القياسية للاسبير وغيرها بيد أن المقام لا يتسع هنا للخوض في تفاصيل هذه الأرقام والحسابات.

5.10 قياس التضخم

هناك ثلاثة مقاييس شائعة الاستخدام لقياس ظاهرة التضخم هي ما يلي: (العلي، 2017، ص73)

أ. الرقم القياسي لأسعار المستهلك: يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأنه الرقم الذي يعكس التغير في مستوى أسعار السلع والخدمات التي تقوم بشرائها الأسر، ويعتبر هذا الرقم من أكثر المؤشرات استخداما للتعرف على أثر تغيرات الأسعار على المستهلك كما هو أداة قياس تطور مجموع أسعار السلع والمنتجات المصنعة. ولقياس هذا الرقم يجب تحديد مجموعة السلع والخدمات التي تعكس النمط الاستهلاكي لهذه الأسر، ثم تحديد نفقة شراء هذه المجموعة خلال فترة زمنية معينة وليكن سنة مثلا ومقارنته بنفقة شراء نفس المجموعة السلعية خلال سنة الأساس باعتبارها تعادل (100%).

ب. الرقم القياسي لأسعار المنتج: يشمل هذا الرقم أسعار مجموعات معينة من المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تقوم المشروعات بشرائها، ويعتبر هذا المقياس له أهمية كبيرة في دراسة ظاهرة التضخم، باعتباره مقياسا غير مباشر للتغير في أسعار السلع والخدمات في المجتمع إضافة إلى أن المواد الأولية والسلع الوسيطة سوف تتحول خلال العمليات الإنتاجية المختلفة إلى سلع نهائية، فأي تغير في هذا الرقم يدل بصفة عامة إلى ما سوف يحدث للرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ج. **الرقم القياسي لأسعار الناتج القومي الإجمالي:** يتلافى هذا الرقم عيوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وهو رقم قياسي يستخلص من النسبة بين الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي، كما نعلم أن الناتج القومي الإجمالي يمكن قياسه بمجموعتين مختلفتين للأسعار هما: تقييم الناتج القومي الإجمالي بالأسعار السوقية خلال فترة تدفقه، وهو ما يعرف بالناتج القومي النقدي أو الاسمي، وتقييم الناتج القومي الإجمالي

بالأسعار الثابتة، أي باستخدام أسعار سنة معينة يتم اختيارها، وتسمى النسبة بين الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي اصطلاح الرقم القياسي لسعر مكمش الناتج القومي، إضافة إلى أن الرقم القياسي لسعر مكمش الناتج القومي يعتبر أفضل كثيرا من المقياس السابق. (حداد، وهذلول، 2008، ص202)، وترى الدراسة أنه رغم اختلاف مسمى ومضمون المقاييس الثلاث، إلا أنها جميعا تهدف إلى تحديد مستوى التضخم، ومعرفة اتجاهات التغير في المستوى العام للأسعار.

11. الإطار النظري للموازنات التخطيطية

1.11 مفهوم الموازنة التخطيطية

عرفت الموازنة بأنها تعبير كمي للخطط التي ستوضع موضع التنفيذ (حجاج، باسيلي، 2001، ص217)، وعرفت بأنها الترجمة العددية لخطة العمل الموضوعة من قبل إدارة الجمعية الأهلية لتنفيذها خلال فترة زمنية محدودة (الجابر، 2004، ص1).

ومن خلال عرض التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف الموازنة التخطيطية بأنها خطة مالية معدة مسبقا من قبل الدولة أو المنشأة لتغطية أوجه النشاط المختلفة لها، لفترة مالية مستقبلية، تتوافق وأهداف وسياساتها، بغية استخدامها في تخطيط عملياتها، إضافة إلى دورها كأداة رقابية فعالة للتأكد من حسن تنفيذ الخطط الموضوعة من قبل الإدارة.

2.11 أهمية الموازنة التخطيطية

تتمثل أهمية الموازنة التخطيطية في كون التخطيط هو تقرير مسبق لما يجب أن يكون وما يجب عمله وكيف يتم ومتى، ومن المسئول عن ذلك، ومن ناحية أخرى فهو نشاط تقوم به إدارة المنظمة بهدف التحكم والتأثير في طبيعة واتجاهات ما يحدث من تغيرات ونمو في المنظمة، وهو لا بد أن يتم بصورة مستمرة لضمان استمرارية المنظمة في عملها بكفاءة وفعالية (راضي، ووجدي، 2001، ص14)، كما ان الموازنة تعتبر وثيقة اقتصادية هامة، فهي توفر معلومات تتعلق بالاختيارات بين البدائل المختلفة، وبأثر السياسات الإدارية للمنظمة على استخدام الموارد والنمو الاقتصادي. وترى الدراسة أن أهمية الموازنة التخطيطية تكمن في أنها أداة للتنبؤ بحجم الإيرادات وتقدير المصروفات خلال فترة مستقبلية مدتها عام كامل، وبالتالي تمكن من ترشيد قرارات الإنفاق لضمان عدم تجاوز أوجه الصرف لما هو مخطط.

3.11 أهداف الموازنة التخطيطية

تتمثل اهم أهداف إعداد الموازنات التخطيطية في الآتي:(العمري، وآخرون، 2012، ص13)

أ. أداة تخطيط ورقابة واتخاذ قرار: ففي هذه المرحلة يتم تحديد ووضع الأهداف التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها خلال الفترة المراد إعداد موازنتها ولتحقيق هذا الهدف يتم إعداد الفروض الأساسية التي تقوم عليها عملية التخطيط.

ب. التنسيق وتقويم الأداء: إن اعتماد المنشأة على التخطيط واستخدام الموازنات كأداة لتحقيق الأهداف المنشودة يؤدي إلى خلق تنسيق العمل بين أقسام المنشأة وأنشطتها المختلفة وذلك من أجل توحيد الجهود وتوجيهها نحو الهدف.

ج. أساس لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية: إن صياغة أهداف المنظمة وترتيب أولوياتها يدفع الإدارة إلى اتخاذ قرارات حاسمة في وقت مبكر، وذلك من خلال دراسة جدوى أي مشروع أو برنامج ترغب في تنفيذه بما يتوافق وأهداف المنشأة.

وترى الدراسة من ذلك أن الموازنة ضرورية لتجميع وتنسيق الجهود والموارد في سبيل تحقيق الأهداف الرئيسية للمنشأة، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية دون تضارب بينها.

4.11 تقدير الإيرادات والمصروفات في الموازنة التخطيطية

أ. تقدير الإيرادات: الإيرادات تتأثر بالظروف التي تتعرض لها المنظمة سواء كانت هذه الظروف داخلة مثل المشاكل الإدارية أو سوء التقديرات، أو خارجي مثل الركود أو الرواج لاقتصادي وتوفر التمويل وعوامل السوق الأخرى، لذلك فإن عملية تقدير الإيرادات يجب أن تأخذ في عبن الاعتبار جميع المؤشرات التي قد تؤثر في حجم الإيرادات، وفي العادية يمكن التمييز بين نوعين من الإيرادات وهي:(المبيضين، 1999، ص131) الإيرادات الثابتة والإيرادات غير الثابتة.

ب. تقدير النفقات: إن تقدير النفقات يتعلق بالوحدات الإدارية بداية والتي تتلقى المخصصات للصرف على الأنشطة، أو البرامج والمشاريع لذلك نرى أن القائمين على تقدير النفقات يقومون بالمغالاة أحياناً في التقدير، لضمان توفر الأموال، ولتجنب هذه المغالاة يمكن التمييز بين نوعين من النفقات وهي: (أحمرو، 2000، ص1) النفقات التحديدية، والنفقات التقديرية.

5.11 مراحل إعداد الموازنات التخطيطية

تمر عملية إعداد الموازنات التخطيطية في أي منشأة بمراحل وخطوات تبدأ من الدراسة التمهيدية والإعداد المسبق للتصميم، وتنتهي بإقرار واعتماد الموازنات ووضعها موضع التنفيذ، وفيما يلي أهم المراحل التي تمر بها عملية إعداد الموازنات التخطيطية: (خليل، 2016، ص36)

أ. **مرحلة التخطيط المسبق للموازنات:** تهدف إلى التمهيد والتحضير لعملية إعداد الموازنات التخطيطية.

ب. **إعداد الموازنة:** انطلاقاً من الأهداف التفصيلية لكل مركز من مراكز المسؤولية، وعلى ضوء الأهداف والاستراتيجيات العامة والخطة الطويلة الأجل، يتم إعداد الموازنات التخطيطية.

ج. **اعتماد الموازنة التخطيطية:** يقوم أعضاء لجنة الموازنات بمناقشة متعمقة لكل موازنة من هذه الموازنات، فيما بينهم ومع المسئول التنفيذي الذي قام بإعدادها، وبعد مناقشات ومداولات عديدة وربما اتخاذ الكثير من القرارات لحسم أية تباينات بين الخطط الفرعية المختلفة، قد تعيد لجنة الموازنة هذه الموازنات الفرعية إلى المسئولين التنفيذيين لتعديلها على ضوء القرارات المتخذة وإعادتها ثانية للاعتماد حيث تقوم لجنة الموازنات بعد ذلك برفع جميع الموازنات إلى الإدارة العليا للموافقة عليها واعتمادها. وترى الدراسة أن اعتماد الموازنة

د. والموافقة عليها يعتبر أمراً ضرورياً لكي يتوفر عنصر الالتزام بها ويتقيد الجميع بتقديراتها.

هـ. **تطبيق الخطط والرقابة عن طريق الموازنات:** بعد اعتماد الموازنة من قبل الإدارة العليا يجري العمل على تطبيق الخطط الواردة في هذه الموازنات، والرقابة على أداء المنشأة للتأكد من مدى الالتزام بالخطط الموضوعة، وتشمل هذه الخطوة إعداد تقارير الأداء الدورية التي تتضمن مقارنة النتائج الفعلية بتلك المقدرة الواردة في الموازنات، وتحديد الانحرافات وتحليلها وتحديد أسبابها ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

6.11 أثر محاسبة التضخم على الموازنات التخطيطية

في ظل اعتماد العديد من المنشآت السودانية على المعلومات التاريخية في إعداد الموازنات التخطيطية فان تلك الموازنات ستكون غير معبرة عن الحقيقة مما يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف الذي من أجله تم إعداد الموازنة التخطيطية، لذلك فإن تعديل البيانات المحاسبية وفقا للتغيرات في الأسعار سيعطينا أفقاً جديدا لاستيعاب اثر التضخم على المعلومات المحاسبية حيث ستكون النتائج اكثر وواقعية، ولتعديل الموازنات التخطيطية اثناء فترات التضخم من أجل الوقوف على أساس سليم في وضع موازنات تخطيطية موضوعية قابلة للتنفيذ لا بد من تعديل القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية وفقاً للتغيرات في المستوى العام للأسعار واعتماداً على الأرقام القياسية للمستهلك (كريم، 2012، ص ص112– 113)، ويتم تعديل المعلومات باستخدام طريقة التكلفة التاريخية بالأسعار الثابتة لوحدة النقد، حيث تعدل قيمة وحدة القياس النقدية باستخدام الأرقام القياسية للتغيرات في المستوى العام للأسعار للوصول إلى القوة الشرائية الجارية لوحدة النقد في تاريخ إعداد القوائم المالية وتتصف هذه الطريقة بانها تسهل إجراءات المقارنة الزمنية لبيانات المنشأة.

أما بموجب طريقة التكلفة الجارية فيتم تعديل اساس القياس المحاسبي لعناصر الأصول لتصبح معادلة إلى القيمة الجارية وذلك ممثلاً بإيجاد صافي القيمة البيعية او القيمة الاستبدادية للأصل او استخدام تقديرات

الخبراء والمختصين أو الأرقام القياسية الخاصة بالقطاع الذي تنتمي إليه المنشأة، ويتطابق ذلك مع معيار المحاسبة الدولي رقم (29) بعنوان (البيانات المالية في ظل التضخم الكبير في الأسعار) والذي ينص على انه يجب إعداد القوائم المالية سواء كانت معدة على اساس التكلفة التاريخية او الحالية لمنشأة تعد تقاريرها بعملة اقتصاد يعاني من تضخم كبير في الأسعار بوحدات القياس الحالية في تاريخ إعداد الميزانية. يتضح للباحث مما سبق أن محاسبة التضخم وباستخدام التكلفة الجارية أو التكلفة التاريخية المعدلة تؤثر بصورة فعالة على عملية إعداد الموازنات التخطيطية بحيث ينتج عنها معلومات تتميز بالواقعية والقابلية للتحقق.

12. الدراسة الميدانية

1.12 إجراءات الدراسة الميدانية

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للقيام بتحليل البيانات والتوصل إلى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، وأُعتمد على مستوى الدلالة (5%) الذي يقابله ثقة (95%) لتفسير نتائج الاختبارات التي تم إجراءها. وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية أهمها، اختبار الثبات (ألفا كرونباخ) وأساليب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي، والنسب المئوية واختبار (t–test)، والوسط الحسابي.

أ. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في بنك فيصل الإسلامي السوداني والبالغ عددهم (355) فرداً، ذلك للحكم على إثر محاسبة التضخم على إعداد الموازنات التخطيطية، حيث تم اختيار عينة الدراسة بصورة عشوائية من مجتمع الدراسة وتم توزيع عدد (60) استبانة على المستهدفين واستجاب (60) فرداً، أي بنسبة (100%)، وهذه النسبة العالية تعني قبول نتائج الدراسة وبالتالي امكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.

ب. ثبات وصدق أداة الدراسة: للتأكد من الصدق الظاهري الاستبانة وصلاحية عبارات الاستبانة من حيث الصياغة والوضوح عرضت الاستبانة على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين في مجال الدراسة، وبعد استعادة الاستبانة من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها. ولحساب صدق وثبات الاستبيان قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية بحجم (6) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول رقم (1) أدناه:

جدول (1) معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان

الرقم	العبارات	الثبات	النسبة
.1	عبارات الفرضية الأولى	6	0.833
.2	عبارات الفرضية الثانية	6	0.866
	إجمالي العبارات	12	0.850

يوضح الجدول السابق أن معامل كرونباخ لكل عبارات الاستبيان = 0.850 مرتفع وموجب الإشارة لعبارات الاستبيان، أي أن زياد ة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات.

2.12 تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تم اختبار الفرضيات من خلال إيجاد الأوساط الحسابية الموزونة (قوة الإجابة) والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستبانة، وجميع هذه الفرضيات هي أسئلة وصفية وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي حيث أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان، ثم يحسب المدى والمتوسط الحسابي (المتوسط المرجح)، ويصبح التوزيع حسب الجدول (2) التالي:

جدول (2) توزيع الأوساط المرجحة حسب مقياس ليكرت الخماسي

م	المتوسط المرجح	المستوى
1	من 1 إلى 1,79	غير موافق بشدة
2	من 1,80 إلى 2,59	غير موافق
3	من 2,60 إلى 3,39	محايد
4	من 3,40 إلى 4,19	موافق
5	من 4,20 إلى 5	موافق بشدة

كذلك تم حساب الانحرافات المعيارية لجميع بنود الاستبانة، وذلك لمعرفة درجة التجانس بين إجابات المبحوثين حول فقرات الفرضية المعنية، فإذا كانت النتيجة اقل من الواحد دل ذلك على التجانس الكبير بين إجابات المبحوثين. إلا ان التجانس بين إجابات المبحوثين لا يدل على ان جميعهم متفقين على عبارات الفرضية وإنما هنالك آراء مخالفة، لذلك يمكن حساب الفروقات ما بين متوسط إجابات المبحوثين، فإذا كانت الفروقات معنوية دل ذلك على قبول الفرضية. لذلك يمكن حساب القيم ومستوى دلالتها لاختبار (t) مقارنة مع مستوى الدلالة (5%). فإذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار (t) متفقة ومستوى دلالتها اقل من (5%) دل ذلك على وجود فروق معنوية (أي رفض فرض العدم Ho) وقبول فرض البديل (أي قبول H1).

أ. اختبار الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على أن "**استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشاة**"

ويلاحظ من الجدول (3) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى التي تنص على أن "**استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشاة**" ما يلي:

أن العبارة الأولى والتي تنص على أن "استخدام البيانات التاريخية عدد إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يؤدي إلى تحليل دقيق ومناسب للانحرافات ين المخطط والفعلي" نجد أن 29 مبحوث وبنسبة 48.3% من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة و15 مبحوث و بنسبة 25% من العينة يوافقون على العبارة، و هنالك 3 من المبحوثين محايدون وبنسبة 5% بينما هنالك عدد 10 مبحوث من العينة وبنسبة 16.7% لا يوافقون، كما ان هنالك عدد 3 مبحوث من العينة وبنسبة 5% لا يوافق بشدة على محتويات العبارة.

العبارة الثانية: والتي تنص على أن "استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في الظروف التضخم لا يساعد على تحليل الدخل وقياس الأداء بشكل واقعي." نجد أن 18 فرد بنسبة 30% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و 27 فرد بنسبة 45% من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون 4 أفراد من العينة ويمثلون 6.7% من العينة، بينما يوجد5 مبحوث من العينة وبنسبة 8.3% لا يوافقون، كما ان هنالك 6 مبحوث وبنسبة 10% لا يوافق بشدة على ما جاء في العبارة.

أما العبارة الثالثة والتي تنص على أن "استخدام البيانات التاريخية يؤدي إلى استنتاجات خاطئة أثناء عملية الرقابة على تنفيذ الموازنات التخطيطية المعدة في ظروف التضخم" نجد أن 26 فرد بنسبة 43.3% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و 17 فرد بنسبة 28.3% من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون فبلغ عددهم 5 فرد ويمثلون8.3% من العينة، بينما هنالك 8 مبحوث من العينة بلغت نسبتهم 13.3% لا يوافقون وان هنالك 4 مبحوث من أفراد العينة وبنسبة 6.7% لا يوافق بشدة .

العبارة الرابعة والتي تنص على أن "استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعبر عن الربح الحقيقي للمنشاة." نجد أن 24 فرد بنسبة 40% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و24 فرد بنسبة 40% من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم 2 فرد ويمثلون3.3% من العينة، بينما هنالك 4 فرد من المبحوثين وبنسبة 6.7% لا يوافق على ما جاء في العبارة، 6 مبحوث واحد فقط بنسبة 10% لا يوافق بشدة على العبارة.

العبارة الخامسة والتي تنص على أن "استخدام البيانات التاريخية ع عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يفقد الموازنات أهميتها من خلال الفشل في مقارنة المخطط بالفعلي" نجد أن 26 فرد بنسبة 43.3% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و17 فرد بنسبة 28.3% من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك 7 محايد ويمثلون 11.3% من العينة، بينما هنالك 7 مبحوث من بين المبحوثين وبنسبة 11.3% لا يوافق وأيضا هنالك 3أفراد العينة بنسبة 5% لا يوافق بشدة على ما جاء في العبارة.

العبارة السادسة والتي تنص على أن "استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يضر بفاعلية الرقابة الداخلية على تنفيذ الموازنة" نجد أن 23 فرد بنسب ة38.3% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و22 فرد بنسبة 36.7% من العينة، المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك 3 محايد ويمثلون 5% من العينة، بينما هنالك 7 مبحوث من بين المبحوثين وبنسبة 11.3% لا يوافقون وأيضا هنالك 5 من أفراد العينة بنسبة 8.3% لا يوافقون بشدة على ما جاء في العبارة.

يتضح للباحث من نتائج تحليل بيانات الجدول (3) أعلاه أن غالبية الإجابات كانت عند المستويين "موافق بشدة" و"موافق".

جدول (3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي لعبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		**لا أوافق**		**محايد**		**أوافق**		**أوافق بشدة**	
		ك	ن%	ك	ن%	ك	ن%	ك	ن%	ك	ن
1	استخدام البيانات التاريخية عدد إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يؤدي إلى تحليل دقيق ومناسب للانحرافات ين المخطط والفعلي	3	%5	10	16.7	3	%5	15	%25	29	48.3
2	استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في الظروف التضخم لا يساعد على تحليل الدخل	6	%10	5	8.3	4	6.7	27	%45	18	%30

	وقياس الأداء بشكل واقعي.									
3	استخدام البيانات التاريخية يؤدي إلى استنتاجات خاطئة أثناء عملية الرقابة على تنفيذ الموازنات التخطيطية المعدة في ظروف التضخم.	4	6.7	8	13.3	5	8.3	17	28.3	26	43.3
4	استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعبر عن الربح الحقيقي للمنشاة.	6	%10	4	6.7	2	3.3	24	%40	24	%40
5	استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يفقد الموازنات أهميتها من خلال الفشل في مقارنة المخطط بالفعلي.	3	%5	7	11.7	7	11.7	17	28.3	26	43.3
6	استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يضر بفاعلية الرقابة الداخلية على تنفيذ الموازنة.	5	8.3	7	11.7	3	%5	22	36.7	23	38.3

جدول (4) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد الدراسة حسب الوسط الحسابي للفرضية الأولى

م	العبارات	الانحراف المعياري	المنوال	الوسط الحسابي	التفسير
1	استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يؤدي إلى تحليل دقيق ومناسب للانحرافات ين المخطط والفعلي	1.294	5	3.95	أوافق بشدة
2	استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في الظروف التضخم لا يساعد على تحليل الدخل وقياس الأداء بشكل واقعي.	1.253	4	3.76	أوافق
3	استخدام البيانات التاريخية يؤدي إلى استنتاجات خاطئة أثناء عملية	1.290	5	3.88	أوافق بشدة

	الرقابة على تنفيذ الموازنات التخطيطية المعدة في ظروف التضخم.				
4	استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعبر عن الربح الحقيقي للمنشاة.	1.273	4	3.93	أوافق
5	استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يفقد الموازنات أهميتها من خلال الفشل في مقارنة المخطط بالفعلي.	1.219	5	3.93	أوافق بشدة
6	استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يضر بفاعلية الرقابة الداخلية على تنفيذ الموازنة.	1.285	5	3.58	أوافق بشدة

يتضح للباحث من الجدول (4) أن الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى تقع في المدى ما بين (3.76 – 3.95) والمنوال (5 –4) لجميع العبارات والانحراف المعياري يقع في المدى بين (1.219 –1.294) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

جدول (5) يوضح اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يؤدي إلى تحليل دقيق ومناسب للانحرافات ين المخطط والفعلي	39.467	4	.000
استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في الظروف التضخم لا يساعد على تحليل الدخل وقياس الأداء بشكل واقعي.	43.117	4	.000

استخدام البيانات التاريخية يؤدي إلى استنتاجات خاطئة أثناء عملية الرقابة على تنفيذ الموازنات التخطيطية المعدة في ظروف التضخم.	63.308	4	.000
استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعبر عن الربح الحقيقي للمنشاة.	40.703	4	.000
استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يفقد الموازنات أهميتها من خلال الفشل في مقارنة المخطط بالفعلي.	38.099	4	.000
استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يضر بفاعلية الرقابة الداخلية على تنفيذ الموازنة.	84.007	3	.000

لاختبار صحة الفرضية التي تنص على أن "**استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشاة**" تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (39.467 – 43.117 – 63.3.8 – 40.703 – 38.099 – 84.007) وبدرجات حرية (3 – 4) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية.

جدول رقم (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الأولى حسب اختبار(T)

	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
الفرضية الأولي	60	4.2667	1.0393	0.13418

اختبار (t) للفرضية الاولى

	قيمة الاختبار = 3				
	بدرجة ثقة 95% حدود الاختلاف	درجة اختلاف الأوساط الحسابية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة

					الحد الأدنى	الحد الأعلى
الفرضية الأولى	31.799	59	.000	4.26667	3.9982	4.5352

الجدول رقم (6) يشرح الوسط الحسابي للعبارات المجمعة التي تعبر عن الفرضية، حيث نلاحظ ان الوسط الحسابي لها 4.2667 بانحراف معياري 1.03934 وهذه القيمة تؤكد ان إجابات المبحوثين حول الموافقة. ولتأكيد ما ورد في الإحصاءات الوصفية لاختبار مربع كاى للفرضية، استخدمت الدراسة اختبار (T) للصيغة الواحدة حيث بلغت قيمة T المحسوبة 31.799 بدرجة حرية 59 ومستوى دلالة 0.000 وعند المقارنة لقيمة مستوى الدلالة لقيمة مستوى المعنوية 0.05 نجد ان قيمة مستوى الدلالة تقل عنها وهذا يعني وجود فروق معنوية وانه يثبت صحة الفرضية التي تنص على (استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة).

ب. اختبار الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية على أن "**استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يضعف قابليتها للتنفيذ والرقابة**"

جدول (7) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		**لا أوافق**		**محايد**		**أوافق**		**أوافق بشدة**	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير مفيدة ولا تؤدي الغرض منها.	5	8.3 %	5	8.3 %	0	%0	23	38.3%	27	45 %
2	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي	3	%5	3	%5	8	13.3%	21	35 %	25	41.7%

	إلى الحصول على معلومات لا يمكن استخدامها في ترشيد القرارات.									
3	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للتحقق.	6	10 %	1	1.7 %	2	3.3 %	24	40 %	27	45 %
4	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة.	4	6.7 %	3	%5	6	10 %	22	36.7%	25	41.7%
5	قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة.	5	8.3 %	3	%5	5	8.3 %	18	30 %	29	48.3%
6	قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات فاقدة لأهميتها ومصداقيتها.	2	3.3 %	6	10 %	2	3.3 %	22	36.7%	28	46.7%

ويلاحظ من خلال الجدول (7) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية والتي تنص على أن "**استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يضعف قابليتها للتنفيذ والرقابة**" ما يلي:

في العبارة الأولى والتي تنص على أن "استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير مفيدة ولا تؤدي الغرض منها" نجد أن 27 مبحوث وبنسبة 45% من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة و23 مبحوث وبنسبة 38.3% من العينة يوافقون على العبارة، وليس هنالك من المبحوثين محايد، بينما هنالك عدد 5 مبحوث من العينة وبنسبة 8.3% لا يوافقون، كما ان هنالك عدد 5 مبحوث من العينة وبنسبة 8.3% لا يوافق بشدة على محتويات العبارة.

العبارة الثانية والتي تنص على أن "استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات لا يمكن استخدامها في ترشيد القرارات" نجد أن 25 فرد بنسبة 41.7% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و21 فرد بنسبة 35% من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون 8 فرد من العينة ويمثلون 13.3% من العينة، بينما يوجد 3 مبحوث من العينة وبنسبة 5% لا يوافقون، كما ان هنالك 3 مبحوث وبنسبة 5% لا يوافق بشدة على ما جاء في العبارة.

أما العبارة الثالثة والتي تنص على أن "استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للتحقق" نجد أن 27 فرد بنسبة 45% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و24 فرد بنسبة 40% من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم 2 فرد ويمثل 3.3% من العينة، بينما هنالك مبحوث من العينة بلغت نسبته 1.7% لا يوافقون وان هنالك 6 مبحوث من أفراد العينة وبنسبة 10% لا يوافق بشدة على ما جاء في العبارة.

العبارة الرابعة والتي تنص على أن "استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة" نجد أن 25 فرد بنسبة 41.7% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و22 فرد بنسبة 36.7% من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم 6 فرد ويمثلون 10% من العينة، بينما هنالك 3 فرد من المبحوثين وبنسبة (5%) لا يوافق على ما جاء في العبارة، 4 مبحوث واحد فقط بنسبة 6.7% لا يوافق بشدة على العبارة.

العبارة الخامسة والتي تنص على أن "قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة" نجد أن 29 فرد بنسبة 48.3% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و18 فرد بنسبة 30% من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك 5 محايد ويمثلون 8.3% من العينة، بينما هنالك 3 مبحوثين من بين المبحوثين وبنسبة 5% لا يوافق وأيضا هنالك 5أفراد العينة بنسبة 8.3% لا يوافق بشدة على ما جاء في العبارة.

العبارة السادسة والتي تنص على أن "قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات فاقدة لأهميتها ومصداقيتها" نجد أن 28 فرد بنسبة 46.7% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و22 فرد بنسبة 36.7% من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك 2 محايد ويمثلون 3.3% من العينة، بينما هنالك 6 مبحوث من بين المبحوثين وبنسبة 10% لا يوافق وأيضا هنالك 2 من أفراد العينة بنسبة 3.3% لا يوافق بشدة على ما جاء في العبارة.

يتضح للباحث من تحليل نتائج الجدول (7) أعلاه أن غالبية الإجابات كانت عند المستويين "موافق بشدة" و"موافق".

جدول (8) الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارات	الانحراف المعياري	المنوال	الوسط الحسابي	التفسير
1	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير مفيدة ولا تؤدي الغرض منها.	1.248	5	4.03	أوافق بشدة
2	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات لا يمكن استخدامها في ترشيد القرارات.	1.104	5	4.03	أوافق بشدة
3	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للتحقق.	1.211	5	4.08	أوافق بشدة
4	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة.	1.157	5	4.01	أوافق بشدة
5	قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة.	1.240	5	4.05	أوافق بشدة
6	قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات فاقدة لأهميتها ومصداقيتها.	1.096	5	4.13	أوافق بشدة

يتضح للباحث من الجدول رقم (8) أن الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية تقع في المدى ما بين (4.01 – 4.13) والمنوال (5) لجميع العبارات والانحراف المعياري يقع في المدى بين (1.096 – 1.248) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

جدول (9) اختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية

استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير مفيدة ولا تؤدي الغرض منها.	49.232	1	.000
استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات لا يمكن استخدامها في ترشيد القرارات.	44.886	1	.001
استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للتحقق.	38.580	3	.000
استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة.	66.127	3	.000
قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة.	35.893	4	.001
قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات فاقدة لأهميتها ومصداقيتها.	36.127	3	.000

لاختبار صحة الفرضية التي تنص على أن استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يضعف قابليتها للتنفيذ والرقابة" تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي: (49.232 – 44.886 – 38.580 – 66.127 – 35.893 – 36.127) وبدرجات حرية (1 – 3 – 4) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.003 و 0.001 و 0.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية.

جدول (10) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات الفرضية الثانية حسب اختبار (T)

	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
الفرضية الثانية	60	4.3667	0.97366	0.12570

اختبار (t) للفرضية االثانية

	قيمة الاختبار = 3					
بدرجة ثقة 95% حدود الاختلاف	درجة الحسابية	اختلاف الأوساط	مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة المحسوبة	T

الحد الأعلى	الحد الأدنى					
4.6182	4.1151	4.36667	.000	59	34.739	الفرضية الثانية

الجدول رقم (10) يشرح الوسط الحسابي للعبارات المجمعة التي تعبر عن الفرضية نلاحظ ان الوسط الحسابي لها 4.3667 بانحراف معياري 0.97366 وهذه القيمة تؤكد ان إجابات المبحوثين حول الموافقة. ولتأكيد ما ورد في الإحصاءات الوصفية لاختبار مربع كاى للفرضية، استخدمت الدراسة اختبار (T) للصيغة الواحدة حيث بلغت قيمة T المحسوبة 34.739 بدرجة حرية 59 ومستوى دلالة 0.000 وعند المقارنة لقيمة مستوى الدلالة لقيمة مستوى المعنوية 0.05 نجد ان قيمة مستوى الدلالة تقل عنها وهذا يعني وجود فروق معنوية وانه يثبت صحة الفرضية التي تنص على (استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يضعف قابليتها للتنفيذ والرقابة).

13. مناقشة نتائج الدراسة

أشارت نتائج الدراسة إلى أن إستخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يؤدي إلى تحليل دقيق ومناسب للانحرافات ين المخطط والفعلي، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (كريم، 2012)، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعبر عن الربح الحقيقي للمنشاة، وهذا يتفق مع توصلت إليه دراسة (محمد، 2016) حيث أشارت إلى أن عدم اخذ التضخم في الحسبان يؤدي الي ظهور قوائم مالية غير حقيقة، مما يثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن (استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة). كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن إعداد القوائم المالية في ظل وجود تضخم يؤدي إلى إصدار هذه القوائم بصورة مضللة، وأن قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات فاقدة لأهميتها ومصداقيتها، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه كل من دراسة (كريم، 2012) التي أشارت إلى أن أهمية استخدم وحدة نقد ثابتة عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم حتى لا تفقد الموازنات أهميتها من خلال الفشل في مقارنة المخطط بالفعلي، ودراسة (رماش، 2017) التي أشارت إلى أن استخدام وحدة نقدية غير ثابتة عند إعداد الموازنات في ظروف التضخم يضعف بيانات ومعلومات الموازنة، وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن (استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يضعف قابليتها للتنفيذ والرقابة).

14. النتائج والتوصيات

1.14 النتائج

بعد الانتهاء من الإطار النظري وتحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعبر عن الربح الحقيقي للمنشأة ويتضح أثره على بيانات الموازنة من خلال اظهار معلومات مضللة للمستخدمين.
2. استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يوفر بيانات لا تساعد على تحليل الدخل وقياس الأداء بشكل واقعي.
3. استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يؤدي إلى تحليل دقيق ومناسب للانحرافات ين المخطط والفعلي
4. استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير مفيدة ولا تؤدي الغرض منها.
5. استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للتحقق.
6. قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة.

2.14 التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

1. العمل على استخدام طريقة القيمة الجارية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم للحصول على معلومات قابلة للمقارنة والتحقق.
2. اختيار طرق التحليل المناسبة للحصول على مقارنة فعالة للانحرافات بين المخطط والفعلي عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم.
3. للحصول على معلومات موضوعية عند إعداد الموازنات التخطيطية في بيئة التضخم يجب اخذ التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد في الاعتبار.

4. العمل على تشجيع المنشآت العاملة بالسودان على إعداد الموازنات التخطيطية بصورة دورية.
5. أن تضع إدارة بنك فيصل الاسلامي السوداني في الاعتبار معدلات التضخم وتغيرات الأسعار عند إعداد الموازنات التخطيطية بما يمكن المستخدمين من الحصول على بيانات ذات مصداقية وقابلة للتحقق.
6. أن تعمل إدارة بنك فيصل الاسلامي السوداني على وضع أسس ثابتة وواضحة لإعداد الموازنات التخطيطية في ظل ظروف التضخم.

المراجع

أحمرو، إسماعيل حسين مسلم، (2000)، *تحديث الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية بتطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء*، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بغداد.

استروب، جيمس ستيوارت، (2009)، *الاقتصاد الكلي*، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الرياض: دار المريخ للنشر.

البكري، انس، وصافي، وليد، (2002)، *النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق*، ط6، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

الجابر، عبد الله أحمد، (2004)، مؤسسات المجتمع المدني تعاني من غياب الإدارة المؤسسية فيها، ورشة عمل الموارد المالية لجمعية مدينة حمد النسائية، *جريدة أخبار الخليج البحرينية*، العدد 134،1

حجاج، أحمد حامد، و باسيلي، مكرم عبد المسيح، (2001)، *المحاسب ة الإدارية مدخ ل معاصر التخطيط*

حداد، أكرم، وهذلول، مشهور، (2008)، *النقود والمصارف*، ط2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

خليل، محمد إبراهيم حسن، (2016)، *الموازنة التخطيطية ودورها في رفع كفاءة الاداء المالي، دراسة تطبيقية*، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

راضي، محمد سامي، وحجازي، وجدي، (2001)، المدخل الحديث في إعداد الموازنات، الإسكندرية: الدار الجامعية.

رماش، ياسين، (2017)، *أثر التضخم على القوائم المالية في ظل الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية، دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة ام البواقي*، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر.

السعدي، إبراهيم خليل حيدر، (2009)، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد 21، بغداد، 8–27

العامري، سعود جايد مشكور. (2014)، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.

العلي، محمد إبراهيم، (2017)، معالجة آثار التضخم على القوائم المالية في بيئة الاعمال السورية، *مجلة جامعة البعث*، المجلد 39، العدد 34، دمشق، 65-93

العمري، مازن، وعبد الهادي، رمضان، وعيسى، سوزان، وبكر، عبد الرحمن، (2012)، أهم مقومات النجاح لنظام الموازنات المعدة على أساس الأنشطة في البنوك التجارية العاملة في الأردن وأهمية تلك الموازنات في اتخاذ القرارات الإدارية، *المجلة الدولية للبحوث المحاسبية*، العدد 3، عمان، 19-43.

كريم، علي عباس، (2012)، أهمية استخدام محاسبة التضخم في إعداد الموازنات التخطيطية، *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد 15 العدد 1، بغداد.

المبيضين، عقله محمد يوسف، (1999)، *النظام المحاسبي الحكومي وإدارته-المفاهيم والأسس والنظريات والتطبيق العملي*، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

والرقابة اتخاذ القرارات، ط3، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع.

الوزني، خالد، والرفاعي، احمد، (2000)، *مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق*، عمان: دار وائل.

المعلومات البيوغرافية للباحث الأول
الاسم: عبد السلام عوض خير السيد
الدرجة العلمية: أستاذ مشارك
التخصص: محاسبة
الاهتمامات: البحث العلمي – التدريب المهني
البريد الإلكتروني: docsalam68@gmail.com

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 1 يونيو 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

التأمين التكافلي: رؤية جديدة

موسى سالم الأشخم
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة طرابلس
elashkham2017@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022.04.23 تاريخ القبول: 2022.05.26 تاريخ النشر: 2022.06.30

الملخص

ترمي الورقة إلى اختبار التأمين التكافلي أو التعاوني القائم، لمعرفة إلى أي مدى يعتبر التأمين التكافلي القائم تأميناً تكافلياً أو إسلامياً أو متفقاً مع قيم الإسلام. ومن أجل ذلك تعرضت الورقة لتعريف التأمين التقليدي أو التجاري ومدى مشروعيته، واتفقت مع القائلين بعدم مشروعيته، ثم تناولت التأمين التكافلي القائم، وتوصلت الورقة من خلال المنهج الوصفي التحليلي إلى أن التأمين التكافلي القائم، لا يتفق تماماً مع قيم الإسلام أو أحكام الشريعة الإسلامية، وإن اقترب منها؛ إذ أنه لم يتخلص من شبهات الغرر والميسر.

وانتهت الورقة إلى عرض تصورها الخاص للتأمين التكافلي، واقترحت صيغتين له: تقوم الأولى على المقايضة بينما تقوم الثانية على الوقف، ووضحت الورقة كيف تخلصت الصيغتان المقترحتان من شبهات الغرر والميسر، وكيف يمكننا من خلالهما الاقتراب أكثر من قيم الإسلام وأحكام الشريعة الإسلامية. كما قدمت الورقة مقارنة مستفيضة بين الأنواع الثلاثة من التأمين: التأمين التقليدي، والتأمين التكافلي القائم، والتأمين التكافلي البديل. وانتهت إلى أنه ينبغي إعادة النظر في مشروعات التأمين التكافلي القائم على ضوء الانتقادات التي وجهتها الورقة لتلك الصيغ، والعمل على الانتقال إلى الصيغ المقترحة في هذه الورقة أو استحداث صيغ أخرى تتخلص من عيوب الصيغ القائمة.

Takaful insurance: A new vision

Musa S. Elashkham
Faculty of Economic and Political Science
University of Tripoli

Abstract

The paper aims to examine the existing Takaful or cooperative insurance, to find out to what extent the existing Takaful insurance is considered Takaful, Islamic or in line with the values of Islam. For this reason, the paper presented the definition of conventional or commercial insurance and the extent of its legality from a Sharia point of view and agreed with those who argue that it does not meet Islamic values. Then it dealt with the existing Takaful insurance, then the paper concluded through the descriptive

approach that the existing Takaful insurance is not completely compatible with the values of Islam or the provisions of Islamic Sharia, even if it approaches them; As it did not get rid of the suspicions of gharar and gambling.

The paper ended up presenting its own forms of Takaful insurance and suggested two formulas for it: the first is based on barter, while the second is based on the endowment. The paper also provided an extensive comparison between the three types of insurance: conventional insurance, existing Takaful insurance, and alternative Takaful insurance. Finally, it concluded that the existing Takaful insurance forms should be reconsidered in the light of the criticisms made by the paper, and work to move to the proposed formulas in this paper or to develop other formulas that could avoid the defects of the existing Takaful insurance.

1. مقدمة

ينصرف التأمين لغة إلى طمأنينة النفس وزوال الخوف، والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر، والأمن نقيض الخوف، أمن فلانٌ يأمن أمْناً وأمَناً وأمَنةً فهو أمِن. والأمنة الأمن ومنه أمَنةً نعاساً. والمأمن موضع الأمن، والأمِن المستجير ليأمن على نفسه، والأمنة: نقيض الخيانة لأنه يؤمَن أذاه وقد أمِنه وأمَّنه وأتَّمنه. (التليسي، 2000). وينصرف التكافل إلى التضامن فالكفالة بمعنى الضمان. والكافل العائل والكافل والكفيل: الضامن، وكفل المال وبالمال: ضَمَّنَه، وكَفيلٌ وكَافِلٌ وضَمِين وضَامِن بمعنى واحد، وأما الكفيل فهو الذي كفل إنساناً يعوله وينفق عليه، والمكافل المعاقد المحالف (التليسي، 2000). وينصرف التأمين اصطلاحاً إلى إجراءات يتم بموجبها التعويض عن المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون وممتلكاتهم.

ويعرّف التأمين التقليدي على أنه:" عقد يلتزم المؤمِّن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمَّن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي أخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمَّن له إلى المؤمِّن" (السنهوري، 1964). ويعرف أيضاً على أنه " ضمان يقدمه مؤمِّن إلى مؤمَّن له بتعويضه عن ضرر متوقع مقابل اشتراك نقدي يدفع لمرة واحدة أو يدفع على نحو دوري". وتأسيساً على ذلك فإن أركان التأمين التقليدي تشتمل على: المؤمِّن: وهي الجهة التي تجمع موارد الصندوق المخصصة للتعويض عن الأخطار أو الأضرار التي تصيب المستهدفين بالتعويض وتتولى عمليات التعويض. المؤمَّن له: وهو المستهدف بعملية التأمين أو التعويض حين تعرضه للضرر والذي يلتزم بدفع أقساط التأمين. المستفيد: وهو المستفيد من التعويضات وهو في أغلب الحالات المؤمَّن له وقد يكون في بعض الحالات الناجمة عن مسئولية المؤمَّن له طرفاً ثالثاً. قسط التأمين: هو المبلغ الذي يدفعه المؤمَّن له للمؤمِّن مقابل التزام المؤمِّن بالتعويض عن الضرر

الي يلحق بالمؤمَّن له. مبلغ التأمين: هو المبلغ الذي يلتزم المؤمِّن بدفعه إلى المؤمَّن له أو إلى طرف ثالث عند وقوع الضرر.

ويرى جل الذين تعرّضوا للتأمين التقليدي من منظور إسلامي أن التأمين التقليدي تعوزه المشروعية، وهو ما تراه هذه الورقة؛ وذلك للأسباب التالية:

1. انتماؤه إلى عقود الغرر، إذ أنه يقوم على الغرر والجهالة ذلك أن المتعاقد في هذا النوع من التأمين لا يدري عند التعاقد ما الذي سيحصل عليه ولا حدود ما سيدفعه على وجه الدقة؟ وتنصرف عقود الغرر إلى بيع ما جهل مقداره وصفاته عند التعاقد، كأن يشتري المرء غلة مزرعة قبل أن يثمر شجرها، وهو يشبه القمار والمراهنة والميسر التي تعتمد على الصدفة والحظ، ويندرج ضمن الكسب دون جهد، بالإضافة إلى ما فيه من إضرار بأحد الطرفين المتعاقدين؛ حيث أورد مسلم حديثاً نسبه إلى أبي هريرة يقول فيه:" نهى رسول الله عن بيع الغرر" (النووي، 1994).

2. اشتماله على الربا؛ ذلك أن ما سيدفعه المؤمَن له نقداً قد يُرد عليه بأكثر مما دفعه عند حدوث الضرر. ولقد حرّم الإسلام الربا كما حرمته الشرائع السماوية السابقة، وذلك لكونه كسباً لا يقابله جهد، ولكونه بغياً من الدائن على المدين، قال تعالى:﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾(275/2).

3. اشتماله على الميسر؛ ذلك أن المؤمن له حين يدفع الأقساط لا يعلم على وجه الدقة ما إذا كان سيخرج غانماً أو غارماً؟ حيث وفقاً لعقد التأمين يحصل المؤمِن مبالغ نقدية من المؤمَنين، ثم حين يتعرض أحدهم إلى ضرر– لا يقع في نطاق مسئوليته – يقوم المؤمِّن بتعويضه عن الضرر. وينصرف الميسر اصطلاحاً إلى أن يتسابق اثنان أو أكثر فيخرج المتسابقون مبلغاً من المال فمن فاز منهم أخذ كل المبالغ التي دُفعت، أو يتقاسمها مع المؤسسة التي نظمت المسابقة وكلٌّ متسابق قد دخل متوقعاً فوزه وغلبته، فصار واحد منهم والمؤسسة غانمين وأصبح البقية غارمين خاسرين. وهو ما ينطبق على عقود التأمين التقليدية باختلاف يسير وهو أن الجائزة أو المكافأة في هذا النوع من التأمين تأخذ صيغة التعويض عن الضرر ويستفيد منها المتعرض للضرر؛ وحرم الإسلام الميسر لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (12/5).

4. اشتماله على أكل أموال الناس بالباطل؛ فالمؤمِّن يأخذ أقساط التأمين بغير مقابل من كل المؤمَّن لهم الذين لم يتعرضوا للضرر أو المخاطر، ودون ترجيع وبلا توقف. قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (188/2).

وهو ما دفع العديد من المهتمين والدارسين إلى التفكير الجدي في شكل جديد من أشكال التأمين أطلقوا عليه التأمين التعاوني تارة والتأمين التكافلي أخرى. ولم يقتصر الأمر على التفكير بل تجاوزه إلى الممارسة؛ وذلك بالشروع في صيغ التأمين التعاوني أو التكافلي، وإيجاد آلية جديدة تسمح بتكوين شركات تأمين تستند إلى قيم الإسلام، يكون التأمين التعاوني أو التكافلي محور عملها وأساس معاملاتها. وتعتمد هذه الورقة تسمية التأمين التكافلي عوضاً عن التعاوني وذلك لخصوصية التسمية وعدم استخدامها من قبل الاقتصاديين من غير ذوي التوجه الإسلامي.

ولقد كثر الاهتمام في العقود الأخيرة بالتأمين التعاوني أو التكافلي سواءً على صعيد التنظير أو على صعيد الممارسة؛ حيث ازدانت الدوريات العلمية والمجلات وحتى الصحف السيارة بالمقالات المتعلقة بالتأمين التكافلي، وانتشرت شركات التأمين التي تعلن في نشراتها وإعلاناتها التجارية أنها تعتمد سياسة التأمين التكافلي الإسلامية، لتستقطب الزبائن من ذوي التوجه الإسلامي. لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا: إلى أي مدى يُعد ما تعرضه هذه الإسهامات النظرية، أو ما تقدمه هذه الشركات العاملة في مجال التأمين فعلاً: هو تأمين تكافلي؟ أو بمعنى أدق تأميناً إسلامياً؟ أو حتى يتماشى مع قيم الإسلام وأحكام الشريعة الإسلامية؟

2. فرضية أو أطروحة البحث

ترى هذه الورقة بأن ما ينظّر له على أنه تأمين تكافلي أو تأمين إسلامي، وما يمارس أيضاً من قبل شركات التأمين التكافلي أو التأمين الإسلامي لا يتفق تماماً مع قيم الإسلام أو أحكام الشريعة وإن اقترب منها.

3. الدراسات السابقة

- **دراسة صوالحي وبوهدة (2013):** تناولت هذه الورقة الإشكالات المتعلقة بالتأمين التكافلي، فاستعرضت نماذج التكافل السائدة وحصرتها الورقة في نموذج الوكالة، ونموذج المضاربة، والنموذج المركب من الوكالة والمضاربة معاً ثم نموذج الوقف. واهتمت الورقة بدراسة الجهود العلمية الرامية إلى تطوير نموذج جديد للتكافل يتجاوز جوانب القصور في النماذج المعمول بها في شركات التكافل، يكون أكثر انضباطا بقواعد الشريعة وتحقيقاً لمقاصدها، وأكثر تلاؤما مع النظم التشريعية الخاصة بقطاع التأمين في البلدان التي فتحت أبوبها للتأمين التكافلي. كما عرضت الورقة أهم الإشكالات الشرعية التي أثيرت حول النماذج القائمة على أساس التبرع: (مثل طبيعة التبرع، ومآل الالتزام بالتبرع بين طرفي التأمين– المستأمن والصندوق– إلى عقد معاوضة، وشرعية تقاسم الفائض التأميني بين الشركة والمستأمنين، واعتبار الفائض التأميني ربحا في نموذج المضاربة، وملكية الصندوق والفائض التأميني، إلخ). ثم ركزت بصورة خاصة على مناقشة ما يتعلق

بالفائض التأميني من إشكالات، باعتباره أكثر الأمور إثارة للجدل في صناعة التأمين التكافلي، وتوصلت الورقة إلى أن النماذج المطبقة لم تقدم حلاً مناسباً. وانتهت الورقة إلى تبني نموذج الوديعة المقترح من قبل الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية بماليزيا (ISRA)، وهو النموذج الذي يحدد طبيعة العلاقة التعاقدية بين شركات التكافل، وشركات إعادة التكافل على أساس الوديعة المضمونة، حيث تكون شركة التكافل هي المودع وشركة إعادة التكافل هي الوديع. واعتبرت الورقة هذا النموذج أكثر تماسكا من الناحية الشرعية، وأكثر قدرة على تجاوز إشكالات النماذج القائمة

- **دراسة أبو غدة (2008):** استعرضت الورقة الأسس التي يقوم عليها التأمين التكافلي: وهي التبرع والوقف والمضاربة. وركزت على تناول النوعين الأول والثاني، وقدمت المسوغات الشرعية للنوعين كما ردت على الاعتراضات التي قدمت عليهما، مع التركيز على دحض الاعتراضات على التأمين القائم على الوقف. وانتهت الورقة إلى تسويغ الصيغتين.
- **دراسة الخليفي (2010):** حاولت الورقة تحديد الجوانب القانونية لنظام التأمين التكافلي، وتحديد الأسس الشرعية والمعايير الفنية التي تُبنى عليها صناعة التامين التكافلي، وتناولت الورقة أبرز المسائل المتعلقة بتقنيات عمل شركات التامين التكافلي.

- **دراسة خليل (2011):** تناولت الدراسة واقع وآفاق التامين التكافلي، بعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات العالم، وما نتج عنها من انهيارات لكبرى شركات العالم الواحدة تلو الأخرى، الأمر الذي عزز من فرص تبني مؤسسات مالية بديلة، تُحسس اللاعبين الرئيسيين في أسواق المال بالأمان، وتقيهم من أي أزمات غير متوقعة، ورأت الورقة بأن البديل الأخلاقي هو مؤسسات التمويل بالمشاركة في صيغتها الإسلامية، وفي مقدمة تلك المؤسسات مؤسسات التامين التكافلي. والتي انتشرت في العالم الإسلامي الذي يضم أكثر من مليار ونصف مسلم، وحاولت الورقة كشف واقع صناعة التأمين التكافلي، وإظهار نقاط القوة والقصور فيها، وذلك بغية تطوير نقاط القوة التي تتمتع بها هذه الصناعة، ومعالجة نقاط الضعف التي تشوبها. وتوصلت الورقة إلى جملة من النتائج نجملها في التالي: أن صناعة التأمين التكافلي لا تزال تواجه جملة من التحديات الإستراتيجية التي تهدد مستقبلها، ما لم يتم تطوير حلول شرعية وأدوات فنية من شأنها دعم هذه الصناعة، وتأمين مسيرتها الواعدة، وتحديد جوانب القصور فيها. وتوصي الورقة ببدل المزيد من

العمل الجاد لمعالجة ما يشوبها من قصور، وما يعتريها من خلل، وفي مقدمتها غياب التشريع "القانون" المنظم لهذه الصناعة، وغياب المعيار الشرعي الدقيق الخاص بتحديد الضوابط الشرعية لها. ناهيك عن ضعف التأهيل الشرعي للعاملين بها.

4. التأمين التكافلي القائم

اتفق الفقهاء ودارسو التأمين على عدم مشروعية التأمين التجاري أو التقليدي، واختلفوا حول طبيعة التأمين التكافلي، وفي تصنيف أو توصيف اقساطه. ويمكن تصنيف الآراء المتعلقة بذلك ضمن اتجاهين: الاتجاه الأول: اعتبر أصحاب هذ الاتجاه أقساط التأمين تبرعاً أو هبة. ومن ثم سوغ أصحاب هذا الاتجاه التأمين التعاوني أو التكافلي لاعتبارهم إياه مرتكزاً على التبرع أو الهبة وليس على المعاوضة؛ حيث رأوا بأن الهبة والتبرعات يغتفر فيها الغرر. (البلتاجي، 2008). غير أنه كيف يستقيم الجمع بين مفهومي التأمين والتبرع، إذ أن التأمين يقوم على الالتزام والإلزام وهو ما ينصرف إلى المعاوضة. بينما يقوم التبرع على مفهوم الإحسان دون انتظار أي مقابل من المستفيد من الإحسان (نور، 2012).

ويُعرّف أصحاب الاتجاه الأول التأمين التكافلي الإسلامي الذي يقوم على التبرع على أنه:" اتفاق جماعة من المشتركين متعاونين في درء تحمل الخسائر الناتجة من مخاطر معينة، وذلك في دعم بعضهم بعضًا؛ بدفع مبلغ من المال في صندوق مشترك باعتباره التزامًا بتبرع، وتستخدم حصيلة الصندوق لمساعدتهم – لكونهم أعضاء فيه –؛ ضد أنواع معينة من الخسائر أو الأضرار". (الكوردي، 2014). وعُرف أيضا التأمين التكافلي الإسلامي المستند إلى التبرع بأنه: "اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين، من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقاً للوائح والوثائق المعتمدة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2001).

واعتبر أصحاب الاتجاه الثاني أقساط التأمين على أنها على سبيل الوقف لا التبرع؛ ومن هناك فإنهم عرفوا التأمين التكافلي على أنه: "التزام صندوق وقفي بدفع تعويض للموقوف عليهم عند وقوع خطر معين أو عند بلوغهم سناً معينة، بناء على شرط الواقف". أو على أنه:" اتفاق اشخاص معرضين لأخطار متشابهة على تلافي الأضرار الناشئة عن تلك الأخطار من خلال وقف اشتراكاتهم أو التبرع بها في صندوق وقفي للتأمين، ويدخلون بذلك في جملة الموقوف عليهم، ويؤمن عليهم الصندوق بحسب ما يقتضيه شرط الواقف" (نور، 2012).

أولاً– التأمين التكافلي القائم على التبرع والهبة

يقوم التأمين على أساس التبرع على النحو التالي: يُنشأ صندوق للتأمين، ويتولى طالبو التأمين التبرع بأقساط التأمين لهذا الصندوق حسب اللوائح المنظمة لعمل الصندوق والتي يتم إعلانها من قبل الشركة، وبالتنسيق مع الجمعية العمومية للمشتركين. ويقوم الصندوق بدفع التعويضات إلى طالبي التأمين حسب الشروط الموضحة في تلك اللوائح. وتقوم الشركة بإنشاء حساب مستقل لأموال الصندوق وعوائده، ومصاريفه والتعويضات المدفوعة منه، وفوائضه إن وجدت. ويكون هذا الحساب منفصلا عن حساب الشركة فصلا تاماً. وتقوم الشركة باستثمار أموال الصندوق على أساس المضاربة الشرعية، تكون فيها الشركة مضاربة، ويكون الصندوق صاحب المال. وللشركة التي تدير أموال الصندوق بالتنسيق مع الجمعية العمومية للمشتركين الحق في توزيع الفائض التأميني، وهو الذي يتبقى بعد دفع التعويضات إلى طالبي التأمين حسب اللوائح المنظمة لذلك. كما يجوز لهما الاحتفاظ به في الصندوق لزيادة موارده وأصوله.

وقد أعتبر دارسو التأمين التكافلي استنادا إلى هذا النوع من التأمين بأن هناك التزامين من طرفين مرتبط كل منهما بالآخر، فصندوق التأمين يلتزم بتعويض طالبي التأمين المتضررين بشرط أن يلتزموا بالتبرع له، وبهذا تأخذ حكم الهبة بشرط العوض "هبة الثواب".

ولقد رأى بعض المهتمين بالتأمين التكافلي اختلاف عقود التأمين التكافلي القائمة على الهبة عن هبة الثواب؛ ذلك أنه في حالة هبة الثواب نحن أمام التزامين: التزام بالهبة والتزام بالثواب. بينما في التأمين التكافلي فثمة التزام بالتبرع أو الهبة، أما التزام الصندوق بالتعويض فقد يقع وقد لا يقع، ذلك أن وقوعه مرهون بوقوع الضرر. ويمكننا تحديد الفروق بين التأمين التكافلي والهبة للثواب (أبو غدة، 2004) في الآتي:

1- لا يشترط التأمين التكافلي التعويض عن القسط المدفوع، أما الهبة للثواب فإن التعويض عنها يقع قطعاً، عرفاً أو شرطاً.

2- قد يقع التعويض في التأمين التكافلي وقد لا يقع، أما في الهبة للثواب فالعوض فيها يقع بالضرورة.

3- لا يثبت في التأمين التكافلي العوض بمجرد أداء القسط، بل هو تعويض مشروط بحدوث الضرر المستوجب للتعويض. أما الهبة للثواب فيثبت فيها حق العوض للواهب بمجرد قبول الهبة.

4- لا تكافؤ في التأمين التكافلي بين القسط والتعويض. أما الهبة للثواب فهناك في الحد الأدنى تعادل في البدلين، وإن تعذر لسبب ما وجب سداد القيمة.

ويرى مؤيدو التأمين التكافلى المستند إلى التبرع أو الهبة أن هذا النوع من التأمين التكافلى يستند الى مبادئ التعاون المتبادل والتضامن الجماعي (أبو زيد، 2011) والمتمثلة في الآتي: الالتزام بدفع الأقساط على سبيل

التبرع أو الهبة؛ حيث يتبرع المشتركون إلى صندوق التأمين التكافلي بالأقساط لدفع التعويضات عن الضرر الذي قد يلحق بأحدهم أو بعضهم، ويلتزمون بتحمل ما قد يقع من عجز أو خسارة، والاستفادة الجماعية من العائدات إن حصلت. وتقوم الشركة التي تتولى التأمين التكافلي بإنشاء حسابين منفصلين: الأول خاص بالشركة "أصولها وخصومها"، والثاني خاص بالمشتركين أو حملة وثائق التأمين ما لهم وما عليهم. وتتولى الشركة أو إدارة مختصة بها بإدارة صندوق المشتركين بالتنسيق مع الجمعية العمومية للمشتركين مقابل أجر أو حصة من عائدات المضاربة. وتتعهد الشركة بعدم مخالفتها لإحكام الشريعة الإسلامية في كل أعمالها التأمينية والاستثمارية. ويجوز للشركة بالتنسيق مع الجمعية العمومية للمشتركين التصرف في الفائض التأميني بما يحقق مصلحة المشتركين: مثل تكوين الاحتياطيات، أو تخفيض الاشتراكات، أو التبرع للجهات الخيرية، أو توزيع جزء منه على المشتركين، على ألا تأخذ الشركة المديرة للصندوق شيئاً منه. وتصدر شركات التأمين وثائق تأمين تكافلية سواء في تأمينات الأشخاص أو تأمينات الممتلكات لتغطية الأخطار المختلفة التي قد يتعرض لها الأفراد في أشخاصهم أو ممتلكاتهم.

ثانياً- التأمين التكافلي القائم على الوقف

رأى بعض دارسي التأمين التكافلي أنه لا يتأتى الجمع بين مفهوم المعاوضة أو المقاصة في جبر الضرر والتبرع أو الهبة؛ حيث تقوم المعاوضة في عقود التأمين التقليدي أو التجاري على الالتزام والإلزام. بينما يقوم التبرع على الهبة والإحسان دون انتظار المقابل. ومن هناك رأوا أنه ينبغي أن يقوم التأمين التكافلي على أساس الوقف لا التبرع أو الهبة (نور، 2012) ويكون ذلك على النحو التالي: تنشئ شركة التأمين الإسلامي صندوقاً للوقف تكون أمواله وقفا على المتضررين من المشتركين في الصندوق، وفي الأوجه الخيرية. وتُفصل حسابات الصندوق عن حساب الشركة فصلاً تاماً، وتستحق لقاء هذه الخدمات مقابلاً. وتستثمر الشركة الأموال الموقوفة على الصندوق بالمضاربة، وتستخدم عائدات الصندوق لأغراض تعويض المتضررين. وللصندوق شخصية اعتبارية يتمكن بها من أن يتملك الأموال ويستثمرها ويملّكها حسب اللوائح المنظمة لذلك. ويشترك الراغبون في التأمين في عضوية الصندوق بالتبرع إليه وفقاً للوائح المنظمة لهذا النوع من التأمين. وتنص لائحة الصندوق على المبالغ التي يدفعها كل مشترك في كل نوع من أنواع التأمين، وشروط استحقاق المشتركين للتعويضات. وما يحصل عليه المشتركون من تعويضات عند وقوع الضرر، هو عطاء مستقل من صندوق الوقف من أجل التأمين، لدخولهم في جملة الموقوف عليهم حسب شروط الوقف، وليس عوضاً عما تبرعوا به. وللصندوق حق التصرف في الفائض التأميني؛ فيجوز له أن يبقيه كاحتياطي لتغطية أي عجز

محتمل مستقبلاً، كما يجوز له أن يوزعه كله أو جزءاً منه على المشتركين. وإذا صُفّي الصندوق فإن المبالغ المتبقية فيه بعد تسديد ما عليه من التزامات، تصرف وفقاً لمبادئ التصرف في أموال الوقف. وتقوم شركة التأمين التي تنشئ الوقف بإدارة الصندوق واستثمار أمواله؛ فتجمع بهذه الصفة الهبات أو الصدقات الموقوفة على الصندوق، وتقوم بدفع التعويضات، وتتصرف في الفائض وفقاً لشروط الوقف. وتقوم الشركة باستثمار أموال الصندوق، كوكيل للاستثمار فتستحق بذلك مقابلاً، أو تتولى إدارة أمواله كمضارب، فتستحق بذلك نصيباً من عائدات استثمار أموال الصندوق.

5. التأمين التكافلي البديل

لا نرى بأن التأمين التكافلي بصيغتيه سواءً المستندة إلى التبرع أو المستندة إلى الوقف قد حلتا الإشكالات المرتبطة بالتأمين التقليدي؛ حيث لا يستقيم انتظار العوض من مال أوقفه المرء على سبيل البر والإحسان، ثم إن هذا العوض يفوز به البعض دون غيرهم من هيئة المشتركين، بل وقد يذر عائدا على المانحين أو المتصدقين أو الواقفين لأموال صندوق التأمين؛ ومن هناك فالورقة تتفق مع الرأي القائل بأنه لا يتأتى الجمع بين مفهوم المعاوضة في جبر الضرر والتبرع أو الوقف؛ حيث تقوم المعاوضة في عقود التأمين التقليدي أو التجاري على الالتزام والإلزام. بينما يقوم كلاً من التبرع والوقف على الهبة والإحسان دون انتظار المقابل. ثم إن دافع الأقساط في الصيغتين تعوزه نية التخلي عن الأقساط دون انتظار العوض. ثم إن التأمين التكافلي القائم بصيغه المختلفة لم يتخلص من شبهات الغرر والميسر؛ ذلك أن الاستفادة من أموال الصندوق متباينة من مشترك إلى أخر، حيث يتلقى المتضرر تعويضاً لقاء دفعه أقساط بينما لا يتلقى الذي لم يقع عليه الضرر شيئاً. ومن هناك فلا نرى اختلافاً جوهرياً بين التأمين التكافلي القائم اليوم بشقيه المستند إلى التبرع أو الهبة والمستند إلى الوقف والتأمين التقليدي. وهو ما ذهب إليه د الزرقاء (1994) ونقله عنه نور إذ يقول: "إن الذين يقولون بتحريم التأمين التجاري يبنون حكمهم هذا كما تبين مما سبق على أن فيه المحاذير الشرعية التالية: أن فيه تحدياً لقدر الله في التأمين على الحياة في نظر البعض، وأن فيه رباً، وأن فيه قماراً. وهم في الوقت نفسه يعلنون إباحة التأمين التعاوني، وكذلك التأمين الإلزامي الذي تفرضه الدولة لمصلحة موظفيها وهكذا يقعون في التناقض والعاطفية حيث أن هذه المعاني التي يزعمونها في التجاري موجودة جميعها في التبادلي الذي يسمونه تعاونياً" (نور، 2012). لذلك ينبغي البحث عن صيغ جديدة للتأمين التكافلي لا تشوبها شائبة من غرر أو ربا أو ميسر أو أي صورة من صور أكل أموال الناس بالباطل. وهذه بعض أوجه التناقض بين عقود وحتى مفاهيم الهبة والصدقة والوقف والتأمين التكافلي بالصيغتين المذكورتين أعلاه:

التناقض بين الصيغة الأولى والهبة أو الصدقة

1. في الهبة أو الصدقة: الشخصية الاعتبارية للواهب أو المتصدق مفارقة للشخصية الاعتبارية للمتصدق أو الممنوح له. بينما تندمج الشخصيتان في التأمين المستند إلى التبرع والهبة.

2. لا يتمتع المانح أو المتصدق على سبيل الهبة أو الصدقة بأموال الصدقة أو الهبة. بينما يتحقق ذلك في التأمين المستند إلى التبرع والهبة.

3. تناقض مفهوم المعاوضة في جبر الضرر مع الصدقة أو الهبة؛ حيث تقوم المعاوضة في عقود التأمين على الالتزام والإلزام. بينما يقوم كلاً من التبرع والصدقة على الهبة والإحسان دون انتظار المقابل.

التناقض بين الصيغة الثانية والوقف

1. في الوقف الإسلامي الشخصية الاعتبارية للواقف مفارقة للشخصية الاعتبارية للموقوف له. بينما تندمج الشخصيتان في التأمين المستند إلى الوقف.

2. لا يتمتع الواقف أو المتصدق على سبيل الوقف بأموال الوقف. بينما يتحقق ذلك في التأمين المستند إلى الوقف.

3. في الوقف لا يتم إنفاق أصل المال، ويقتصر الموقوف له على الاستفادة من ريعه دون استهلاكه لرأس المال. بينما لا يتحقق ذلك في التأمين المستند إلى الوقف.

4. تناقض مفهوم المعاوضة في جبر الضرر مع الوقف؛ حيث تقوم المعاوضة في عقود التأمين على الالتزام والإلزام. بينما يقوم الوقف على التصدق والإحسان دون انتظار المقابل.

ولعلنا نجد في صيغ التأمين التكافلي المقترحة التالية ما نرجوه من الابتعاد عن الشبهات التي ذكرناها:

6. صيغ التأمين التكافلي المقترحة

سنفرق هنا بين نوعين من صيغ التأمين التكافلي التي تقترحها الورقة وجاء هذا التفريق نتيجة قول البعض بأنه لا يجوز الجمع بين السلف والاستثمار استناداً إلى نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع العينة الذي ينصرف في أحد أوجهه إلى البيع المشروط بالسلف أو العكس.

أولاً- تأمين يخلو من استثمار الأموال المخصصة للتأمين:

تندرج صيغ التأمين التكافلي المقترحة في هذه الدراسة في صيغتين: الأولى: صيغة المقايضة أو المقاصة والثانية صيغة الوقف. وتنصرف الأولى إلى اتفاق بين المتضامنين على أنشأ صندوق يجمع اشتراكات من المتضامنين في صورة أقساط شهرية أو سنوية، وتستخدم تلك الاشتراكات في التعويض عن الضرر الذي يلحق بالمشتركين، على أن يتم اعتبار قيمة التأمين قرضاً واجب السداد من قبل المستفيد منه فيقوم الصندوق

بحساب قيمة الأقساط التي دفعها المتعرض للمخاطر فإذا لم تغط قيمة التعويض كان عليه سداد الفرق على سبيل المقاصة. وجاء هذا الشرط للتخلص من مسألة تفاوت العائد الذي يتحصل عليه المشتركون حيث يتحصل المتعرض للمخاطر على تعويضات تفوق ما دفعه من أقساط بينما لا يحصل الذي لم يتعرض للمخاطر على ما يضاهي تلك التعويضات وهو يثير شبهات الغرر والربا والميسر. وعند وفاة المشترك يكون لورثته حق المطالبة بمساهمته في الصندوق، سواء باكتساب عضوية هيئة المشتركين، أو باسترداد ما ساهم به المتوفى من أموال. وتؤكل مسألة إدارة أموال الصندوق إلى المؤسسة الانتاجية أو الخدمية التي يعمل بها المشتركون، أو إلى هيئة أو شركة أخرى. وفي الحالتين تمنح التعويضات عن المخاطر من أموال الصندوق، وتقتصر التعويضات عن المخاطر على المشتركين دون غيرهم، إلاّ أن يكون هذا الغير طرفاً ثالثاً وقع عليه الضرر من أحد المشتركين في الصندوق. بينما تنصرف الثانية إلى الصيغة الوقفية: ووفقاً لها تجمع الصدقات التي قد يكون بعضها في صورة أقساط – يرمي مخرجوها لوقفها على جبر الضرر والمخاطر – في صندوق يسمى صندوق الوقف من أجل التأمين التكافلي، أو صندوق الوقف لجبر الضرر والمخاطر، أو صندوق الوقف لإعانات الغارمين؛ يُناط به منح الإعانات للغارمين أو للذين وقع عليهم الضرر على نحو عام. وهذه الصيغة تنقسم من حيث التأسيس والأشراف والمسئولية الإدارية إلى صيغتين: الأولى: تتولاها الدولة: فتكون إدارة أو صندوق ضمن مؤسسة الأوقاف الإسلامية، كما يمكن أن تؤسس لها مؤسسة على غرار الهلال الأحمر تسمى مؤسسة التأمين التكافلي، تجمع الصدقات الوقفية من أهل البر والإحسان سواءً في صورة أقساط أو في غيرها، كما يمكنها أن تتلقى دعماً حكومياً. وتمنح التعويضات عن المخاطر من أموال الصندوق. والثانية تتولاها المؤسسات الانتاجية والخدمية: إذ تؤسس كل منها صندوقاً يسمى صندوق الوقف من أجل التأمين التكافلي أو صندوق الوقف لجبر الضرر والمخاطر، أو صندوق الوقف لإعانات الغارمين، يجمع الصدقات الوقفية من أهل البر والإحسان سواءً في صورة أقساط أو في غيرها بالإضافة إلى المساهمة المالية من المؤسسة الانتاجية أو الخدمية. ويتولى الصندوق جبر الضرر الذي يلحق بأحد العاملين بالمؤسسة حتى دون اشتراط دفعه الاشتراكات للصندوق، أو تصدقه بصدقات وقفية للصندوق، ويمكن إعطاء الأولوية لدافعي الأقساط. وفي حالة شح موارد الصندوق يقوم المستفيد من التعويض بسداد قيمة التعويض بنفس طريقة سداد أقساط القرض الحسن، وذلك ليتمكن الصندوق من مواصلة دوره التأميني أو التعويضي.

ويمكننا تعريف التأمين التكافلي الذي يستند إلى المقايضة أو المقاصة على أنه:" أتفاق تأمين جماعي، يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ من المال إلى صندوق المشتركين، لتعويض الأضرار التي قد تصيب أحدهم عند تحقق الخطر المؤمَّن منه، على أن يتم إرجاع قيمة التعويض من قبل المستفيد المتمتع بعضوية هيئة المشتركين إلى صندوق المشتركين بنفس طريقة استرداد القرض الحسن".

فهو اشتراك مجموعة من الناس في إنشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم، ويأخذ كل منهم من هذا الصندوق نصيبا معيناً إذا أصابه حادث معين ففيه يتم تكافل أو تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون هيئة المشتركين، على تلافي آثار الأخطار التي قد يتعرض لها أحدهم، بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع هذه الأخطار، على أن يقوم المستفيد بالتعويض بسداد قيمة التعويض لاحقا على طريقة سداد القرض الحسن. ولورثته الحق في امتلاك مساهمته في الصندوق والتصرف بها. ويتم ذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التعويض عن الضرر بطريقة المقايضة أو المقاصة، يسمى القسط أو الاشتراك تحدده وثيقة التأمين أو عقد الاشتراك، وتتولي شركة التأمين إدارة عمليات صندوق التأمين، نيابة عن هيئة المشتركين، في مقابل مبلغاً معلوماً من المال باعتبارها وكيلاً.

كما يمكننا تعريف التأمين التكافلي الذي يستند إلى الوقف على شاكلتين: الأولى: " مؤسسة وقفية عامة تكرس مواردها المتأتية من الوقف لتعويض الذين يقع عليهم الضرر، ويجوز مطالبة المستفيد من التعويض بسداد قيمة التعويض عند الخشية من شح موارد المؤسسة". الثانية: صندوق تأميني خاص بقطاع أو مؤسسة تكرس مواردها المتأتية من الوقف لتعويض العاملين بها عند وقوع الضرر عليهم، ويجوز مطالبة المستفيد من التعويض بسداد قيمة التعويض في حالة شح موارد الصندوق على طريقة سداد القرض الحسن ". وتدار أموال الصندوق بصيغ عديدة منها أن يتولى إدارة صندوق الوقف من أجل التأمين هيئة الأوقاف، ومنها أن تنشأ هيئة وقفية مختصة بالتعويض عن الأضرار على شاكلة الهلال الأحمر، وقد تتولى إدارة الصندوق الشركة التي يعمل بها المستفيدون من التعويض وفي الحالة الأخيرة يقتصر الصندوق على تعويض العاملين بالشركة دون غيرهم، كما يجوز أن تتولى ذلك شركة مختصة بأعمال التأمين. ولذا فهو بالصيغة الأولى صندوق وقفي يمول من أهل البر والإحسان، ليقوم بتعويض كل من يتعرض إلى الضرر ويستحق التعويض. وبالصيغة الثانية صندوق وقفي يمول من أهل البر والإحسان، ليقوم بتعويض من يتعرض إلى الضرر ويستحق التعويض من دافعي الأقساط أو العاملين بالشركة أو المؤسسة التي تتولى إدارة أموال الصندوق لمصلحة العاملين. وتتولى هيئة الأوقاف، أو مؤسسة التأمين التكافلي أو شركة التأمين، أو المؤسسة التي يعمل بها المستفيدون من التأمين، إدارة عمليات التأمين في مقابل مبلغاً معلوماً باعتبارها وكيلاً.

ثانياً– تأمين يقوم على استثمار الأموال المخصصة للتأمين

لقد لجأنا لهذا التفريق بين التصنيفين كما أسلفنا للتحوط من إمكانية وجود محذور شرعي عند استثمار الأموال المخصصة للتعويض عن المخاطر، ومن ثم فالفارق الوحيد بين صيغ التأمين التكافلي المقترحة في هذا التصنيف والتصنيف السابق، يتمثل في إمكانية استثمار أموال المشتركين في الصيغتين: الصيغة الأولى: صيغة المقايضة أو المقاصة، والصيغة الثانية: صيغة الوقف. ويضاف إلى تعريف الصيغة الأولى إمكانية

الاستثمار لتكون:" اتفاق بين المتضامنين على إنشاء صندوق يجمع اشتراكات من المتضامنين في صورة أقساط شهرية أو سنوية، يتم استثمارها وتنميتها بطرق مشروعة كالمضاربة والمزارعة وما في حكمهما لتدر عائداً، ولتستخدم تلك العوائد بالإضافة إلى أصل المال في التعويض عن الضرر الذي يلحق بالمشتركين، على أن يتم اعتبار قيمة التأمين قرضاً واجب السداد من قبل المستفيد منه؛ فيقوم الصندوق بحساب قيمة الأقساط التي دفعها المتعرض للمخاطر، فإذا لم تغط قيمة التعويض كان عليه سداد الفرق على سبيل المقاصة، فيخصم الفرق من نصيبه من عائدات الصندوق أولاً؛ وذلك بإيقاف حصوله على العائدات حتى استرداد قيمة تلك التعويضات. وإذا كانت العائدات لا تغطي أقساط استرداد قيمة التعويض يقوم المستفيد من التأمين من أعضاء هيئة المشتركين بسداد قيمة التعويض على طريقة سداد أقساط القرض الحسن ثانياً. وتؤكل مسألة استثمار وإدارة أموال الصندوق إلى شركة من شركات القطاع العام، أو إلى شركة من شركات المضاربة، أو تتولى استثمار وإدارة أموال الصندوق المؤسسة الانتاجية أو الخدمية التي يعمل بها المشتركون. وفي الحالات الثلاثة تمنح التعويضات عن المخاطر من أموال الصندوق أو من عائداته بعد استثمارها بإحدى الصيغ الإسلامية كالمضاربة أو المزارعة، وتقتصر خدماتها على المشتركين دون غيرهم، إلاّ أن يكون هذا الغير طرفاً ثالثاً وقع عليه الضرر من أحد المشتركين في الصندوق. وكذلك يضاف للصيغة الثانية: الصيغة الوقفية إمكانية استثمار أموال الوقف المكرسة للتعويض عن المخاطر: حيث تجمع الصدقات التي قد يكون بعضها في صورة أقساط – يرمي مخرجوها لوقفها على جبر الضرر والمخاطر – في صندوق يسمى صندوق الوقف من أجل التأمين التكافلي؛ يُناط به منح الإعانات للغارمين أو للذين وقع عليهم الضرر على نحو عام. وهذه الصيغة تنقسم من حيث التأسيس والأشراف والمسئولية الإدارية إلى صيغتين: الأولى: تتولاها الدولة: فتكون إدارة أو صندوق ضمن مؤسسة الأوقاف الإسلامية، كما يمكن أن تؤسس لها مؤسسة على غرار الهلال الأحمر تسمى مؤسسة التأمين التكافلي، تجمع الصدقات الوقفية من أهل البر والإحسان سواءً في صورة أقساط أو في غيرها، كما يمكنها أن تتلقى دعماً حكومياً. وتمنح التعويضات عن المخاطر من عائدات الصندوق بعد استثمارها. والثانية تتولاها المؤسسات الانتاجية والخدمية: إذ تؤسس كل منها صندوقاً يسمى صندوق الوقف من أجل التأمين التكافلي وجبر الضرر والمخاطر، يجمع الصدقات الوقفية من أهل البر والإحسان سواءً في صورة أقساط أو في غيرها بالإضافة إلى المساهمة المالية من المؤسسة الانتاجية أو الخدمية، يتم استثمارها بإحدى الصيغ الإسلامية كالمضاربة أو المزارعة. ويتولى الصندوق جبر الضرر الذي يلحق بأحد العاملين بالمؤسسة حتى دون اشتراط دفعه لاشتراكات للصندوق، أو تصدقه بصدقات وقفية للصندوق، ويمكن إعطاء الأولوية لدافعي الأقساط. وفي حالة شح موارد الصندوق يقوم المستفيد من التعويض

بسداد قيمة التعويض بنفس طريقة سداد أقساط القرض الحسن، وذلك ليتمكن الصندوق من مواصلة دوره التأميني أو التعويضي.

وللرد على من يقول بعدم جواز الجمع بين السلف والاستثمار، نقول بأن الجمع الذي وقع عليه النهي ينصرف إلى اشتراط السلف لوقوع البيع أو العكس، وأن يكون التعامل مع طرف واحد في العقدين: عقد البيع، وعقد السلف. أما حين يبيع طرف لطرف ثاني، ثم يقترض من طرف ثالث؛ فذلك ما لا ينصرف إليه النهي في بيع العينة. وكذلك أخطأ من رأى بأن صيغة المقايضة تقوم على قاعدة سلف بسلف؛ فالصندوق له شخصيته الاعتبارية، وهو في صيغة المقايضة أي الصندوق يقوم مقام مصرف للإقراض الحسن، يقتصر على إقراض المتعرضين للضرر دون غيرهم. وكذلك أخطأ من قال بأن المال المجموع للسلف هو كالمال المجموع للتبرع، يقتضي اشتراط الحق في الفسخ أنى شاء المتبرع؛ حيث ثمة فارق بين الاثنين، فالعقد في الحالة الأولى يخلو من الإلزام والالتزام، بينما في الحالة الثانية يتضمن الإلزام والالتزام.

المقارنة بين التأمين التقليدي والتأمين القائم والتأمين البديل:

أولاً– مقارنة بين التأمين التقليدي والتأمين التكافلي المستند إلى التبرع (قوادري، 2012) والتأمين البديل المستند إلى المقايضة:

وجه المقارنة	التأمين التقليدي التجاري	التأمين التكافلي القائم والمستند إلى التبرع	التأمين التكافلي البديل والمستند إلى المقايضة
أطراف التأمين	يقوم التأمين في التأمين التقليدي بين طرفين أحدهما المؤمَّن له والثاني شركة التأمين بوصفها المؤمِّن، وتكون أقساط التأمين التي يلتزم بدفعها المؤمَّن له ملكا للشركة تتصرف بها كما تشاء وتستغلها لحسابها.	طرفا التأمين في التأمين التكافلي القائم هم المشتركون "المؤمَّن لهم"، فكل مشترك "مؤمَّن له" له صفتان في آن واحد أي صفة المؤمِّن لغيره والمؤمَّن له، ودور شركة التأمين فيه هو إدارة العمليات التأمينية وأموال التأمين على أساس الوكالة بأجر معلوم أو بالمضاربة.	طرفا التأمين في التأمين التكافلي البديل هم المشتركون "المؤمَّن لهم"، فكل مشترك "مؤمَّن له" له صفتان في آن واحد أي صفة المؤمِّن لغيره والمؤمَّن له، ودور شركة التأمين فيه هو إدارة العمليات التأمينية وأموال التأمين بأسلوب شرعي على أساس الوكالة بأجر معلوم أو بالمضاربة.
الملكية	ترجع ملكية الأموال المخصصة للتأمين إلى شركة التأمين أو المؤمِّن.	ترجع ملكية الأموال المخصصة للتأمين إلى المشتركين وهم المؤمِّن والمؤمَّن لهم.	ترجع ملكية الأموال المخصصة للتأمين إلى المشتركين وهم المؤمِّن والمؤمَّن لهم.

مصدر الأموال	الأقساط التي يدفعها المؤمَّن لهم.	الأقساط التي يدفعها المؤمَّن لهم.	الأقساط التي يدفعها المؤمَّن لهم.
الغاية من التأمين	الهدف الأساسي في التأمين التقليدي لشركة التأمين هو تحقيق أكبر قدر من الربح على حساب المؤمَّن لهم، وتحقيق الأمان إن كان مقصوداً فإنه يُقصد تبعاً واستثناءً.	الهدف الأساسي للتأمين التكافلي القائم هو تحقيق الأمان من خلال التعاون بين المشتركين "المؤمَّن لهم" على تقليل آثار المخاطر التي تصيب أحدهم على أساس التصدق أو الهبة. وإن تحقق ربحاً عند استثمار أموال الصندوق فإنه يقصد تبعاً واستثناءً.	الهدف الأساسي للتأمين التكافلي البديل هو تحقيق الأمان من خلال التعاون بين المشتركين "المؤمن لهم" على تقليل آثار المخاطر التي تصيب أحدهم على أساس المقايضة أو المقاصة. وإن تحقق ربحاً عند استثمار أموال الصندوق، إذا ما أجازت الهيئات الشرعية ذلك، فإنه يُقصد تبعاً واستثناءً.
قيمة الأقساط	تكون قيمة قسط التأمين في التأمين التقليدي مرتفعة نسبياً لتحقيق أكبر قدر من الربح، ذلك لأن فائض الأقساط التأمينية بعد دفع التعويضات للمتضررين يكون ربحاً للشركة.	تكون قيمة قسط التأمين في التأمين التكافلي القائم منخفضة نسبياً لإتاحة فرصة الاشتراك لأكبر عدد من المؤمَّن لهم، وحتى حين تكون مرتفعة فريعه للمشتركين "المؤمَّن لهم" حين يتم استثمار المبالغ المحصلة من هذه الأقساط على نحو يعود بالربح عليهم.	تكون قيمة قسط التأمين في التأمين التكافلي البديل منخفضة نسبياً لإتاحة فرصة الاشتراك لأكبر عدد من المؤمَّن لهم، وحتى حين تكون مرتفعة فريعه للمشتركين "المؤمَّن لهم" حين يتم استثمار المبالغ المحصلة من هذه الأقساط بأسلوب شرعي يعود بالربح عليهم. إذا ما أجازت الهيئات الشرعية ذلك.
المشروعية	التأمين التقليدي محرم بجميع أنواعه عند أكثر الباحثين. لما يتضمن من شبهات الربا والغرر والميسر.	ذهب أكثر الباحثين في التأمين إلى القول بجواز التأمين التكافلي القائم، حيث أفتى بجوازه العديد من المؤسسات الشرعية والمؤتمرات الفقهية * غير أنه في تقديرنا لم يتخلص من شبهات الغرر والميسر، وأكل أموال الناس بالباطل.	لا شك في مشروعيته وفقاً للكتاب والسنة؛ ذلك أنه تخلص من شبهات الغرر والميسر، وأكل أموال الناس بالباطل. والدفع بعدم مشروعية الجمع بين السلف والاستثمار لا يستقيم لاختلاف الطرفين المستلف من الصندوق والمستثمر معه

طبيعة العقد	يُعد التأمين التقليدي من عقود المعاوضات.	عقد التأمين التكافلي القائم يدخل في مسمى عقود التبرعات ويقوم على أساس التعاون والتبرع أو الهبة.	عقد التأمين في التأمين التكافلي البديل يدخل في مسمى عقود المقايضة أو المقاصة وتقوم على أساس المقايضة أو المقاصة.
استثمار الأموال	تستثمر الأموال في التأمين التقليدي على أساس الربا أو الغرر أو الميسر المخالف للشرع.	إذا ما تم استثمار أموال الصندوق بالصيغ الإسلامية كالمضاربة أو المزارعة كان الاستثمار مشروعاً.	إذا ما تم استثمار أموال الصندوق بالصيغ الإسلامية كالمضاربة أو المزارعة كان الاستثمار مشروعاً.
عائدات الاستثمار	تعود على شركة التأمين.	تعود على المشتركين.	تعود على المشتركين.
سداد قيمة التعويض	قيمة التعويض لا تسدد.	قيمة التعويض لا تسدد.	قيمة التعويض تسدد على شاكلة سداد قيمة القرض الحسن.

ثانياً– مقارنة بين التأمين التقليدي والتأمين التكافلي القائم والتأمين البديل المستند إلى الوقف:

وجه المقارنة	التأمين التقليدي التجاري	التأمين التكافلي القائم والمستند إلى الوقف	التأمين التكافلي البديل والمستند إلى الوقف
أطراف التأمين	يقوم التأمين في التأمين التقليدي بين طرفين أحدهما المؤمَّن له والثاني شركة التأمين بوصفها المؤمِّن، وتكون أقساط التأمين التي يلتزم بدفعها المؤمن له ملكا للشركة تتصرف بها كما تشاء وتستغلها لحسابها.	يقوم التأمين في التأمين التكافلي القائم والمستند إلى الوقف على طرف واحد هو المشتركين يمثل "المؤمَّن لهم"، والـ "مؤمَّن له" في آن واحد أي صفة المؤمِّن لغيره والمؤمَّن له، ودور شركة التأمين فيه هو إدارة العمليات التأمينية وأموال التأمين على أساس الوكالة بأجر أو بالمضاربة.	يقوم التأمين في التأمين التكافلي البديل والقائم على الوقف بين طرفين الأول صندوق الوقف من أجل التأمين والثاني المستفيدون من التعويض أي "المؤمَّن لهم"، ودور مؤسسة التأمين فيه هو إدارة العمليات التأمينية وأموال التأمين بأسلوب شرعي على أساس الوكالة بأجر أو بالمضاربة.
الملكية	ترجع ملكية الأموال المخصصة للتأمين إلى شركة التأمين أو المؤمِّن.	ترجع ملكية الأموال المخصصة للتأمين إلى المشتركين وهم المؤمِّن والمؤمَّن لهم.	ترجع ملكية الأموال المخصصة للتأمين إلى صندوق الوقف من أجل التأمين ولا تملكه شركة التأمين أو المؤمِّن. كما لا يملكه المؤمَّن لهم.

مصدر الأموال	الأقساط التي يدفعها المؤمَن لهم.	الأقساط التي يدفعها المؤمَن لهم.	الواقفون أموالهم لصندوق الوقف من أجل التأمين.
الغاية من التأمين	الهدف الأساسي في التأمين التقليدي لشركة التأمين هو تحقيق أكبر قدر من الربح على حساب المؤمَّن لهم، وتحقيق الأمان إن كان مقصوداً فإنه يقصد تبعاً واستثناء.	الهدف الأساسي للتأمين التكافلي هو تحقيق الأمان من خلال التعاون بين المشتركين "المؤمن لهم" على تقليل آثار المخاطر التي تصيب أحدهم على أساس الوقف. فما يدفعه كل مشترك "مؤمَّن له" من أقساط هو بقصد التصدق باشتراط العوض أو الثواب على من أصابه ضرر من إخوانه المشتركين "المؤمَّن لهم" للمساهمة في تخفيف الضرر الذي أصابه أو رفعه عنه، وكل ما يأخذه أحد المشتركين "المؤمَّن لهم" إنما هو مما خصصه المشتركون لذلك تصدقاً أو وقفاً منهم له للتعويض عما لحقه من ضرر.	الهدف الأساسي للتأمين التكافلي البديل هو تحقيق الأمان من خلال مساهمة صندوق الوقف من أجل التأمين على تقليل آثار المخاطر التي تصيب المتضرر على أساس التصدق أو الوقف. فما يدفعه كل واقف من صدقة أو أقساط هو بقصد التصدق أو الوقف على من أصابه ضرر للمساهمة في تخفيف الضرر الذي أصاب المتضرر أو رفعه عنه، وكل ما يأخذه أحد المتضررين "المؤمَّن لهم" إنما هو مما خصصه الصندوق له تصدقا أو وقفاً منهم له للتعويض عما لحقه من ضرر.
قيمة الأقساط	تكون قيمة قسط التأمين في التأمين التقليدي مرتفعة دائما لتحقيق أكبر قدر من الربح، ذلك لأن فائض الأقساط التأمينية بعد دفع التعويضات للمتضررين يكون ربحاً للشركة.	تكون قيمة قسط التأمين في التأمين التكافلي منخفضة نسبياً لإتاحة فرصة الاشتراك فيه لأكبر عدد من المؤمَن لهم، وحتى حين يكون مرتفعاً فريعه للمشتركين "المؤمَّن لهم" حين يتم استثمار المبالغ المحصلة من هذه الأقساط على نحو يعود بالربح عليهم.	قد لا يكون هناك أقساط في حالة التأمين البديل المستند إلى الوقف وإن وجدت فهي منخفضة نسبياً لإتاحة الفرصة للتصدق أو الوقف لأكبر عدد من أهل البر والإحسان أو من طالبي التأمين.

المشروعية	التأمين التقليدي محرم بجميع أنواعه عند أكثر الباحثين. لما يتضمن من شبهات الغرر والميسر.	ذهب أكثر الباحثين في التأمين إلى القول بجواز التأمين التكافلي القائم والمستند إلى الوقف، حيث أفتى بجوازه العديد من المؤسسات الشرعية والمؤتمرات الفقهية * غير أنه لا يخلو من شبهات الغرر والميسر وأكل أموال الناس بالباطل.	التأمين التكافلي البديل والقائم على الوقف مشروع حيث يخلو من شبهات الغرر والميسر وأكل أموال الناس بالباطل.
طبيعة العقد	يُعد التأمين التقليدي من عقود المعاوضة.	يدخل عقد التأمين التكافلي المستند إلى الوقف في مسمى عقود المعاوضة وليس الوقف ذلك أنه قائم على الإلزام والالتزام، ثم إنه لا يخلو من شبهات الغرر والميسر وأكل أموال الناس بالباطل.	يدخل التأمين التكافلي البديل والمستند إلى الوقف في مسمى عقود الوقف ويقوم على أساس وقف الأموال من أجل التعويض عن الضرر، ويخلو من شبهات الغرر والميسر وأكل أموال الناس بالباطل.
استثمار الأموال	تستثمر الأموال في التأمين التقليدي على أساس الربا المحرم.	يكون استثمار الأموال في التأمين التكافلي القائم على الوقف بالطرق المشروعة وليس فيه شيء من الربا. وإن لم تتخلص صيغة التأمين المستند إلى الوقف من الغرر والميسر وأكل أموال الناس بالباطل.	أما في التأمين التكافلي البديل والمستند إلى الوقف فإن استثمار أموال صندوق الوقف من أجل التأمين، حين لا يكون ثمة محذور من استثمارها، يكون بالطرق المشروعة وليس فيه شيء من الربا، أو من الغرر والميسر ولا أكل أموال الناس بالباطل.
عائدات الاستثمار	تعود على شركة التأمين	تعود على المشتركين	تعود على صندوق الوقف من أجل التأمين.
سداد التعويض	قيمة التعويض لا تسدد	قيمة التعويض لا تسدد.	قيمة التعويض تسدد على شاكلة سداد قيمة القرض الحسن عند شح الموارد.

7. النتائج والتوصيات

توصلت الورقة من خلال المنهج الوصفي التحليلي، إلى أن التأمين التكافلي القائم، لا يتفق تماماً مع قيم الإسلام أو أحكام الشريعة الإسلامية، وإن اقترب منها؛ إذ أنه لم يتخلص من شبهات الغرر والميسر. وهو ما لم تتوصل إليه أي من الدراسات السابقة، التي اقتصر بعضها على إظهار أفضلية المؤسسات المالية الإسلامية، وفي مقدمتها مؤسسات التأمين التكافلي. وهو ما كشفته لنا هشاشة تلك المؤسسات المالية التقليدية أمام الأزمات المالية العالمية، التي ضربت القطاعات المالية في البلدان الرأسمالية، وانتقلت منها إلى مختلف بلدان العالم، وهو ما عبرت عنه دراسة مولاي خليل. واستعرضت دراسات أخرى الأسس التي يقوم عليها التأمين التكافلي، وقدمت المسوغات الشرعية لتلك الأسس، كما ردت على الاعتراضات التي قُدمت عليه، دون أن تسعى لتقديم صيغ بديلة، وتعبر عن هذا النوع من الدراسات دراسة د. عبد الستار أبو غدة، وكذلك دراسة رياض منصور الخليفي، ومن ثم فهذا النوع من الدراسات لا يغلب عليها الطابع النقدي، بل يغلب عليها طابع التسويغ وإضفاء المشروعية على الصيغ القائمة، ومن ثم فلا تقاطع بينها وبين هذه الورقة. بينما تعرض بعضها لأوجه القصور في نماذج التأمين التكافلي، غير أنها ركنت للصيغ القائمة، باستثناء ما يتعلق بالفائض التأميني من إشكالات، حيث تبنت دراسة يونس صوالحي وغالية بوهدة نموذج الوديعة، المقترح من قبل الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية بماليزيا (ISRA)، فيما يتعلق بمعالجة الفائض التأميني، غير أن ذلك لم يكن محور اهتمام هذه الورقة. ومن ثم توصي الورقة بنبذ صيغ التأمين التكافلي القائم وتبني الصيغ البديلة التي عرضتها هنا.

8. الخاتمة

اختبرت الورقة التأمين التكافلي أو التعاوني القائم، وذلك لمعرفة إلى أي مدى يعتبر التأمين التكافلي القائم تأميناً تكافلياً أو إسلامياً أو متفقاً مع قيم الإسلام؟ ومن أجل ذلك تعرضت الورقة لتعريف التأمين التقليدي أو التجاري ومدى مشروعيته، واتفقت مع القائلين بعدم مشروعيته، ثم تناولت التأمين التكافلي القائم، وتوصلت الورقة من خلال المنهج الوصفي التحليلي إلى أن التأمين التكافلي القائم، لا يتفق تماماً مع قيم الإسلام أو أحكام الشريعة الإسلامية، وإن اقترب منها؛ إذ أنه لم يتخلص من شبهات الغرر والميسر.

وانتهت الورقة إلى عرض تصورها الخاص للتأمين التكافلي، واقترحت صيغتين له: تقوم الأولى على المقايضة بينما تقوم الثانية على الوقف، ووضحت الورقة كيف تخلصت الصيغتان المقترحتان من شبهات الغرر والميسر، وكيف يمكننا من خلالهما الاقتراب أكثر من قيم الإسلام وأحكام الشريعة الإسلامية. كما قدمت الورقة مقارنة مستفيضة بين الأنواع الثلاثة من التأمين: التأمين التقليدي، والتأمين التكافلي القائم،

والتأمين التكافلي البديل. وانتهت إلى أنه ينبغي إعادة النظر في مشروعات التأمين التكافلي القائم على ضوء الانتقادات التي وجهتها الورقة لتلك الصيغ، والعمل على الانتقال إلى الصيغ المقترحة في هذه الورقة أو استحداث صيغ أخرى تتخلص من عيوب الصيغ القائمة.

المراجع

أبو زيد، عبد العظيم (2011). البناء الشرعي الأسلم للتأمين الإسلامي (تكافل)، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المجلد 19، العدد 1 (30 يونيو/حزيران 2013)، ص 47-1.

الأشخم، موسى، مدخل إلى الاقتصاد التكافلي، دراسة غير منشورة.

البلتاجي، محمد (2008). عقود التأمين في الفقه الإسلامي، دار السلام، ص43-45.

التليسي، خليفة (2000). النفيس من كنوز القواميس، الدار العربية للكتاب، ص99-101.

الزرقاء، مصطفى (1994). نظام التأمين: حقيقته والرأي الشرعي فيه، مؤسسة الرسالة، ص400-402.

السنهوري، عبد الرزاق (1964). الوسيط في شرح القانون المدني، دار أحياء التراث العربي، (ج7، ص 1084).

صوالحي، يونس وبوهدة، غالية (2013)، مجلة تجديد، العدد السابع عشر، العدد الرابع والثلاثون، 1-12-2013م. ص98-125.

قوادري، فضيلة معمر، والنعاس، خديجة (2012). التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي، الملتقي الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول" – جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير. 03-04 ديسمبر 2012. ص5-7.

الكوردي، أمين حجي محمد. (2014)، التأمين التكافلي في ضوء مقاصد الشريعة. في: المؤتمر الدولي العلمي الثاني والعشرون: الجوانب القانونية للتأمين واتجاهاته المعاصرة، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، متاح على: https://tinyurl.com/mpn76pd8

نور، علي بن محمد (2012). التأمين التكافلي من خلال الوقف: دراسة فقهية تطبيقية معاصرة، دار التدمرية، ص 127-128.

النووي، يحي بن شرف (1994). صحيح مسلم بشرح النووي، مؤسسة قرطبة.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2001). معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.

المعلومات البيوغرافية للباحث:
الاسم: موسى سالم سعيد الأشخم
الدرجة العلمية: محاضر
التخصص: اقتصاد
الاهتمامات: الاقتصاد الإسلامي
البريد الإلكتروني: elashkham2017@gmail.com

مجلـة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 1 يونيو 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

The Proposed Framework to Accounting Disclosure for Environmental Information in Libya: A Case Study in Alhlia Cement Company

Ezaddin Abdualadim Bakir
Elmergib University
ezaddin-bakir@live.com

Abulgasem M. Abusatala
Elmergib University
amabusatala@elmergib.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2022.01.07 تاريخ القبول: 2022.06.22 تاريخ النشر: 2022.06.30

Abstract

This paper aims to incorporate the economic and environmental dimensions to set an exhaustive framework for the disclosure of environmental information to address the deficiencies in the outputs of the accounting system represented in the financial statements by including these lists' information on ecological responsibilities and economic units. The environmental dimension is considered, especially with natural recourses and pollution activities. The population of this study includes the national industrial companies operating in Libya, while the Al-Ahlia Cement Company represented the sample. The analytical method used throughout the study stages to deepen the understanding and clarify the components of the subject in an explanation of the methods used in the disclosure of environmental information in financial reports to Build a financial reporting model, which includes accounting and environmental data, and applying it to the company under study. Based on the ecological disclosure models presented and the previous study, the hypothesis is accepted: There is a possibility to build a proposed model to disclose the environmental activities of Al-Ahlia Cement Company. This framework will fill that gap if the company considers it.

Keywords: ***Environmental Disclosure, Environmental Accounting, Alhlia Cement Company, Libya.***

الإطار المقترح للإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية في ليبيا
دراسة حالة الشركة الأهلية للإسمنت

عزالدين عبد العظيم باكير
جامعة المرقب

أبوالقاسم محمد أبوستالة
جامعة المرقب

الملخص

يهدف البحث إلى دمج البعد الاقتصادي والبيئي في إطار مقترح للإفصاح عن الأنشطة البيئية لمعالجة أوجه القصور في مخرجات النظام المحاسبي المعتمد على الجوانب الاقتصادية من حياة الشركة، وذلك بتضمين معلومات حول الأنشطة البيئية لقوائم الشركة محل الدراسة، إضافة إلى التعريف بمفاهيم وأهمية المحاسبة البيئية والإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية في القوائم المالية مع استعراض لبعض الأنموذجات المعتمدة في الإفصاح البيئي، يشمل مجتمع الدراسة الشركات الصناعية الوطنية العاملة في ليبيا، في حين كانت الشركة الأهلية للإسمنت تمثل عينة الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المتبع طوال مراحل الدراسة لتعميق الفهم وتوضيح الأساليب المستخدمة في الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية لبناء أنموذج تقرير مالي يتضمن بيانات مالية وبيئية وتطبيقية على

الشركة محل الدراسة. بناءً على أنموذجات الإفصاح البيئي والدراسات السابقة، توصلت الدراسة إلى أن هناك إمكانية تطبيق النموذج المقترح للإفصاح عن الأنشطة البيئية للشركة الأهلية للأسمنت. واعتمادا على نتائج، أوصت الدراسة بضرورة تضمين هذا الإطار الذي سوف يملأ هذه الفجوة وتطبيقه خدمة للمصلحة العامة.

الكلمات الدالة: الإفصاح البيئ، المحاسبة البيئية، شركة الأسمنت الأهلية، ليبيا.

1. Introduction

Recently, there has been a vast increase of interest in the issues of preserving and protecting the environment from different types of pollutants that could lead to severe damage, especially with the emergence and exacerbation of environmental problems in industrial and developing countries (Abdul Samad & Makri, 2016). Notably, there has been an increased interest in accounting for the environmental activities and the impacts of institutions consistent with the preservation and environmental development (Ekundayo & Josiah, 2020). Several demanding claims insist that much emphasis is on the importance of understanding and acknowledging the part of these institutions towards their environmental responsibility (Iwata, 2014).

These pressures have led accounting as a science and profession to challenge accommodating the company's environmental variables in establishing foundations that should meet the requirements of the parties surrounding it. It includes data and information that disclose the nature of environmental performance and work on the design of accounting systems for environmental responsibility (Nor, 2015), the resulted in the emergence of environmental accounting in accounting thought and practical application as a tool for accounting measurement and disclosure of the environmental performance of institutions (Sedky, 2019). While Environmental accounting adds a contributing and revolutionary value such as the innovation in the activities related to the environment, for instance, recycling resources and then using them in other activities, can lead to reduced environmental costs. Further, this may also lead to an increase in the profitability of the economic entity. However, this may also improve the quality of internal/external environmental reporting through environmental costs based on data on the ecological impacts of each productive activity that defers from the economic entity (Gilbert, 2018).

Therefore, researchers in this field are prompted to focus their investigation on disclosing financial information accompanied by information related to environmental activities in order to protect the environment from pollutants resulting from industrial and manufacturing activities as a result of the complete absence of environmental disclosure in the financial reports of the Al-Ahlia Cement Joint Stock Company (Abusatal et al., 2019).

2. Research Problem

The traditional accounting systems cannot reflect the company's effort to protect the environment from pollution. Similarly, it cannot impose colligative and strict rules on the violating companies due to their harmful effects on the environment. Hence, the current financial statements in disclosing Accounting information related to environmental activities to the disclosure of such data in the financial statements will help show the number of challenging environmental efforts made by the company. These challenges raise a serious question that must be answered.

To what extent is it possible to propose a building model for disclosure of the environmental activities of the Alhlia Cement Company

3. Research Important

The importance of the research does exist in achieving the following objectives:

- To provide the required assistance for Libyan industrial companies to disclose their environmental performance as part of their commitments toward the environment, whether compulsory or voluntary.
- To assert the importance of evaluating and emerging the company's activities in environmental protection by governmental and non-governmental organisations.
- There is an urgent need for the results and recommendations of research and field studies that enrich research efforts about disclosing environmental information in financial statements.

4. Research Goals

This research paper aims to integrate the economic and environmental dimensions to set a comprehensive framework for disclosing financial and environmental activities. It also goals to highlight the concept, objectives, and importance of the ecological responsibility accounting and accounting disclosure of environmental information, as well as address the shortcomings in the outputs of the accounting system represented in the financial statements by including these lists of information on environmental responsibilities of the economic units. Furthermore, this research aims to achieve the following objectives:

- The current research results will help raise the importance of environmental disclosure in industrial companies.

- It will contribute to establishing a comprehensive model for accounting disclosure under the traditional accounting system adopted in the study sample company.

5. Research Hypothesis

Based on the statement of problem and objectives under the current study, the following hypothesis has been formulated:

There is a possibility to build a proposed model to disclose the environmental activities of Al-Ahlia Cement Company.

6. Literature Review

Recently, many studies have been conducted to investigate the effects of environmental disclosure and the framework for environmental reports on the targeted companies that issue these reports and their surrounding society.

In his study, Labedi (2015) found that independent measurement of environmental costs was essential for making economic decisions. Lieva et al. (2014) believe that engaging in social initiatives would help establish a positive contribution to society. While Abdulaziz (2016) pointed out that industrial companies in the state of Khartoum in all its sectors were aware of the concept of social responsibility in its broad sense and were committed to applying and disclosing it in the field of environmental preservation and commitment to laws, instructions, legislation and regulations were related to environmental freedom. Moreover, Wong et al. (2018) argue that companies responsible for the environment disclose environmental information, accept stakeholder oversight, and that air quality influences the behaviour of corporate decision-makers and stakeholders. Onyali et al. (2014) strongly support these claims; their study confirms that environmental disclosure policies have become a significant component of environmental policy worldwide.

On the other hand, Saeedi (2014) examined the accounting scale for environmental impacts and their disclosure. He concluded that adapting the traditional accounting system was the best and followed its impact to determine costs while determining benefits (revenues). This generates environmental revenues through the environmental information of the unit in addition to its performance. Furthermore, accountants' qualifications were found to affect the understanding of environmental accounting directly. In this respect, in his study, Saleh (2015) found that accountants do not have the appropriate qualification to apply environmental accounting disclosure with the existence of environmental legislation. Saleh (2015) strongly believes that such inappropriateness is a shortcoming in activating such legislation.

Kahit (2014) also indicated an evident inactivation of environmental accounting, despite the negative reality of applying environmental accounting in industrial units. Kahit (2014) stated that this led many companies to face many hindering obstacles when applying environmental accounting due to a lack of management knowledge of environmental accounting methods, legislation and laws that obligate units to carry out environmental accounting procedures and methods, and lack of detailed information. In addition, a study by (Jaryah, 2015) indicated that about 62% of the companies listed on the Kuala Lumpur Stock Exchange lack environmental information in their annual reports. Studying the case of the National Cement Company found a complete absence of environmental disclosure for this company through its financial reports, in addition to the absence of the role of environmental organisations in controlling industrial companies (Abustala et al., 2019).

Similarly, a study by (Abuostala, 2022) showed a positive and statistically significant relationship between environmental legislation and environmental disclosure on improving the quality of financial statements in Libyan cement companies was absent. The findings of other studies also support this. For instance, Al-Jazawi & Al-Barasi, (2018) concluded that the absence of the application of environmental accounting and environmental disclosure in the Libyan industrial companies impacted the lack of access to the desired environmental performance in the Libyan environment. Based on the results published (kribat, 2022), he recommended the necessity of establishing strict, standard laws and providing environmental auditing requirements to apply environmental auditing in corporations.

In summary, reviewing previous studies clarifies that the National Company for Cement in Libya does not have an environmental disclosure. Accordingly, this study comes to be an extension of previous research in environmental information disclosure. However, it differed from previous research in setting a framework or proposal for industrial companies that do not disclose environmental information and the applying environment in Libya, the National Company for Cement. This study also relied on some accounting disclosure models for environmental information.

7. Research Methods

To achieve the objectives of this study, the researchers relied on the analytical method used throughout the study stages to provide a deep understanding and clarify the components of the subject in an explanation of the methods used in the disclosure of environmental

information in financial reports. Building a financial reporting model, which includes accounting and environmental data, and applying it to the company under study.

The study community includes the national industrial companies operating in Libya, and the study sample was selected, represented in the Al-Ahlia Cement Joint Stock Company. The company's selection came due to the absence of environmental disclosure in its lists and its strong association with sustainable development issues regarding its dependence on local raw materials and employing many workers. The selected company is one of the largest and most influential national companies in the cement industry sector. Also, it was selected as a sample because it leads the highest cement production ability among other companies in the same sector, with an estimated 51% of the cement produced in the country. Although cement is one of the main fundamental components in economic recovery, its production pollutes the environment, especially air and land, whether inside the work environment or surrounding cement factories.

7.1 Environmental Accounting

Environmental accounting under IFAC is "the management of environmental and economic performance through the creation and development of appropriate accounting systems related to the environment and its applications." It usually includes the reporting and auditing process and contains the functions of life cycle costing, full cost accounting, benefit assessment, and strategic planning for environmental management" (Mellah & Bloutar, 2017).

Labadie (2015) & Islam (2018) defined it as the development of information and reporting of the financial statements that the institution provides to interested external parties. It refers to the potential costs that include the costs of treatment or compensation for potential environmental pollution. It focuses on the costs of other critical environmental obligations. It reports the traditional costs of an institution and its hidden costs resulting from the required activities to comply with environmental legislation and laws. Therefore, environmental accounting consists of the following types of accounting. They are:

- *Environmental Financial Accounting EFA***:** This aims to disclose the environmental dimension in the financial statements published at the end of the period (Senol & Ozcelik, 2012).
- *Environmental Management Accounting EMA:* means managing economic and environmental performance by developing and implementing accounting systems and applications related to the environment, including life cycle costs (Islam, 2018).

- *Environmental National Accounting ENA* focuses on natural assets, intending to obtain modified economic indicators like the environmental total national income index.
- *Environmental Cost Accounting E*CA**:** They are the costs that are directly affected. Ecological cost accounting places a direct cost on each environmental aspect and determines the price of all kinds of environmental measures from pollution prevention, ecological design, and environmental management (Sanzhar & Alinur, 2019).

7.2 Environmental Disclosure

Environmental disclosure is a set of data items associated with the performance and activities of the company's environmental management and its financial implications in the past, present, and future" (Abusatal et al., 2019). Sief (2014) defines environmental disclosure as institutions that can inform the community about various activities with ecological content. Environmental disclosure through the above is a presentation of information related to environmental activities in periodic reports and financial statements, facilitating ecological performance assessment and rationalising decisions.

Scholars (Abdul Samad & Makri, 2016) indicated that the organisation that wants to adopt and localise the environmental accounting system must begin with obtaining approval and support from senior management. The group must include representatives from all concerned departments, mainly financial and accounting, ecological, and risk management. In addition, a team of experienced analysts suggests modifying the accounting system (Nguyen, 2020). Besides, (Abdul Samad & Makri, 2016) indicate choosing the proposed environmental accounting approach and integrating it into daily activities.

7.3 Environmental information to be disclosed

According to Al-hameri (2017), the Environmental Protection Agency "EPA" and the Financial Accounting Standards Board "FASB" describe the type and nature of the disclosed information. It asserts that the disclosures should include the following three main themes:

- Disclosure of environmental procedures and activities.
- Disclosure of environmental accounting procedures.
- Disclosure of environmental assets, liabilities, and costs

7.4 Environmental Disclosure Mechanisms

Environmental information can be transmitted to the community and its stakeholders through a set of mechanisms by Optional and Compulsory Disclosure (Saidi, 2014). Furthermore, disclosing costs and environmental obligations is vital to clarify the financial

position and income statement items or increase their clarifications by integrating financial information and environmental activities in one report or separating between environmental and financial information disclosure. Each of them achieves different objectives. (Barbari & Mozarin, 2017).

7.5 Accounting Disclosure Forms

i. SMFC Model (Scovill Manufacturing Company)

As it was prescribed in the report used by Scovil Manufacturing, the SMFC Model .6community and environmental protection and pollution control measures. It also prescribes information on consumer protection (Saidi, 2014).

Analysing the previous model includes four areas of social responsibility. The model does not express the financial position but rather the positive and negative aspects of the company's social performance. The model also does not explain the essential characteristics of the financial position report, as all items have no monetary values.

ii. Linowes Model

This model is called the "Socio-Economic Activity Report,". It is concerned with disclosing the costs of each institution's social responsibility activities without affecting the benefits of such activities. It summarises the operational and social performance of the unit's economic unit (list of economic and social processes) (Antal et al., 2002) & (Crumbley et al., 1977). This list reflects the negative and positive effects of the social responsibility of the department and in all related activities and areas, especially human resources, natural resources, products, services, and damages incurred by the unit in response to its social responsibilities.

iii. AAA Model

Another model of Accounting Disclosure is the AAA Model. The environmental Impacts Committee proposes it. It was developed based on descriptive disclosure of the institutions' efforts to solve environmental problems and provide information related to environmental pollution. It is recommended that the published financial statements include marginal notes about these efforts related to pollution control and the permissible limit, which is done by the institution's plans to reduce environmental problems. In addition, the material environmental impacts on the financial position of the project and the outcome of its operations (Mellah & Bloutar, 2017).

iv. The Egyptian Oil Sector Companies Model

As maintained by (Al-hameri, 2017), all expenses and revenues are determined regardless of their activity, which helps prepare the final accounts according to generally

accepted accounting principles. Environmental expenditures can be classified as capital expenditures and operational expenditures, considering all units whose business is related to environmental assets and showing them in their balance sheet, as in the oil reserves, trees, and others; in return, all liabilities and obligations relating to these assets must be shown in the final lists (Yousef et al., 2009).

a) A list of the adjusted profit with the burdens of meeting environmental and social responsibility.

This list shows the effects of industrial enterprises company's environmental and social contributions on the net profit. This list describes whether these contributions are imposed by sovereign decisions or voluntary. The following table displays the adjusted profit statement (Armouti & Ahmed, 2013).

List1

The Adjusted Profit with the Burdens of Meeting Environmental and Social Responsibility.

Net accounting profit			**….**
Minus			
First: compulsory social responsibility burdens			
1- **Area of environmental contributions**			
The cost of air pollution controls	**……**		
The cost of treating liquid waste	**……**		
Effluent Treatment cost	**……**	**….**	
2- **The area of public contributions**			
Excess employment differences	**……**		
Differences in the employment of people with special needs	**……**		
Additional Subsidies and grants for workers	**……**		
Transport and transportation service differences	**……**		
Cost of housing services for workers	**……**		
Cost of a nursery centre for working children	**……**		
Forced pricing losses	**……**	**….**	
3- **Human resources**			
The cost of training workers	**……**		
The cost of industrial security subscriptions	**……**	**….**	
4- **Product field**			
The cost of controlling the standard quality specifications	**……**		
The cost of a safety test for the use of the product	**……**	**….**	
Total compulsory social responsibility burdens		**….**	**(.)**
Net profit adjusted for compulsory burdens			**….**

It is clear from reviewing the models as mentioned earlier that the list has been divided into two stages:

These costs are categorised in the first stage in the four areas to be compared. In the first stage, the burdens of the mandatory environmental and social responsibility were collected and classified as shown in the table. In contrast, in the second stage, the burdens of the optional environmental and social responsibility are counted.

These optional burdens are subtracted from the net profit adjusted by mandatory environmental and social responsibility burdens, resulting in the economic function return, which expresses economic activity.

b) The statement of financial position is adjusted with the effects of environmental and social contributions.

This list aims to provide information on the resources available for use in environmental and social performance and the corresponding rights of others. This model is also valuable for identifying the elements of wealth that generate environmental and social contributions in the future and the corresponding funds allocated by the institution for its acquisition (Armouti & Ahmed, 2013).

List 2

The Statement of Financial Position Adjusted with the Effects of Environmental and Social Contributions

Total Net Assets			**……**
Minus			
1- **Net Assets for environmental contributions**			
Pollution control buildings and constructions	**…..**		
Air pollution control devices. Liquid irregularity purification equipment	**……**		
Expenses to improve the aesthetic appearance of the environment	**…….**		
Inventory of industrial waste purification materials	**…..**		
Total net assets for environmental contributions		**……**	
Net assets for the field of public contributions			
Buildings and constructions of the Child Welfare Centre	**……**		
Residential buildings for employees	**……**		
Facilities and entertainment	**……**		
Health care facilities	**……**		
Transportation and transportation	**……**		
Medical equipment and equipment	**…..**		
The stock of medical supplies	**…..**		
Total net assets for the field of public contributions		**…..**	
2- Net human resources assets			
Buildings and constructions of the training centre	**…..**		
Training methods and equipment	**…..**		
Equipment and equipment monitoring the environment of workers	**…..**		
Total net human resources assets		**…..**	
Total of contributions			**……**

Through the table, the assets of environmental and social activities, and the corresponding liabilities, appear separately from the assets and liabilities of economic activities, as the model assumes a direct relationship between the value of environmental and social assets for each area of environmental responsibility and the contributions it leads to which are attributed to this field.

7.6 Environmental Reporting

As stated by Olaoye & Adekanmbi (2018), environmental reporting deals with the disclosure of environmentally related information by an organisation. This can include (but is not limited to) contingent environmental liabilities/risks, asset revaluations, and capital projections as they relate to the environmental cost analysis in critical areas (such as energy, waste, and environmental protection). It also includes the investment appraisal to include environmental and climate change factors, carbon emission and related control measures, and ecological impacts. In addition, it involves the levels of support for community environmental projects and levels of emission reduction support (such as the Clean Development Mechanism) for developing countries.

Environmental reporting is voluntary at national and corporate levels, and organisations use diverse reporting media. These include annual reports, stand-alone sustainability reports, integrated reports, special-purpose reports, websites, and social media to communicate environmental information to the broader community (Islam, 2018). Thus, Environmental reporting disclosure can be viewed as part of an organisation's responsibility to its stakeholders or as a response to stakeholder expectations.

8. Suggested Disclosure Form

It is known that the industrial sector in Libya, including Al-Ahlia Cement Company, prepares its accounts according to the accounting system in its traditional and well-known form, including the financial statements. This method does not include measuring, classifying, and disclosing environmental expenditures. Hence, the absence of these criteria makes the quality of the financial statement data not fully expressive of the nature of the company's activities (Abusatal et al., 2019).

Therefore, the current study suggested a model for comprehensively disclosing the environmental performance to view the company's overall activities. Based on the ecological disclosure models presented, the present study sees the integration method as one of the

environmental disclosure methods to disclose environmental and financial information to achieve integration between environmental and economic information without the need for a fundamental modification in the traditional accounting system and without affecting the form of financial statements.

Including the environmental dimension in the unified accounting system adopted in the research, the sample company would reflect the mutual impact of economic activities on environmental activities where the disclosure process seems not misleading and more comprehensive and transparent to a large extent, will allow users of the financial statements to achieve the objectives of decision-making, control, and performance evaluation.

Through the visits made by the researchers to the company, we can review a summary of these effects:

- *Air pollution:* air pollution has attracted much attention as the public becomes increasingly concerned about serious environmental problems. It is widely recognised that air pollution, directly and indirectly, influences people's life and firms' production (Lin et al., 2021). In addition, the cement industry is considered one that seriously pollutes the environment (Elferjani et al., 2017).
- *Land pollution:* According to (Saidi, 2014), this type of pollution occurs through the exposure of the land to gases and dust emitted from the nozzle of the factory, which increases damage to agricultural lands and trees.

  The effects which have been made by the pollution mentioned above asserts an urgent treatment that should apply the necessary procedures to eliminate the pollution problem negative impacts on our environment. There is no doubt that these environmental effects have financial implications that the company must address to provide the necessary means and supplies to address this problem.

  One of the essential responsibilities is that the targeted company should establish an environmental control department that a well-trusted specialist supervises. The primary function of this department is to conduct experimental and field studies to treat and reduce pollution and see the costs incurred.
- After establishing the company's environmental department, review the nature costs incurred in the environment department.
- Classifying the costs by tabulating them according to the cost centres included in the accounting system. This will include the Production centre, production services centre, marketing services centre, and administrative services centre.

- The costs incurred by the company to protect the environment are divided into capital and current costs.
- While current expenses are included in the statement of current operations, capital costs will be included in the balance sheet list,
- The proposed model deals with the types of pollution, namely: air pollution and land pollution, allowing the Environment Department to study additional specialised studies in the future on pollution caused by cement companies.

8.1 The proposed disclosure form costs according to their relationship to the cost control centre

According to Noodezh & Moghimi (2015), the most crucial subject in reporting costs is identifying them to disclose information in financial statements. Costs should be reported as current costs and capital expenditures. This model includes a classification of environmental costs into environmental capital costs and current ecological costs:

List 3

Disclosure Model for environmental costs in cost centres for the year 13/12/

P	**Type of Costs**	**Type of Pollution**		**Amount Spent**
		Air Pollution	land Pollution	
Production				
Productive Services				
Marketing Services				
Administrative Services				

Preparing based on the company's pollution

After determining the total environmental costs and the amounts spent to protect the environment from all types of pollution classified by the environment department, these data are presented in two main lists. These lists are a) the statement of current operations and b) the statement of financial position. These lists will be used to complete the aspects of environmental disclosure within the financial statements included in the unified accounting system.

8.2 Disclosure of current environmental processes

This statement represents the result of the surplus or deficit of commercial operations. It is the final main account as this statement contains the company's current operational costs, economic activity and other additional costs incurred to preserve the environment from pollution due to its production operations. The commodity and service requirements and fixed assets related to the environment are ecological costs. In addition, the salaries and wages paid to workers in the background are also considered among the environmental costs. All this is to

reach the result of the disclosure that expresses the surplus or deficit of environmentally economic processes and environmental revenue.

List 4

Income Statement to Disclose Economic and Environmental Processes

Statement	Explanation No	year	year
Net sales		-	-
(-) Cost of sales		-	-
= Total Income		-	-
(-) Administrative expenses		-	-
Total profit		-	-
(+)miscellaneous revenues		-	-
Net profit from economic operations		-	-
(+) Environmental revenue			
(-) Environmental Current expenses **- Salaries and wages for the environment** **- Commodity supplies** **- Service supplies** **- depreciations** **-Other environmental expenses**		-	-
Surplus or deficit of economic and environmental operations before tax		-	-
(-) Tax		-	-
Tax provision		-	-
Net profit or lose		-	-

Preparing based on the company's data

8.3 Environmental-Economic financial position balance sheet

The data of disclosure form for costs and cost centre concerns the purchase of fixed assets and the necessary capital additions to protect against pollution. In addition to environmental deferred revenue expenditures, it includes expenses research, explorations, costs research, and experiments in line with the requirements for preserving the environment. In this statement, the environment dimensions include

the fixed and current environment. It is shown in the model below.

List 5

Environmental-Economic financial position balance sheet

Statement	NO	year	year
Long-Term Economic Assets:			
Net fixed assets		-	-
Projects under implementation		-	-
Intangible assets (net)		-	-
Long, term investments		-	-
Deferred economic voluntary expenditures (net)		-	-
Total Long-Term Economic Assets		-----	-----
Current assets:			
Inventory		-	-
Goods on the way		-	-
Documentary credits		-	-
Debtors (net)		-	-
Other debtors		-	-
Short-term investments		-	-
Cash in Bank		-	-
claims outstanding		-	-
Total Economic Current Assets		------	-
Total Economic Assets		----------	--------
Environmental fixed assets (net)		-	-
Environmental deferred revenue expenditures		-	-
Environmental projects under implementation		-	-
Total Environmental Fixed Assets		----------	--------
Environmental current assets		-	-
Inventory of environmental materials		-	-
Environment documentary credit		-	-
Total Environmental Current Assets		----------	-------
Total Environmental Assets		----------	--------
Total Economic and Environmental Assets		----------	--------
Current Liabilities			
allocations		-	-
Creditor		-	-
tax authority		-	-
Social security		-	-
Other creditors		-	-
Total Current Liabilities		----------	-------
Shareholders' Equity			
Paid-in Equity			
Precautions			
Retained earnings (losing)			

Profits and losses for the fiscal year	…….	
Revaluation	-	-
Net shareholders' equity	----------	-------
Total Liabilities and Shareholders' Equity	----------	--------

Preparing based on the company's data

9. Discussion

Traditional financial accounting and reporting cannot account for and present the complexities associated with various issues of concern to the public environmental and social issues that may not always carry monetary values (Yongvanich & Guthrie, 2006). Economic activity is producing an increasing number of social and environmental consequences. This is strongly supported by the results of a study conducted by Noodezh & Moghimi (2015). In their study, the results indicated that the companies should be responsible by giving attention to the environmental effects of the company activities in environmental compliance.

Confirming this issue, Tilt (2006) and Laughlin's (1991) state that Laughlin's framework provides a significant first step in exploring how the environmental agenda is (or is not) creating organisational change. This paper extends Tilt.'s work to facilitate such exploration by adding elements to the company's financial statements to reach the Proposed Framework. Furthermore, Zhong et al. (2018) proposed an ontology-based framework to support environmental monitoring and compliance checking under building information modelling (BIM). This modelling showed a validated result of feasibility. Moreover, the effectiveness of the proposed framework is supported by the increasing attempts on the part of many companies toward the environment and society. The companies seriously try to show an outstanding image of their positive cooperation in social activities to acquire legitimacy. This reflects that they have turned to environmental reporting (Noodezh & Moghimi, 2015). The research model made in this paper provides a piece of environmental information to the company. However, Abusatala & Joudi (2022) showed the Libyan cement industry companies the importance of environmental accounting. According to Abusatala & Joudi (2021), the Libyan industrial companies have environmental disclosure requirements. This benefits the company to change the traditional system to a unified system that includes the economic and environmental dimensions. The study (Maatouq & Ali,2021) concluded that company officials lack sufficient awareness of global initiatives that can be imitated in preparing sustainability reports and disclosing environmental information.

Much research on the Libyan environment is not part of a proposed framework (model). The above-reviewed literature supports the possibility of building a proposed model to disclose

environmental information. This is not a counting down of the work undertaken; however, with a framework, companies will be better able to see the overall comprehensive cooperative vision of the environmental dimensions. Therefore, the hypothesis was accepted; There is a possibility to build a proposed model to disclose the environmental activities of Al-Ahlia Cement Company.

10. Conclusions

The research aims to integrate the economic and environmental dimensions to set a comprehensive framework for disclosing environmental information. The study found that there was a possibility to build a proposed model to disclose the environmental activities of Al-Ahlia Cement Company. As a result, the hypothesis is accepted. Environmental disclosure provides legitimacy to the company's compliance with government legislation and laws related to the environment. The company's ecological disclosure did not receive sufficient attention due to the lack of awareness and knowledge of its management and its weak contribution to its responsibilities in protecting the environment and society. In addition, the lack of competition in the cement industry in the Libyan environment led the research sample company to neglect the environmental dimension, which would negatively affect the efficiency of allocating costs.

This research contributes to providing a piece of ecological information in the annual reports. This contribution extends the body of reporting that includes the environmental data. Furthermore, it will provide better insights into the company's underlying reasons and motivations for voluntary ecological reporting. The study recommends the following; Firstly, developing a unified accounting system that suits modern developments, including the requirements of environmental accounting. The findings of the present study are operational and have substantial environmental impacts. We suggest that the company's management adopt and apply the proposed model. Work on setting the legislation and laws that oblige the company to reduce the pollution resulting from its production activities; thus, it recommends establishing an environmental department.

Reference

Abdul Samad, N., & Makri, Z. (2016). The Reality of Environmental Accounting Measurement in Public Cement Enterprises, Algerian Journal of Economic Development, 4, 66:57.

Abdulaziz, J. (2016). The Commitment of Industrial Companies to Disclose Social Responsibility Costs. Field Study, Faculty of Science and Humanities - Saudi Arabia. Journal of Economics, 17(1), 106-121.

Abuostala, B. (2022). Environmental disclosure in the light of environmental legislation and its impact on the quality of financial statements. An applied study on the companies of the Libyan cement industry. Āfāqiqtiṣādiyyaẗ Journal - Volume 8. Issue 15, 171-209.

Abusatala, B & Joudi, M. (2021). The Extent of the Availability of Special Requirements for Environmental Disclosure in Libyan Industrial Companies. Journal of Social Sciences and Humanities. 22,(2), 733-756.

Abusatala, B & Joudi, M. (2022). The reality of applying environmental accounting to the Libyan cement industry companies A field study: Journal of Banking Financial Economics and Business Administration,11(1), 618-650.

Abustala, A., Madi, S., Elghariani, O., Bakir., E. (2019). Accounting disclosure of environmental information in financial reports. A case study of the National Company for the Libyan Cement Industry. Academic Conference on Economics and Business Studies, (3), 441-465.

Al hameri, H. (2017). Conditioning Standardized Accounting System for the Disclosure of Environmental Information Empirical Study in the Municipality of Karbala Directorate) A letter submitted to the Board of the College of Business and Economics - Karbala University as part of the requirements for obtaining a Master of Science degree in Accounting, 1-13.

Al-Jazawi, p. Al-Barasi, A (2018). The reality of environmental accounting and disclosure of environmental impacts in Libyan industrial companies and its relationship to achieving sustainable development. The fifth Scientific Conference of Environment and Sustainable Development.

Antal, A. B., Dierkes, M., Macmillan, K., & Marz, L. (2002). Corporate Social Reporting Revisited. Journal of General Management, 28(2), 22–42.

Armouti & Ahmed. (2013). The Impact of Sustainability Accounting on the Financial Reporting in Jordanian Shareholders Manufacturing Companies Listed on Amman Stock Exchange) Doctoral Dissertation..116-1

Aversano, N., Di Carlo, F., Sannino, G., Tartaglia Polcini, P., & Lombardi, R. (2020). Corporate Social Responsibility, Stakeholder Engagement, and Universities: New Evidence from the Italian Scenario. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 27(4), 1892-1899.

Barbari, A., & Mozarin, A. (2017) Measurement and Disclosure of Environmental Costs in the Financial Statements to achieve Sustainable Development. Journal of Administrative and Financial Sciences. Algeria,1(1), 25-43.

Bookther, G & Manakh, B. (2017). The Accounting Measurement of the Environmental Costs and Disclosing as an Entry Point for Achieving the Competitive Advantage of SME Industrial enterprises, National Conference on the Problem of Sustainability of SMEs in Algeria.1-20.

Crumbley, D. L., Epstein, M. J., & Bravenec, L. L. (1977). Tax Impact in Corporate Social Responsibility Decisions and Reporting. Accounting, Organisations and Society, 2(2), 131-139.

Ekundayo, G., & Josiah, M. (2020). Environmental Accounting Disclosure: A Critical Examination of Literature. British Journal of Economics, Finance and Management Sciences, Vol. 17 (2). 34-45.

Elferjani, M. Abusatal, B. Katati, N, & Bakir, E. (2017). Environmental disclosure in Libyan cement companies. Case study of the National Cement Company. The first economic conference for investment and development in the Khums region. 1-16.

Innocent, O. C., Okafor, T. G., & Egolum, P. (2014). An assessment of Environmental Information Disclosure Practices of Selected Nigerian Manufacturing Companies. International Journal of Finance and Accounting, 3(6), 349-355.

Islam, M. A. (2018). Environmental Accounting. In Encyclopedia of Business and Professional Ethics. Springer International Publishing AG.

Issa, S. O., & Hamman, A. M. (2021). Board Mechanisms and Environmental Disclosure Quality of Listed Oil and Gas Firms in Nigeria. Gusau Journal of Accounting and Finance, 2(2), 17-17.

Iwata, H. (2014). Disclosure of Environmental Information and Investments of Firms. 1-32.

Jariya, A. I. (2015). Environmental Disclosures in Annual Reports of Sri Lankan Corporate: A Content Analysis. Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences, 6(8), 350-357.

Kahit, A. (2014). The Reality of Environmental Accounting in Industrial Enterprises in Iraq, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, 8 (31), 290-309.

kribat, M. (2022). The Reality of Applying Libyan Audit Bureau the Environmental Auditing in Corporations. Āfāqiqtiṣādiyyaẗ Journal.8,(15), 138- 169.

Labedi, M. (2015). The Accounting Measurement of the Environmental Costs and Disclosing in the financial Statements to improve the Environmental Performance. Field Study from the Cement Industrial Institutions in Algeria. A thesis for a Doctorate in Science. 1-241.

Leiva, R., Ferrero, I., & Calderon, R. (2014). Corporate Reputation and Corporate Ethics: Looking Good or Doing Well. SSRN Electronic Journal.

Li, M., Tian, A., Li, S., & Qi, X. (2018). Evaluating the Quality of Enterprise Environmental Accounting Information Disclosure. Sustainability, 10(7), 1-15.

Lin, Y., Huang, R., & Yao, X. (2021). Air pollution and environmental information disclosure: An empirical study based on heavy polluting industries. Journal of Cleaner Production, 278, 1-8.

Maatouq, K & Ali, M. (2021). Accounting disclosure measurement to the dimensions of sustainable performance and its impact on improving sustainability reports - a comparative study on cement companies in Libya. Journal of the College of Education. Issue 23, 179-220

Martelo-Landroguez, S., Albort-Morant, G., Leal-Rodríguez, A. L., & Ribeiro-Soriano, B. (2018). The Effect of Absorptive Capacity on Green Customer Capital under an Organizational Unlearning Context. Sustainability, 10(1), 1-20.

Mellah, A., & Bloutar, M. (2017). Accounting Disclosure of Environmental Costs in the Financial Statements. A supplementary Note as Part of the Requirements for Obtaining an Academic Master's Degree in Commercial Sciences, 1-123.

Musfialdy, M. (2019). Relationship between Investment Decisions, Environmental Concerns, and Environmental Performance on Corporate Social responsibility. Jurnal Aplikasi Manajemen, 17(1), 30-36.

Nguyen, T. K. T. (2020). Studying Factors Affecting Environmental Accounting Implementation in Mining Enterprises in Vietnam. The Journal of Asian Finance, Economics, and Business, 7(5), 131-144.

Noodezh, H. R., & Moghimi, S. (2015). Environmental costs and environmental information disclosure in the accounting systems. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 5(1), 13-18.

Nor, N. M., Bahari, N. A. S., Adnan, N. A., Kamal, S. M. Q. A. S., & Ali, I. M. (2016). The Effects of Environmental disclosure on financial performance in Malaysia. Procedia Economics and Finance, 35, 117-126.

Olaoye, F. O., & Adekanmbi, J. A. (2018). Impact of Environmental Management Accounting Practices and Report on Organization Performance. European Journal of Business and Management, 10(21), 74-84.

Park, J., Lee, H., & Kim, C. (2014). Corporate Social Responsibilities, Consumer Trust and Corporate Reputation: South Korean Consumers' Perspectives. Journal of Business Research, 67(3), 295-302.

Rely, G. (2018). The Effect of Environmental Accounting, Corporate Social Responsibility and Corporate Performance to Corporate Reputation. Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.9, (14).159-171.

Saidi, S., H. (2014). Accounting Measurement and Disclosure of Environmental Impacts in Industrial Enterprises, the Company's Case Study for Cement Hama Bouzian- Constantine. A memorandum submitted the requirements for obtaining a master's degree in management sciences.1-191.

Saleh, M. M. A. (2015). The Role of the Environmental Awareness in applying Environmental Accounting Disclosure in the Jordanian Industrial Public Contribution Companies and Its Impact on Investor's Decisions in the Amman Financial Market. Doctoral Dissertation, Jinan University, 1-294.

Saleh, M. M. A., & Jawabreh, O. A. (2020). Role of Environmental Awareness in applying Environmental Accounting Disclosure In Tourism and Hotel Companies and its Impact on Investor's Decisions in Amman Stock Exchange. International Journal of Energy Economics and Policy, 10(2), 417-426.

Sanzhar, A., & Alinur, M. (2019). Environmental Cost Accounting and Importance of Activity-Based Costing for Management. Journal of Humanities Insights, 3(04), 226-231.

Sedky, A. H. (2019). Developing the Role of the Environmental Accounting Disclosure to Improve the Financial Performance. Journal of Environmental Studies and Researches, 9(2a), 1-15.

Şenol, H., & Özçelik, H. (2012, May). The Importance of Environmental Accounting in the Context of Sustainable Development and within IFRS Evaluation. 3rd International Symposium on Sustainable Development (Vol. 31).81-89.

Sief, H. S. (2014). Accounting Framework to Measure the Environmental Costs and Disclosed in Industrials Companies-Case study of Societe Cement Hamma Bouziane (SCHB) in Constantine. Chinese Business Review.Vol.13, (6).356-366.

Taylor, J., Vithayathil, J., & Yim, D. (2018). Are corporate social responsibility (CSR) Initiatives such as Sustainable Development and Environmental Policies Value Enhancing or Window Dressing? Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 25(5), 1-19.

Tilt, C. A. (2006). Linking environmental activity and environmental disclosure in an organisational change framework. Journal of Accounting & Organizational Change.

Wisdom, O., Lawrence, I., Akindele, O. J., & Muideen, I. (2018). Corporate Social Responsibility and Investment Decisions in Listed Manufacturing Firms in Nigeria. Journal of Economics, Management, and Trade, 21,(4), 1-12.

Wong, C. W., Miao, X., Cui, S., & Tang, Y. (2018). Impact of Corporate Environmental Responsibility on Operating Income: Moderating Role of Regional Disparities in China. Journal of Business Ethics, 149(2), 363-382.

Yongvanich, K., & Guthrie, J. (2006). An extended performance reporting framework for social and environmental accounting. Business Strategy and the Environment, 15(5), 309-321.

Yousef, Z., Abel Sayed, N., Iyed, S. (2009). Environmental Accounting: A suggested Framework to Disclosure for Environmental Information in the Uniform Accounting system. Applied study in south Refiner Co.[Basrah refinery]. Journal of techniques, 22(5).

Zhong, B., Gan, C., Luo, H., & Xing, X. (2018). Ontology-based framework for building environmental monitoring and compliance checking under BIM environment. Building and Environment, 141, 127-142.

المعلومات البيوغرافية للباحث الأول:

الاسم: **عزالدين عبدالعظيم باكير**

الدرجة العلمية: محاضر

التخصص: محاسبة

الاهتمامات: المراجعة والمحاسبة الاجتماعية والبيئية

البريد الإلكتروني: eabakir@elmergib.edu.ly

المعلومات البيوغرافية للباحث الثاني :

الاسم: **أبوالقاسم محمود ابوستالة**

الدرجة العلمية: استاذ مساعد

التخصص محاسبة

الاهتمامات: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمراجعة والمحاسبة الاجتماعية والبيئية

البريد الإلكتروني: amabusatala@elmergib.edu.ly

مجلـة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 1 يونيو 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

فعالية السياسة المالية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1960-2017م)

خلف الله أحمد محمد عربي
كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك خالد
المملكة العربية السعودية

المهدي موسى الطاهر موسى
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة بخت الرضا - السودان

إبراهيم محمد عبد الله حامد
وزارة المالية ولاية النيل الأبيض، السودان.
mhdimusa@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022.04.21 تاريخ القبول: 2022.06.15 تاريخ النشر: 2022.06.30

الملخص

هدفت الدراسة لمعرفة مدى فاعلية السياسة المالية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في الاقتصاد السوداني بالتركيز على الإنفاق الجاري والإنفاق التنموي والضرائب المباشرة وغير المباشرة وعلاقتهما بمعدل نمو دخل الفرد. أتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باستخدام أسلوب انحدار التبديل (Switching Regression) لمعالجة آثار الدورات الاقتصادية وذلك عبر بناء نموذج آني لتقدير العلاقات التشابكية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والدورات الاقتصادية. توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين الضرائب غير المباشرة ومعدل النمو الاقتصادي، وجود علاقة طردية بين الإنفاق التنموي ومعدل النمو الاقتصادي، ووجود علاقة عكسية بين الإنفاق الجاري ومعدل النمو الاقتصادي. أوصت الدراسة بزيادة الضرائب المباشرة لإعادة توزيع الدخل وزيادة النمو الاقتصادي.

الكلمات الدالة: السياسة المالية، الدورات الاقتصادية، انحدار التبديل، النمو الاقتصادي، السودان.

Abstract

The study aimed to determine the effectiveness of the fiscal policy in addressing the effects of the economic cycles in Sudan by focusing on current spending, development spending and direct taxes and indirect and their relationship to the growth rate of per capita income. Identify the appropriate fiscal policy that leads to addressing the consequences of negative economic cycles and the stability of Sudan. The econometric model was used to know the type and impact of fiscal policy tools in addressing the effects of economic cycles. The switching method was used through which the effects of economic cycles were identified and treated, which is (Switching Regression), in addition to building a real-time model that shows the interrelationships between macroeconomic indicators. The findings of the study indicate that there is a negative relationship between indirect taxes and the rate of economic growth, and positive relationship between development spending and the rate of economic growth, and an inverse relationship between current spending and the rate of economic growth. The study recommends the need to increase direct taxes in order to redistribute income among members of society and increase economic growth.

Keywords: Fiscal Policy, Economic Cycles, Switching Regression, Economic Growth, Sudan.

1. المقدمة

إن تبديل النظام الاقتصادي وبشكل متكرر يتسبب في التراجع الكبير في السياسات المالية والنقدية والتجارية وهو من الخصائص الرئيسية للبلدان النامية بما في ذلك السودان. تشير الدورات الاقتصادية للتذبذب الهابط والصاعد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأجل معرفة اتجاهه في المدى الطويل وهي النتيجة الحتمية النهائية لإنشاء وإفراز الابتكارات والمعارف الجديدة في ميدان العلوم الاقتصادية التي تحاول السيطرة على عملية التنمية الاقتصادية وتحفيزها، هذا يقود متخذي القرار لاستبدال الشركات القديمة بشركات جديدة تطبق نظم وتقنيات إنتاجية متطورة تحفز النمو الاقتصادي.

السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والأسس والتدابير التي تتخذها الدولة ممثلة في وزارة المالية لأجل إدارة النشاط الاقتصادي والمالي بأقصى كفاءة ممكنة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة. عند النظر لمصادر الدخل نجد أنها تتنوع من دولة لأخرى وتختلف أهميتها النسبية أيضا من دولة لأخرى حيث نجد أن بعض الدول تعتمد بشكل كبير على دخلها من الضرائب ولذلك تشكل الضرائب أهمية كبيرة بالنسبة لها، بينما نجد دولاً كالمملكة العربية السعودية وقطر يشكل البترول بالنسبة لها أهمية كبيرة لأنه يعد مصدر دخلها الأكبر، وكذلك الصرف أو الإنفاق فإنه يشتمل على رواتب الموظفين، أجور العاملين في القطاعات الحكومية، الصرف على الطرق والكباري، قطاع المياه، قطاع الكهرباء، الصرف على المرافق بصفة عامة، والصرف على بنود الصرف الأخرى.

ومن ثم فالمحور الأساسي الذي تدور حوله هذه الورقة هو معرفة فعالية السياسة النقدية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في السودان.

2. الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات العلمية السابقة عناصر مختلفة لفعالية السياسة المالية في معالجة الدورات الاقتصادية نذكر منها ما يلي:

- **دراسة بن قدور (2018م):** تناولت هذه الدراسة مفهوم للدورات الاقتصادية باعتبارها تتضمن في أحد مراحلها الأزمة الاقتصادية، والمقارنة بين مختلف المدارس الاقتصادية في تفسير الدورات والوقوف عند سياسة كل مدرسة في الحد منها. قد أسفرت نتائج الدراسة على أن الدورات الاقتصادية ظاهرة صحية ملازمة للاقتصاد الرأسمالي، لكن الاختلاف يبقى قائما بين المفكرين الاقتصاديين في تفسيرها، فهناك من يرجعها للظروف المناخية، والبعض ينسبها إلى النقص في الاستهلاك، والبعض الآخر إلى الابتكارات التكنولوجية، كما ينقسم أصحاب المدرسة الحديثة بين فرضية الإفراط في الاستثمار وفرضية التقلبات النقدية.

- **دراسة عبدالصمد (2016م):** هدفت الدراسة لتحديد مفهوم الدورات والأزمات الاقتصادية الحديثة والتي تتمثل في التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم والانكماش والبطالة، وتكرار حدوثها الذي قد يكون منتظما في بعض الأحيان وغير منتظم في كثير من الأحيان، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي. خلصت الدراسة لوجود ارتباط بين الدورات والأزمات الاقتصادية، وجود أسباب داخلية وخارجية تسبب الأزمات الاقتصادية وما يميز الأزمات المالية المعاصرة هي درجة انتشارها لباقي دول العالم في إطار زيادة التكامل المالي الدولي.
- **دراسة عبد الهادي (2016م):** تمثل الدورات الاقتصادية ظاهرة حياتية مُلتبسة من جهة تعدد مستويات تكونها ومسبباتها، فالدورات على المستوى العام ظاهرة كونية أزلية، وهى على المستوى الاقتصادي ظاهرة لصيقة تاريخياً بالنظام الرأسمالي، كما أنها من زاوية معينة مفيدة ومن زاوية أخرى ضارة، وهى من جانب معين يمكن معالجتها وإدارتها ومن جوانب أخرى جزء تكويني من النظام يكاد يستحيل تجنبه؛ فلا غرابة تعدد وتشابك النظريات في سياق محاولة تفسيرها واستباقها وتصور أنظمة لمواجهتها لا غرابة أن انعكس تعقّد تلك الظاهرة وتباين مستوياتها وتعدد أشكالها في تعقد محاولات توصيفها وتحليلها وتفسيرها ذاتها، ويحاول هذا المقال تقديم مسح مُوجز للجدل الدائر حول الدورات الاقتصادية توصيفاً وتحليلاً، دون دخول في الجدل حول سياسات المواجهة، إذ أن هذه مرحلة متقدمة تلي الاستيعاب الفعال والتجسيد الواقعي للظاهرة، وهو ما يرى البحث أنه لم يتم حتى الآن كونه يتطلب مدخلاً شمولياً لم تحتوه أي من النظريات الحالية، التي ينشغل كل منها بجانب معين أو بجزء واحد من الظاهرة بشكل يجعلها مجرد نماذج استرشادية مفيدة، لكنها غير كافية لتحقيق ذلك الاستيعاب الفعّال والضروري لإنتاج سياسة فعالة للمواجهة.
- **دراسة سعد والطراونة (2016م):** تناولت هذه الدراسة السياسة المالية الاستنسابية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن (1876ـ2011) استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى (OLS) من خلال نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة المالية في الأردن التي تتماشى مع اتجاه الدورة الاقتصادية. أوصت الدراسة بتركيز الحكومة على أن تكون السياسات المالية عكس اتجاه الدورة الاقتصادية وذلك لتحفيز النمو الاقتصادي في ضوء الأثر الايجابي للسياسة المالية على النمو، ولكن بحدود تتوافق مع أهداف الانضباط المالي الذي يستهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة.

3. مشكلة الدراسة

توجد علاقة متشابكة بين السياسة المالية وآثار الدورات الاقتصادية، والسياسة المالية المناسبة تؤدي لمعالجة آثار الدورات الاقتصادية وتحقق الاستقرار الاقتصادي، عليه تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية السياسة المالية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في السودان؟

4. فرضية الدراسة

السياسة المالية ذات فاعلية إيجابية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في السودان.

5. هدف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

ـ التعرف على السياسة المالية وأدواتها ومعرفة تأثير المتغيرات التابعة والمستقلة علي بعضها.

ـ التعرف على الدورات الاقتصادية وآثارها ودور السياسة المالية في علاجها.

6. أهمية الدراسة

تسليط الضوء على مدى فاعلية السياسة المالية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية في السودان من خلال الإنفاق الجاري والإنفاق التنموي والضرائب المباشرة وغير المباشرة وعلاقتهما بمعدل نمو دخل الفرد.

7. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات ذات الصلة بالموضوع وإخضاعها للتحليل باعتباره مناسباً لاستعراض مدى فعالية السياسة المالية في معالجة آثار الدورات الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف الدراسة.

8. السياسة المالية

شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة لتطور دور الدولة وانتقالها من الطور الحيادي ألي الطور ألتدخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929 التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسية الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات مفاجئة وغير مفاجئة وذلك بالتنسيق بينهما وبين السياسات الأخرى، غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى، كما أن السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي والآخر إداري، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد. يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، لما كان اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسئولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث اثارا متعارضة أحيانا فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف

المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوقيفات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية. يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية لان مثل هذا التعريف يتم وفقا للوظائف والأهداف التي تسعي السياسة المالية لتحقيقيها، يمكن تعريف السياسة المالية علي أنها: السياسة التي تعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام، وما سيتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وهي تتضمن تكييفا كميا لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة ،وكذلك تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذا الإيرادات بهدف تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الإفراد في توزيع الدخول والثروات (السريتي ونجا، 2010)، ويشير هذا التعريف إلي إن السياسة المالية هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوي ونمط إنفاق هذه الإيرادات. كما يمكن تعريفها علي أنها: مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشطات التي تتبناها الدولة في التأثير علي الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة علي استقراره العام وتنميته ومعالجة كافة الظروف المتغيرة (الوادي وعزام،2006م)، هذا التعريف يوضح أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة مشاكل الاقتصاد. قد عرفها صندوق النقد الدولي بأنها الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة من خلال التسيير الرشيد لمواردها وتوجيه نفقاتها توجيها فعالا ودقيقا، ويتضح من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشيء الذي يسمح لها باندماج في الاقتصاد العالمي (الأشقر،2007م)، يركز هذا التعريف علي نظام يتعلق بإدارة المالية والرقابة علي أعمال تلك الإدارة وتوجيها من خلال تنفيذ الميزانية من اجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والشفافية. عرف السياسة المالية على أنّها سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكوميّة التي تمّ وضعها لمواجهة التقلّبات الاقتصاديّة، وذلك من أجل تخفيض نسب البطالة ومعدّلات التضّخم أو القضاء عليها، إضافة لتحقيق نموّ اقتصاديّ مُستدام يُمكن السيطرة عليه، حيث تُحفّز الحكومات الاقتصاد في حالات الركود من خلال زيادة عرض النقود، أمّا في حالات التوسّع الاقتصادي فتحدّ الحكومة من النموّ الاقتصاديّ مُتسارع من خلال فرض الضرائب لتحقيق فائض للميزانيّة، وأيضاً حتّى تتجاوز الإيرادات النفقات لتعمل بشكلٍ مستقلّ عن السياسة النقديّة وتُحاول تحقيق نفس الأهداف عبر التحكّم في عرض النقود وتسعى السياسة المالية لتحقيق ما يلي (كنعان، 2003م):

1/ تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية: بما أن السياسة المالية تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل دورة الاقتصاد، وتستطيع أن تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، فإنه من الممكن استخدام أدواتها للقضاء على بعض العيوب والأمراض التي تشوب مراحل هذه الدورة ومنها:

أ/ في مرحلة الإنتاج يمكن استخدام السياسة المالية لزيادة الإنتاج وزيادة الثروات المادية والبشرية بغية تحقيق المصالح الاجتماعية للدولة، حيث تستطيع الدولة تخفيض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات والأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص أو القطاعات المتعثرة، كما يمكن إعفاء بعض الفروع بشكل كامل من الضرائب مثل القطاع الزراعي وذلك لتأمين المزيد من السلع والخدمات الغذائية، وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تريد الدولة تطويرها، وعلى العكس يمكن رفع الضرائب والرسوم على بعض المجالات التي تريد الدولة الحد منها مثل قطاع المشروبات الروحية والتبغ وغيرها.

ب/ في مرحلة التوزيع يمكن توجيه السياسة المالية توجيهاً صحيحاً من شأنه أن يستأصل أسباب العيوب التي تشوب نظام التوزيع، حيث يمكن للدولة زيادة الضرائب على السلع والخدمات الرابحة وتخفيضها على السلع والخدمات التي يتسم سوقها بالجمود.

ج/ في مرحلة الإنفاق يمكن للسياسة المالية أن توجه الادخار والاستهلاك والاستثمار نحو الاستعمالات الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فتشجع الاستثمار مثلاً في القطاع الزراعي وتقدم المزايا والإعفاءات وتقدم المزايا للاستثمارات بقطاع الصناعات الثقيلة لما لها من دور تشابكي وتداخلي مع الصناعات الأخرى، كما يمكنها أن تحد من عملية استهلاك المصنوعات الأجنبية المستوردة برفع الرسوم الجمركية عليها وزيادة أسعارها (علي، 1997م).

2/ التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد: تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالة الرواج تعمد الحكومة إلى زيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة الذي يخفض الطلب على الاستثمار وبالتالي تهدأ الحركة التضخمية التي تسير نحوها البلاد، أما في حالة الكساد فتقوم الدولة بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك وزيادة الدخول وتخفيض سعر الفائدة الذي يشجع الطلب على الاستثمار وبالتالي يعود الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد الوطني.

3/ زيادة معدلات النمو الاقتصادي: تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية، بحيث تخدم هدف زيادة معدل النمو، حيث أن مفردات السياسة المالية غير المتجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة، ذلك لابد من دراسة الحالة الظرفية للاقتصاد واختيار الأدوات المالية المناسبة التي تساهم في تنشيط حجم الطلب الكلي الأمر الذي يدفع لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد الوطني. ولزيادة معدلات النمو الاقتصادي يمكن القيام بالآتي:

أ/ تخفيض الضرائب التي تطال الطبقات ذات الدخل المحدود، وذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، هذا يؤدي إلى زيادة حجم طلب الاستهلاكي الذي ينشط الطلب الكلي. كما يمكن تخفيض معدلات الضرائب لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وزيادة حجم العرض الكلي.

ب/ زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تساهم في زيادة الدخل للطبقات الفقيرة، ويمكن زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري في مشاريع القاعدة الأساسية التي تساعد على توفير مناخ استثماري ملائم يشجع على الاستثمار للقطاعات التي ترغب الدولة بتطويرها.

4/ تحقيق العدالة الاجتماعية: تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام، وغيرها. فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر.

إن أهداف السياسة المالية لم تتبلور بالشكل السابق إلا بعد أزمة الكساد الكبير في مطلع الثلاثينات، فقبل الكساد الكبير لم تكن السياسة المالية كسياسة استخدام الإنفاق العام والإيراد العام بقصد إحداث آثار معينة أو تفادي آثار معينة في النشاط الاقتصادي القومي معروفة، إذ فيما عدا فترات الحرب كانت السياسة المالية إبقاء التدخل الحكومي عند أدنى مستوى ممكن في تغطية النفقات عن طريق الضرائب، أما القروض العامة فكان الأصل هو عدم الالتجاء إليها إلا في حالات الضرورة على أن يتم سدادها في أقرب وقت ممكن، هذا الموقف لم يكن يتطلب من نظرية الإنفاق العام إلا القليل بينما اهتمت نظرية الضريبة أساساً بفكرة العدالة في تحمل عبء الخدمات العامة، وفي أثناء الكساد كان تدخل الدولة يهدف في المقام الأول إلى الخروج بالاقتصاد من الأزمة، ومن هنا كان التركيز على الإنفاق العام للقيام بالاستثمارات في المجالات التي لا تتنافى مع المشروع الخاص وتمثل في نفس الوقت أساس قيامه بالنشاط، أي الأشغال العامة، واقتصرت السياسة المالية على الجانب الإنفاقي. في نهاية الثلاثينيات كانت هناك محاولة لدفع الانتعاش الاقتصادي خاصة بعد أزمة الكساد الكبير وقد طالب هانس (الاقتصادي الأمريكي) بسياسة مالية تلعب دوراً إيجابياً في كل مراحل الدورة الاقتصادية ولا تقتصر فقط على المساهمة في إخراج الاقتصاد من أزمة الكساد، الأمر الذي يعني الاعتراف بالحاجة إلى سياسة مالية تواجه مستلزمات التطور في الزمن الطويل (محمود،1999م). ومن هنا يتضح أن هدف السياسة المالية لم يعد فقط هدفاً مالياً يتعلق بالمحافظة على توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة، بل على العكس من ذلك أصبحت السياسة المالية أحد العوامل المحددة للتوازن الاقتصادي أو أحد الأسباب التي قد تؤدي إلى حدوث الاختلال الداخلي أو الخارجي وذلك من خلال تأثيرها على الهيكل الاقتصادي القومي عن طريق توجيه الاستثمارات نحو المجالات المختلفة التي قد تساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي أو قد تؤدي على العكس إلى حدوث الاختلال وهذا أمر يتوقف على كفاءة المخطط المالي في رسم السياسة المالية المثلى. ولذلك أصبح ترشيد الإنفاق العام من أهم أهداف السياسة المالية حيث ينطوي هذا الهدف على تحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية، وذلك من خلال سياسة الدعم وأيضاً الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ورعاية المسنين في إطار الهدف العام ألا

وهو توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة والعمل على رفع مستوى معيشتها بالقدر الذي يزيد من رغبة وقدرة هذه الطبقة على العمل، ومن ثم يساهم في زيادة إنتاجية الطاقات البشرية المعطلة. كما يمكن تحقيق الهدف الاقتصادي من خلال السياسة الضريبية، فهذه الأداة يمكن أن تكون عاملاً من عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال استخدام السلاح الضريبي كأداة لترشيد الاستهلاك العام والخاص وزيادة الميل الحدي للادخار فضلاً عن تشجيع بعض الصناعات التصديرية (فريد ومحمد، 1989م)، السياسة المالية في الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهميتها وبشكل واضح في كافة الدول الرأسمالية والاشتراكية والمتقدمة والنامية، ونتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية ،وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي بالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية والذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها، وتتمثل أهمية السياسة المالية فيما يلي (هلق، 2008م):

أ/ التدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعه والإنفاق الحكومي بأنواعه في مجال الصحة والتعليم.

ب/ التعامل مع الضرائب والإنفاق العام ووسيلة لضمان النمو الاقتصادي.

ج/ العمل جنبا لجنب والسياسة النقدية لتحقيق معدلات التشغيل والاستقرار النسبي في الأسعار.

9. الدورات الاقتصادية

من متابعة تطور النظام الرأسمالي نصل إلى حقيقة تتمثل في أن تطوره ونموه لم يكن بشكل خط مستقيم بل في شكل حركة شبيهة بالمتموجات، وتعد أحد السمات الأساسية التي توسم هذا النظام، وأن مدة الدورة الاقتصادية تطول أو تقصر بحسب نوع الدورة الاقتصادية، ولم ينل موضوع الدورات الاقتصادية عناية خاصة داخل المنظومة الفكرية الكلاسيكية كونه يتبنى مفردة الاستخدام الكامل إلا أن هذا الأمر لم يصمد أمام أزمة الكساد الكبير (1929- 1933م) والتي أعادت النظر في التحليل الفكري السائد، إن التقلبات الدورية الأولى لم ينجم عنها آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة، إذ كان التحليل ينصرف إلى جانب العرض، لكن بعد الأزمة انتقل التحليل الى جهة الطلب إذ أشرت الوقائع بأن القدرة الإنتاجية الكبيرة للنظام الرأسمالي واجهت قصورا في الاستهلاك مما عمق الفجوة ما بين العرض والطلب، مما فتح الباب علي مصراعيه لظهور فكر جديد يهتم بالتقلبات الاقتصادية، وكما اشر الفكر الماركسي وفي مجال انتقاده للنظام الرأسمالي بأن التقلب وعدم الاستقرار هو جزء لا يتجزأ من النظام. إن مصطلح الدورة الاقتصادية يعني التكرار المنتظم لحدث ما أو ظاهرة معينة، ويكون التكرار المنتظم على مستويين الزمن والحدة. حيث إن التكرار المنتظم للزمن يقودنا إلى التكرار على فترات بينما التكرار المنتظم للحدة يقودنا إلى الانتظام المكاني أي انتظام شدة الحركة لظاهرة معينة .حيث يمكن لأي حدث إن يكون منتظما على فترات ويتكرر في مجال زمني منتظم، بمعنى تكون الحركات متناوبة. ولكن في الواقع لا نجد تكرارات منتظمة كليا وبالتناوب لظاهرة اقتصادية، بل هناك تباين في سلوك كل ظاهرة. حيث أثبتت العديد من

الأبحاث المستندة على ملاحظات دقيقة وإحصائيات وأساليب نمذجة أن الدورات تتكرر بشكل متناوب يميل إلى الانتظام وهو نتيجة إلى طبيعة النشاط الاقتصادي .حيث كان الاقتصاد يخرج من ضائقة مهما بلغت قوتها سليما معافى، ليسير في مستوى جديد من التطور قد يكون أعلى من سابقه. فالمراحل المتعاقبة من الدورة متداخلة فيما بينها تؤثر كل منها على الأخرى وتتأثر بها، بمعنى إن كل مرحلة تتولد من سابقتها كما تنتج المظهر الذي يأتي في أعقابها (بن قدور، 2018م). وقد وردت عدة تعريفات للدورات الاقتصادية أهمها: هي التغيرات المتواترة في مستوى الأعمال والنشاط الاقتصادي، هي ذلك التعاقب بين القمة والقاع أو أنها تلك التقلبات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة، هي تلك المراحل المختلفة التي تجمع بين تقلبات الأعمال فيما بين أزمتين وتنطلق من الأزمة إلى الركود إلى الانتعاش إلى الأزمة من جديد معتبرة بذلك عن طبيعة التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي، هي التقلبات الاقتصادية الشاملة التي تجتاح مجمل الناتج الوطني والدخل والتوظيف، هي التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم (الارتفاع في مستوى الأسعار) والانكماش (الانخفاض في مستوى الأسعار) والبطالة. تعرف الدورات الاقتصادية بأنها عبارة تستخدم لوصف التقلبات في الإنتاج الكلي، وتحسب بالقياس إلى الارتفاع أو الانخفاض في الناتج الإجمالي الحقيقي (Hyman, 1997)، وقد عرفها الاقتصاديان ببرنز وميتشل بأنها نموذج لتقلب موجود في النشاط الكلي للدولة (R- Gordon, 1986). المفهوم الكلاسيكي لها يتمثل في تذبذب في مستوى النشاطات الاقتصادية حول الاتجاه العام وأن مؤشرات الدورة تتمثل في القمم والانخفاضات في النشاط الاقتصادي الكلي معبرا عنه بالتحركات التي تحصل في مجالات التشغيل والإنتاج والمبيعات (عمر،2010م). في النظرية الاقتصادية، "الدورة الاقتصادية" هي فترة افتراضية من مدة محددة، تمثل عودة نفس الظاهرة الاقتصادية بصفة دورية (Wikipedia, 2011). عرفها آخرون بأنها تأرجح في مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة والذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين الى عشرة سنوات والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها. الدورة الاقتصادية تعني التقلبات الدورية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي منتقلة من حالة الانتعاش والرواج إلى حالة الانكماش ثم تعيد مرة ثانية إلى الرواج والازدهار وذكر (Johnson, 2000) أن الدورة الاقتصادية تمثل التأرجح شبه المنتظم أو التقلبات المتواترة في معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، ويكون هذا التأرجح أدنى أو أعلى بدرجة كبيرة من الاتجاه العام طويل الأجل في معدل نمو الإنتاجية الكلية لأغلب الفعاليات الاقتصادية الكلية (الناتج القومي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة والمستوى العام للأسعار (Paul M Johnson, 2000). ويتضح من التعريفات السابقة أن مفهوم الدورة الاقتصادية مرتبط بحركية شبه منتظمة لمجمل النشاط الاقتصادي من حالة التوسع إلى الانكماش. وهي بصفة عامة تميز الاقتصاديات الرأسمالية حيث اتضح تأثيرها منذ بداية ظهور الأسواق المالية. الاقتصاد الرأسمالي يأخذ الشكل الدوري في حركته عبر الزمن وان الدورة الاقتصادية تتحرك في

جميع مفاصـــــله حيث ينتقل من الانتعاش إلى الركود ثم ينهض من جديد من الركود إلى الانتعاش. قد اكتسبت الدورة الاقتصادية سمات جديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إذ تم استبعاد حالات انخفاض الإنتاج الحادة وكذلك تخفيف حدة الأزمة. وبصورة عامة فان الدورات الاقتصادية هي سمة مميزة لاقتصاديات السوق المتقدمة وفي مختلف مراحل تطورها وقد ازدادت تأثير هذه الدورات منذ بداية نشوء الأسواق المالية في القرن السابع عشر، ففي السنوات (1634-1637) ظهرت أولى التقلبات في الأسواق الهولندية، إذ كان الاقتصاد الهولندي من أكثر الاقتصاديات الأوربية تقدما بسبب المضاربة على الأصول الخاضعة للتبادل، بعد عام (1760) مر الاقتصاد البريطاني الخاضع للتبادل بأزمات متعددة توالت عليه في السنوات (1763-1957) وتعد الأزمة العالمية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي من أصعب وأطول الدورات في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي في العالم. في حين إن أزمة السبعينات أسوء الأزمات منذ الأزمة الكبرى (1929- 1932). إذ أنها تزامنت بإفراط كبير في الإنتاج مصـــحوبة بموجة ركود ومقترنة بمعدلات مرتفعة للتضـــخم و قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع سياسة انكماشية أدت لركود بطئ في الإنتاج دون التحكم في الضغوط التضخمية وتحول النمو الذي أعقب أزمة (1973) لتوسع تضخمي بفعل احتكارات الشركات الأمريكية في زيادة مخزون الوقود والخامات وتجريد نظام النقد الدولي من التزامات معاهدة (برايتون وددز) وقيام اغلب دول العالم بتعويم سعر الصرف وفك الارتباط بالدولار فارتفعت أسعار المواد الأولية وأسعار الذهب (مرسي، 1990) تتميز الدورات الاقتصادية بجملة من الخصائص أهمها خاصية التناوب أو التعاقب شبه المنتظم وتختلف مـــدتها حسب نوع الدورة. ولكن مراحلها متماثلة بالرغم من اختلاف مدتها وحدتها حيث تتكون من أربعة مراحل هي: الرواج، الركود، الكساد والانتعاش. حيث أن هذه المراحل تتوزع على فترتين فترة الانكماش وفترة التوسع. مرحلة الركود هي حالة تحول مسار النشاط الاقتصادي عن اتجاه وسقف معين أي قمة رواجه وعودته إلى التباطؤ. مرحلة الكســـاد، وتعد نقطة التحول الثانية من فترة الانكماش إلى مرحلة الانتعاش ويكون قاع الدورة الاقتصـــادية في هذه المرحلة وتتميز المرحلة بارتفاع نسب البطالة إلى أعلى مستوياتها وانخفاض الطلب الاستهلاكي كـــثيرا عـــن الطاقة الإنتاجية بالنسبة للمنتجين، مرحلة الانتعاش تعقب هذه المرحلة حالة الكســـاد وتبدأ عند تغلب قوى العرض (المنتجين) التي تتمتع بمميزات مكنتها من البقاء على العوائق التي تواجه تصـريف منتجاتها، فتعيد تشـكيل مخزونها مما يسـاهم في تحريك الإنتاج ومن ثم يرتفع الطلب تدريجيا وينبعث النشاط الاقتصادي من جديد.

10. نماذج الدراسة

يفترض نموذج التبديل أن المتغير العشوائي (y_i) يعتمد على متغير الحالة المنفصل غير الملاحظ (S_i) مع أنظمة (m). ترتبط المتغيرات المستقلة المختلفة بحالات مختلفة (أنظمة). وبالنظر إلى المتغيرات المستقلة (x_i) و(Z_i) مواصفات الوسط الشرطي (y_i) التالي:

$$\mu_i(m) = X_i^{'}\beta_m + Z_i^{'}\gamma.....(1)$$

وحيثما (β_m) و (γ) وكل من (k_Z) و (k_X) متجهات المعاملات، فإن النظام مرتبط بالمتجه (k_X)، بينما يكون المتجه (k_Z) لا يتأثر ولا يؤثر في النظام. تتبع أخطاء الانحدار التوزيع الطبيعي. ثم لدينا نموذج:

$$y_i = \mu_i(m) + \sigma(m)\varepsilon_t....(2)$$

التبديل البسيط Simple Switching

في هذه الحالة، الاحتمالات هي قيم ثابتة. وبشكل أعم، فإن الاحتمالات المختلفة (P_m) هي دالة لمتجهات المركبات الخارجية المنشأ (G_{t-1}) والمعاملات (δ) معلمات باستخدام مواصفات لوجيت متعددة الحدود:

$$P(S_i = m(\xi_{t-1}, \delta) \equiv \frac{\exp(G'_{t-1}\delta_m)}{\sum_{j=1}^{M}\exp(G'_{t-1}\delta_i)}.....(3)$$

انحدار التبديل لماركوف Markov Switching

وصف هاملتون (2005م) سلوك السلسلة الزمنية الاقتصادية خلال الركود الاقتصادي بأنه مختلف، بسبب التغيرات في السياسات الاقتصادية. الصدمة على وسط السلسلة (y_t) في (t_0) ، وبسبب القوى غير الكاملة التي يمكن التنبؤ بها، والتنبؤ يعتمد على نظامين البيانات واحد يصل إلى (t_0) والثاني بعد (t_0) (. وصف السلسلة يشمل كلا التاريخين، ووضع علامة على المتوسط بواسطة متغير عشوائي غير قابل لتحفظ ($st=1.2$) كما يتطلب قانون الاحتمالات معاهدة (n_t) من (sit) كسلسلة ماركوف مع حالتين أي أن:

$$\Pr(S_t = j|S_{t-1} = i, S_{t-2} = k,....., y_{t-1}, y_{t-2},....) = \Pr(S_t = j|S_{T-1} = i) = pij....(4)$$

11. تحليل البيانات

تم جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من الإحصاءات السنوية للجهاز المركزي للإحصاء السوداني للفترة (1960-2017م) واشتملت على المتغيرات التالية: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GR) متغير تابع ونسبة الصرف على التنمية (DVR) متغير التبديل ثم المتغيرات المستقلة وهي نسبة الإيرادات الكلية للناتج المحلي الإجمالي (REVR) ونسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (ORDR) والضرائب المباشرة (TAXR) والضرائب الغير مباشرة (ITR)، من بيانات ملحق (1) وملحق (2) وبعد تطبيق نموذج التبديل تم الوصول للنتائج الآتية أنظر ملحق (3): توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين الضرائب غير المباشرة ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النظامين، كذلك وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الجاري ومعدل معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، علاقة طردية بين الإنفاق التنموي ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي. نجد أن القيمة المقدرة لمعامل

الضرائب الغير مباشرة (75.8−) إشارتها سالبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر عكسيا بزيادة الضرائب الغير المباشرة. أن تقلبات الضرائب الغير المباشرة تؤدي إلى تغيرات عكسية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الضرائب الغير المباشرة السالبة، وأي تغير في الضرائب الغير المباشرة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (75.8−) في نفس الاتجاه. القيمة المقدرة لمعامل نسبة الصرف على التنمية (69.5) إشارتها موجبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر بزيادة الإنفاق التنموي. أن تقلبات الإنفاق التنموي تؤدي إلى تغيرات طردية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الإنفاق التنموي الموجبة، وأي تغير في الإنفاق التنموي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (69.5) في نفس الاتجاه. القيمة المقدرة لمعامل نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (14−) إشارتها سالبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر عكسيا بزيادة الإنفاق الجاري. أن تقلبات الإنفاق الجاري تؤدي إلى تغيرات عكسية في النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الأنفاق الجاري السالبة، وأي تغير في الإنفاق الجاري بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (14−) تقريبا في نفس الاتجاه. وبتطبيق نموذج التبديل وتحليل البيانات تم الحصول على النتائج التالية انظر ملحق (4): وجود علاقة عكسية بين الضرائب غير المباشرة ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النظامين، كذلك وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الجاري ومعدل معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، علاقة طردية بين الإنفاق التنموي ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي وعلاقة طردية بين الضرائب المباشرة ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي. نجد أن القيمة المقدرة لمعامل نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (0.19−) إشارتها سالبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر عكسيا بزيادة الإنفاق الجاري. أن تقلبات الإنفاق الجاري تؤدي إلى تغيرات عكسية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الأنفاق الجاري السالبة، وأي تغير في الإنفاق الجاري بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.19−) في نفس الاتجاه. القيمة المقدرة لمعامل الضرائب المباشرة (0.26) إشارتها موجبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر بزيادة الضرائب المباشرة. أن تقلبات الضرائب المباشرة تؤدي إلى تغيرات طردية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الضرائب المباشرة الموجبة، وأي تغير في الضرائب المباشرة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.26) في نفس الاتجاه. القيمة المقدرة لمعامل الضرائب الغير مباشرة (1.03−) إشارتها سالبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي

الإجمالي يتأثر عكسيا بزيادة الضرائب الغير المباشرة. أن تقلبات الضرائب الغير المباشرة تؤدي إلى تغيرات عكسية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الضرائب الغير المباشرة السالبة، وأي تغير في الضرائب الغير المباشرة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.03−) في نفس الاتجاه. القيمة المقدرة لمعامل نسبة الصرف على التنمية (0.56) إشارتها موجبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر بزيادة الإنفاق التنموي. أن تقلبات الإنفاق التنموي تؤدي إلى تغيرات طردية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الإنفاق التنموي الموجبة، وأي تغير في الإنفاق التنموي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.56) تقريبا في نفس الاتجاه. كما تم استخدام النموذج المقدر والحصول على النتائج أنظر ملحق (5):

وجود علاقة طردية بين معدل الإيرادات الكلية ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي. نجد أن القيمة المقدرة لمعامل نسبة الإيرادات الكلية للناتج المحلي الإجمالي (0.61) إشارتها موجبة ويتفق هذا مع النظرية الاقتصادية حيث أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي يتأثر بزيادة الإيرادات الكلية. أن تقلبات الإيرادات الكلية تؤدي إلى تغيرات طردية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال إشارة معلمة الإنفاق التنموي الموجبة، وأي تغير في الإيرادات الكلية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير في موقف النمو للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.61 تقريبا في نفس الاتجاه. عملت الدراسة على تبيان مدى كفاءة السياسة المالية حيث تخصص نسبة ضئيلة جدا للإنفاق التنموي في حين ينال الإنفاق الجاري الحظ الأوفر وهذا خلل لأن زيادة الإنفاق الجاري تؤدي لتخفيض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإنفاق التنموي تؤدي لزيادته لذلك، لابد من إحداث العكس حتى نتمكن من الوصول لقدر معقول من التنمية وإحداث الاستقرار والنمو الاقتصادي. كذلك هناك اختلال في الموازنة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة (الضرائب الغير مباشرة تؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي عكس الضرائب المباشرة لذلك لابد من زيادة الضرائب المباشرة وتخفيض الزيادة في الضرائب الغير مباشرة لأنها لها تأثير كبير على التغير في المؤشرات الاقتصادية.

12. مناقشة النتائج

توصلت الدراسة الحالية لنتائج تتفق مع دراسة بن قدور (2018) في تفسير الدورات الاقتصادية التي تعد ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي. كما إن نتائج الدراسة الحالية تتفق مع دراسة عبد الصمد (2016) في تحديد مفهوم الدورات والأزمات الاقتصادية الحديثة والتي تتمثل في التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم والانكماش والبطالة، وتكرار حدوثها الذي قد يكون منتظما في بعض الأحيان وغير منتظم في كثير من الأحيان، وجود ارتباط بين الدورات والأزمات الاقتصادية، وجود أسباب داخلية وخارجية تسبب الأزمات الاقتصادية. قدمت دراسة عبد الهادي (2016) مسح مُوجز للدورات

الاقتصادية وهذا يتفق مع ما تناولته الدراسة الحالية. أما دراسة سعد والطراونة (2016) أظهرت وجود علاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة المالية في الأردن تتماشى مع اتجاه الدورة الاقتصادية وهي تتفق مع نتائج الدراسة الحالية.

13. الخاتمة

تم استخدام أسلوب انحدار التبديل (Switching Regression) الذي تم عبره تحديد ومعالجة آثار الدورات الاقتصادية. واهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة تتمثل في وجود علاقات متشابكة للمتغيرات الاقتصادية مع بعضها البعض منها الموجبة وأخري سالبة. أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة اختيار أدوات السياسة المالية المناسبة في معالجة اثأر الدورات الاقتصادية حتى نتمكن من الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، ومراعاة العلاقات المتشابكة بين المتغيرات وأثارها على بعضها البعض للوصول لنتائج ايجابية، واستخدام أسلوب التبديل في الدراسة لنتائج دقيقة ومفيدة في معالجة السياسة المالية لأثار الدورات الاقتصادية.

المراجع

1/ احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، عمان الدار العلمية الدولية للنشر، (2002م).

2/ أشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 5 العدد1، (2018م).

3/ السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب، مبادي الاقتصاد الكلي، الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، (2010م).

4/ حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، (2010).

5/ خلدون عبد الصمد، الأزمات والدورات الاقتصادية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 2 العدد1، لبنان، (2016م).

6/ عدنان عقيل سعد وسعيد محمود الطراونة، السياسة المالية الاستنسابية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن (2011-1976)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد3، العدد2، (2016م).

7/ فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، العدد (226) الكويت، (1990م).

8/ كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنين للنشر والتوزيع، سورية، (1997م).

9/ مجدي عبد الهادي، الدورات الاقتصادية مسح جدلي موجز، جريدة الحوار المتمدن، الصفحة الرئيسية الإدارة والاقتصاد، الأردن، (2016م).

10/ محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام ، مبادي المالية العامة، عمان دار الميسرة، (2007م).

11/ شهاب مجدي محمود الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة، السياسات المالية. للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص395، (1999م).

12/علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، دار الرضا للنشر والتوزيع، (2003م).

13/ فليح حسن هلق، المالية العامة، عمان: جدارا للكتاب العالمي، ص236، (2008م).
14/ مصطفى أحمد فريد والسيد حسن سهير محمد، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص4، (1989م).
15- David N Hyman ,Economics, Fourth Edition, McGraw-Hill (New York). (1997)
16- Fiscal policy ,www.businessdictionary.com, Retrieved 31-5. (2019)
17- Paul M, Johnson, Glossary of political economy term, auburn university united states. (2000)
18- R- Gordon, The American Business Cycle- New York. (1986)
19- Wikipedia ,Cycle économique, juin. (2011)

ملاحق الدراسة

ملحق (1) بيانات الدراسة

	GR	ORDR	REVR	CYCLE
1960	2.51102871	20.1772801	15.7452764	NA
1961	10.1374654	16.3759267	13.9773223	NA
1962	13.0685792	16.4509062	12.0095598	NA
1963	1.60060525	14.7647059	14.6078431	-3.1516881
1964	1.55551206	14.9507437	14.8734788	-1.1602578
1965	0.31736784	13.7632339	12.4350337	-0.5078322
1966	-1.7471676	21.1392884	13.0393641	-1.2832371
1967	-1.3151212	35.5464379	14.5281611	-0.3655325
1968	1.71905197	24.8414195	15.9266244	2.19800143
1969	-7.7039502	30.9808612	18.2501709	-8.1666352
1970	5.33265806	21.4539419	23.4854772	4.42192372
1971	8.73465326	22.9019608	24.5960784	7.9672023
1972	-2.5010809	20.3829278	20.5956655	-2.7351657
1973	-6.4488365	19.1681534	18.6106155	-5.9660261
1974	0.96337754	15.2062269	16.0969347	1.46594501
1975	-2.3209597	17.4741859	16.8387609	-2.9361745
1976	2.84891494	16.4015152	17.8625541	1.10528277
1977	10.80464	9.67645425	16.4721973	8.81453413
1978	-1.7204227	13.1994311	16.1411177	-3.5178142
1979	-3.423365	17.9974184	17.8468253	-5.5271874
1980	0.96344372	17.2280967	18.0538771	-1.8239199
1981	5.999576	19.4517947	18.308522	2.553662
1982	12.0569252	16.1077257	15.1844434	8.75336408
1983	2.0625	14.5852229	12.4271521	-0.1070693
1984	-5.0089072	13.7632551	11.3070434	-6.4195491
1985	-6.2810426	12.4305705	8.91432739	-7.7404051
1986	5.41381359	13.7649619	7.82471065	2.75591896
1987	14.2208842	11.8807375	6.83286355	10.1622849
1988	-0.3310914	9.23679931	7.29839649	-4.9650722
1989	8.93138621	8.89877777	6.65924597	4.53337111
1990	-5.4700487	11.562909	7.55966496	-9.3398886
1991	7.51091151	7.03424914	7.20607018	3.73372693
1992	6.57197995	12.3607812	8.19310698	2.50031402
1993	4.5745139	7.99396077	8.40725972	-0.1173138
1994	1.00622954	11.4883997	6.9686263	-4.486927
1995	5.99709397	7.34441215	5.15495819	-0.0748361
1996	11.5621302	7.14778437	6.23290656	4.82936854
1997	6.05707012	6.40795125	5.65334569	-1.1520647
1998	8.23831433	6.07853081	6.31301191	0.75792686
1999	4.23533036	7.46796473	7.94685517	-3.2348001
2000	8.38504728	10.0686058	10.6776937	0.91554226
2001	10.8	8.8434097	9.42127545	3.36581005
2002	6	7.51061708	9.40555072	-1.1154307
2003	6.3	9.75627118	12.404587	-0.5014634

2004	5.1	11.2739928	14.5475	-1.6976147
2005	5.6	12.2613122	14.3164186	-1.6354434
2006	9.9	15.4230612	15.8025316	2.17171894
2007	10.9	16.2334281	17.0197741	3.08280301
2008	6.4	18.7552571	20.3918544	-0.854849
2009	5.9	15.4990823	14.7764616	-0.1473717
2010	5.2	14.8961277	12.785081	0.32659078
2011	2.1	15.3078983	12.1950357	-2.3003587
2012	2.4	10.7931875	9.10720389	-2.0988559
2013	6.8	10.5537199	10.0090927	1.98494111
2014	7	10.5860167	10.8668352	1.80231531
2015	4.3	9.40640831	9.3491796	NA
2016	5.1	9.34736237	8.6679709	NA
2017	5.2	9.90700388	9.25086861	NA

المصدر: جمهورية السودان، الإحصاءات السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء للفترة (1960.2017م)

ملحق (2)

	GR	ORDR	TAXR	ITR	DVR
1960	2.51	20.18	5.13	7.86	2.87
1961	10.14	16.38	4.58	8.40	3.77
1962	13.07	16.45	3.78	8.72	4.76
1963	1.60	14.76	4.31	9.02	6.59
1964	1.56	14.95	6.57	8.94	7.67
1965	0.32	13.76	7.51	6.97	6.20
1966	-1.75	21.14	8.14	7.57	6.09
1967	-1.32	35.55	8.77	7.91	4.96
1968	1.72	24.84	9.94	8.54	5.26
1969	-7.70	30.98	11.62	10.05	2.46
1970	5.33	21.45	2.19	11.52	2.43
1971	8.73	22.90	2.54	13.44	11.17
1972	-2.50	20.38	2.46	12.10	2.97
1973	-6.45	19.17	2.39	10.86	2.65
1974	0.96	15.21	1.89	9.57	3.35
1975	-2.32	17.47	2.05	9.88	6.37
1976	2.85	16.40	1.74	11.55	6.11
1977	10.80	9.68	1.78	9.45	6.62
1978	-1.72	13.20	1.63	10.86	6.42
1979	-3.42	18.00	1.69	10.41	5.05
1980	0.96	17.23	2.01	7.90	4.42
1981	6.00	19.45	2.20	9.05	2.48
1982	12.06	16.11	1.97	7.46	2.03
1983	2.06	14.59	2.16	8.16	2.47
1984	-5.01	13.76	2.00	7.65	2.85
1985	-6.28	12.43	1.57	5.99	0.92
1986	5.41	13.76	1.60	5.31	1.89
1987	14.22	11.88	1.29	3.48	1.20
1988	-0.33	9.24	1.31	3.85	1.09
1989	8.93	8.90	1.15	2.05	0.38
1990	-5.47	11.56	0.99	7.02	0.41
1991	7.51	7.03	2.66	3.65	1.22
1992	6.57	12.36	0.97	4.01	1.64
1993	4.57	7.99	1.14	4.36	2.16
1994	1.01	11.49	NA	3.26	0.41
1995	6.00	7.34	NA	2.27	0.54
1996	11.56	7.15	1.11	3.61	0.70
1997	6.06	6.41	0.57	3.32	0.59
1998	8.24	6.08	0.58	3.39	0.59
1999	4.24	7.47	0.59	4.48	1.16
2000	8.39	10.07	1.23	3.93	1.28
2001	10.80	8.84	4.47	0.38	1.17
2002	6.00	7.51	3.91	0.34	2.95
2003	6.30	9.76	0.92	3.78	3.60

2004	5.10	11.27	1.05	4.91	4.52
2005	5.60	12.26	11.17	4.77	4.10
2006	9.90	15.42	9.97	5.17	3.66
2007	10.90	16.23	8.55	5.24	3.35
2008	6.40	18.76	7.30	5.61	2.62
2009	5.90	15.50	6.86	5.69	2.89
2010	5.20	14.90	7.00	5.47	2.57
2011	2.10	15.31	5.69	5.42	1.52
2012	2.40	10.79	5.89	5.81	1.37
2013	6.80	10.55	5.00	6.54	1.15
2014	7.00	10.59	6.37	6.82	1.03
2015	4.30	9.41	5.47	7.47	1.03
2016	5.10	9.35	5.21	8.92	0.99
2017	5.20	9.91	5.04	2.62	1.10

المصدر: جمهورية السودان، الإحصاءات السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء للفترة (1960.2017م)

ملحق (3) نتائج النموذج المقدر

Dependent Variable: GR
Method: Simple Switching Regression (BFGS / Marquardt steps)
Date: 02/11/22 Time: 22:44
Sample: 1960 2017
Included observations: 58
Number of states: 2
Standard errors & covariance computed using observed Hessian
Random search: 25 starting values with 10 iterations using 1 standard deviation (rng=kn, seed=1546209790)
Convergence achieved after 22 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
Regime 1				
IT/GDP	-75.8009	27.41179	-2.76527	0.0057
C	9.059681	1.91473	4.73157	0.0000
LOG(SIGMA)	1.581315	0.110707	14.28377	0.0000
Regime 2				
IT/GDP	-158.092	7.378307	-21.4266	0.0000
C	11.72173	0.435217	26.93304	0.0000
LOG(SIGMA)	-1.32797	0.339259	-3.91432	0.0001
Common				
ORD/GDP	-14.009	5.102312	-2.74561	0.006
DV/GDP	69.53524	7.265173	9.571038	0.000
Probabilities Parameters				
P1-C	1.744018	0.504838	3.454609	0.0006
Mean dependent variable	4.036362	S.D. dependent var		5.177914
S.E. of regression	5.022797	Sum squared resid		1261.424
Durbin-Watson stat	1.586888	Log likelihood		-165.848
Akaike info criterion	6.029256	Schwarz criterion		6.34898
Hannan-Quinn criterion	6.153795			

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eveiws 10 2022م

ملحق (4) نتائج النموذج المقدر

Included observations: 56, Number of states: 2 Huber-White robust standard errors & covariance No d.f. adjustment for standard errors & covariance Random search: 25 starting values with 10 iterations using 1 standard deviation (rng=kn, seed=1584532724) Convergence achieved after 9 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
Regime 1				
C	10.7372	0.005417	1982	0.0000
ORDR	-0.15207	0.000293	-519.512	0.0000
LOG(SIGMA)	-5.81431	0.297753	-19.5273	0.0000
Regime 2				
C	10.96128	1.532595	7.152103	0.000
ORDR	-0.19198	0.110795	-1.73276	0.083
LOG(SIGMA)	1.596057	0.085558	18.65465	0.000
Common				
TAXR	0.255641	0.00035	731.21	0.000
ITR	-1.02771	0.000551	-1863.9	0.000
DVR	0.561237	0.002504	224.1422	0.000
Probabilities Parameters				
P1-C	-2.13259	0.437236	-4.87743	0.000
Mean dependent var	4.055459	S.D. dependent var		5.248668
S.E. of regression	5.093979	Sum squared resid		1219.585
Durbin-Watson stat	1.592859	Log likelihood		-143.451
Akaike info criterion	5.480396	Schwarz criterion		5.842066
Hannan-Quinn criter.	5.620615			

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eveiws 10 2022م

ملحق (5) نتائج النموذج المقدر

Dependent Variable: GR Method: Markov Switching Regression (BFGS / Marquardt steps) Date: 06/26/21 Time: 18:23, Sample (adjusted): 1960 2014 Included observations: 55 after adjustments, Number of states: 2 Initial probabilities obtained from ergodic solution Standard errors & covariance computed using observed Hessian No d.f. adjustment for standard errors & covariance Random search: 25 starting values with 10 iterations using 1 standard deviation				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
Regime 1				
DVR	0.95642	0.409192	2.337339	0.0194
C	-6.54775	3.13934	-2.08571	0.037
Regime 2				
DVR	-1.08225	0.592258	-1.82732	0.0677
C	7.871751	2.266526	3.473047	0.0005
Common				
REVR	0.618767	0.331587	1.866078	0.062
ORDR	-0.53741	0.323968	-1.65885	0.0971
LOG(SIGMA)	1.298574	0.134641	9.644704	0
Transition Matrix Parameters				
P11-C	1.315362	0.892183	1.474319	0.1404
P21-C	-2.39099	0.825481	-2.89648	0.0038
Mean dependent var	3.991073	S.D. dependent var		5.315155
S.E. of regression	5.230027	Sum squared resid		1312.953
Durbin-Watson stat	1.984909	Log likelihood		-161.379
Akaike info criterion	6.195587	Schwarz criterion		6.524059
Hannan-Quinn criter.	6.32261			

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج Eveiws 10 2022م

مجلـة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 1 يونيو 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

Management Culture and Corporate Social Responsibility

Philosophy and Paradigm of Scientific Research

ثقافة الإدارة والمسؤولية الاجتماعية للشركات

الفلسفة والنموذج الفكري للبحث العلمي

تأليف: براناس زوكاوسكاس وجوليتا ففينهاردت وريجينا أندريوكايتيان

ترجمة:

د. رمضان امحمد اجويلي كنان كلية اقتصاد الخمس جامعة المرقب gwely2004@yahoo.com

د. الحسين رمضان السريتي كلية الاقتصاد جامعة مصراته hussienseraiti@gmail.com

د. رندة عطية ابوفارس. كلية الاقتصاد – جامعة سهل جفاره randabufares@gmail.com

Abstract

Before carrying out the empirical analysis of the role of management culture in corporate social responsibility, identification of the philosophical approach and the paradigm on which the research carried out is based is necessary. Therefore, this chapter deals with the philosophical systems and paradigms of scientific research, the epistemology, evaluating understanding and application of various theories and practices used in the scientific research. The key components of the scientific research paradigmare highlighted. Theories on the basis of which this research was focused on identification of the level of development of the management culture in order to implement corporate social responsibility are identified, and the stages of its implementation are described.

Keywords: philosophy of scientific research, paradigm, epistemology, artifacts, values and beliefs, basic beliefs, formal and informal factor

الملخص:

قبل إجراء التحليل العملي لدور ثقافة الإدارة في المسؤولية الاجتماعية للشركات، من الضروري تحديد المنهج الفلسفي والنموذج الفكري (Paradigm) الذي يستند إليه البحث. لذلك، يتناول هذا الفصل عرض النظم والنماذج الفلسفية للبحث العلمي ونظرية المعرفة (Epistemology) ويتناول أيضا تقييم فهم وتطبيق النظريات والممارسات المختلفة المستخدمة في البحث العلمي. في هذا

الفصل تم توضيح المكونات الرئيسة لنموذج البحث العلمي والتعريف بالنظريات التي ارتكز عليها هذا البحث في تحديد مستوى تطور ثقافة الإدارة من أجل تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكذلك تم شرح مراحل التنفيذ.

الكلمات الرئيسة للبحث: فلسفة البحث العلمي، النموذج الفكري(Paradigm)، نظرية المعرفة، الموروث الثقافي، القيم والمعتقدات، المعتقدات الأساسية، العوامل الرسمية وغير الرسمية.

1. المقدمة

أهمية البحث

فلسفة البحث العلمي هي نظام لتفكير الباحث يتم بها الحصول على معرفة جديدة وموثوقة عن موضوع البحث. بمعني آخر هي اساس البحث التي تشمل خيار استراتيجية البحث وصياغة المشكلة وجمع البيانات والمعالجة والتحليل. نموذج البحث العلمي بدوره يتكون من علم الوجود (Ontology) وعلم المعرفة (epistemology) والمنهجية (methodology) والطرق (methods). خيار المنهجية حسب لينش وهولدن [1] يجب أن يكون مرتبطا بالموقف الفلسفي للباحث وظاهرة العلوم الاجتماعية بصدد التحليل. في مجال البحث العلمي هناك العديد من المناهج الفلسفية الممكنة. مع ذلك حسب رأي المؤلفين فإنه يمكن الحد من الكثير من المناهج المتطرفة. وبصفة عامة فإن المنهج الفلسفي الوسطي هو المنهج الوحيد الذي يسمح للباحث بالتوفيق بين الفلسفة والمنهجية ومشكلة البحث. ومع ذلك فإن كروسان[2] لفت الانتباه الي حقيقة أنه من الشائع في بعض الاحيان وجود فرق كبير بين طرق وفلسفة البحث في كل من البحوث الكمية والبحوث النوعية وتلك البحوث الحديثة التي تستخدم البحث الكمي والوصفي في آن واحد (Triangulation). لذلك فإنه من الضروري فهم نقاط القوة والضعف لكل منهج، وهذا يمكن لعملية التحضير للبحث بالشكل المناسب ويوفر فهما أفضل للمشكلة التي تم تحليلها. نظريات فلسفة البحث ونماذجه تم عرضها في أشكال تميز مستويات ثقافة المنظمة وتفاعلاتها على أساس أن البحث في هذه الدراسة يركز على تحديد مستوى تطور ثقافة الإدارة من أجل تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث إن مراحل المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التي تعكس فلسفة ونموذج هذا البحث.

مشكلة البحث انبثقت من الأسئلة التالية: ما هي المبادئ الأساسية لفلسفة البحث ونموذجه الفكري؟ وكيفية يمكن تطبيقها لتشكيل الموقف البحثي؟

مستوى استكشاف المشكلة (التحري عن مشكلة البحث): هذا الفصل يعرض أفكار المؤلفين الذين يحللون فلسفة البحث [8–3] والنموذج الفكري [11–9 ,3] ويربطونها بالبحوث الرئيسية في هذه الدراسة لدعم موقفها.

الهدف من هذه الدراسة هو فهم المبادئ الأساسية لفلسفة البحث ونموذجه الفكري.

الغرض من البحث هو تحليل المبادئ الأساسية لفلسفة البحث والنموذج مما يثبت موقف البحوث الرئيسية في هذه الدراسة.

أهداف هذا البحث هي: (1) مناقشة الجوانب الأساسية لفلسفة البحث ونموذجه الفكري (2) ولإثبات الموقف البحثي لإدارة الثقافة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

طرق البحث المستخدمة هي: المنهج الوصفي وتحليل المصادر الأكاديمية والتعميم (جمع وتنظيم وتأطير المعلومات ووضعها في نظم معلوماتية Systemization). أيضا تم استخدام التمثيل البياني للبيانات ونمذجتها للتعبير عن موقف البحث.

2. فلسفة البحث العلمي ونموذجه الفكري

2.1 فلسفة البحث العلمي

كل باحث يتبع أسلوبه الخاص عند القيام بعملية البحث. ويعتبر ميل [12] أول من دعا ممثلي العلوم الاجتماعية للتنافس مع العلوم القديمة وذلك بانتقاد الأطر الفلسفية واللاهوتية (theological) التي كانت أساس معرفتهم التعليمية واعدا أن نضوجا مفاجئا لهذه العلوم سوف يحدث إذا ما تم اتباع نصيحته. قبلت العلوم الاجتماعية هذه النصيحة (ربما إلى مستوى كان سيفاجأ ميل نفسه إذا كان حياً) لأسباب أخرى أيضًا [13 ,3]. ويمكن تعريف فلسفة البحث على أنها التطور في فرضية البحث ومعرفته وطبيعته [7]. ويُنظر إلى فرضية البحث على أنها تعبير أساسي لعملية تفكير منطقي ولكنه يستند إلى معرفة الشخص ورؤيته الفلسفية التي تولدت كنتيجة للنشاط الفكري. حيث يدعي هيتشكوك وهيوز [4] أن البحث ينبع من الفرضيات. وهذا يعني أن باحثين مختلفين قد يكون لديهم فرضيات مختلفة حول طبيعة الحقيقة (nature of truth) والمعرفة وطريقة اكتسابها [6].

فلسفة البحث العلمي هي طريقة عند تطبيقها تسمح للعلماء بتوليد أفكار للعلم في سياق البحث. هناك أربعة اتجاهات رئيسية لفلسفة البحث تم تمييزها ومناقشتها في أبحاث العديد من المؤلفين وهي: فلسفة البحث الوضعي positivist وفلسفة البحث التفسيرية interpretivist وفلسفة البحث البراغماتية pragmatist وفلسفة البحث الواقعية realistic.

فلسفة البحث الوضعية Positivist: تدعي هذه الفلسفة أنه يمكن فهم العالم الاجتماعي (Social world) بطريقة موضوعية. في هذه الفلسفة البحثية يعد الباحث أو العالم محللًا موضوعيًا وعلى هذا الأساس ينبئ بنفسه عن القيم الشخصية ويعمل بشكل مستقل.

فلسفة البحث التفسيرية Interpretive: وهي عكس فلسفة البحث المذكورة أعلاه حيث يصرح "الباحث" أنه بناء على المبادئ فإنه ليس من السهل فهم العالم الاجتماعي. تقول فلسفة البحث التفسيرية أنه يمكن تفسير العالم الاجتماعي بطريقة ذاتية. حيث يعطى أكبر قدر من الاهتمام لفهم الطرق التي من خلالها يختبر الناس العالم الاجتماعي. تعتمد فلسفة البحث التفسيرية على المبدأ الذي ينص على أن الباحث يؤدي دورًا محددًا في ملاحظة العالم الاجتماعي وحسب هذه الفلسفة فإن البحث يعتمد ويرتكز على اهتمام ومصالح الباحث.

فلسفة البحث البراغماتي Pragmatist: تتعامل مع الحقائق (Facts). فهي تري ان اختيار فلسفة البحث غالبا تحددها مشكلة البحث. في هذه الفلسفة البحثية النتائج العملية تعتبر مهمة [5]. بالإضافة إلى ذلك ووفقًا للغامدي ولي [14] فإن البراغماتية لا تنتمي إلى أي نظام فلسفي أو واقع (Reality). الباحثون لديهم حرية الاختيار. إنهم "أحرار" في اختيار الطرق والتقنيات والإجراءات التي تناسب احتياجاتهم وأهداف البحث العلمي. لا يرى البراغماتيون العالم كوحدة مطلقة. الحقيقة (The truth) هي ما يحدث الآن أنها لا تعتمد على العقل الذي لا يخضع للواقع (Reality) ولثنائية العقل (Mind dualism).

فلسفة البحث الواقعية Realistic: [5] تعتمد على مبادئ فلسفة البحث الوضعية وعلى مبادي فلسفة البحث التفسيرية. حيث تبنى فلسفة البحث الواقعية على الفرضيات الضرورية لفهم الطبيعة الذاتية للإنسان.

2.1.1 نموذج البحث العلمي

نموذج البحث العلمي يساعد على تحديد فلسفة البحث العلمي. الدراسات السابقة الخاصة بالبحث العلمي توكد على انه يجب ان تكون للباحث رؤية واضحة للنماذج أو رؤية واضحة للعالم التي توفر له الأسس والوسائل الفلسفية والنظرية والمنهجية إذ يعتمد البحث في النماذج الفكرية على هذه الأسس [14]. وفقا لكوهين وآخرون [6] يمكن تعريف النموذج الفكري للبحث العلمي على أنه تركيبة واسعة تشمل المعتقدات والإدراك والوعي بمختلف النظريات والممارسات المستخدمة لإجراء البحث العلمي. نموذج البحث العلمي يتميز أيضًا بأنه إجراء دقيق ومفصل يتكون من عدة مراحل. وبتخطي الباحث للمراحل المذكورة أعلاه يخلق علاقة بين أهداف البحث وأسئلة البحث. يرتبط مصطلح النموذج الفكري ارتباطًا وثيقًا بمفهوم "العلوم العادية". يسترشد العلماء الذين يعملون في نفس إطار النموذج الفكري بنفس قواعد ومعايير الممارسة العلمية. "هذه هي الطريقة التي يدعم بها المجتمع العلمي نفسه"، كما يدعي روزاس [15] مستشهداً بكوهن ما بعد الوضعية الفرنسية [16].

يعتمد النموذج الفكري والفلسفي للبحث العلمي على العديد من العوامل مثل النموذج العقلي للفرد ونظرته للعالم وإدراكه المختلف والعديد من المعتقدات والاتجاهات المتعلقة بتصور الواقع (reality) الخ. معتقدات وقيم الباحثين مهمة في هذا المفهوم لكي توفر حجج ومصطلحات جيدة للحصول على نتائج موثوقة. في بعض الاحيان رأي وموقع الباحث يمكن ان يكون له تأثير كبير على نتائج البحث[11]. لفت نوركوس [17] الانتباه إلى حقيقة أن بعض الأخصائيين لبعض مواضيع العلوم الطبيعية قادرون على استخدام نقاش حر للتوصل إلى استنتاجات عامة مبتكرة "لاكتشافات" حقيقية بعضها مهم والبعض الآخر ليس كذلك. مثل هذا التوافق من الصعب تحقيقه في العلوم الاجتماعية. حيث يؤكد الفلاسفة الأكاديميون هذه الحقيقة من خلال بيان مفاده أن "النمذجة المتعددة" (multiparadigmatism) هي سمة من سمات العلوم الإنسانية والاجتماعية أي أن هناك تداخل وتنافس مستمر بين العديد من النماذج النظرية المختلفة.

يصف غلينر ومورغان [9] النموذج الفكري للبحث العلمي على أنه الاسلوب المستخدم أو التفكير في البحث وعملية انجازه وطرق تنفيذه. إنها ليست منهجية بل بالأحرى هي فلسفة تساعد على عملية انجاز البحث. بمعنى آخر إنها توجيه عملية إجراء البحث في اتجاه معين. علم الوجود (ontology)

نظرية المعرفة (epistemology) المنهجية (methodology) والطرق (methods) تصف كل النماذج الفكرية للبحث العلمي [14 ,10 ,3]. ناقش إيستربي سميث وآخرون [18] ثلاثة عناصر رئيسية لنموذج البحث العلمي أو ثلاث طرق من أجل فهم فلسفة البحث (الجدول 1).

النماذج الفكرية الثلاثة (الوضعية، البنائية، والانتقادية) والتي تختلف وجوديا ومعرفيا ومنهجيا غالباً ما يتم تضمينها في تصنيف النماذج العلمية. بالإضافة إلى ذلك يعرض ماكنزي ونايب [20] تحليلًا فريدًا للنماذج الفكرية للبحث مع أكثر المصطلحات شيوعًا المرتبطة بها. وفقًا لماكينزي ونايب [20] فإن وصف المصطلحات يتسق مع أوصاف ليدي وآرمورد [21] وسهرام [22] الذي يظهر في الدراسات السابقة في أغلب الأحيان. على الرغم من الحقيقة أنه يتسم بالعموم بدلاً من الخصوصية لفروع معينة للمعرفة أو البحث. يصف ليون وسوميك [23] المنهجية على أنها مجموعة من الطرق والقواعد والتي يتم على أساسها إجراء البحث وبأنها "المبادئ والنظريات والقيم التي تستند إليها مناهج معينة في البحث". كم يرى انولتر [24] المنهجية على أنها السند الداعم لتركيبة وهيكلة البحث وهي تتأثر بالنموذج الفكري الذي يجعل منظورنا النظري "يعيش" أو يتطور. يوضح ماكينزي ونايب [20] أنه في معظم التعريفات الشائعة، يُزعم أن المنهجية هي اسلوب عام للبحث المتعلق بالنموذج أو الإطار النظري، وتشمل الطريقة الوسائل المنظمة أو الإجراءات أو الأدوات المستخدمة لجمع البيانات وتحليلها (الشكل 1).

مكونات النموذج الفكري البحث Components of research paradigm	الوصف Description
Epistemology المعرفة	المعلمات والافتراضات العامة المرتبطة بطريقة ممتازة لاستكشاف طبيعة العالم الحقيقي.
Ontology علم الوجود	افتراضات عامة تم انشاؤها لإدراك الطبيعة الحقيقية للمجتمع (من أجل فهم الطبيعة الحقيقية للمجتمع).
Methodology المنهجية	مزيج من التقنيات المختلفة التي يستخدمها العلماء لاستكشاف مواقف مختلفة.
المصدر Easterby-Smith et al.	

جدول رقم (1) المكونات الثلاث لنموذج البحث العلمي

النماذج الفكرية لبحث Research paradigms	المصطلحات المرتبطة غالبًا بنماذج البحث الأساسية* associated with basic Terminology often research paradigms	الطرق الاساسية Basic methods**	اجراءات جمع البيانات (امثلة) Data collection measures (examples)**
الفلسفة الوضعية –مابعد الفلسفة الوضعية Positivist / Post positivist	اختباري نصف اختباري ارتباطي احتمالي فحص النظرية ارتباط سببي التحديدي التنظيمي	الكمي "بالرغم ان هذا النموذج يمكن ان يستخدم المنهج النوعي ندرة المنهج الكمي مهيمن (Mertens, .2014)	تجارب نصف تجارب اختبارات مقاييس
التفسيري / البنائي Interpretivist / Constructivist	تأويلي (تفسيري) / طبيعي (واقعي) أنثولوجي (الظاهرة) ظواهري / نصف تجريبي تفسيري (للمعنى) اختزالي / تجريبي علاقة نسبية / ارتباطي تقرير (عزم) / اختبار(فحص) النظرية القسيرية / (تنظيمي) (تاريخي واجتماعي) / (العديد من قيم المشاركين) التفاعل الرمزي / بناء(منشئ) النظرية	الطرق النوعية تهيمن بالرغم ان الطرق الكمية يمكن استخدامها ايضا	مقابلات شخصية الملاحظة دراسة المستندات تحليل بيانات الصور او الاشكال
التحويل Transforming	التحرير / النظرية الانتقادية غير معياري / الماركسية الجديدة نظرية الجنس / الدخل الحكومي النفاع / النظرية العرقية لانتقادية الصورة كاملة / يعتمد على الفلسفة التركيز على / مركز على التغيير نظرية فيري / تشجيع المشاركة الانثوي / مشكلة التمكين سياسي / الاعتماد على العرق	المناهج النوعية والكمية والمختلطة. العوامل السياقية والتاريخية تم وصفها، خاصة كيفية ارتباطها بالقمع (Mertens, 2014)	مجموعة واسعة من التدابير حاجة ملحة لمنع التمييز ، على سبيل المثال ، التمييز الجنسي والعنصرية وكراهية المثليين.
العملي Pragmatist	عواقب الفعل التركيز على المشكلة التعددية التركيز على التطبيقات في الواقع العملي المناهج المختلطة.	المنهج الكمي او/ والمنهج النوعي يمكن استخدامه. هذه المناهج تتفق بشكل ممتد مع اسئلة البحث او اهدافه.	يمكن استخدام تدابير من الفلسفة الوضعية وكذلك من النموذج التفسيري ، على سبيل المثال ، المقابلات والملاحظات والاختبار والتجريب.

الشكل رقم 1. النماذج: المصطلحات والطرق والوسائل لجمع البيانات.

المصدر: مقتبس من قبل المؤلفين: ماكنزي ونايب [20] وميرتنز [25] وكريسويل [10]

يوضح ماكينزي ونايب [20] أن النموذج الفكري وسؤال البحث هو الذي يجب أن يحدد المنهج المناسب لطرق جمع وتحليل البيانات (المنهج النوعي –المنهج الكمي أو المنهج المختلط) للبحث. بهذه الطريقة لا يصبح الباحثون "باحثين في الطرق الكمية أو الطرق النوعية أو الطرق المختلطة"، لكنهم يقومون بتبني الطريقة الأكثر ملاءمة لجمع البيانات وتحليلها لإجراء بحث معين. وفقًا للمؤلفين استخدام عدة طرق قد يكون ممكنا لتبني أي نموذج فكري أو أكثر بدلاً من اتباع نموذج فكري واحد وذلك من المحتمل ومن غير ضروري أن تقلل وتحد من عمق وإثراء مشروع البحث.

يشير النموذج الفكري العلمي إلى مجموعة من المشاكل من خلال تقديم طرق لحلولها. الجدول رقم 2 يوضح تفصيل الطرق ومقارنتها فيما يتعلق بالنماذج الفكرية الأساسية.

على الرغم من أن النموذج الفكري قد تم ذكره بالفعل، ولكن لكي يفهم الباحث التوليفات المختلفة لأساليب البحث فإنه من الضروري أن يقوم بتحليل المفاهيم الأساسية وإدراك الموقف الفلسفي لمشاكل البحث.

Research methods طرق (مناهج)البحث	Epistemology علم المعرفة	Ontology علم الوجود	Paradigm النموذج الفكري
↓	↓	↓	↓
تتسل الطرق والإجراءات والأدوات المنظمة المستخدمة لجمع وتحليل البيانات.	هي النظرية المهتمة بكيفية تمكن الباحث من اكتساب المعرفة حول الظواهر التي تهمه ، هي فحص ما ينصل التأكيد المنطقي عن الرأي	نظرية الوجود تركز على ما هو موجود وهي نظرية حول طبيعة الواقع, تعتمد على تأكيد نموذج معين عن الواقع والحقيقة	كل الافتراضات النظرية والمنهجية (التي يتبناها المجتمع العلمي) والتي يستند اليها اي بحث محدد
دراسات الحالة المقابلات الشخصية	تتكون المعرفة من التركيبة الفكرية محاطة بالاتفاقات النسبية	الواقع النسبي محدد وهو قائم على أساس اجتماعي أو تجريبي او محلي	**الفلسفة البنائية Constructivism**
دراسات الحالة ، المقابلات ، الظواهر ، الأثنوجرافيا (علم الانسان الوصفي) ،المنهج الاتني	تعتمد المعرفة على الأوصاف المجردة للمعاني المشتقة من تجارب الإنسان	الباحث والواقع غير مفصولان	**الفلسفة التفسيرية Interpretivism**
بناء النظرية Grounded theory	يتم إنشاء المعرفة من خلال التفاعلات الاجتماعية ومعانيها الناتجة	تتشابك البحث والواقع	**التفسير الرمزي Symbolic interpretivism**
مقابلة ، دراسة حالة ،الدراسات المسحية	المعرفة مستمدة من التجربة. و يستحيد الباحث بصورة ذاتية للمعنى الموضوعي لأفعال اخري	الحقيقة (الواقع)غامضة ولكن تعتمد على ما يتعلق باللغة وبالتاريخ وبالثقافة	الفلسفة البراغماتية **Pragmatism**
الاستبيان ، التجربة ، شبه التجربة	اكتساب المعرفة لا يرتبط بالقيم والمحتوى الأخلاقي	الواقع او الحقيقة موضوعية ويمكن تصورها	الفلسفة الوضعية **Positivism**

المصدر: مقتبس من قبل المؤلفين وفقًا لـ
Hitchcock و Hughes & Kuhn Mackenzie and Knipe & ،Walker and Evers & Brewerton and Millward & Delanty and Strydom & Bagdonas & Phiri.

الجدول رقم 2. مقارنة بين النماذج الفكرية الرئيسية فيما يتعلق بعلم الوجود، نظرية المعرفة، وطرق البحث.

قدم كون [16] مفهوم النموذج الفكري (example model – gr. paradeigma) في العلوم الفلسفة. أطلق كون على النموذج الفكري أنه ذلك الإنجازً العلمي للمعرفة المقبولً عموما والذي يوفر للعلماء طرق طرح المشاكل وحلها لفترة من الزمن. وفقًا للمؤلف عندما يتم استبدال بعض الأفكار القديمة بأفكار جديدة على سبيل المثال أفكار أفضل وأكثر تقدمًا الخ ... عندها تتم الإشارة إلى أن هناك تقدما علميا قد حصل. في العلوم الطبيعية يستمر هذا الأمر في تأكيد الفرضية بالحجج

المنطقية والبحث العملي. وعندما يصل المجتمع العلمي إلى توافق في الآراء تظهر نظرية مقبولة على أساسه. يصف باغدونا [29] النموذج الفكري بأنه كل الأنظمة النظرية والمنهجية، أي أن الأنظمة التي تبناها المجتمع العلمي في مرحلة معينة من تطور العلوم وتم تطبيقها كمثال ونموذج ومعيار للبحث العلمي، وتفسيرات وتقييم وفرضيات لفهم وحل الأهداف التي تظهر أثناء عملية المعرفة العلمية. إن التحول من نموذج فكري تنافسي إلى نموذج فكري آخر هو التحول من شيء غير قابل للقياس إلى شيء آخر وهذا التحول لا يمكن أن يحدث خطوة بخطوة إلا إذا كان مدعوما بتجربة محايدة ومنطقية [31].

مناقشة أكثر تفصيلا لعلم الوجود تتطلب التركيز على رؤى وافكار العديد من العلماء. وضح هيتشكوك وهيوز[4] بأن علم الوجود (ontology) هو نظرية الوجود (Theory of existence) التي تهتم بما هو موجود وتقوم على تأكيدات لنموذج فكري معين عن الواقع والحقيقة. مؤلفون آخرون [28] يعرفون علم الوجود ببساطه على انه نظرية طبيعة الواقع (nature of reality). هاتش [32] أبدى ملاحظته بأن علم الوجود مرتبط بافتراضاتنا حول الواقع بعبارة اخرى ما إذا كان الواقع موضوعي (objective) أم ذاتي (subjective) (موجود في أذهاننا). أهم الأسئلة التي ميزت البحث العلمي إلى حد الان هي اسئلة ثلاثية الأبعاد (threefold) وتعتمد على ما إذا كانت الاختلافات بين فرضيات البحث مرتبطة بأساليب مختلفة لبناء الواقع علم الوجود (ontology) حيث إنه وفقًا لدنزين ولينكولن [33] فإن غالبية الأسئلة المطروحة هي "ما هي الأشياء في الواقع؟ "و" كيف تحدث بالفعل؟ ". الأسئلة الوجودية (ontological questions) عادةً ما ترتبط بالوجود الفعلي للشيء والمسائل التشغيلية، وبأشكال مختلفة من المعرفة حول الواقع علم نظرية المعرفة (Epistemology): بما إن الأسئلة المعرفية (epistemological questions) تساعد على التحقق من طبيعة العلاقة بين الباحث والمستجوب، وهي تفترض تلك العلاقة من أجل القيام بوضع فرضيات حول الواقع الحقيقي. على الباحث أن يتبع " الموضوعية ويقدر موقف التباعد " (value distancing position) وذلك حتى يتمكن من اكتشاف او معرفة الأشياء الموجودة في الواقع وكيف تحدث [33]، وماهية بعض اساليب إدراك هذا الواقع (المنهجية). حيث إنه بمساعدة الأسئلة

المنهجية (methodological questions) يحاول الباحث غالبا إيجاد الوسائل التي يمكن من خلالها التعرف على ما يهمه [33].

المزيد من التحليل لمصطلح نظرية المعرفة (epistemology terminology) يظهر العديد من التفسيرات لمؤلفين مختلفين. على سبيل المثال وفقًا لبرويرتون وميلوارد [27] تشير نظرية المعرفة إلى فحص ما يفصل التأكيد المعقول عن الرأي الشخصي. وفقًا لما ذكره وكر وإيفرز [26] بصفة عامة فإن نظرية المعرفة تهتم بكيفية حصول الباحث على المعرفة حول الظواهر التي تهمه. وبيرسما وجورز [11] يصف نظرية المعرفة بأنها البحث الذي يحاول توضيح إمكانيات المعرفة وحدودها وأصلها وهيكلها وطرقها وعدالتها وكذلك وطرق الحصول على هذه المعرفة وتأكيدها وتعديلها. يتحدث هيتشكوك وهيوز [4] عن التأثير الكبير جدا لنظرية المعرفة بالنسبة لطرق جمع البيانات ومنهجية البحث. هاتش [32] يسلط الضوء على فكرة أن نظرية المعرفة تهتم بالمعرفة، فالأسئلة المحددة التي قدمها الباحثون في نظرية المعرفة هي كيف يتم بناء أو خلق المعرفة وما هي المعايير التي تمكن من التمييز بين المعرفة الجيدة والسيئة وكيف يمكن تمثيل ووصف الواقع؟ ترتبط نظرية المعرفة ارتباطًا وثيقًا بعلم الوجود لأن الإجابات على هذه الأسئلة تعتمد على الافتراضات الوجودية حول طبيعة الواقع وبالتالي تساعد على إنشائها. سلا وآخرون [34] وكوهين وآخرون [6] ودينزن ولينكولن [33] لاحظوا أن الافتراضات المعرفية غالباً ما تنشأ من افتراضات الوجود. يشجع المشروع السابق على التركيز على الأساليب والإجراءات في سياق البحث. يشير(سولاسكاس [35] إلى أنه بوجه عام فان الفلسفة الغربية الحديثة هي مؤسسة معرفية محضة وأن نظامها المنهجي لنشر المعرفة يعمل أساسًا على تقليص الرؤية النظرية الكاملة للنوع الاجتماعي (theoretical vision of gender) في النقاش المعرفي.

يقال إنه من أجل فهم الواقع هناك ثلاثة أنواع رئيسية من نماذج الفلسفة الفكرية التي يجب استخدامها وهي نموذج الفلسفة الوضعي ونموذج الفلسفة التفسيري ونموذج الفلسفة الواقعي. يرتبط مفهوم الفلسفة الوضعية ارتباطًا مباشرًا بفكرة النظرية الموضوعية. باستخدام هذا النهج الفلسفي يعبر الباحثون عن آرائهم من أجل تقييم العالم الاجتماعي وبدلاً من الذاتية فإنهم يشيرون إلى الموضوعية [36].

بموجب هذا النموذج الفكري يهتم الباحثون بالمعلومات العامة وجمع البيانات الاجتماعية على نطاق واسع بدلاً من التركيز على تفاصيل البحث. تمشيا مع هذا الموقف فإن الاتجاهات الشخصية للباحثين ليست ذات صلة بالبحث العلمي ولا تؤثر عليه. يرتبط النهج الفلسفي الوضعي ارتباطًا وثيقًا بالملاحظات والتجارب المستخدمة لجمع البيانات الرقمية [18]. في مجال البحوث الإدارية، الفلسفة التفسيرية لا تزال من الممكن تسميتها بالفلسفة البنائية الاجتماعية. مع وجهة النظر الفلسفية هذه، يأخذ الباحثون وجهات نظرهم وقيمهم في الاعتبار حتى يتمكنوا من تبرير المشكلة التي يطرحها البحث[18] . أشار كيرتيكليس [37] أنه في حين أن الاتجاه النقدي للفلسفة الوضعية تشجّع الفصل الدقيق للمشاكل العلمية التي حلها بواسطة البحث عن تلك المشكلات التي حلت بواسطة الفلسفية "التأملية (الفكرية)"، وبالتالي ترفض هذه الفلسفة، وفي الاتجاه الاخر يسمي الفلسفة التفسيرية، وعلى العكس من ذلك، يقول كيرتيكليس Kirtiklis إنه لا يمكن فصل الفلسفة تمامًا عن العلوم الاجتماعية ولكن يجب دمجها أو مزجها فيها. بمساعدة هذه الفلسفة يركز العلماء على الحقائق والأرقام المطابقة لمشكلة البحث. هذا النوع من النهج الفلسفي يجعل من الممكن فهم بعض المواقف في البيئة التجارية. باستخدام هذه الفلسفة يستخدم الباحثون عينات صغيرة من البيانات ويقيمونها بعناية فائقة من أجل فهم مواقف الشرائح السكانية الأكبر [38]. الفلسفة الواقعية كفلسفة بحثية، تركز على الواقع والمعتقدات الموجودة في بيئة معينة. فرعين رئيسيين لهذا النهج الفلسفي هما الواقعية المباشرة والواقعية النقدية [39]. الفلسفة الواقعية المباشرة هي ما يشعر به الفرد ويراه ويسمعه الخ. من ناحية أخرى، في الفلسفة الواقعية النقدية يناقش الأفراد تجربتهم في مواقف محددة [40]. إنها مسألة البنائية الاجتماعية حيث يحاول الأفراد تبرير قيمهم ومعتقداتهم.

تحليل أنواع أخرى من النماذج الفكرية الفلسفية والتي تعتبر ليست بدرجة كفاءة النماذج الفكرية الرئيسة ينبغي أن تذكر هذه النماذج مثل النموذج البنائي (Constructivism) ونموذج التفسير الرمزي (Symbolic) (Interpretivisim) والنموذج العملي (Pragmatism). النموذج الفكري البنائي يسمى ايضا حسب تصنيفات بعض النماذج الفكرية بالنموذج التفسيري (Interpretative paradigm) [19]. لا يوجد تعريف آخر في علم الوجود ونظرية المعرفة والمنهجية كلا المنهجين [41] البنائي والتفسيري لها فهم مشترك لتجربة العالم المعقدة من منظور الأفراد الذين لديهم هذه

التجربة. يشير اتباع النموذج البنائي إلى أن وجود عدة تفسيرات امر ممكن، لأن لدينا أكثر من منظور للواقع. يشير البنائيون إلى أن التفسيرات المختلفة ممكنة لأن لدينا حقائق متعددة. بحسب اونويقبوزي [42] فإن الواقع حسب النموذج البنائي هو نتاج العقل البشري "الذي يتطور اجتماعيا" لذلك فإن النظرة للواقع أيضا قد تكون عرضة للتغير. يذكر المؤلف بانه يوجد فرق بين ما هو معروف وكيف نعرفه لا يمكن الفصل بين ما هو معروف ومن يعرف (what is known and who is knows) لذلك ولهذا السبب يجب أن يصبح الباحث أكثر دراية بما يبحث عنه.

يمكن تحليل نموذج الفلسفة التفسيرية الرمزية من خلال مفهوم علم الوجود (ontology) يمكن القول إنه الاعتقاد بأننا لا نستطيع أن نعرف الوجود الخارجي او الوجود الموضوعي بمعزل عن فهمنا الذاتي أو الشخصي له، ذلك، ما هو موجود، هو ما نتفق عليه أنه موجود (المشاعر والحدس: الخبرة تشكل وراء حدود الحواس الخمس). تحليل الفلسفة التفسيرية الرمزية من خلال الجانب المعرفي الأبستمولوجيا (epistemological) ينطوي على أن كل المعرفة تتعلق بالشخص الذي يعرف ولا يمكن فهمه إلا من الأفراد ذوي الصلة المباشرة؛ يتم إنشاء الحقيقة اجتماعيا من خلال تفسيرات متعددة لمواضيع المعرفة التي تم إنشاؤها بهذه الطريقة وبالتالي فإنها تتغير مع مرور الوقت [32]. لاحظ بيكترنيت وبوزولاين [43] أن العلماء في معظم الحالات عندما يقومون بتحليل عملية تبادل ونشر الثقافة التنظيمية فإنهم يفحصون السلوك واللغة والجوانب غير الرسمية الأخرى التي يجب ملاحظتها وفهمها وتفسيرها.

النموذج الفكري البراغماتية (Pragmatism) بوصفها اتجاها فلسفيا تعتبر التفكير العملي وطرق العمل هي الأساس والمعيار للحقيقة (truth) لتطبيقها عمليا. ومع ذلك كما لوحظ من قبل ومع ذلك، كما لاحظ (روزاس[15] الذي قام بتحليل منهج (كوهان [16] بما أن هناك طرق عديدة للنظر للعالم الاجتماعي وأنه من المستحيل إثبات أن إحداها أكثر صحة من الأخرى لأن إحداها تغير الأخرى، فأنه يجب ذكر ذلك فقط في عملية التطور العلمي.

في الشكل رقم 2، تم عرض النظريات موضوع تركيز هذا البحث وهو ضبط مستوى تطور ثقافة الإدارة اللازم لتنفيذ برنامج المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، وهي نظريات تعرض المستويات الثقافية

للمنظمة وتداخلاتها. الشكل رقم 3 يحدد مراحل المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تعكس فلسفة البحث العلمي والنموذج الفكري لهذه الدراسة.

من أجل فصل ثقافة الإدارة عن ثقافة المنظمة بشكل نسبي يجب النظر في العناصر المكونة للثقافة في "الإدارة" و"المنظمة" كلا على حدة. لهذا السبب، فقد تم أدناه مناقشة مستويات الثقافة التنظيمية والمكونات التي تشكل هذه المستويات بالتفصيل.

يصف شين [45, 46] المشغولات والبقايا التاريخية (Artifacts) بأنها أسهل مستوى ملحوظ عن أي مستوى ثقافي وهي تلك الأشياء التي يمكن سماعها ورؤيتها والشعور بها. يقدم المؤلف نموذجًا كمثال على مستوى الثقافة التنظيمية إذا ما حدث وزرت المؤسسات فانه يمكنك أن تشعر على الفور بطابعها الفريد في الطريقة التي "تؤدي بها العمل" ذلك هو مكتب الفضاء المفتوح مقابل المكاتب المغلقة يتواصل الموظفون بحرية مع بعضهم البعض ضد البيئة الصامتة والملابس الرسمية مقابل الملابس غير الرسمية. ومع ذلك وفقًا للمؤلف "يجب أن تكون حذرًا من تأثرك بهذه السمات عند تقرير ما إذا كنا نود أن نرضى أو لا نرضى عن تلك المنظمة سواء كانت تعمل بنجاح أو تعمل بدون نجاح لأنه عند هذا المستوى من الملاحظة لايزال غير واضح لماذا تعرض تلك المنظمات نفسها وتتفاعل مع بعضها البعض بتلك الطريقة". يوضح شين [45, 46] "القيم المدعومة من خلال اعتبار" أنهمن أجل الفهم وفك الشفرات لفهم أفضل للظواهر التي تم ملاحظتها ينبغي التساؤل عن سبب حدوثها على المستوى الأول لذلك يجب أن يُطلب من الأشخاص داخل المنظمة شرح ذلك. على سبيل المثال، ما يحدث عندما يتم انشاء مؤسستين متشابهتين لهما قيم تجارية متشابهة جدًا ومسجلة في مستندات شركاتهما ومنشورة ولهما أيضا نفس المبادئ والأخلاقيات والرؤى والتي يؤمن بها العاملون في تلك الشركات ويلتزمون بها –أي أنها تصف ثقافتهم وتعكس قيمهم الاساسية وبالرغم من ذلك كله نجد أن التكوين الطبيعي وأساليب العمل في المنظمتين مختلفان للغاية حتى لو كانت القيم المتبناة من كليهما متشابهة؟

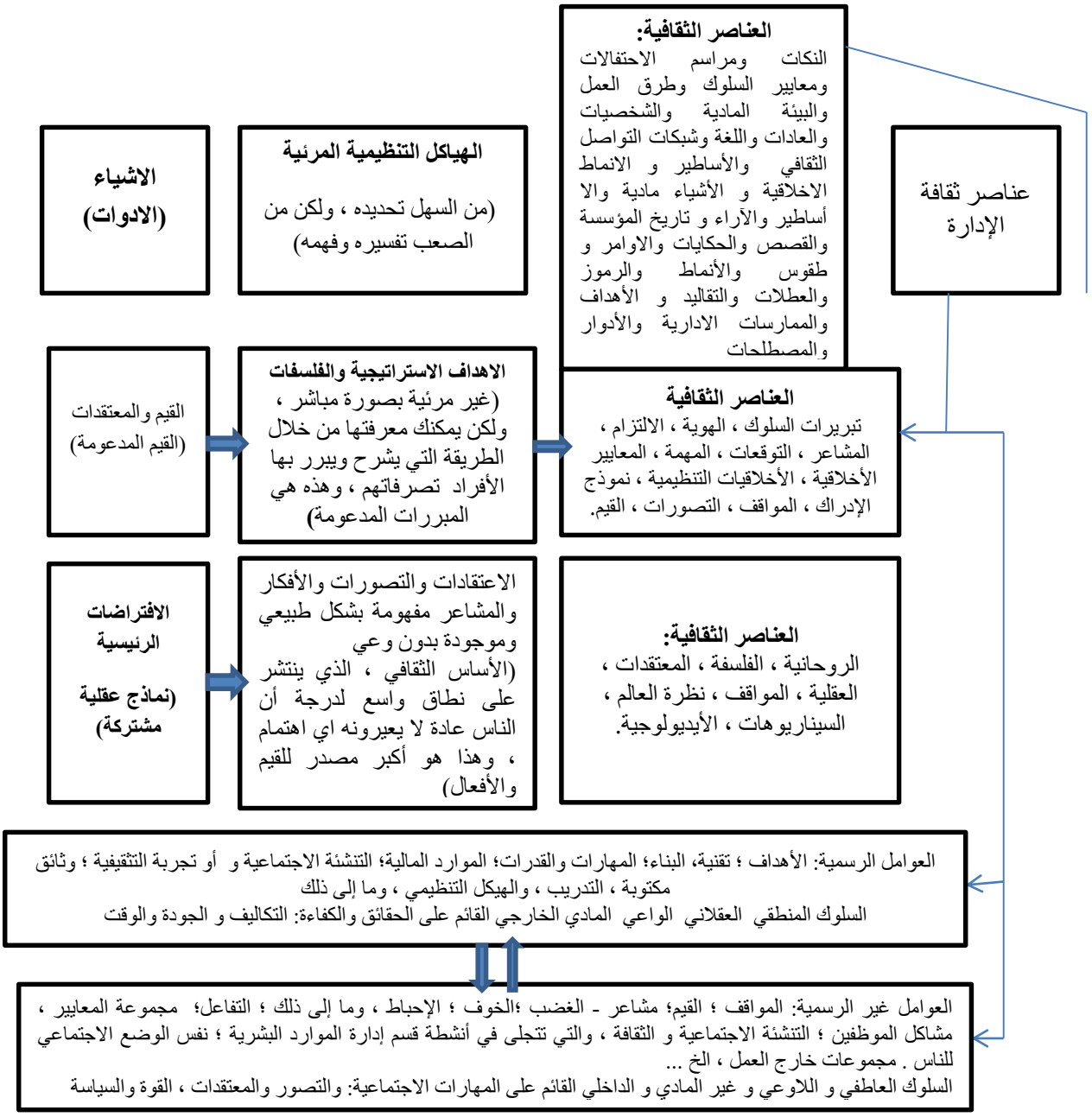

الشكل رقم 2. ثقافة الإدارة في سياق ثقافة المنظمة.

المصدر: مقتبس من قبل المؤلفين وفقًا .[50] ,[49] ,[48] , [47] ,[45, 46] ,[44]

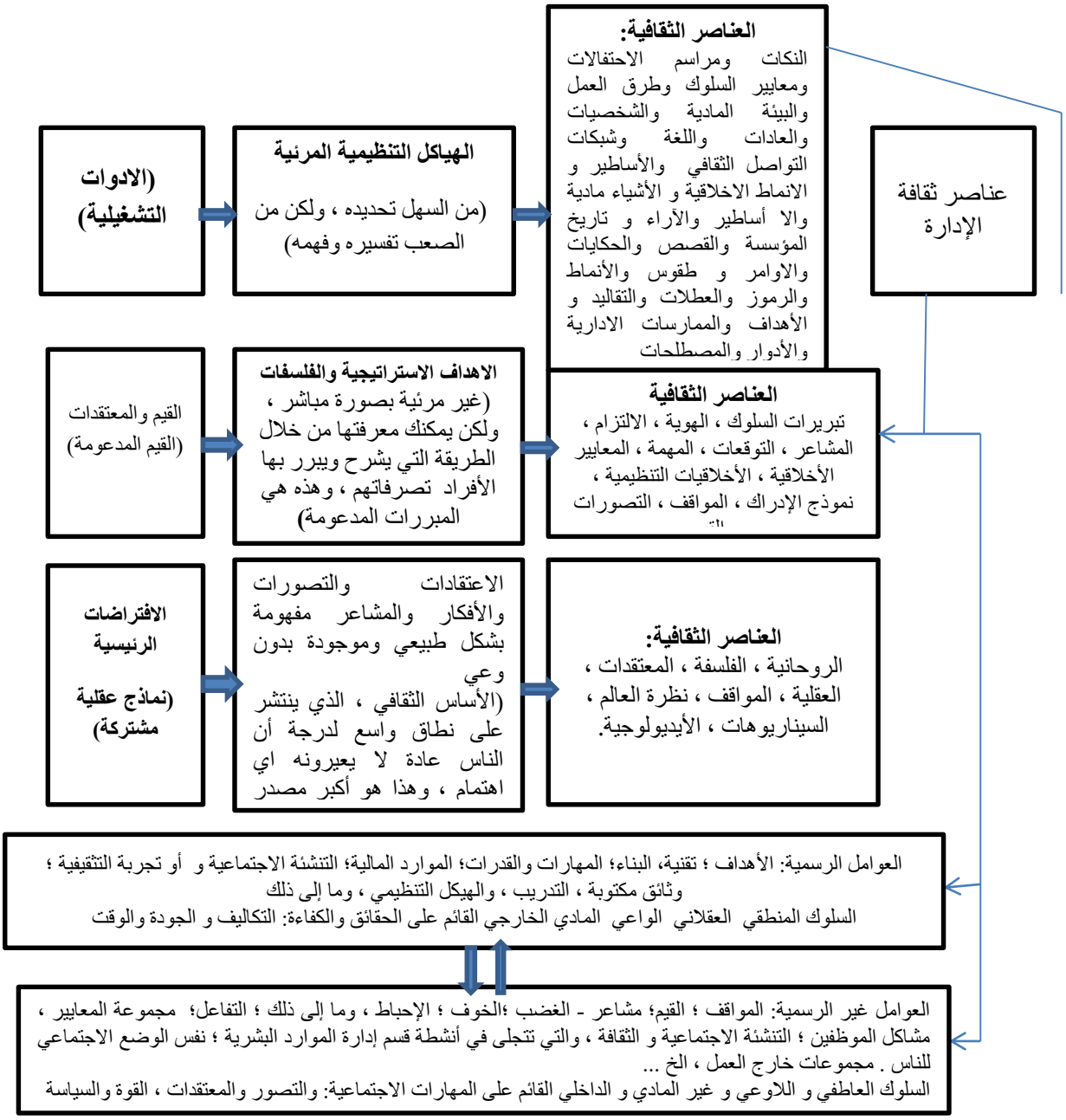

الشكل رقم 3. مراحل المسؤولية الاجتماعية للشركات.

المصدر: مقتبس من قبل المؤلفين وفقًا .[50], [49], [48] , [47], [45, 46], [44]

وفقًا للمؤلف من أجل رؤية هذه "الاختلالات" عليك أن تدرك أن السلوك غير المعوق يؤدي إلى مستوى أعمق من التفكير والإدراك. في النماذج العقلية المشتركة لفهم هذا المستوى "الأعمق" من

الثقافة يجب على المرء دراسة تاريخ المنظمة أي، أي ما هي القيم والمعتقدات والافتراضات الأصلية لمؤسسي والقادة الرئيسيين لهذه المنظمات التي أدت إلى نجاحها؟ ومع مرور الوقت أصبحت هذه القيم والمعتقدات والافتراضات شائعة وتلقي قبولا ذاتيا بمجرد الأعضاء الجدد في المنظمة يدركون أن هذه القيم والمعتقدات والافتراضات الأصلية لمؤسسيها أدت إلى نجاح المنظمة. أي من خلال الإدراك والاستيعاب المشترك للقيم والمعتقدات والافتراضات "الصحيحة". ويمكن نقلها لمستويات ثقافة المنظمة المستويات الظاهر(iceberg) التي شكلها فرنش وبيل [44]. ووفقاً للمولفين [45–48، 51] تتألف الهياكل التنظيمية المرئية من الاحتفالات والاتصالات والأبطال والعادات وأساليب الإدارة وما إلى ذلك. إن فرنش وبل [44] يميزان بين هذه العناصر الرسمية وغير الرسمية لثقافة المنظمة: الرسمية هي الأهداف والتكنولوجيا والبنية والمهارات والقدرات والموارد المالية اما العناصر غير الرسمية للثقافة فتشتمل على: القيم والمشاعر مثل الغضب والخوف والإحباط وما إلى ذلك ومعدلات تفاعل المجموعة interaction group rates. اما) فرانكلين وباغان [50] فقد شرحا بالتفصيل الهيكل الرسمي وغير الرسمي (لعوامل) ثقافة المنظمة مقسمين إياها الى عوامل ملموسة وعوامل غير ملموسة. العوامل الملموسة (وهي العوامل الرسمية أو المعتمدة رسميًا) وتتمثل في : الخبرة الاجتماعية و/ أو التجربة التثقيفية (إذا كانت المنظمة تهتم بالتوجه نحو التفاصيل والوقتية فمن المرجح أن يستخدم المدير عملية الضبط الرسمي); المستندات المكتوبة (إذا تعرض المدير مع السياسة ذات الصلة والإجراءات ذات الصلة فمن المرجح أن يستخدم المدير عملية الانضباط الرسمية) التدريب (إذا كانت المنظمة تنظم تدريباً على قضايا انضباطية فمن المرجح أن يستخدم المدير عملية الضبط الرسمية; وهيكل المؤسسة (إذا وفرت المؤسسة السلطة للمدير وإذا كان للمدير سيطرة أكبر فمن المحتمل أن يستخدم المدير عملية الضبط الرسمية). العوامل غير الملموسة (غير الرسمية أو التي تم تطويرها بشكل غير رسمي) [50] تتضمن الموظفين الذين لديهم مشاكل (إذا لم يكن لدى الموظف مهارات مهنية جيدة أو منصب عالي فمن المحتمل أن يستخدم المدير عملية الضبط الرسمية); التنشئة الاجتماعية / التثقيفية التي تتجلى في أنشطة قسم إدارة الموارد البشرية (إذا كانت حلول المدير مدعومة ولكنها غير مقدرة من قبل إدارة المنظمة فمن المرجح أن يستخدم المدير عملية الضبط الرسمية); الأشخاص ذوي نفس الوضع الاجتماعي (إذا ركز المديرون

الآخرون على عملية الضبط الرسمية فمن المرجح أن يستخدم المدير عملية الضبط الرسمية); مجموعات خارج العمل (إذا كانت أنظمة القيم متداخلة جزئيًا تعتز بها مجموعات من الخارج تعزز التوقعات المدعومة بثقافة المنظمة فمن المرجح أن يستخدم المدير عملية الانضباط الرسمية). أسس كروجر [49] مفهوم العناصر السطحية (iceberg) لأداره التغيير والذي يتعامل مع كل من الحواجز المرئية وغير المرئية في المنظمة. وبمساعدة العناصر السطحية هذه (iceberg) هناك محاولة لإجبار الإدارة على النظر في التحديات الخفية التي يجب التغلب عليها من أجل تنفيذ التغييرات في المنظمة. تتجلى علاقة نموذج العناصر السطحية "جبل الجليد" (Iceberg model) بالبحث المقدم في هذا الكتاب في التغيير القوي الذي يحدث في انشطة المنظمة كنتيجة لتنفيذ "مسؤولية المنظمة الاجتماعية". كما ذكركرو [49] إن أفضل من يدرك إدارة التغيير في مستويات العناصر السطحية the(change management iceberg) هم المدراء الذين على فهم بأن أكثر عقبات التغيير التي يجب التغلب عليها مثل التكلفة والجودة والوقت تمثل فقط قمة الجبل الجليدي وأن العقبات الأكثر تعقيدًا والتي لها تأثير أكبر إنما تكمن أدناه (مخفية تحت الماء). يعتمد أساس نظرية جبل الجليد في إدارة التغيير على حقيقة أن العديد من المديرين يميلون إلى التركيز فقط على العقبات الواضحة بدلاً من إيلاء المزيد من الاهتمام للقضايا الأكثر تعقيدًا، مثل التصورات والمعتقدات والسلطة والسياسة. هذه النظرية تميز أيضا بين أنواع التنفيذ (بناءً على **ما هو** التغيير الذي **يجب** أن يحدث) والاستراتيجية التي يجب استخدامها. جانب آخر من هذه النظرية هو: الأشخاص المشاركون في التغييرات وإلى أي مدى يمكنهم تشجيع هذه التغييرات أو مناقضتها. لذا يناقش كروجر [49] بأن أساس التغيير يرتبط مباشرة بإدارة التصورات والمعتقدات والسلطة والسياسة. إذا فهم المديرون كيف إن ذلك مرتبط بخلق العقبات كما يقول المؤلف فسيكونون قادرين على تنفيذ التغييرات التي يريدون تنفيذها في مؤسساتهم بشكل أفضل.

لا يكفي تحليل عنصر واحد فقط من ثقافة الإدارة دون تقييم كامل. يتطلب تحليل ثقافة الإدارة والتغييرات منهجًا منظم على أساسه قدمت نظام ثقافة الإدارة والإجراء التشخيصية في البحث. بعد مناقشة ثقافة الإدارة من خلال عناصر ثقافة المنظمة الرسمية وغير الرسمية من المناسب تقديم مراحل تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات. يعرض الشكل رقم 4 الإرشادات لتنفيذ المسؤولية

الاجتماعية للشركة وخطة تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات [52] بالإضافة إلى ملاحق مؤلفي الكتاب الذين يوسعون الإرشادات التنفيذية المحددة في خطة الإعداد التي تهدف إلى تأسيس المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقييم نظام الإدارة، والتي هي كبيرة في عملية أخرى لتنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات.

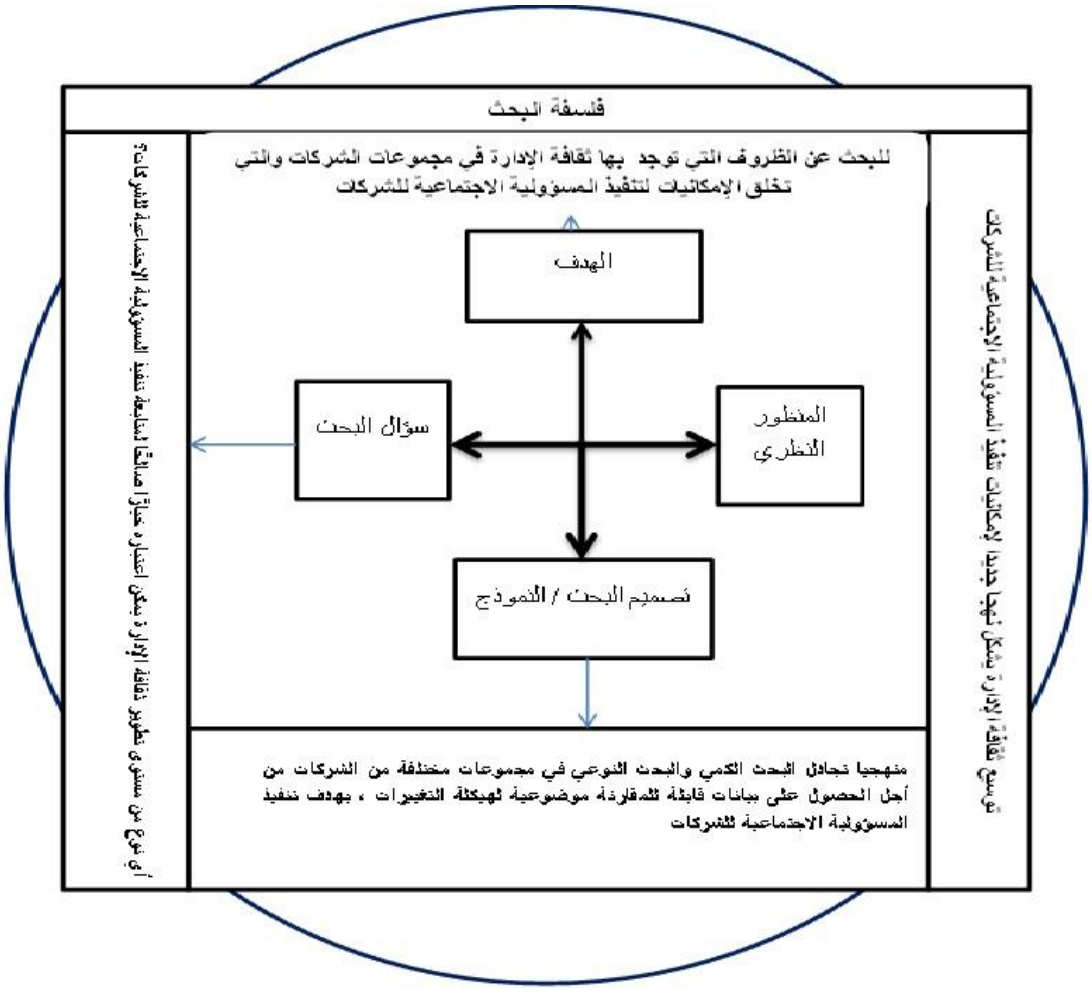

الشكل رقم 4: فلسفة البحث: العناصر الأساسية للبحث. المصدر: اقتبس بواسطة المؤلفين من فلورز [53].

على الرغم من أن الخطة التي أوصى بها روزيفكيوس [52] موجهة إلى الشركات التي يديرها القطاع العام فمن المتوقع أنها أعدت وفقًا للمعايير المطبقة في الشركات العاملة في السوق الحر بصرف النظر عن أصل رأس المال. يعتبر تقييم نظام التحكم المرتبط بثقافة الإدارة التي تمت مناقشتها سابقًا

سلسلة عمليات مهمة لأن حجم استخدام الموارد وتكلفة المبالغ والتوقيت بالإضافة إلى التأثير النهائي يعتمد على وظيفتها. بالإضافة إلى ذلك يُقترح تقييم إمكانية تراجع المنظمة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (تغير المساهمين، وإعادة هيكلة الشركة، والظروف الاقتصادية وغيرها من الظروف ذات الصلة، والتغيرات التي تؤثر على القرارات) ولكن قد تكون جزءًا من بحث منفصل لا تقوم به هذه الدراسة.

موقف (وضع) البحث: أشار غوبا ولينكولن [3] إلى أن التجزئة للاختلافات في النموذج الفكري يمكن أن تحدث فقط عندما يكون هناك نموذج فكري جديد أكثر تطوراً من النماذج الحالية. على الأرجح ووفقًا للمؤلفين "إذا وعندما يجتمع أنصار المناهج المختلفة لمناقشة الاختلافات بدلاً من الجدال حول رأيهم المقدس. سيوفر حوار جميع المؤيدين مع بعضهم البعض فرصة للتحرك نحو علاقات متجانسة (المتشابهة في التفكير). في هذا البحث مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد استخداماته لا يتم الامتثال لموقف محدد بعينه. هناك امتثال لمبدأ الفلسفة الوضعية عندما يكون العالم محللًا موضوعيًا ويعزل نفسه عن القيم الشخصية ويعمل بشكل مستقل. بالإضافة إلى ذلك يتم تقييم حرية الفكر وحرية الدخول التي يوفرها نظام الفلسفة البراغماتي. يلخص الشكل رقم 4 العناصر الرئيسية للدراسة. الهدف الرئيسي من البحث المقدم في هذه الورقة هو تحديد مستوى التطوير الثقافي للإدارة الذي يخلق فرصة للمؤسسات لمتابعة تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات. أظهر التحليلات أن هناك نقصًا في الأفكار النظرية والأبحاث التجريبية التي تربط بشكل منظم بين ثقافة الإدارة وجوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات ومع ذلك هذا العمل لا يهدف إلى توجيه تحدٍ جديد للنظريات الموجودة بالفعل لكنها مرتبطة ببعضها البعض.

عند إعداد البحث تم الاعتماد على الدراسات السابقة ورؤى الخبراء باستخدام الاستبيانات الأصلية المعدة من قبل المؤلفين. وتم مقابلة العاملين في مجموعتين من الشركات ذات خصائص اجتماعية وديموغرافية مختلفة من الذين يشغلون مناصب مختلفة في المنظمتين. وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها إحصائياً ومن تم تفسيرها. في هذه الدراسة تم مناقشة موثوقية أداة البحث المطورة بشكل خاص وتم التركيز بشكل رئيسي على عوامل ثقافة الإدارة التي تؤثر على تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات على المستوى التنظيمي وكذلك تقييم ردود أفعال موظفي الشركة والمشاركة في

العمليات. خلال المقابلات مع المديرين تم الكشف عن ثقافة الإدارة كتعبير رسمي لثقافة المنظمة التي تهدف إلى تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات.

في هذا البحث تم إيلاء اهتمام كبير للتحقق الإحصائي للأدوات والنماذج من أجل القدرة على تقديم توصيات إلى ممارسين إدارة المنظمة.

تعتمد فلسفة خبراء التقييم على الطلب المتزايد على براعة الأداة المجمعة ومدى ملائمة محتوياتها المتميزة للمقاييس الرئيسية والفرعية. الهدف من هذا البحث هو تحديد فائض البيانات وعدم إعطاء ما يكفي من معلومات ضرورية وكذلك إعداد البيانات عندما يكون محتوي المعلومات ليس فقط للتحقق من صدق المستجوب بل وتكرر ذلك أيضًا بوضوح. تعتمد فلسفة خبراء التقييم على ضمان جودة محتوى أداة البحث لذلك كان من الممكن ان تتكون من بيانات وتكشف بالتفصيل عن ظواهر البحث وتمكن من تحقيق الهدف المحدد للبحث. تعتمد فلسفة خبراء التقييم على الحاجة إلى زيادة تعدد استخدام الأداة المترجمة ومدى ملاءمتها للمحتويات والمقاييس الفرعية المشتقة. يهدف هذا البحث إلى تحديد الخصائص المنهجية والسيكومترية للاستبيان فيما يتعلق بحجم عينة صغير نسبيًا مما يمثل حالة إحدى المنظمات. بعد القضاء على أوجه القصور الموثقة أثناء البحث الاستكشافي يتمثل الهدف في إعداد أداة تتميز بخصائص منهجية وسيكومترية عالية ومناسبة لإجراء مزيد من البحوث لتحليل حالات مختلفة من حيث حجم العينات وللمنظمات مختلفة.

تعتمد فلسفة البحث الأساسية (البحوث الكمية والبحوث النوعية) على إدراك قيمة بيانات البحث وأهميتها للعامة وكذلك مبدأ الموضوعية. من أجل تقليل الذاتية وضمان الموثوقية وإمكانية إجراء مزيد من المناقشات تستند نتائج البحوث الكمية إلى الاستنتاج (التعميم الإحصائي) وفهم السياق النوعي (التعميم التحليلي). تم تقديم كلا نتائج البحث بالتفصيل والتي توضح بشكل علني تنظيم البحث وعملية التنفيذ.

References المراجع

[1] Holden MT, Lynch P. Choosing the appropriate methodology: Understanding research philosophy. The Marketing Review. 2004;4(4):397-409. DOI: 10.1362/1469347042772428

[2] Crossan F. Research philosophy: Towards an understanding. Nurse Researcher. 2003;11 (1):46-55. DOI: 10.7748/nr2003.10.11.1.46.c5914

[3] Guba EG, Lincoln YS. Competing paradigms in qualitative research. In: DenzinNK, Lincoln YS, editors. Handbook of Qualitative Research. Thousand Oaks, CA: Sage; 1994. p. 105-117

[4] Hitchcock G, Hughes D. Research and the Teacher. London: Routledge; 1989

[5] Lancaster G. Research Methods in Management: A Concise Introduction to Research in Management and Business Consultancy. Oxford: Butterworth-Heinemann; 2005

[6] Cohen L, Manion L, Morrison KRB. Research Methods in Education. 6th ed. UK: Routledge, Oxon; 2007. 657 p. ISBN-10: 0415368782, ISBN-13: 978-0415368780

[7] Saunders M, Lewis P, Thornhill A. Research Methods for Business Students. 4th ed. London: Financial Times Prentice Hall; 2007

[8] Andriukaitienė R. Vadybos kultūros raiška siekiant įgyvendinti įmonių socialinę atsakomybę [Expression of Management Culture Aiming to Implement Corporate Social Responsibility]. Kaunas: Vytauto Didžiojo universitetas; 2015. p. 253. ISBN 978-609-467-123-4 [in Lithuanian]

[9] Gliner JA, Morgan GA. Research Methods in Applied Settings: An Integrated Approach to Design and Analysis. New Jersey, London: Lawrence Erlbaum Associates; 2000

[10] Creswell JW. Qualitative Inquiry and Research Design: Choosing Among Five Approaches. 2nd ed. Thousand Oaks: SAGE Publications; 2007

[11] Wiersma W, Jurs SG. Research Methods in Education: An Introduction. 9th ed. London, UK: Pearson; 2008. 493 p. ISBN-13: 978-0205581924, ISBN-10: 0205581927

[12] Mill JS. A System of Logic. London: Longmans Green. 1906 p (Original work published 1843)

[13] Guba EG. The Paradigm Dialog. Beverly Hills, CA: Sage; 1990

[14] Alghamdi AH, Li L. Adapting design-based research as a research methodology in educational settings. International Journal of Education and Research. 2013;1(10):1-12

[15] Ružas M. Dvi mokslo alternatyvos: Thomas Khunas ir Michelis Foucault [Two alternatives of philosophy of science: Thomas Kuhn and Michel Foucault]. Žmogus ir žodis [Man and Word]. 2006;4:43-50 [in Lithuanian]

[16] Kuhn TS. The Structure of Scientific Revolutions. Chicago: University of Chicago Press; 1962

[17] Norkus Z. Gamtotyros pažangos prognozių epistemologinės prielaidos [Epistemological assumptions of natural science progress forecasts]. Problemos [Problems]. 2006;69:9-26 [in Lithuanian]

[18] Easterby-Smith M, Thorpe R, Jacson, P, Lowe A. Management Research: An Introduction. 3rd ed. Los Angeles, London, New Delhi, Singapore, Washington DC: SAGE Publications; 2008. 368 p. ISBN-10: 1847871771, ISBN-13: 978-1847871770

[19] Fazlıoğulları O. Scientific research paradigms in social sciences. International Journal of Educational Policies. 2012;6(1):41-55

[20] Mackenzie N, Knipe S. Research dilemmas: Paradigms, methods and methodology. Issues in Educational Research. 2006;16(2):1-11

[21] Leedy P, Ormrod J. A Handbook for Teacher Research from Design to Implementation. New Jersey: Pearson Education; 2005

[22] Schram T. Conceptualizing and Proposing Qualitative Research. 2nd ed. New Jersey: Pearson Education; 2006

[23] Somekh B, Lewin C. Research Methods in Social Sciences. London: SAGE Publications Ltd; 2005. p. 376

[24] Walter M. Social Science Methods: An Australian Perspective. Oxford, New York: Oxford University Press; 2006. p. 400

[25] Mertens DM. Research and Evaluation in Education and Psychology: Integrating Diversity with Quantitative, Qualitative, and Mixed Methods. 4th ed. London, UK: SAGE Publications, Inc; 2014. 536 p. ISBN-13: 978-1452240275, ISBN-10: 1452240272

[26] Walker J, Evers C. The epistemology unity of educational research. In: Keeves J, editor. Educational Research, Methodology and Measurements: An International Handbook. Oxford: Pergamon; 1988. p. 28-36

[27] Brewerton PM, Millward L. Organizational Research Methods: A Guide for Students and Researchers. 1st ed. Great Britain: SAGE Publications Ltd; 2001. p. 224

[28] Delanty G, Strydom P. Philosophies of Social Science: The Classic and Contemporary Readings (UK Higher Education OUP Humanities & Social Sciences

Sociology). 1st ed. United Kingdom: Open University Press Milton Keynes; 2003. 496 p. ISBN-13: 978- 0335208845, ISBN-10: 0335208843

[29] Bagdonas A. Socialinis darbas: profesinės veiklos įvadas [Social Work: Introduction into Professional Activity]. Vilnius: VU Specialiosios psichologijos laboratorija; 2007. p. 284 [in Lithuanian]

[30] Phiri PM. Methods and Methodology: Which Approach? Qualitative or Quantitative Technical, Epistemological and Ontological Considerations? Implications for the Conduct of a Research Project [Internet]. 2011. Available from: https://www.academia.edu/760617/ Methods_and_Methodology_Which_approach_Qualitative_or_Quantitative_Technical_ epistemological_and_ontological_considerations_Implications_for_the_conduct_of_a_ research_project [Accessed: October 28, 2014]

[31] Kuhn TS. Mokslo revoliucijų struktūra [The Structure of Science Revolutions]. Vilnius: Pradai; 2003. p. 243 [in Lithuanian]

[32] Hatch MJ, Cunlife AL. Organization Theory: Modern, Symbolic, and Postmodern Perspectives. 2nd ed. UK:OxfordUniversity Press; 2006. 370 p. ISBN 9780199260218, ISBN 0199260214

[33] Denzin NK, Lincoln YS. Entering the field of qualitative research. In: Denzin NK, Lincoln YS, editors. Collecting and Interpreting Qualitative Materials. Thousand Oaks, CA: Sage; 1998. p. 1-34

[34] Sale JEM, Lohfeld LH, Brazil K. Revisiting the quantitative-qualitative debate: Implications for mixed-methods research. Quality and Quantity. 2002;36(1):43-53. DOI: 10.1023/ A:1014301607592

[35] Šaulauskas MP. Moderniosios epistemologijos solipsizmas ex principio interno. Metafilosofinis agneologijos svarstymas [Metaphilosophy ofmodern agneological epistemology: solipsismex principio interno]. Problemos [Problems]. 2012;81:33-43 [in Lithuanian]

[36] Cooper DR, Schindler PS. Business Research Method. 12th ed. Boston: McGraw-Hill Education; 2013. p. 692

[37] Kirtiklis K. Ar filosofijai tebėra vietos socialiniuose moksluose? [Is there place for philosophy in social sciences?]. Sociologija. Mintis ir veiksmas [Sociology. Thought and Action]. 2010;1(26):69-81 [in Lithuanian]

[38] Kasi P. Research: What, Why and How? A Treatise from Researchers to Researchers. 1st ed. Bloomington: Author House; 2009

[39] McMurray AJ, Pace RW, Scott D. Research: A Commonsense Approach. Southbank, Victoria, Australia: Thomson Social Science Press; 2004

[40] Sekaran U, Bougie R. Research Methods for Business: A Skill Building Approach. 6th ed. Hoboken, NJ: John Wiley and Sons; 2013. p. 436

[41] Schwandt TA. Constructivist, interpretivist approaches to human inquiry. In: Denzin NK, Lincoln YS, editors. Handbook of Qualitative Research. London: Sage; 1994

[42] Onwuegbuzie AJ. On becoming a Bi-Researcher: The importance of combining quantitative and qualitative research methodologies. In: Symposium Presented at the Annual Meeting of the National Academy of Educational Researchers (NAER); Ponte Vedra, Florida; 2000

[43] Pikturnaitė I, Paužuolienė J. Organizacinės kultūros institucionalizavimas [Institutionalisation of organisational culture]. Tiltai [Bridges]. 2013;4:93-108 [in Lithuanian]

[44] French WL, Bel CH. A definition and history of organization development: some comments. Briarcliff Manor, New York: Academy of Management Proceedings; 1971;146-153. doi:10.5465/AMBPP.1971.4980975

[45] Schein EH. Organizational Culture and Leadership. San Francisco: Jossey-Bass; 1985

[46] Schein EH. Organizational culture: Skill, defense, mechanism or addiction? In: Brush FR, Overmier JB, editors. Affect, Conditioning, and Cognition. Hillsdale, NJ: Erlbaum; 1985. p. 315-323

[47] Ott JS. The Organizational Culture Perspective. Chicago: Dorsey Press; 1989

[48] Bounds G, Yorks L, Adams M, Ranney G. Beyond Total Quality Management: Toward the Emerging Paradigm. New York: McGraw-Hill; 1994. p. 832

[49] Krüger W. Excellence in Change—Wege zur strategischen Erneuerung. Gabler: Wiesbaden; 2002

[50] Franklin AL, Pagan JF. Organization culture as an explanation for employee discipline practices. Review of Public Personnel Administration. 2006;26(1):52-73. DOI: 10.1177/ 0734371X05277335

[51] Zakarevičius P. Organizacijos kultūra kaip pokyčių priežastis ir pasekmė [Organisation's culture as cause and consequence of changes]. Organizacijų vadyba: sisteminiai tyrimai [Management of Organizations: Systematic Research]. 2004;30:201-209 [in Lithuanian]

[52] Ruževičius J. Pavyzdinis įmonių socialinės atsakomybės taikymo planas ir jo įgyvendinimo gairės valstybės valdomoms įmonėms [Exemplary Plan for Applying Corporate Social Responsibility and Guidelines for Its Implementation for State-Owned Enterprises] [Internet]. 2012. Available from: http://www.kv.ef.vu.lt/wp-content/uploads/2010/10/MokymaiSA.SA_Gaires_valstybes_imonems_JTVP_Svetainei_2012.pdf [in Lithuanian] [Accessed: October 24, 2014]

[53] Flowers P. Research philosophies—Importance and relevance. Research Philosophies— Importance and Relevance. 2009;1:1-5

permissions@intechopen.com

Dear Dr. Kanan,

Dear Pratiksha,

My name is Ivan Šuljić and I am writing you from InTechopen's Publishing Ethics and Legal Affairs Department.

We are Open Access publisher meaning that you may freely use, translate and adapt our materials. This chapter is published under CC BY.NC 4.0 meaning that you just need to properly reference our work and not use it for commercial purposes.

So, you are free to translate this chapter into the Arabic language.

Hopefully I managed to help you, but if you have any other questions feel free to contact me.

Kind regards,

Ivan